المطول

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

تحقيق

عبد العزيز بن محمد السالم — علم المعاني

أحمد بن صالح السديس — علما البيان والبديع

الجزء الأول

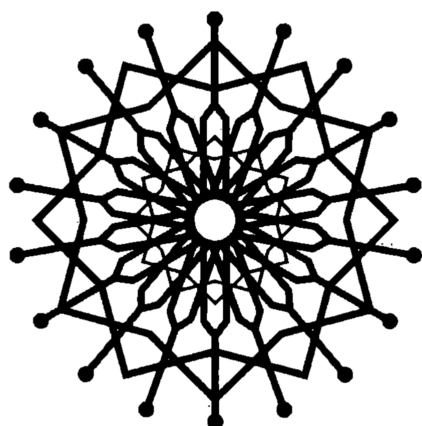
مقدمات التحقيق

علم المعاني ١

مكتبة الرشد

ناشرون

المطوّل



المطول

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

تحقيق

عبد العزيز بن محمد السالم
علم المعاني

أحمد بن صالح السديس
علما البيان والبديع

الجزء الأول

مقدمات التحقيق

علم المعاني ١

مكتبة الرشد
ناشرون

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، عبدالعزيز بن محمد

تحقيق المطول شرح «تلخيص المفتاح» بما فيه دراسة «سعد الدين التفتازاني وكتابه المطول»./ عبدالعزيز بن محمد السالم؛ أحمد بن صالح السديس.- الرياض، ١٤٤٠هـ

٢٠٨٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨

١- البلاغة العربية أ. السديس، أحمد بن صالح (مؤلف مشارك) ب. العنوان

ديوي ٤١٤ ١٤٤٠/٥٥٩٧

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ١٤٤٠/٥٥٩٧

مكتبة الرشد ناشرون

الطبعة الأولى تاريخ : ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : العليا فيو – طريق الملك فهد

ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف :٠١١٤٦٠٤٨١٨ فاكس :٠١١٤٦٠٢٤٩٧

Twitter: @ALRUSHDBOOKSTORE
Email: info@rushd.com.sa
Website : www.rushd.com.sa

فروعنا داخل المملكة

المركز الرئيسي بالرياض: الدائري الغربي ☎:٤٣٢٩٣٣٢ 🖷: ٤٣٢٩٣٣٢

[redacted]

فرع مكة المكرمة : ☎: ٥٥٨٥٤٠١ 🖷: ٥٥٨٣٥٠٦

[redacted]

فرع جدة : ☎: ٦٣٣١١٨٣ 🖷: ٦٣٣٠٣١٥

[redacted]

فرع خميس مشيط : ☎: ٢٣٧٨١٢٩ 🖷: ٢٢١٧٩١٣

[redacted]

فرع حائل : ☎: ٥٣٢٢٢٤٦ 🖷: ٥٦٦٢٢٤٦

[redacted]

فرع تبوك: ☎: ٤٢٤١٦٤٠ 🖷: ٤٢٣٨٩٢٧

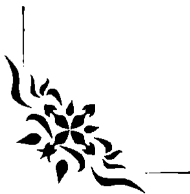
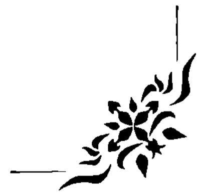
[redacted]

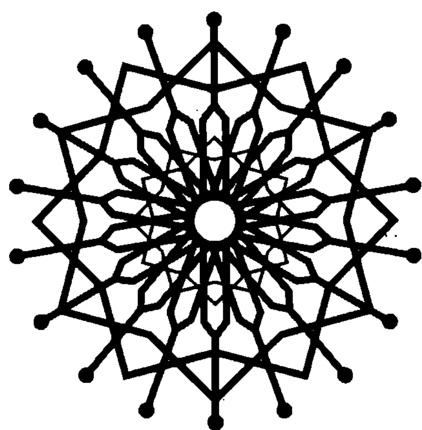
فرع عرعر: ☎: ٤٦٦١٢١٠٠

فرع الطائف: ☎: ٠٥٠٠١٥٩٧٢٥




مقدّمات التحقيق



مقدّمة محقِّق علم المعاني

الحمد لله علىٰ ما بلّغني من دراسة هذا الكتاب وتحقيقه، وأشكرُه علىٰ ما منَّ عليَّ من معرفة إعجاز كتابه وسلوك طريقه، أحمده سبحانه وحمدي له من فضله، علّمنا فأحسن تعليمنا، فقال في الكتاب: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1].

وإني كما أحمد الله أنْ هداني وعلّمني وبلّغني ما بلغْت؛ فإني أرجو أن أكون قد نقشت علىٰ منار البلاغة رقمًا، وعبّدتُ إلىٰ طريق إعجاز القرآن دربًا. وهذا سعي الكفيف، وجهد الضعيف؛ جهدُ مَن خاف أن تزلَّ به القدم، ويندمَ حين لا ينفع الندم.

أما بعد؛ فإنّ العلم لا يؤتي ثمره، ولا يورق شجره إلا بشيئين: معرفة أصوله التي يُبنىٰ عليها، ومُدارسة مسائله التي تُردّ تلك الأصول إليها. وبهذين وعليهما مدار التقدّم في علومنا، وميراث أسلافنا رحمهم الله، الذين حرصوا علىٰ تأصيل الأصول والقواعد؛ فكتبوا من أجل ذلك "المتون" في كل علم وفن، ثم تتالت عليها الشروح والمناقشات والحواشي والتفريعات.

ولقد كان مما حثّني علىٰ محاولة الاعتناء بهذا السِّفْر أنّ تحقيق تراثنا العلمي هو السبيل إلىٰ دراسة علم الأسلاف دراسة صحيحة، وتلك

(١) النحل: ٩٠.

الدراسة هي أول خطوة نخطوها إلىٰ معرفة هويتنا الثقافية، معرفة تمكننا من المحافظة عليها.

ومن الأسباب ما تمتع به الكتاب من قيمة علمية، تتمثل في الجديد والمنهج الذي زخر به؛ فقد كان للكتاب أثر في تصحيح بعض المسائل العلمية والقواعد، كما تبنىٰ منهجًا جيّدًا في دراسة البلاغة مقارنة بمن سبقه من العلماء الذين ألّفوا في البلاغة بعد عبدالقاهر الجرجاني.

ومنها أنّ التفتازانيّ من أوائل من شرح "التلخيص"؛ ولهذا لم يقع في ربقة التقليد، وكان ذلك سببًا لإقبال العلماء علىٰ هذا الشرح واهتمامهم به اهتمامًا لم يكن لغيره، وكتبوا عليه كثيرًا من الحواشي.

كما أنّ التفتازاني له جهد في البلاغة التطبيقية، لاسيما البلاغة القرآنية؛ فقد ألّف حاشية علىٰ "الكشاف"؛ وهو بهذا قد جمع بين التنظير والتطبيق.

فصار لأجل ذلك كله للكتاب أهمية بالغة، جعلته من أصول كتب البلاغة وأمهاتها، واقتضىٰ ذلك وجوب التوجّه إلىٰ خدمته، بتحقيقه تحقيقًا علميًّا ثم نشره، بعد أنْ ضعفتْ استفادة الدارسين منه بسبب طباعته القديمة(١).

وكان من أسباب توجّهي لتحقيقه رغبتي الخاصة في مراجعة هذا الكتاب ودراسته دراسة جادّة، تثري الجانب العلميَّ لديَّ وتؤصِّله.



---

(١) طُبع ثلاث عشرة طبعة في الآستانة ولكنو وإسطنبول وطهران وتبريز وبهوبال والقاهرة [ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٥٥، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٦٣٨]. وهي طبعات قديمة جدًّا، آخرها كانت سنة ١٣٣٠هـ، وهي طبعة نافدة منذ زمن بعيد.

ثم إني سعيت قدر الإمكان إلىٰ إخراج النص المخطوط كما أراده المؤلّف، باتباع المنهج العلمي في التحقيق. ومما تجدر الإشارة إليه في الطريقة التي سلكتها في ذلك ما يلي:

* التزمت بالنسخة الأصل، ولم أعدل عنها إلا في حالة السقط الواضح، والتحريف والتصحيف والأخطاء البيّنة.

* الزيادات من النسخ الأخرىٰ أثبتُّها في الهامش، فإذا زاد في النسخة "ظ" كلمةَ "عسىٰ" مثلًا، وضعتُ إحالة عند الكلمة التي قبلها مباشرة في المتن، وكتبت في الهامش: «ظ: زيادة: "عسىٰ"».

* السقط من النسخ الأخرىٰ أثبتُّه في الهامش، فإذا كان في النسخة "ظ" كلمة ساقطة، وضعت إحالة عند الكلمة الساقطة، وكتبت في الهامش: «ليست في "ظ"».

وإذا كان السقط جملةً أو أكثر، نصصت علىٰ ذلك في الهامش قائلًا: «قوله: "كذا وكذا" ساقط من النسخة "ظ"»، أو أقول: «من قوله: "كذا وكذا" إلىٰ هنا ساقط من "ظ"».

* أشرت في الحواشي الجانبية إلىٰ أرقام لوحات المخطوطة الأصل؛ لتسهيل الرجوع إليها. وقد رمزت للصفحة الأولىٰ من اللوحة بـ"أ"، والصفحة الثانية بـ"ب".

* عزوت الآيات القرآنية إلىٰ سورها وذكرت أرقامها، وجعلت ذلك في الهامش. وإذا كان المذكور في المتن جزءًا منها، عمدتُ إلىٰ إتمامها أو إيراد سياقها، في حالة تقديري أنّ المعنىٰ لا يتضح إلا بذلك.

* خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة بعزوها إلىٰ كتب السنة.

* خرّجت الأبيات الشعرية مكتفيًا بديوان الشاعر، إلا إذا اختلف ما في المتن عما في الديوان، ووجدتُ ما يوافق المتن في مصدر آخر. فإذا لم أجد الشعر في ديوان الشاعر، اجتهدتُ في تخريجه من كتب الأدب واللغة. فإنْ لم أجد من خرّجه، أشرتُ إلىٰ من ذكره قبل المؤلف من البلاغيين.

* خرّجتُ الأمثال الواردة في المتن من كتب الأمثال.

* عرّفتُ بالأماكن والبلدان، إذا لم تكن مشهورة معروفة.

* عرّفت بالأعلام المذكورين في الكتاب تعريفًا موجزًا.

* حاولتُ أن أتعرّف علىٰ من أبهمهم المؤلف في كتابه بقوله: "قال بعضهم"، أو "ما ذكره بعض المحقّقين"، وما أشبه ذلك، وقد عزوتُ تلك الأقوال إلىٰ مصادرها ما استطعت.

* كتبت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، وضبطت ما يشكل من الكلمات، وشرحت الغريب.



أمّا الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث، فقد كان من أهمها صعوبة قراءة النصّ القديم للمخطوطة الأصل. ويتبع ذلك صعوبة تحرير النص وعبارةِ المؤلّف؛ إذْ كثيرًا ما يُشكل الكلام، فيحتاج إلىٰ المراجعة والقراءة مرة بعد أخرىٰ.

ومن الصعوبات التي لاقيتها صعوبة العثور علىٰ بعض النصوص التي نقلها التفتازانيّ عن غيره؛ خاصة إذا كانت من كتب ما زالت مخطوطة؛ فقد اجتهدتُ في ذلك؛ فوُفِّقت في بعضها ولله الحمد.

ومنها صعوبة تخريج بعض الأبيات التي لم أجدها في الدواوين ولا في كتب اللغة والأدب؛ فقد سهرت الليالي في تصفّح كتب الأدب والشعر لعلي أظفر بها، فأسأل الله أنْ لا يضيع جهدي في ذلك.

وكان من أبرز الصعوبات ما واجهني حين عزمنا علىٰ طباعة الكتاب، إذْ اكتشفت تلفَ الملفات الحاسوبية التي حفظتُ فيها الكتاب والدراسة، ولم يبق بين يديّ سوىٰ نسخة ورقية للكتاب؛ فاستدعىٰ ذلك أن يتولّىٰ الناشر مشكورًا طباعة علم المعاني من جديد، وغيرُ خافٍ ما تبع هذا من جهد إضافي، ومراجعات، وتصويبات، زاد في صعوبة هذا العمل طولُ مدّة الانقطاع عنه؛ إذْ جاء العمل علىٰ نشره بعد قرابة خمسة عشر عامًا. وربّما بقي ما يحتاج إلىٰ مزيد من التصويب والضبط، لكنّ ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جُلُّه!



وفي الختام أشكر الله عزّ وجلّ علىٰ ما منّ به عليّ من إنجاز هذا العمل، ثم أصل الشكر لشيخي الفاضل المشرف علىٰ هذا البحث الشيخ عبدالعزيز الشعلان علىٰ ما أكرمني به من وقته الثمين في التصحيح والتوجيه والمشورة. كما لا أنسىٰ أنْ أزجي الشكر المذكور للسعي المشكور لأخي أ. د. أحمد السديس الذي شاركني في هذا البحث مشاركة أسعدت قلبي،

ولولا توفيق الله ثم جهده لما نُشر هذا الكتاب علىٰ هذا الوجه، فجزاه الله عني خيرًا.

وأسأل الله أن لا يحرمني ولا والديّ من أجر هذا العمل، وأن يكون قد هداني فيه للصواب، وجنّبني الزلل.

والله وحده المستعان.

وكتب

عبدالعزيز بن محمد السالم

١٩/ ١٠/ ١٤٣٩



مقدّمة محقِّق علمي البيان والبديع

اللهم لك الحمد كله، وإليك يُرجع الأمر كله، لا نحصي ثناء عليك، ولن يبلغ شكرُنا فضلَك، ولا مِدحتُنا برَّك، فللحمد أنت أهل، وللعبد أنت قصد.

وأصلي وأسلِّم علىٰ من كان للناس قدوة، وللخلق رحمة، وللعلم والبرّ والخير دعوة، نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه، ومن اهتدىٰ بهديه.

أمّا بعد:

فإنّ للبلاغة في النفوس تعلُّقًا، وللناس إليها تودُّدًا وترقُّقًا؛ فللبليغ ينصتون، وإليه بأعناقهم يشرئبّون، وبه يأتَمّون ويقتدون. حياتهم مليئة بسماع الكلام وقراءته، وتداوله وكتابته، وهم يوقنون ـ صغيرَهم والكبيرَ ـ أنّ للكلام قواعد وأسسًا، وللبيان دعائم وطرقًا، فمن رُزِقها فقد رُزِق خيرًا كثيرًا!

ومن هنا نشأ علم البلاغة العربية في تاريخنا، طالبًا وصول الكاتبين والمتكلمين إلىٰ الذروة العليا من الإفصاح والإفهام والبيان، باحثًا عن كلّ ما يمتّ إلىٰ تلك الغاية بسبب، مستنشقًا عبير البلاغة من أفواه البلغاء، وألسن الأدباء.

ولَمَّا كان الأمر علىٰ ما ذُكر وعُلم، سعىٰ كاتب هذه السطور إلىٰ أنْ يدليَ بدلوه، ويشتركَ ـ مع قلّة بضاعته ـ بوُكْدِه ووَكْدِه، إسهامًا في البناء، وخدمةً للعلم والعلماء.



وإنّ أسلافنا الأوائل لم يألوا جهدًا في إقامة صرح العلم قويَّ الأركان، ثابت البنيان، واضحَ البيان، فحرصت علىٰ إخراج درّة من دررهم، وجوهرة من جواهرهم، تثبيتًا للعلم وتأصيلًا، وتزيينًا للباحث وتشريفًا. فمن نهل منهم فقد شرب قَراحًا، ومن أخذ عنهم وجد عطرًا فوّاحًا، ومن اتصل بهم أفاد علمًا ورَوَاحًا(١).

ومن تيسير الله لي أنْ كان حظي في إخراج الجزء الثاني من "مطول" التفتازاني، الذي لا تخفىٰ مكانته بين كتب البلاغة، ولعله في مرحلة السكاكي ثالثُ ثلاثة. ومما يزيد في مكانته ارتباطه بالكتابين الأولين، أعني: "مفتاح العلوم" للسكاكي، و"تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني، فهو شرح للثاني، والثاني اختصار للأول، وعليهما قامت البلاغة علمًا ذا أصول وقواعد. بل يرىٰ أستاذي الجليل وشيخي الكبير الأستاذ الدكتور محمد أبو موسىٰ أنّ "المطول" هو ثاني اثنين في تاريخ البلاغة العربية، بعد كتابي عبدالقاهر الجرجاني؛ لما فيه من تحرير للمسائل البلاغية، وما امتاز به من الشرح والتدقيق والتفصيل(٢).

ولذا فإنّ أهمية هذا الكتاب تبدو من زاوية أخرىٰ في كونه ليس شرحًا فحسب، بل فيه مناقشة لكثير من مسائل البلاغة، وتميّز في الرأي العلميّ، وإفادات من كلام الشيخ عبدالقاهر والزمخشري، إضافة إلىٰ غيرهما من العلماء الذين تظهر أسماؤهم وآراؤهم في صفحات "المطول" وسطوره.

---

(١) الرَّوَاح: وجدانك السرور الحادث من اليقين [القاموس المحيط: مادة "روح"].

(٢) ذكر ذلك أثناء المناقشة العلمية لهذا العمل.

وكنت ثانيًا في تحقيق هذا السِّفر[١] العلميّ، بعد أخي وزميلي عبدالعزيز بن محمد السالم، الذي سبقني إلىٰ تسجيل جزئه الأول الحاوي لعلم المعاني، والذي كان له الفضل الأول بعد الله في قيامي بهذا العمل؛ إذْ قَبِل مشاركتي له، وانضمامي إليه، وأعانني بما جمعه له من مخطوطات ومعلومات؛ لأتولّىٰ تحقيق علمي البيان والبديع في "المطوّل". فانطلقت مستعينًا بالله، شاكرًا لأخي تعاونه وكلَّ ما أبداه، فجزاه الله عني خير الجزاء، ويسَّر له أمره، وبارك له في ماله وولده وعلمه؛ فالفضل لله ثم له في ذلك.

وقد كانت الرغبة شديدة في أن يخرج هذا الكتاب، متَّحد المنهج في التحقيق، وأنْ يراجع كل منا ما قام الآخر به، وكنّا لذلك نؤجّل ونسوِّف، لكنّا مع صوارف الأيام والأعمال علمنا أن تلك أمنية قد تزيد تأخّر خروج العمل، وانتفاعِ الناس به؛ فعزمنا علىٰ إخراجه علىٰ هذا النحو، اكتفاءً بجهد كل منا ومنهجه في تحقيق ما يخصُّه من الكتاب. وبين القسمين قواسم مشتركة، وأطُرٌ محدَّدة، كما أنّ بينهما تمايزًا وتفاوتًا اقتضته الطبيعة البشرية في العمل والمنهج والأسلوب، ونسأل الله النفع والقبول[٢].



ولأنّ تحقيق كتب التراث عمل علميّ، لابدّ أن ينهض علىٰ أصول وقواعد، فقد وضعتُ معالم لمنهج عملي في تحقيق نصيبي من هذا

(١) السفر: الكتاب الكبير [القاموس المحيط: مادة "سفر"].

(٢) من سلبيات هذا التباين أن القارئ قد يجد تكرارًا لتراجم الأعلام، وشرح الغريب، وتخريج الأبيات أو الأقوال أو الأمثال، واختلافًا في نسخ المراجع التي رجع إليها كل منا؛ ولعلّ حرصنا علىٰ ظهور الكتاب يكون شافعًا لقبول عذرنا في ذلك.

الكتاب، وهو منهج لا يخرج ـ في مجمله ـ عن المنهج المعتبر في مثل هذه الأعمال، إلا أنّ توضيح ما اخترت وملتُ إليه من معالمه أمرٌ متعيِّنٌ ليقرأ القارئ علىٰ هداية ورَشَد. ويمكن الإشارة إلىٰ أبرز هذه المعالم فيما يلي:

١ - المقابلة بين النسخ المعتمدة:

بدأت بنسخ الكتاب من النسخة "الأصل"، ثم قابلته علىٰ بقية النسخ مرتين، ثم رجعت إلىٰ هذه النسخ مرات عند بعض المواضع المشكلة. وأثبتّ في البداية كلّ الفروق بين النسخ مهما كانت، ثم رأيت ـ نتيجة لذلك ـ أنّ الهوامش قد تضاعفت، وأنها ربما كانت أكثر من حجم الكتاب، فرأيت أنْ أعيد النظر في بعض هذه الهوامش، فاتخذت لذلك منهجًا أسير عليه؛ رغبةً في «تجنّب الإغراق في ذكر ما لا يفيد ذكره من فروق النسخ»[1]، فأغفلت ذكر الفروق بين النسخ إذا كانت غير مؤثرة علىٰ النص، ومن ذلك:

أ- الاختلاف الراجع إلىٰ إعجام الحروف أو إهمالها، ومما يندرج تحت هذا الاختلافِ: الاختلافُ في تذكير الأفعال وتأنيثها، أو إفرادها وجمعها ـ من خلال أحرف المضارعة ـ وإهمالي لذلك الاختلاف لا يكون إلا بتوافر شرطين؛ الأول: أنْ يكون الوجهان جائزين، والثاني: ألاّ يكون لهذا الاختلاف أثر علىٰ المعنىٰ. ومن أمثلة ما أهملته من هذا النوع: في ص ٣١ أثبتّ "تتلاقيان فتفترقان"، وأهملت ما جاء في "ظ": "يتلاقيان فيفترقان"، وفي ص ١٣٢ أثبتّ "توقِع الظلّ عليّ"، وأهملت ما جاء في "م":

---

(١) أسس تحقيق التراث ٢٣.

"يوقِع الظلّ عليّ". ومردّ هذا الإجراء إلىٰ أنّ الغالب عند القدماء عدم العناية بإعجام الحروف.

ب- الاختلاف في كلمات مترادفة واضحة التطابق في المعنىٰ. ومن أمثلته: في ص ٩١ أثبتّ "ولذا"، وأهملت "ولهذا" التي جاءت في "م"، وفي ص ١٩٢ أثبتّ "فليعتبر ههنا"، وأهملت "فليعتبر هنا" التي جاءت في "م".

ج- الاختلاف في التبديل بين المتعاطفات بتقديم وتأخير. ومن أمثلة هذا النوع: في ص ٣٣ أثبتّ "تفريق المختلفات، وجمع المتشاكلات"، وأهملت "جمع المتشاكلات، وتفريق المختلفات" التي جاءت في "ط"، وفي ص ٢٢١ أثبتّ "من لسانه ويده"؛ لكونها الواردة في جميع النسخ وفي نص الحديث الشريف، وأهملت "من يده ولسانه" الواردة في "ظ".

وقد عُنيت بتسجيل أرقام صفحات النسخة "الأصل"، إضافة إلىٰ النسخة المطبوعة "ط"، وذلك في الحاشية اليسرىٰ لكل صفحة، علىٰ السطر نفسه الذي تقع عليه آخر كلمة في الورقة من إحدىٰ النسختين المذكورتين. ويكون ذلك بخط أصغر، ويتلو آخرَ كلمة في الصفحة والرقمَ في الهامش علامةُ شرطة مائلة "/ "؛ دلالة علىٰ أنّ العلامة في المتن بعد آخر كلمة، والعلامة في الهامش بعد رقم صفحتها. ويمكن التمييز بين النسختين بوجود حرف "أ" أو "ب" تالٍ للرقم، أو عدم وجوده؛ فما وجد فيه حرف بعد الرقم فهو الموضع من النسخة "الأصل"، وما وُجد فيه رقم مجرّد فهو الموضع من النسخة "ط". وسبب تحديد هاتين النسختين بهذا الإجراء دون غيرهما من باقي النسخ: أنّ "الأصل" هي النسخة المعتمدة لديّ في

القراءة، و"ط" هي النسخة المطبوعة التي يمكن الرجوع إليها لمن أراد التحقق من النص في أحد المواضع.

٢- إصلاح التصحيف والتحريف إنْ وُجد:

تقع في الكتب كثير من الأخطاء التي هي من السهو أو الخطأ البيّن، الذي لا يُشكّ في أنّ المؤلف لم يكن يريده، وقد رأيت أنّ في إثباتها مع الإشارة إليها إثقالًا، وأنّ فيه علىٰ بعض القراء إلباسًا، فعزمت علىٰ حذف ما كان من هذا القبيل. ومما زادني اقتناعًا بهذا المسلك أني وجدت التفتازاني نفسه يخوِّل أحد تلامذته، وهو جلال الدين الأوبهي، تغييرَ ما ظهر أنه من السهو، فقال في وصية له في أواخر أيامه: «قد أجزت للمولىٰ ... أنْ يروي عني مقروءاتي ومسموعاتي ومستجازاتي عمومًا، ومصنفاتي خصوصًا، فقد قرأ الكثير وسمع الكثير، مثل شرح الكشاف والمفتاح وغيرهما، وأنْ يدرسها، ويصلح ما يتفق أنه من سهو البنان، أو البيان، بعد التأمّل والاحتياط والمراجعة والمطالعة الوافرة. وهذا خط الفقير سعد التفتازاني، كتبه في آخر سفر حياته والاتصال بوفاته»(١). ومن ذلك:

أ- الأخطاء البيّنة الواضحة، التي يغلب علىٰ الظن أنها من أخطاء النُّسَّاخ، ومن أمثلة ذلك: قوله في ص ٢٧٣: "رُوي عن أبي معاذ راوية بشار"، هذا ما جاء في "الأصل" وهو الصواب، ولكنّ الذي جاء في النسخ الأخرىٰ: "رواية بشار"، فاكتفيت بذكر ما جاء في "الأصل". ومن ذلك: ما جاء في صن ١٣٣: "والثاني: غير المتعارف"، هذا هو الصواب الوارد في

(١) مفتاح السعادة ١/ ١٩٠، وينظر: الفوائد البهية ١٩٤.

جميع النسخ ما عدا "ظ"، فقد جاء فيها: "والثاني: المتعارف"، وهو خطأ أهملته، ودليل ذلك أنه قد ذكر قبله بسطرين أنّ الأول هو المتعارف، وقد ذكرت ذلك جميع النسخ بما فيها "ظ".

ب- التصحيفات والتحريفات، مثل "تكرر المشبه به علىٰ الحسن" في ص ٩٠، وهذا ما ورد في "ط"، والصواب الذي أثبتّه ما جاء في باقي النسخ "تكرر المشبه به علىٰ الحسّ"، وكذلك أثبتّ "الكثافة" في ص ٣٤، وأهملت ما جاء في "ط": "الكشافة".

ولست مبتدعًا جديدًا في هذا المنهج؛ إذْ هو ما أشار إليه كثير من الدارسين والمحققين، كالدكتور يحيىٰ الجبوري الذي يقول: «وينبغي الاهتمام بإثبات الفروق التي لها أثر في قراءة النص، حيث يترتب علىٰ اختلاف رسم الكلمة تغيير المعنىٰ ... وكذلك يقال في بعض الفروق الطفيفة، كحروف العطف، ومجيء "الفاء" مكان "الواو" أو العكس، أو سقوط نقطة من "الذال" و"التاء" و"الياء"، وهو من أثر الخط وإهمال الناسخ. كل ذلك يُغيّر ويُشار إليه جملة في المقدمة أثناء وصف النسخة»[1]. ومُطاع الطرابيشي الذي يقول: «فموقف المحقق من إثبات الفروق بين النسخ يختلف تبعًا لاختلاف قِيَمها وعلاقاتها بعضِها ببعض، ثم إنه محدود بحدود ما يُجدي من الفروق؛ أي: بتقديم وجوه مناسبة لقراءة الأصل، أمّا التصحيفات والأخطاء التي تتناثر من أقلام النُّسَّاخ، فما الفائدة في ذكرها؟»[2].

---

(١) منهج البحث وتحقيق النصوص ١٤١.

(٢) في منهج تحقيق المخطوطات ٦٦.

٣- كتابة المتن وفق ما يترجَّح أنه رأي المؤلِّف:

الغرض الأساس الذي يهدف إليه كل محقِّق هو إخراج النص وفق ما يترجح أنه رأي المؤلِّف، فما عُلم خطؤه، ولكنّ المحقِّق يرجّح أنّ المؤلّف قد أراده وقصده، فيتعيّن إثباته دون تغيير أو تعديل. وقد رأيت تحقيقًا لهذا الهدف أنْ أعتمد النسخة "الأصل" في القراءة، وألّا أعدل عنها إلا في حال خطأ انفردت به مع كونه لا يحمل صوابًا، وفي هذه الحالة فإني أشير في الهامش إلىٰ ما جاء في الأصل دون تعليق؛ ليُعلم أني لم أشر إليه في الهامش إلا لكونه مما ترجح عندي أنه من السهو.

ومما يجب التنبيه عليه أنّ النسخة "الأصل" حوت بعض الاستدراكات التي كتبها المؤلف بنفسه في حواشي الكتاب، وهذا أمر مهم كان لابُدّ من إجراء منهج محدَّد ودقيق فيه. ومن هنا فرّقت في تحقيقي للكتاب بين نوعين من إضافات المؤلف:

أ- نوع أشير إليه في الهامش، ولا أثبته في المتن، وهو الأكثر؛ لأنه ترجَّح عندي أنّ إضافة المؤلِّف له من قبيل الشرح والبيان.

ب- نوع أثبته في المتن، وأشير في الهامش إلىٰ أنّ المؤلِّف ألحقه بكتابه؛ لأنه قد ترجّح عندي أنّه من باب الإضافة إلىٰ الأصل، وليس من باب الشرح والبيان.

وقد فرَّقت بينهما اعتمادًا علىٰ القرينتين التاليتين:

١. الأول يرد في هامش "الأصل"، ثم هو يرد في هوامش النسخ الأخرىٰ أو بعضها علىٰ شكل إضافة من الناسخ، وكثيرًا ما يقال: "قال في

بيان ...". وأمّا الثاني فهو يرد في هامش "الأصل"، ويرد مثبتًا في المتن في بقية النسخ.

٢. الأول يكتب في هامش مستقل عن السطر، وأمّا الثاني فيُكتب متصلًا بالسطر الذي يُضاف إليه.

٤- تمييز نصّ "التلخيص" وتحرّي الصواب فيه:

أمّا تمييزه فقد جعلته بين قوسين (...)، وجعلت النص مع أقواسه بخط أسود داكن؛ حتىٰ يتميّز عن غيره، ثم زدت في تمييزه عن غيره بالالتزام بتشكيله تشكيلًا كاملًا.

وأمّا ما يتعلّق بتحرّي وجه الصواب فيه، فقد كان إحدىٰ أهمّ المشكلات العلمية التي واجهتها في بداية التحقيق؛ وذلك بسبب كونه ليس من كلام التفتازاني، ومن المحتمل أنْ يخطئ التفتازاني في نقله، فهل يجب أنْ أحقِّق نصَّ "التلخيص" إضافة إلىٰ كلام التفتازاني، أو أنه يندرج تحت كلام التفتازاني وينطبق عليه ما ينطبق علىٰ غيره؟

فاخترت أنْ أشير إلىٰ الفروق بين النسخ فيه، إضافة إلىٰ نسخ أخرىٰ سأذكرها، وتطبيق ما أسير عليه في تحقيق غيره من النصوص.

ولكنّ الأصعب ـ منهجيًّا ـ يتمثل في التداخل بين نصّ "التلخيص" وكلام التفتازاني، واختلاف النسخ في ذلك؛ فنسخة تجعل كلمة من "التلخيص" وأخرىٰ تجعلها من الشرح، ويتجاوز الأمر الكلمات في بعض المواضع إلىٰ العبارات.

وقد مكثت مدّة متردّدًا، وباحثًا عن أقوم طريق ومنهج لمعالجة هذه المشكلة، فبدأت بقراءة أكثر من نسخة لـ"التلخيص"، خاصة عند المواضع التي يكون فيها الاختلاف، ثم بحثت عن نسخ مخطوطة لـ"التلخيص" فوجدت نسخة واضحة في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، فقابلت عليها النص مقابلة تامة، ورمزت لها بـ"ك"، وأثبتّ الفروق بينها وبين غيرها.

ثم وازنت مرارًا بين "ك" وغيرها من النسخ، ووجدت أنّ أخطاءها كثيرة، فرأيت إهمالها بعد زمن من الرجوع إليها، والتعويل عليها.

وأخيرًا استقرّ منهجي في هذا الجانب علىٰ ما يلي:

أ- اعتمدت نسخة "التلخيص" التي حققها وشرحها الأستاذ عبدالرحمن البرقوقي، لمقابلة نص "التلخيص"، ورمزت لها بالرمز "ب".

ب- أثبت الفروق بين الكلمات وفق منهجي في سائر الكتاب.

ج- أمّا ما يتعلّق بتحديد نصّ "التلخيص" من الشرح فقد اعتمدت ما يلي:

١. إذا اتفقت نسخة "الأصل" مع "ب" فإني أهمل الإشارة إلىٰ غيرهما، وخاصة بعد أنْ ثبت لديّ أنّ الناسخ في "ظ" كثيرًا ما يدخل نصّ "التلخيص" في شرح السعد، وأنّ نصّ "التلخيص" المكتوب بالحمرة الخفيفة ليس واضحًا في بعض المواضع.

٢. أهمل الإشارة إلىٰ ما انفردت به نسخة ثانوية، وأعتمد ما جاء في "الأصل" وباقي النسخ.

٣. أهمل ما جاء في النسختين "ب" و"ط"؛ لكون الأولىٰ نسخة إضافية، وكون الثانية غير معتمدة عندي في تحديد نص "التلخيص".

٤. يكون ترتيب النسخ في الهامش كالتالي: "م"، ثم "ظ"، ثم "ب"، ثم "ط".

٥- كتابة النصّ وفق قواعد الإملاء الحديثة:

وذلك لأنّ المراد إخراجه بصورة تيسّر علىٰ الناس قراءته، ومن المعلوم اختلاف طرق الكتابة، والقواعد المعتمدة في الإملاء، فكان لابُدّ من اعتماد الطريقة الأيسر، والأقرب إلىٰ الفهم.

٦- ضبط الكلمات المشكلة:

التزمت بضبط أواخر الكلمات المشكلة نحويًّا، أو التي خشيت فيها من خطأ القارئ، أو التي تباعد آخرها عن أولها؛ فخفي إعرابها. كما التزمت بضبط الكلمات المشكلة صرفيًّا؛ إمّا بتشكيلها كاملة، أو بتشكيل الحرف الذي يزول معه الإشكال.

٧- شرح الغريب:

الغريب قد يكون كلمة، وقد يكون عبارة؛ فأمّا الكلمات فإني أشرح منها ما غلب علىٰ ظني حاجته إلىٰ التفسير والبيان، ويكون ذلك بالنقل عن كتب اللغة ومعاجمها.

وأمّا غريب العبارات والتراكيب فلا أشرح إلا ما يستغلق معناه أو يصعب، فإذا شرحت مثل هذه العبارات في الهامش فذلك يكون اعتمادًا علىٰ الترتيب التالي:

أ- شرح السعد نفسه للعبارة، من خلال كتبه الأخرىٰ، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال "المختصر" الذي قد تكون عبارته في بعض المواضع أوضح. وهذا الإجراء في ظني سيبقي علىٰ النص وشرحه وفق ما أراده مؤلِّفه.

ب- شُرَّاح "التلخيص"، ومنهم: السبكي، والبابرتي، وابن يعقوب المغربي.

ج- شروح الشُّرَّاح في الحواشي والتقريرات، وأبدأ بالسيد الشريف. وممن أفيد منهم في هذا الجانب: حسن جلبي، والسِّيَالكوتي.

د- الشروح الموجودة علىٰ هوامش النسخ المخطوطة، فكثيرًا ما تحمل توضيحات مهمة، ولهذا فإنّي أشير في الهامش إلىٰ ما أرىٰ فائدة في ذكره منها.

هـ- الشرح الذاتي الذي أقوم به بنفسي بعد فهم المراد والتيقن منه.

٨- وضع عنوانات لمباحث الكتاب الرئيسة والفرعية:

وضعت عنوانات للمسائل والمباحث في الكتاب، وقد التزمتُ ما أمكن بنصّ المؤلّف، كما التزمت وضع هذه العنوانات في إحدىٰ الحاشيتين الجانبيتين في الصفحة، حتىٰ لا ينقطع سياق كلام المؤلف، ولا أتعدّىٰ علىٰ نصّه وأزيدَ فيه ما ليس منه، ولم يخالف ذلك سِوىٰ العنوانات الرئيسة التي أضعها في صفحات مستقلة، وتكون دالّة علىٰ الأجزاء أو الأبواب الرئيسة من الكتاب.

٩- عزو الآيات القرآنية إلىٰ سورها، وذكر أرقامها:

عزوت الآيات القرآنية الكريمة الواردة في "المطول" إلىٰ مواضعها في القرآن، وذلك بتحديد السورة ورقم الآية، ويكون هذا العزْو في متن الصفحة، وبعد الآية مباشرة؛ تقليلًا للهوامش، ومنعًا لإزعاج القارئ وتشتيت ذهنه بكثرة الإحالات. وإذا جاءت الآية وقد فُصل بين أجزائها بكلام للمؤلّف في السياق نفسه، فإني أكتفي بعزوها في آخر الكلام.

١٠- تخريج الأحاديث الشريفة:

للحديث النبويّ قدره ومكانته التي توجب علىٰ الباحث العناية بتحريره وضبطه، وبناء علىٰ ذلك وضعتُ لنفسي منهجًا محدَّدًا في التعامل مع ما ورد منه، وهو ما أجمله في التالي:

- تخريج الأحاديث النبوية الكريمة تخريجًا وافيًا، وفق منهج المحدِّثين.

- الاعتماد علىٰ أصحّ النسخ والطبعات لمدوّنات الحديث.

- الاكتفاء بتخريجه من صحيحي البخاري ومسلم، إذا كان واردًا فيهما أو في أحدهما.

- الحرص علىٰ ذكر الرواية الصحيحة بنصِّها، إنْ كان في رواية التفتازاني للحديث بعض الاختلاف أو التغيير؛ لرغبتي في أنْ يكون اعتمادنا في دراساتنا علىٰ النصّ الصحيح من غير تغيير.

- ذكر الرواية التي تصلح للاستشهاد في الموضع والمقام التي أوردت فيه، وذلك في حال تداخل أكثر من رواية فيما يذكره التفتازاني، مع بيان درجة صحة الرواية التي أذكرها.
- ميَّزتُ نصَّه بإيراده بين أقواس خاصة به، هي الأقواس المثلثة: «...».
- التزمت بضبطه بالشكل ضبطًا تامًّا.

١١- تخريج أبيات الشعر:

عزوت الأشعار إلىٰ قائليها، ما أمكنني ذلك، وذكرت المصادر الذي ذكرت البيت قبل التفتازاني. وأمّا المصادر التي ذكرته بعده فلم أذكرها، إلا في حالة عدم العثور علىٰ من ذكرها قبله، أو قلة المصادر المتقدمة، أو في حالة وجود فائدة فيها ليست في غيرها، كنسبته إلىٰ القائل، أو نسبته إلىٰ قائل غير الذي نسبته له المصادر المتقدمة، أو غير ذلك. وقد رأيت عدم ذكر المصادر المتأخرة؛ لكون التفتازاني لم يفد منها، واستثنيت من المراجع المتأخرة "معاهد التنصيص" لعلاقته بشرح الشواهد، مما قد يجعل الإحالة عليه مفيدة للقارئ.

وإنْ كان للشاعر ديوان مطبوع فأكتفي بالإحالة عليه، ولا أزيد عليه إلا إذا كانت طباعته سيئة، أو وُجد خلاف في اسم القائل، أو في روايات البيت. وإذا وُجد شرح لديوان الشاعر، وكان مطبوعًا تحت عنوان "شرح ديوان ..." فإني أعتمد هذا الشرح مرجعًا بديلًا للديوان، فأقول في الإحالة عليه: "له في شرح ديوانه"، أو ما شابه ذلك من العبارات.

وأشير إلىٰ الروايات الأخرىٰ للبيت بعد ذكر المصدر ـ أو المصادر ـ الذي ذكرت فيه هذه الرواية مباشرة، وتكون الرواية بين علامات التنصيص المرتفعة: "...".

وفي حال تخريج البيت من مصادر متعدّدة، فإني أجعل هذه المصادر في مجموعات مرتبة وفق الترتيب التالي:

١. المصادر المتفقة في الرواية واسم الشاعر مع "المطول".

٢. المصادر المتفقة معه في اسم الشاعر، والمختلفة معه في الرواية.

٣. المصادر المتفقة في الرواية معه، والمختلفة معه في اسم الشاعر.

٤. المصادر المختلفة معه في الرواية واسم الشاعر.

٥. المصادر المتفقة معه في الرواية، ولكنها لم تسمّ الشاعر.

٦. المصادر المختلفة معه في الرواية، ولم تسمّ الشاعر.

وقد يقطّع التفتازاني الأبيات في بعض المواضع بالفصل بين أجزائها بشرح أو بيان، وفي هذه الحالة فإني لا أضع في سطر مستقلّ إلا البيت أو الشطر الكاملين، وأضع بين شطري البيت علامة * إنْ كتبا متصلين، وأضع العلامة نفسها بين البيتين المتجاورين، أو المتتاليين بلا فاصل. وفي هذه الحالة فإني أذكر البيت تامًّا في الهامش، جمعًا لما تفرّق من أجزائه.

وسألتزم ضبط كافة الأبيات بالشكل، سواء ما جاء منها مستقلًا، وما جاء مقطّعًا، وما جاء جزء منه.

١٢- تخريج الأمثال:

التزمت معها المنهج نفسه الذي التزمته في الأبيات، من حيث المراجع، كما التزمت ضبطها جميعًا بالشكل، وجعلتها بين علامات التنصيص المرتفعة "...".

١٣- عزْو أقوال العلماء إلىٰ مصادرها:

اجتهدت في عزو الأقوال التي ينقلها السعد إلىٰ مصادرها، سواء صرَّح السعد بمصدره، أم لم يصرِّح. وقد أشار في بعض المواضع إشارات عامة إلىٰ آراء لم يحدّد قائليها، ولم أظفر بالوصول إليهم، بعد أنْ بذلت في سبيل ذلك جهدي وطاقتي، وفي هذه الحالة لن أشير في الهامش إلىٰ ذلك.

١٤- التعريف بالأعلام تعريفًا موجزًا:

وهذا التعريف الموجز يشمل ما أصل إليه من المعلومات التالية:

كنيته، ولقبه، واسمه، ومولده ومكانه، ووفاته ومكانها، وأبرزَ صفاته، ومكانتَه وما اشتُهر به، وأهمَّ مؤلَّفاته.

كما التزمت بأنْ أذكر لترجمته مرجعين علىٰ الأقل، وفي الغالب تكون ثلاثة مراجع، يكون أحدها حديثًا، وغالبًا ما يكون "الأعلام" لخير الدين الزِّرَكْلي.

١٥- وضع الفهارس الفنية المختلفة والمناسبة:

سيكون للكتاب بإذن الله فهارس فنية مختلفة في آخره تعين قارئه علىٰ الوصول إلىٰ مبتغاه.



ولم يخل هذا العمل من صعوبات ومشكلات واجهته، منها ظروف شخصية أَلَمّت أثناء العمل به، ومنها صعوبة إقامة النص، وتحديد مصدره في بعض المواضع ذات الصبغة الفلسفية والمنطقية، ومنها تداخل بعض مباحث الدراسة، كدراسة المصادر مع دراسة تأثر التفتازاني بغيره. ومن أبرز ما واجهته في هذا البحث: ضياع جهد مدّتين؛ فكانت الأولىٰ حين ضاع جهد ستة أشهر من العمل بسبب إشكال تقنيّ، ثم جاءت الثانية بضياع جهازي المحمول، وفيه ما فيه من تخريجات، وبرامج، وملفات مهمة، وكنت في كل مرة أمكث مدّة أعاني فيها آثار ذلك عليّ، ولولا فضل الله واستعانتي به، لكانتا قاصمتين!



وأخيرًا؛ فعلىٰ الله ألهج بالثناء والحمد، وإليه أتوجه بالدعاء والقصد، أنعم كثيرًا، وتفضَّل جزيلًا، فإليه أعزو كلّ خير، فما كان من توفيق وتيسير، وإنجاز وتسديد، فمنه وحده لا شريك له، وما كان من نقص وتقصير، وسهو وتبديل، فمن نفسي والشيطان، والله وحده المستعان.

ثم أشكر والديّ الكريمين؛ اللذين ربّياني صغيرًا، وعذراني كبيرًا، ثم كانت دعواتهما وتوجيهاتهما وعنايتهما تكلآني فيما بين ذلك، ألبسهما الله لَبوس الصحة والعافية، ومتع بهما علىٰ طاعته[1].

(١) لم تطِبْ نفسي أنْ أغيّر في صياغة هذه الفقرة، وقد فاضت روح الوالد الحبيب بعد ثمانية أشهر من سماعه لها من فِيّ في المناقشة، وكان حضوره المناقشة، وفرحته بالنتيجة أحبَّ إليَّ، وأقرب إلىٰ نفسي من كل ما عداها؛ رحمه الله، وجزاه عني خير ما جزىٰ والدًا عن ولده!

كما أشكر إخواني الكرام، وأهل بيتي الأوفياء، لقاء صبرهم معي، وعونهم لي.



واتباعًا لسنة رسولنا الكريم، عليه أفضل الصلاة وأزكىٰ التسليم، القائل: "لا يَشْكُرُ اللهَ مَن لا يَشكُرُ النَّاسَ"[1]، فإني أتقدّم بوافر الشكر والتقدير إلىٰ صاحب الفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشعلان، المشرف علىٰ هذا البحث، الذي خصَّني والبحثَ برعايته واهتمامه، فلم يبخل بشيء من وقته، علىٰ ضيقه، ولم يحجب عني علمه، علىٰ سعته، ولم يأل جهدًا في تسديدي وتقويمي، فكان لي نعم العون والسند، يقرأ كلَّ ما أكتب، ويصحّح ويقوِّم ويشرح، وينقد ويشيد، ويشجِّعني كثيرًا بثناء يُزهر في القلب؛ فلا شيء كتشجيع الأستاذ لتلميذه محفِّزًا، جزاه الله عني خير جزاء وأوفاه، وبارك له في وقته وعلمه وأهله وولده.

كما أشكر مناقشيّ الكريمين؛ فأشكر أستاذيَ الجليل: أستاذَ الجيل، وشيخَ البلاغيين: الدكتور محمد محمد أبو موسىٰ، الذي أسعدني - وايمُ اللهِ - بموافقته علىٰ مناقشتي في هذا البحث، وشرَّفني بأنْ كان مناقشًا لبحثيّ في الماجستير والدكتوراه، وهو الذي يفيض علمًا، ويغدق أدبًا وخلقًا، وينعم توجيهًا ونصحًا، وفي هذا العمل الذي يرىٰ النور بعد سنوات من تلك المناقشة لمسات وإضافات أفادني بها، وأتحفني بتقديمها ولفت نظري إليها؛ فلم يكن له كفاءٌ ووفاء إلا وُدٌّ أظهر منه شطرًا وأبطن منه الكثير،

---

(١) سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ومسند أحمد، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ١٣/ ٣٢٢ (ح ٧٩٣٩).

وكفّان يُرفعان بالدعاء إلىٰ العليم الخبير. أسأل الله أنْ يوفقه لكل خير، ويدفع عنه كل شر، وأنْ يجعله مباركًا حيثما حلّ، وغيثًا في كل أرض.

وأمّا الدكتور محمد الصامل، فلا أشكره علىٰ موافقته علىٰ المشاركة في مناقشتي فحسب، فهذه حسنة من حسناته، وقطرة من فيض عطائه، فوقفاته معي أكثر من أنْ أعدّها منذ درجت في هذه الكلية، وإنّ له عليّ يدًا أسأل الله أنْ يكافيَه بها يوم القيامة، فقد كان لي كشجرة وارفة الظلال أقصدها إذا لفحتني العواصف، واكتويت بالرمضاء، وحين امتدّت بي الحياة قَبِل لتواضعه وسماحة نفسه أنْ يكون لي صديقًا وقريبًا. غفر الله له ولوالديه، ورزقه من الخير والذرية ما تقرّ به عيناه، وأسعده في دنياه وأُخراه.



ولا أنسىٰ أنْ أذكر بالفضل والعرفان من كان له علىٰ هذا البحث أو صاحبه فضل أو معروف، أو عون أو توجيه، من علماء كرام، وأساتذة أخيار، وزملاء أصفياء.

ومن هؤلاء: صاحبُ الفضيلة الدكتور عبدُالرحمن المحمود أستاذُ العقيدة في كلية أصول الدين، الذي كان له فضلُ مراجعةِ مباحث العقيدة، وتسديدِها.

والدكتور ناصر آل عبدالله، الذي كان له فضل مراجعةُ التخريجات الحديثية وتقويمِها.

والدكتور عبدالله الغصن، الذي لم يبخل عليّ برأي، وكان دومًا عونًا ومشجِّعًا.

والدكتور دخيل العوّاد، مرجعي في الاستشارات الفنية، ومشجّعي للتعامل مع الحاسوب وتقنياته، وهو أمر ذلّل لي الكثير.

كما أتقدّم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الكريم عبدِالعزيز بنِ حمد السحيباني مديرِ قسم المخطوطات في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، فقد بذل ـ بنفس راضية ووجه باشّ ـ الكثيرَ من الجهود في توفير المراجع، وأعانني في ذلك عونًا كبيرًا.



وفي الختام: أسأل الله أنْ يجعل هذا العمل نافعًا هاديًا، وفي العلم دليلًا مرشدًا، وفي البيان وافيًا، ومن النقص متقلِّلًا، والله وحده المعين، عليه توكلت وإليه أنيب.

أحمد بن صالح السديس

الرياض

١٤٣٩/١٠/٢٥



المؤلِّف والكتاب والنُّسخ

المؤلِّف:

هو أبو سعيد: مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني(١)، الشهير بسعد الدين التفتازاني(٢). يُنسب إلىٰ قريةِ "تَفْتَازَان" بنواحي "نَسَا" بخراسان، وهي التي وُلد فيها(٣). وقد يُزاد في لقبه فيقال: الهروي الخراسانيّ؛ فالهروي نسبة إلىٰ "هراة" التي أقام فيها مدة من الزمن، وأكمل فيها بعض مؤلفاته المشهورة، والخراساني نسبة إلىٰ "خراسان" التي تقع "تفتازان" ضمن ولايتها وبلدانها، وقد تنقل بين قراها(٤). وأرجح الأقوال في ولادته ووفاته أنه وُلد في تفتازان سنة ٧٢٢هـ، وتوفي في سمرقند سنة ٧٩٢هـ.

كان معدودًا في الطبقة الأولىٰ من العلماء والمحققين، مشارًا إليه بالفضل والعلم الوافر، وله مؤلفات كثيرة في فنون عديدة تفصح عن ثقافته المتنوّعة والموسوعيّة، تلقاها أهل العلم بالثناء والقبول، وكان للتفتازاني فيها إضافات مفيدة(٥).

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، والبدر الطالع ٨٢٢، ومعجم المطبوعات ٦٣٥، والأعلام ٧/ ٢١٩.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، ومفتاح السعادة ١/ ٢٠٥، والبدر الطالع ٨٢١، ومعجم المطبوعات ٦٣٥.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٦/ ٣١٩، ومعجم المطبوعات ٦٣٥.

(٤) ينظر: إرشاد الهادي (دراسة المحقق) ٩.

(٥) ستأتي دراسة شاملة مفصَّلة عن التفتازاني وكتابه في بحث مستقلّ يُطبع بإذن الله مع "المطوّل".

الكتاب:

كتاب "المطوَّل" من أشهر مؤلّفات التفتازاني، وأعظمها أثرًا، وهو شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني، وغلب عليه اسم "المطوّل". وقد فرغ من تأليفه في الحادي عشر من شهر صفر من عام ٧٤٨هـ في جرجانية خوارزم، وكان قد افتتحه في الثاني من شهر رمضان من عام ٧٤٢هـ[١].

ومما يدلّ علىٰ مكانة "المطول" كثرة ما أُلِّف حوله، فقد صُنِّف في شواهده خمسة كتب، وفي شرحه ثمانية عشر كتابًا.

تحقيق نسبة الكتاب إلى التفتازاني:

تُجمع المصادر التي ذكرت هذا الكتاب علىٰ نسبته للتفتازاني، بل إنّ "المطول" أحد الكتب التي نسبها له كل من ذكر شيئًا من كتبه[٢]. ومن القرائن الدالة علىٰ ذلك:

١ - في مقدمته شيء من سيرته، وذلك بذكر بعض رحلاته، وطرف من حياته.

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، ومفتاح السعادة ١/ ٢٠٦، وكشف الظنون ١/ ٤٧٤، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٠، والبدر الطالع ٨٢١، والفوائد البهية ١٣٧، وهدية العارفين ٦/ ٤٣٠، ودائرة المعارف ٥/ ٣٣٩، و٣٤١، والأعلام ٧/ ٢١٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٤٩.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، وإنباء الغمر ٢/ ٣٧٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، ومفتاح السعادة ١/ ٢٠٦، وكشف الظنون ١/ ٤٧٤، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٠، والبدر الطالع ٨٢١، والفوائد البهية ١٣٧، وهدية العارفين ٦/ ٤٣٠، ودائرة المعارف ٥/ ٣٣٩، و٣٤١، والأعلام ٧/ ٢١٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٤٩.

٢- لا تخطئ عين من حظي بالاطلاع علىٰ كتب التفتازاني الأخرىٰ أسلوبَه وطريقتَه في المناقشة وبعضَ عباراته. ويتأكد هذا في مقدمته التي ضمّنها الشكوىٰ من كثرة المصائب في عصره، وكثرة ما حل بدياره وأهله، واندراس العلم وحملته.

٣- في كتابه الآخر "المختصر" المقابل لـ"المطول" تصريح بنسبة شرح التلخيص إليه، بعد أنْ صرَّح باسمه في مقدمته، فقال: «يقول العبد الفقير إلىٰ الله الغنيّ: مسعودُ بن عمر، المدعو بسعد التفتازاني ....: شرحت فيما مضىٰ "تلخيص المفتاح"، ... ثم رأيت كثيرًا من الفضلاء، والجمَّ الغفير من الأذكياء، يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره، والاقتصار علىٰ بيان معانيه وكشف أستاره، ...»[1].

٤- في آخر النسخة "الأصل" تقريظ كتبه التفتازاني بنفسه لصاحب النسخة، وصرَّح فيه بتأليفه لهذا الكتاب.

٥- كثرة ما أُلِّف عليه من الشروح والحواشي، فقد أُلِّف في شروح شواهده خمسة كتب، وعليه ثماني عشرة حاشية أو شرحًا.

وعليه فلا نجد حاجة للإطالة في هذه المسألة، لأنها ثابتة لا ينازع فيها أحد، والإطالة فيها نوعٌ من تطويل الواضحات، وقد قال السعدُ نفسه في مقدمة كتابه: «وما فرضت علىٰ نفسي سنتهم في تطويل الواضحات»[2].

(١) المختصر ١/ ٦.

(٢) ص ٦٤.

تحقيق عنوان الكتاب:

وهو شرح التلخيص، وغلبت عليه تسميته بـ"المطوَّل" بين أهل العلم ورجال هذا الفن، وإنْ كان التفتازاني لم يطلق عليه ذلك؛ لما امتاز به من شرح وافٍ، ونفَسٍ طويل في تبيين المسائل ومدارستها، وإيراد الأقوال والاعتراضات ومناقشتها، وصارت هذه التسمية له مقابِلةً لمختصره، الذي اختصر به السعدُ هذا الكتاب، ومميِّزةً لـ"المُطوَّل" الأصل عن "المختصر" الفرع، ولذا تجد بعض المصادر تسمّيه بشرح التلخيص الكبير.

قال السعد في مقدمة "المختصر": «قد كنتُ شرحتُ فيما مضىٰ "تلخيص المفتاح"، وأغنيته بالإصباح عن المصباح»[1]، وقال ابن يعقوب المغربي تعليقًا علىٰ تلك الكلمة: «وفي ذكر اسم المصباح الذي هو اسم كتاب لابن مالك إيهام، وفي إطلاق الإصباح علىٰ شرحه إيماء إلىٰ أنه ينبغي أنْ يُسمّىٰ بـ"الإصباح"، ولكنْ لم يعثر له علىٰ هذه التسمية، فغلبت عليه التسمية بـ"المطول"»[2].

وقد رأينا أن يُطبع الكتاب، ويخرجَ لمنتظريه من الأساتذة والطلاب، باسمه الذي شُهر به، ووسمه الذي عُرف به؛ ليكون أقرب للوصول إليه عند البحث عنه، وليتميّز عن غيره من شروح "التلخيص" وهي كثيرة وافرة.

(١) المختصر ١/ ٧.

(٢) مواهب الفتاح ١/ ١٣.

وصف النسخ:

حمل "المطوّل" أهمية بالغة، واهتمامًا بارزًا لدىٰ العلماء الذين رأوه في سماء البلاغة نجمًا جديدًا، جديرًا بالدراسة والمدارسة، فقد ذاع صيته، وطارت في الآفاق شهرته، منذ تأليفه ـ في حياة المؤلّف ـ حتىٰ عصرنا هذا.

ولا أدلَّ علىٰ ذلك من انتشار نسخه المخطوطة وكثرتها. فلا تكاد تخلو مكتبة أو دار من دور المخطوطات في العالم من نسخة منه أو أكثر. وقد اجتهدنا في حصر نسخه وتتبّعها من خلال فهارس المخطوطات في العالم؛ فرصدنا مئتين وثمانًا وثمانين نسخة موزَّعة علىٰ مكتبات العالم.

وعلىٰ كثرة هذه النسخ، فإنّ ما كُتب منها حتىٰ القرن التاسع لا يتجاوز ست عشرة نسخة، وهي النسخ التي بدا أنها أهمّ وأصحّ؛ لقربها من زمن التأليف.

وقد اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب علىٰ ثلاث نسخ، اخترناها من بين النسخ الست عشرة المتقدّمة؛ لتقدّمها الزمني، ولظهور أمارات تميّزها عن سائر النسخ.

وفيما يلي وصف للنسخ المعتمدة في التحقيق:

١ - نسخة تامة، كُتبت بخط معتاد، وتمت مقابلتها عام ٧٥٦هـ؛ أي: في حياة المؤلِّف. وعليها تعديلات وتصحيحات بخطّ التفتازاني نفسه، وعيلها تقييدات وتصحيحات وتعليقات كثيرة. وفي آخر هذه النسخة تقريظ كتبه التفتازاني نفسه عام ٧٦٠هـ لصاحب النسخة علاء الصرامي.

عدد لقطاتها ٣١٣ لقطة، ومتوسط عدد سطور كل صفحة ١٧ سطرًا، ومسطرة الصفحة ١٤×١٩ سم.

وهذه النسخة موجودة في مكتبة "كوبريلي" في اسطنبول، ومحفوظة برقم: ١٤٢٥.

وقد اعتمدناها أصلًا؛ لأنها كُتبت في حياة المؤلف، وقوبلت وصُحِّحت، ولأنها مصحَّحة بعد ذلك بيد التفتازاني نفسه، ولأنّ صاحبها من أهل العلم بشهادة التفتازاني نفسه. ورمزنا لها بـ"الأصل".

٢- نسخة تامة، كُتبت بخط نسخي جميل، وكُتب نص "التلخيص" بالحمرة. فرغ منها ناسخها: أحمد بن أبي بكر بن الحاج عمران النكيدي يوم الثلاثاء في منتصف جمادىٰ الأولىٰ عام ٨٠٠هـ. وهي نسخة مقابلة ومصحَّحة، وعليها بعض التقييدات، أكثرها من حاشية السيد الشريف. وعليها تقريرات للأستاذ، ولم نعرف المقصود به، ونقل عن حاشية الجلبي، وهي تقريرات علىٰ يد غير ناسخها.

تنفرد هذه النسخة بفروقات عن بقية النسخ، ويلاحظ عليها عدم استدراك ما استُدرك في "الأصل".

عدد لقطاتها ٢٠٦ لقطات، ومتوسط عدد سطور كل صفحة ٢٧ سطرًا، ومسطرة الصفحة ١٠×٢٢ سم.

وهذه النسخة مصوَّرة عن المكتبة العثمانية بحلب، وموجودة في قسم المخطوطات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدّة، ومحفوظة تحت رقم: ١٨٥٣. وقد رمزنا لها بالحرف "م".

٣- نسخة تامة، كُتبت بقلم نستعليق. فرغ منها ناسخها: محمد بن عبدالعزيز بن مسلم بن حاري في الثالث من شعبان عام ٨٥٩هـ. وهي نسخة مصحَّحة ومقابلة، وبها بعض التقييدات والتعليقات.

عدد لقطاتها ٢٤٢ لقطة، وعدد سطور كل صفحة منها ٢٥ سطرًا، ومسطرة الصفحة ١٢×١٦ سم.

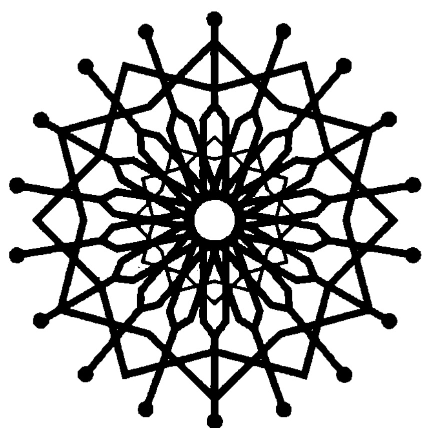
وهذه النسخة موجودة في دار الكتب الظاهرية ـ مكتبة الأسد الوطنية حاليًا ـ بدمشق، ومحفوظة تحت رقم: ٨٣٢٠. وقد رمزنا لها بالحرف "ظ".

٤- النسخة المطبوعة بمطبعة أحمد كامل في تركيا عام ١٣٣٠هـ، وهي مطبوعة طبعة حجرية.

عدد صفحاتها ٤٨٣ صفحة. وقد رمزنا لها بالحرف "ط".

وهذه النسخة المطبوعة أضفناها في المقابلة بين النسخ؛ ليتميز للقارئ الفروق مع النسخة المتداولة بين الباحثين، ولمزيد من التحرير لنص "المطول".







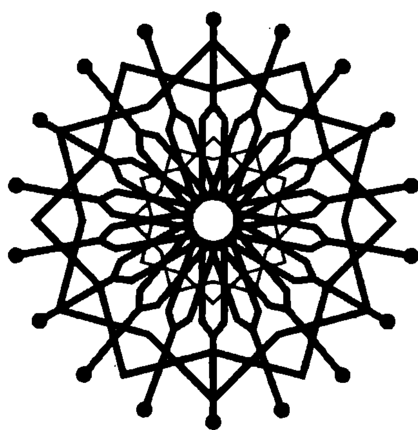
لقطتان من النسخة الأصل



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ألهمنا حقائق
المعاني ودقائق البيان وخصّصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان
أنعم علينا بنظام العالم على وفق ما تقتضيه الحال وأورد بأفهم فرق الأنام في
طرق الإنعام والاتصال والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة
وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ
غرّ الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بعرائس
العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة بما في الصنائع من النكت
واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف
عن حقائق التنزيل وإنه مفتاح لدقائق التأويل فإنه تبيان
للدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة مصباح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة
للمختص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تعرّض للغوص على فرائد مجمله
ومفصله قواعده كأنه ضوء المصباح إلى أنوار التأويل ...

في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها من أخبار عجيبة ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد
ووعيد إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا شوق إلى شيء
آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الأعلى من البلاغة والدرجة القصوى
من الفصاحة وقد أعجز مصاقع البلغاء وأخرس شقاشق الفصحاء وإن كان
في هذا نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان حيث اختتمت بعض السور بذكر
الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك كقوله يا أيها الناس اتقوا
ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا أبي لهب وغير ذلك وكذا خواتم
بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وإن شانئك هو الأبتر
ونحو ذلك أشار إلى أن هذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر لأحكام المذكورة في
علم المعاني والبيان وأن لكل مقام مقالا وأن يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا أصح قول [illegible] المذكورة
في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا يمكن أن يطلع على كنهها
من لعلوم الفنون هذا ما أردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع
البال وتشتت الأحوال وتعاظم الأحزان والمحن وتكاثر الأمراض والفتن وتوفر
حوادث أورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للإتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام وانتهاء الفراغ من تعليقه إلى الساعة في يوم
الأربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله تعالى
عن الآفات وكان الابتداء في يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة ست
وأربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق







لقطتان من النسخة م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصائص بدائع
الأيادي [illegible] وروائع الإحسان ابتنى بحكمته نظام العالم على وفق ما
اقتضته الجلال وأورد برأفته بني الأنام في طرق الإنعام والإفضال
والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة وأنزل
من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين هم
تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل وطلع نور
اليقين وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسناها في استيجاب
التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة
بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على
نكت نظم القرآن فإنه كتاب عن حقائق التنزيل بابه مناهج لدقائق
التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ابتهج لمعالم
الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى
ومعضله تقريب [illegible] على ترتيب مجمله ومفصله حتى أعلن كأنه في
ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شافية عن النهاية الأكباد
إلى أسرار التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه وضفى منه عذب
عباب بحار أساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه
وإن يكن سابقاً في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم
أسراء التقليد فطفقوا يتناولونه من غير تثبت [illegible] يحومون
في تخوم مقاصده حول [illegible] ويتصدرون من تقرير لطائفه
على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد العالم حتى يسرح
في رياض التحقيق أحداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم
حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد [illegible]
صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد [illegible] التنبه لمزيد التوفيق
الشارح [illegible] بالجهة الرفيع المكان فإني بعد ما قضيت من بعض
الفنون [illegible] واتصلت بتحقيق [illegible] فلاح بنظري [illegible]
صرف [illegible] إلى مدارج الكمال [illegible]

لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال، ولذلك عناية المتقدمين بهذا النوع

والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن القطع وبراعة المقطع

... من البلاغة فإنك إذا نظرت

إلى خواتيمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال ...

... وحقق لنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولي الإنعام والصلاة على محمد وآله عليهم السلام

وقد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون الملك الرب الوهاب

وقت الضحى يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة

ثمانمائة من الهجرة النبوية المصطفوية على الفضل (؟)

والسلام ... أجمعين ... العبد الفقير

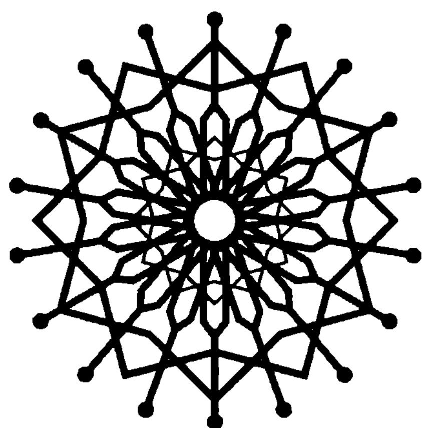
... الحاج ... عبد اللطيف ...

... بن الحاج عمران الكيلكي (؟) عفا الله

عنهم ...

... يا رب

العالمين





لقطتان من النسخة ظ

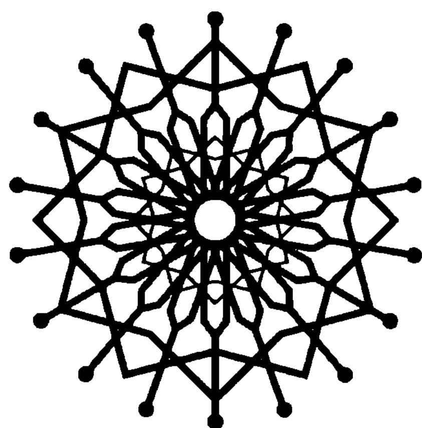


١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع البديع
وروائع الإحسان لتتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال [illegible]
برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلاة على نبيه محمد خير من [illegible]
من نبعة الكرم والسماحة وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
آله وأصحابه الذين بهم تلألأ أشعة الحق وأشرق وجه الدين [illegible] الباطل
[illegible] وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب
التعظيم هو التوصل إلى حقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة بما في الصنائع
من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه
كشاف عن حقائق التنزيل وراق مفتاح لدقائق التأويل وفائق تبيان لدلائل
الإعجاز وأسرار البلاغة وإيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة وتلخيص لغوامض
مشكل كتاب [illegible] معضله مقرب للغوص على فرائد مجمله ومفصل قواعده
وافية في ضوء المصابيح من أنوار التأويل وموارده شافية من [illegible] الأسرار
التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه ومبانيه ومنه عذب عباب بحار أساليبه ومعانيه
[illegible] وإن يكن سابقا ذلك ومعانيه ثم إنه قد وقع في أيدي
جماعة من [illegible] التقليد [illegible] من غير توثيق وتسديد [illegible]
تحرير مقاصده [illegible] القيل والقال [illegible] لطائفه على ذكر المقام [illegible]
[illegible] ربقة التقليد أعناقهم حتى [illegible] في رياض التحقيق أحداقهم [illegible]
غشاوة التعصب عن بصائرهم [illegible] دقائق [illegible] إلا [illegible] عنهم
اللجاج والعناد [illegible] عن منهج الرشاد [illegible] للرمزة
الدقيقة [illegible] والتفطن للنكتة الخفية [illegible] من بعض الفنون
وطرفا [illegible] في مستودعات أسراره [illegible] صدق الهمة في الارتقاء إلى
مدارج الكمال ووفور الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال [illegible] الجرجانية [illegible]
محط رحال [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] العلوم والمعارف [illegible]
[illegible] الشيوخ
الذين [illegible] الذين [illegible]
والكبرا

لما تقدم من الأصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتمّ ما حصل لنا
مما لا يحتاج إليه الإنسان مما ... على الاطلاع عليه لمنتهى الأعلام الغيوب
وبعد ذا أحرج أردنا جمع ما في الفوائد ونظم من الفرائد مع تمزيق
البال وتشتت الأحوال وتعاقب الأحوال والمحن وتهاتر
الأوجاع والفتن وتواتر حوادث أورثت الطبع ملالاً والخواطر
كلالاً لكن الله جلت حكمته قدر تقضيها [illegible] وتحقق لنا الفوز
بهذا المرام والحمد لله ذي الإنعام والصلاة على محمد وعلى آله
السلام حسبنا الله ونعم الوكيل وكان الفراغ من تعليقه
[illegible] شعبان المبارك من شهور عام [illegible] على يد العبد الضعيف
محمد [illegible] غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين [illegible]



المطول

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

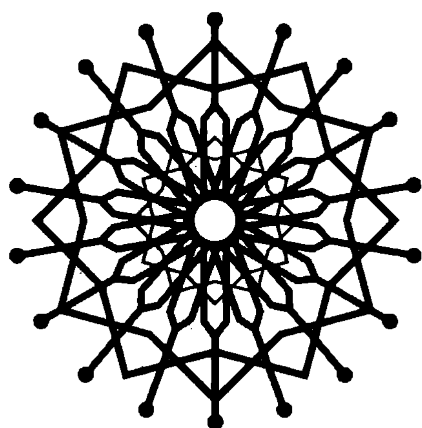
المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

علم المعاني ١

تحقيق

عبد العزيز بن محمد السالم

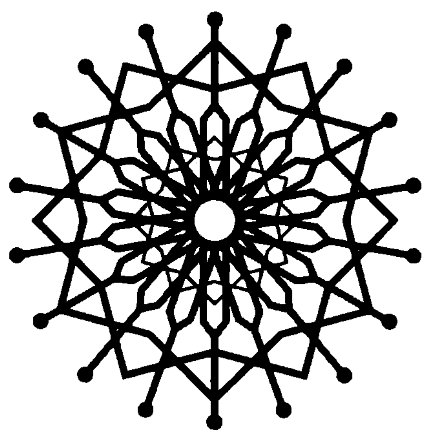
مكتبة الرشد
ناشرون






مقدّمات المطوّل

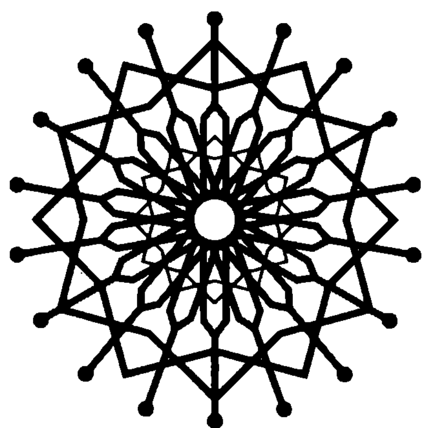




مقدمة المؤلِّف





بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصَّصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان، أتقن بحكمته نظام العالم علىٰ وفق ما اقتضته الحال، وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال، والصلاة علىٰ نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ[1] الكرم والسماحة، وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة، وعلىٰ آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين، واضمحل دجىٰ الباطل ولمع نور اليقين.

مكانة علم البيان

وبعد، فإن أحق الفضائل بالتقديم، وأسبقها في استيجاب التعظيم، هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف، والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف، لا سيما علمُ البيان، المطلع علىٰ نكت[2] نظم القرآن؛ فإنّه كشاف عن حقائق التنزيل رائق، مفتاح لدقائق التأويل فائق، تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله، تقريب للغوص علىٰ فرائد مجمله

(١) الضئضئ: الأصل والمعْدِن [ينظر: اللسان: "ضأضأ" ١/ ١١٠].

(٢) النكت: جمع نكتة. وهي في الأصل من نَكَت الأرضَ بقضيبٍ إذا ضربها بطرفه فأثّر فيها. والنُّكْتَة: نقطة بيضاء في شيء صافٍ [ينظر: اللسان: "نكت" ٢/ ١٠٠-١٠١]، ثم استعيرت للأسرار واللطائف التي يستنتجها العالمِ أو يعثر عليها بمدارسة العلم ومراجعته.

ومفصّله، قواعده كافية في ضوء المصباح إلىٰ أنوار التأويل، موارده شافية عن التهاب الأكباد إلىٰ أسرار التنزيل. به ظهر لباب آثار تراكيبه وضفا. ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفا.

لا يُدْرِكُ الوَاصِفُ المُطْرِيْ خَصَائِصَهُ	وإنْ يَكُـنْ سَـابِقًا في كُلِّ مَـا وَصَفَـا[1]

ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد، فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد،/ يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال، ١٢/أ
ويقتصرون من تقرير لطائفه علىٰ ذكر المقام والحال. لا تخرج[2] عن ربقة التقليد أعناقهم، حتىٰ تسرح في رياض التحقيق أحداقهم. ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم، حتىٰ تنطبع دقائق التعقّل في ضمائرهم. كل بضاعتهم اللجاج والعناد، وجل صناعتهم الانحراف عن[3] منهج الرشاد، فهيهات التنبّه للزمرة الدقيقة الشان، أو التفطّن للَّمحة الخفية المكان.



وإني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري، وأجلت في مستودعات أسراره قِداح نظري، بعثني صدقُ الهمة في الارتقاء إلىٰ مدارج الكمال، وفرطُ الشَّغَف بأخذ العلم من أفواه الرجال، علىٰ الترحل إلىٰ جرجانية

---

(١) لأبي الفتح البستي في ديونه ص٢٧١. وفيه:
لا يَلْحَقُ الوَاصِفُ..................

(٢) ط: "يخرج".

(٣) ط: "من".

خُوارزم[1]، محطِّ رحال[2] الأفاضل، ومخيم أرباب الفضائل. صرف الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن طوارق الحَدَثَان. فشمّرت عن ساق الجد إلىٰ اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وافتلاذ الأناسي[3] من عيون اللطائف. وصرفت شطرًا من الزمان إلىٰ الفحص عن دقائق علم[4] البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحُذّاق الذين غاصوا علىٰ غرر الفرائد في بحاره.

مكانة "تلخيص المفتاح"

وكثيرًا ما كان يخالج[5] قلبي أن أشرح كتاب "تلخيص المفتاح" المنسوب إلىٰ الإمام العلامة عمدة الإسلام، قدوة الأنام، أفضل المتأخرين، أكمل المتبحرين، جلال الملة والدين، محمد بن عبدالرحمن

(١) خُوارِزم: إقليم كبير، كثير المدن والقرىٰ، كثير السكّان، وأرضه سبخة، يجري فيها نهر جيحون. والجرجانية عاصمة هذا الإقليم، وهي مدينة عظيمة علىٰ شاطئ نهر جيحون. والجرجانية غير جرجان، فجُرجان مدينة ضخمة في إقليم خوارزم أيضًا أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. [ينظر: معجم البلدان: "خوارزم" ٢/ ٣٩٥-٣٩٦، "جرجان" ٢/ ١١٩-١٢٠، "الجرجانية" ٢/ ١٢٢-١٢٣].

(٢) ط: "رجال".

(٣) الافتلاذ: الاقتطاع والأخذ، والأناسيّ: جمع إنسان العين [ينظر: اللسان: "فلذ" ٢/ ٥٠٢، "أنس" ٦/ ١٣].

(٤) ليست في م.

(٥) ط: زيادة: "في".

القزويني[1]، الخطيب بجامع دمشق، أفاض الله عليه شآبيب الغفران،
٢ب/ وأسكنه/ فراديس الجنان؛ إذ قد وجدته مختصرًا جامعًا لغرر أصول هذا الفن وقواعده، حاويًا لنكت مسائله وعوائده، محتويًا علىٰ حقائق هي لباب آراء المتقدمين، منطويًا علىٰ دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين، مائلًا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز، لائحًا عليه مخائل السحر ودلائل الإعجاز،

فَفِيْ كُلِّ لَفْظٍ مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ المُنَى وَفِـي كُلِّ سَـطْرٍ مِنْـهُ عِقْـدٌ مِنَ الـدُّرِّ[2][3]

وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرىٰ العلم قد عُطلت مشاهده ومعاهده، وسُدَّت مصادره ومـوارده[4]، وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتىٰ أشفت شموس الفضل علىٰ الأفـول، واستوطن الأفاضل زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل، ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل.

---

(١) هو جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن بن عمر القزويني. ولي القضاء في الشام ومصر، كما ولي خطابة جامع دمشق. أشهر مصنّفاته: "تلخيص المفتاح"، و"الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح". توفي سنة ٧٣٩هـ [ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٥٦-١٥٧].

(٢) ط: "الدرر".

(٣) نسبه الفناري وصاحب "المعوّل" لرشيد الدين الوطواط [ينظر: حاشية الفناري ص٢١، و"المعوّل" "مخطوط": ل ٣]. وذكرا البيت الذي قبله، وهو:

كِتَابُكَ صَدْرَ الدِّيْنِ يَحْكِي حَدِيْقَةً مُكَلَّلَـةَ الأَطْـرَافِ بِاللُّطْفِ والبِرِّ

ونصّ صاحب "المعوّل" أنه للوَطواط في "حدائق السحر"، ولم أعثر عليه فيه. وللوَطواط رسائل مجموعة، وربما كان هذا الشعر ضمنَ إحدىٰ رسائله. ولعلّها كانت في مجموعٍ مع الكتاب، فظُنَّ أنها منه.

(٤) م: "موارده ومصادره".

وَهَكَذَا يَذْهَبُ الزَّمَانُ[1] وَيَفْنَى الـ العِلْـمُ فِيْـهِ ويَـدْرُسُ[2] الأَثَـرُ[3]

دواعي توجّهه لشرح "التلخيص"

لكن لمّا رأيت توفر رغبات المحصلين علىٰ تعلّم هذا الكتاب وتحصيله، وامتدادَ أعناقهم نحو الإحاطة بجُمَله وتفاصيله - وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلىٰ ما فيه من مطويات الرموز والأسرار؛ إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار، ترىٰ بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطلاع علىٰ حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدّوا لسلوك طرائقه من غير دليل، فأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل - اختلست من أثناء التحصيل فرصًا، مع ما أتجرّع من الزمان غصصًا، وطفقت أقتحم موارد السهر، غائصًا في لجج الأفكار، وألتقط فرائد الفِكَر من مطارح الأنظار.

منهجه في تأليفه

وبذلت الجهد/ في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان، لا سيما "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة. ثم جمعت لشرح هذا ١٣/أ

(١) الأصل، وم: زيادة: "علىٰ العبر".

(٢) م، وط: "ويندرس".

(٣) لرجل من بني أسد، وقيل: لمحد بن كناسة في "حماسة أبي تمام" ١/ ٥٢١، وفيها:
فَهَكَذَا.......................

الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الأبيّة[1]، ويسهل طريق الوصول إلىٰ ذخائر كنوزه المخفية[2]. وأودعته فرائدَ نفيسة، وُشِّحَتْ بها كتب القدماء، وفوائدَ شريفة، سمحت بها أذهان الأذكياء، وغرائب[3] اهتديت إليها بنور التوفيق، ولطائف فِقَرٍ اتخذتها من عين التحقيق.

وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبت في رد ما أُورد عليه مذهب البغي والاعتساف، وأشرت إلىٰ حل أكثر غوامض "المفتاح"، و"الإيضاح"، ونبّهت علىٰ بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة[4] في "شرح المفتاح"، وأومأت إلىٰ مواضع زلّت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة، وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأسّي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضت علىٰ نفسي سنتهم في تطويل الواضحات.

إعراضه عن شرحه

وحين فرغت [من][5] تسويد الصحائف بتلك اللطائف

رَمَانِـي الدَّهْـرُ بِـالأَرْزَاءِ حَتَّـى ... فُـؤَادِي فِـيْ غِشَـاءٍ مِـنْ نِبَـالِ

---

(١) ط: "غويصاته الأبية".

(٢) ظ: "الخفيّة".

(٣) م، وط: زيادة: "النكت".

(٤) هو قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسيّ الشيرازي، المشهور بالعلّامة. كان من بحور العلم، وأذكياء العالم، ومن كبار علماء المنطق والمعقول. من كتبه: "شرح المفتاح"، و"شرح مختصر ابن الحاجب". توفي سنة ٧١٠هـ [ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٢].

(٥) في جميع النسخ: "عن".

فَصِـرْتُ إذا أَصَابَتْنِـي سِـهَامٌ تكَسّـرَتِ النِّصَالُ عَلَـى النِّصَالِ[1]

وذلك من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان[2]، لا سيما/ ٣ب/

دِيَارٌ بِهَـا حَلَّ الشَّـبَابُ تَمِيْمَتِيْ وَأَوَّلُ أَرْضٍ مَسَّ جِلْـدِيْ تُرَابُهَا[3]

فلقد جرّد الدهر علىٰ أهاليها سيف العدوان، وأباد[4] من كان فيها من السكان، فلم[5] يدع من أوطانها إلاّ دمنة لم تتكلّم من أمِّ أوفىٰ، ولم يَبْقَ من حزبها إلّا قومٌ ببَلْدَحَ[6] عجفىٰ.

---

(١) لأبي الطيّب المتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٣/ ٩.

(٢) خراسان بلاد واسعة. تبدأ حدودها غربًا مما يلي العراق، وتمتد إلىٰ قريب من حدود الهند شرقًا. ويفصلها عن خوارزم نهر جيحون [ينظر: معجم البلدان: "خراسان" ٢/ ٣٥٠].

(٣) لأعرابي في "الكامل" للمبرد ٣/ ٣٨٠، و"زهر الآداب" ٣/ ٧٣٧، و"معجم البلدان": = = "منعج" ٥/ ٢١٣. وفي "لسان العرب": "نوط" ٧/ ٤١٨، و"تمم" ١٢/ ٦٩-٧٠ أنه لرفاع بن قيس الأسدي. وبلا عزو في "المصون" ص١٩٩، و"بهجة المجالس" ٢/ ٨٠٤.
وفي "الكامل":
بِلادٌ بِهَا عقَّ الشَّبَابُ............
وفي "زهر الآداب"، و"اللسان"، و"بهجة المجالس":
بِـلَادٌ بِهَـا نِيْطَتْ عَلَيَّ تَمَائِمِـي

(٤) ظ: زيادة: "فيها".

(٥) ظ: "ولم".

(٦) بَلْدَح وادٍ قِبَل مكة من جهة المغرب [ينظر: معجم البلدان: "بلدح" ١/ ٤٨٠]. وفي المثل: "لكنْ علىٰ بَلْدَحَ قومٌ عجفىٰ". يضرب في تحزّن الرجل علىٰ قومه إذا كانوا في شدّة، ورأىٰ غيرَهم في حال حسنة [ينظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٤٦].

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ[1]

فطرحتُ الأوراق في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكبُ النسيان. وضربت بيني وبينها حجابًا مستورًا، وجعلتها كأن لم تكن[2] شيئًا مذكورًا. وإلىٰ الله المشتكىٰ من دهر إذا أساء أصرّ علىٰ إساءته، وإنْ أحسن ندم عليه من ساعته.

عودته إلىٰ شرحه

ثم ألجأني فرط الملال، وضيق البال، إلىٰ أن تلفظني[3] أرض إلىٰ أرض، ويجرّني[4] رفعٌ إلىٰ خفض، حتىٰ أنخت بمحروسة هراة[5]، حماها الله تعالىٰ عن الآفات، ففتح الله عيني منها علىٰ جنة النعيم، بلدة طيبة ومقام كريم.

لَقَدْ جُمِعَتْ فِيْهَا المَحَاسِنُ كُلُّهَا ... وَأَحْسَنُهَا الإِيْمَانُ وَالْيُمْنُ وَالأَمْنُ[6]

(١) لمُضَاض بن عمرو الجرهمي في "الأغاني" ١٥/ ١٦، و"معجم البلدان": "الحجون" ٢/ ٢٢٥.

(٢) ط: "يكن".

(٣) ظ: "تلفضاني".

(٤) ط: "وتجرّني من".

(٥) هَرَاةُ مدينة عظيمة مشهورة، من أمهات مدن خراسان. وهي مدينة كثيرة السكان، كثيرة البساتين والمياه والخيرات [ينظر: معجم البلدان: "هراة" ٥/ ٣٩٦].

(٦) للمؤلف. قال صاحب "المعوّل": "أنشده الشارح - رحمه الله - حين أناخ بمحروسة هراة وباخ [أي سَكَن واستقرّ] بها، كما صرّح به في أصل نسخته، وإنْ لم يوجد ذلك في النسخ الموجودة في ديارنا غالبًا" [المعوّل "مخطوط": ل ٥-٦].

فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت نيران الجهل والغواية. وظلَّ ظِلُّ الملك ممدودًا، ولواء الشرع بالعز معقودًا، وعاد عود الإسلام إلىٰ رُوائه، وآض[1] روض الفضل إلىٰ مائه. ونُظم شملُ الخلائق بعد الشتات، ووصل حبلهم عقيب البتات، واستظل الأنام بظلال[2] العدل والإحسان، وارتبعوا[3] في رياض الأمن والأمان[4]، كل ذلك بميامن دولة سلطان الإسلام، ظل الله علىٰ الأنام، مالك رقاب الأمم، خليفة الله في العالم، حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي آثار الكفر والطغيان، ناصر الشريعة القويمة، سالك الطريقة المستقيمة، باسط مهاد العدل والإنصاف، هادم أساس الجور والاعتساف، والي لواء الولاية في الآفاق، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق، المجتهد/ في نصب سرادق الأمن والأمان، الممتثل /٤أ بنص ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[5]، الخالص طويتُه في إعلاء كلمة الله، الصادق نيتُه في إحياء سنة رسول الله

خَلِيْفَـةٌ مَلَـكَ الآفَـاقَ سَـطْوَتُهُ وَالْحَـقُّ كَانَ مَـدَاهُ أَيَّـةً سَـلَكَا
يَحُـومُ حَوْلَ ذُرَاهُ العَالَمُونَ كَمَا تَـرَى الْحَجِيْـجَ بِبَيْـتَ اللهِ مُعْتَـرِكَا
يُحْيِيْ نَسِيْمُ رِضىً مِنْهُ الزَّمانَ وَكَمْ مُكَافِـحٍ بِلَظَـى مِـنْ سُـخْطِهِ هَلَكَا
أَطَـارَ صَاعِقَـةً مِـنْ نَصْلِـهِ فَبِهَا إلى السِّـماكِ لِوَاءُ الشَّرْعِ قَدْ سَمَكَا

(١) آض: عاد [ينظر: اللسان "أيض" ٧/ ١١٦].

(٢) ظ: "بظل".

(٣) ط: "وارتبغوا".

(٤) ظ: "الإيمان".

(٥) النحل: ٩٠.

وَصَادَفَ الرُّشْدُ مِنْهَا كُلَّ مُعْتَسِفٍ قَدْ كَانَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ مُنْهَمِكَا
فَالدِّينُ صَارَ قَرِيْرَ العَيْنِ مُبْتَسِمًا وَالْمُلْكُ أَقْبَلَ بِالإِقْبَال مُمْتَسِكَا
عَلا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الْوَرَى مَلِكًا وَرَيْثَمَا فَتَحُوا عَيْنًا غَدَا مَلَكَا(١)

وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله، معزّ الحق والدنيا(٢) والدين، غياث الإسلام ومغيث المسلمين، أبو الحسين محمد كَرْت(٣)، لا زالت(٤) أقطار الأرض مشرقة بأنواع مَعْدِلَتِه(٥)، وأغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته. فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام، وشيّد بنيان الهداية إثر ما أشرف علىٰ الانهدام، وأمطر علىٰ العالمين سحائب الإفضال والإنعام، وخصّ من بينهم العالِمين بمزيد الإشبال(٦) والإكرام

أَقَامَتْ فِي الرِّقَابِ لَهُ أَيَادٍ هِيَ الأَطْوَاقُ والنَّاسُ الْحَمَامُ(٧)

---

(١) للمؤلف في مدح السلطان معزّ الدين أبي الحسين محمد كرت. صرّح المؤلف بذلك، فقد ذكر آخر بيت من هذه القصيدة في "الشرح المختصر"، حيث قال: "ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة" ثم ذكر البيت [ينظر: الشرح المختصر ٤/ ٣٦٣-٣٦٤].

(٢) ليست في ظ.

(٣) هو الملك معزّ الدين أبو الحسين محمد كرت بن الملك غياث الدين. أحد ملوك آل كرت الذين كانوا يحكمون بعض بلاد ما وراء النهر ما بين سنة ٦٤٣-٧٨٣هـ.حَكَمَ معزّ الدين من سنة ٧٣٢هـ إلىٰ وفاته سنة ٧٧١هـ. كان مربيًا كبيرًا لأهل العلم والأدب [ينظر: تاريخ إيران بعد الإسلام ص٥٠٩-٥١٣].

(٤) ط: زيادة: "لازالت أعلام دولته محفوفة بالنصر والتأييد، وخيام عظمته مكنونة بالعزم والتأبيد و".

(٥) المعدَلة والمعدِلة: العدل [ينظر اللسان: "عدل" ١١/ ٤٣١].

(٦) الإشبال: العطف والإعانة [ينظر: اللسان: "شبل" ١١/ ٣٥٢].

(٧) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٤/ ٧٦.

فقرأت ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾[1]، ووسمت بنسيان الأحبة والوطن، وصرت بعميم لطفه[2] مغبوطًا محظوظًا، وبعين عنايته ملحوظًا محفوظًا؛ فشدّ ذلك عضدي، وهزّ من عِطْفِي.

ثم هداني الله تعالىٰ سواء الطريق، وأفاض عليّ سجال التوفيق[3]، حتىٰ رجعت إلىٰ ما جمعت، وشمّرت الذيل لتصحيحه وترتيبه، واستنهضت الرَّجلَ والخيل في تنقيحه وتهذيبه، وأضفت إليه ما سمح به في أثناء ذلك الفكر الفاتر، وسنح بعون الله للنظر القاصر؛ فجاء بحمد الله كنزًا مدفونًا من جواهر الفوائد، وبحرًا مشحونًا بنفائس الفرائد؛ فجعلته تحفةً لحضرته العلية، وخدمةً لسدّته السنية، لا زالت ملجأً لطوائف الأنام، وملاذًا لهم من حوادث الأيام، وحصنًا حصينًا للإسلام، بالنبي وآله عليه وعليهم[4] السلام.

والمرجو من خِلّاني، وخلّص إخواني، أن يشيعوني بصالح الدعاء، ويشكروا لي بما[5] عانيت في هذا/ التأليف من الكد والعناء. وإلىٰ الله ٤ب/
أتضرّع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون، وعن طريق العناد ناكبون، وغرضهم تحصيل الحق المبين، لا تصوير الباطل بصورة اليقين. وهذا لعمري موصوفٌ عزيز المرام، قليل الوجود في هذه الأيام؛ فلقد غلب

(١) فاطر: ٣٤.

(٢) ط: "إلطافه".

(٣) قوله: "ثم هداني" إلىٰ هنا ساقط من م.

(٤) ليست في ظ.

(٥) ظ: "ما".

علىٰ الطباع اللّدَدُ والعناد، وفشا الجدال والحسد بين العباد. ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل. ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾[1].

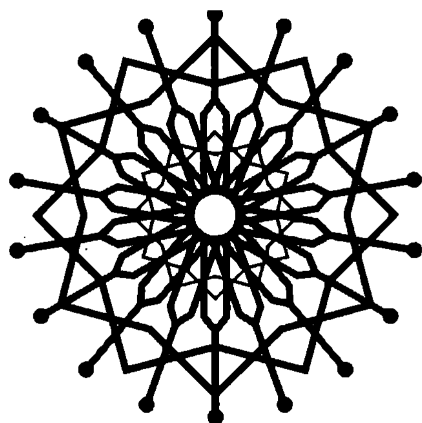


(١) هود: ٨٨.



شرح
مقدّمة «التلخيص»





قال المصنّف رحمه الله:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

شرح الديباجة

(الحمد لله) افتتح كتابه - بعد التيمّن بالتسمية[1] - بحمد الله سبحانه، أداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه، التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها.

و"الحمد" هو الثناء باللسان علىٰ الجميل، سواء تعلّق بالفضائل أم بالفواضل. و"الشكر" فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام، سواء كان ذكرًا باللسان، أو اعتقادًا أو محبّة بالجنان، أو عملًا وخدمة بالأركان. فمورد الحمد هو اللسان وحده، ومتعلّقه يعم النعمة وغيرها. ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ومتعلّقه يكون النعمة وحدها. فالحمد أعمّ باعتبار المتعلَّق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس، ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحمد فقط علىٰ الوصف بالعلم والشجاعة، وصدق الشكر فقط علىٰ الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

و"الله" اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد؛ ولذا لم يقل الحمد للخالق، أو الرازق، أو نحوهما مما يوهم باختصاص

---

(١) ظ: "البسملة".

٥أ/ استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنما تعرّض/ للإنعام بعد الدلالة علىٰ استحقاق الذات، تنبيهًا علىٰ تحقق الاستحقاقين.

وقدّم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإنْ كان ذكر الله أهم في نفسه. علىٰ أن صاحب "الكشاف" قد صرّح بأن فيه أيضًا دلالة علىٰ اختصاص الحمد، وأنه به حقيق(١). وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه من أن "اللام" في "الحمد" لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس - كما توهّمه(٢) كثير من الناس - مبنيًا علىٰ أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله؛ فلا تكون(٣) جميع المحامد راجعة إليه، بل علىٰ معنىٰ(٤) أن الحمد من المصادر السادّة مسد الأفعال. وأصله النصب، والعدول إلىٰ الرفع للدلالة علىٰ الدوام والثبات. والفعل إنما يدل علىٰ الحقيقة دون الاستغراق، فكذا ما ينوب منابه(٥).

وفيه نظر؛ لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة، مثل "سلام عليكم" وحينئذ لا مانع من أن تدخل(٦) فيه "اللام"، ويقصد به الاستغراق. فالأولىٰ أن كونه للجنس مبنيٌّ علىٰ أنه المتبادر إلىٰ الفهم، الشائع في الاستعمال، لا سيما في المصادر، وعند خفاء قرائن الاستغراق،

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٩٧.

(٢) ظ: "يتوهمه".

(٣) ط: "يكون".

(٤) ليست في م، وظ.

(٥) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧-٥٠.

(٦) ط: "يدخل".

أو علىٰ أن "اللام" لا تفيد[1] سوىٰ التعريف، والاسم لا يدل إلاّ علىٰ مسمّاه؛ فإذن لا يكون ثمّة استغراق.

و"ما" في (علىٰ ما أنعم) مصدرية لا موصولة: أمّا لفظًا؛ فلاحتياج الموصولة إلىٰ التقدير، أي "أنعم به" مع تعذّره في المعطوف عليه، أعني "علّم"؛ لكون "ما لم نعلم" مفعوله. ومَن زعم أن التقدير "وعلّمه" - علىٰ أن "ما لم نعلم" بدل من الضمير المحذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، أو نُصِبَ بتقدير "أعني" - فقد تعسّف. وأمّا معنىٰ؛ فلأن الحمد علىٰ الإنعام - الذي هو من أوصاف المنعم- أمكنُ من الحمد علىٰ نفس النعمة.

ولم يتعرّض للمنعَم به لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء، ولتذهب نفس السامع كلَّ مذهب/ ممكن. ٥ب/

ثم إنه صرّح ببعض النعم إيماءً إلىٰ أصول ما يُحتاج إليه في بقاء النوع. بيانه أن الإنسان مدني بالطبع، أي محتاج في تعيّشه إلىٰ التمدن، وهو اجتماعه مع بني نوعه، يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها. وهذا موقوف علىٰ أن يُعَرِّف كل أحد صاحبه ما في ضميره. والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة، وفي الكتابة مشقّة، فأنعم الله عليهم بتعليم البيان، وهو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضمير.

ثم إن هذا الاجتماع إنما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه؛ لأن كل واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب علىٰ من يزاحمه؛ فيقع الجور، ويختل أمر الاجتماع والمعاملة.

---

(١) ط: "يفيد".

والعدل لا يتناول الجزئيات [غير][1] المحصورة، بل لابد لها[2] من قوانين كليّة، وهي علم الشرائع، ولابدّ لها من واضع يقررها علىٰ ما ينبغي، مصونة[3] عن الخطأ، وهو الشارع. ثم الشارع لابدّ أن يمتاز باستحقاق الطاعة، وهو إنما يتقرر بآيات تدل علىٰ أن شريعته من عند ربّه، وهي المعجزات. وأعلىٰ معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل.

فقوله: (وعلّم) من عطف الخاص علىٰ العام، رعاية لبراعة الاستهلال، وتنبيهًا علىٰ جلالة نعمة البيان، كما أشير إليه في قوله تعالىٰ[4]: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾[5] و[6] (من البيان) بيان لقوله: (ما لم نعلم)، قُدّم عليه رعاية للسجع.

و(الصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب) دعاء للشارع المقنن للقوانين. (وأفضل من أوتي الحكمة) إشارة إلىٰ القوانين؛ لأن الحكمة هي
١٦/أ علم الشرائع، علىٰ ما فسّر في "الكشاف"[7]. ولفظ "أوتي" تنبيه علىٰ/ أنه من عند ربه، لا من عند نفسه. وترك الفاعل؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلّا لله.

(١) في جميع النسخ: "الغير".

(٢) الأصل: "فيها".

(٣) الأصل، وم: "يصونه".

(٤) ليست في ظ.

(٥) الرحمن ٣-٤.

(٦): زيادة: ""من" في".

(٧) ينظر: الكشاف ١/ ٣١٢.

(وفصل الخطاب) إشارة إلىٰ المعجزة؛ لأن الفصل التمييز[1]. ويقال للكلام البيّن: فصلٌ بمعنىٰ مفصول؛ فـ "فصل الخطاب" البيّنُ من الكلام، الملخصُ الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، أو بمعنىٰ فاصل، أي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل، والصواب والخطأ[2].

ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلىٰ العباد بقوله: (وعلى آله). أصله "أهل" بدليل "أُهيل"، خُصّ استعماله في الأشراف ومن له خطر[3]. وعن الكسائي[4]: «سمعت أعرابيًا فصيحًا يقول: أهل وأهيل، وآلٌ وأويل»[5]. (الأطهار) جمع طاهر، كـ"صاحب وأصحاب". (وصحابته الأخيار) جمع خيّر - بالتشديد -.

(أمّا بعد) أصله "مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء" فوقعت كلمة "أمّا" موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معناهما. فلتضمنها معنىٰ الشرط لزمتها "الفاء" اللازمة للشرط غالبًا. ولتضمنها معنىٰ الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاءً لحق ما كان،

---

(١) ظ: زيادة: "بين الشيئين".

(٢) ينظر: اللسان: "فصل" ١١/ ٥٢١.

(٣) ينظر: اللسان: "أهل" ١١/ ٣٠.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي. أحد أئمة القراء السبعة، أخذ عن حمزة بن حبيب الزيات. وهو أحد أئمة النحو أيضًا. له كتب كثيرة، منها: "معاني القرآن"، و"المختصر في النحو". وكان معلّمًا للرشيد، ثم للأمين من بعده. اختلف في سنة وفاته، فقيل: ١٨٢هـ، وقيل: ١٨٣هـ، وقيل: ١٨٩هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٥٨-٦٣].

(٥) لم أجده مرويًا عن الكسائي، وهو في "ترتيب القاموس المحيط": "أول" ١/ ١٩٨. وفي "اللسان": "أول" ١١/ ٣٨: "وروىٰ الفراء عن الكسائي في تصغير "آل": أُوَيْل".

وإبقاءً له بقدر الإمكان. وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل[1].

مكانة علم البلاغة

(فلمّا كان) "لمّا" ظرف بمعنىٰ "إذا"، يستعمل استعمال الشرط، يليه فعل ماض لفظًا أو معنىٰ. قال سيبويه[2]: "لمّا" لوقوع أمر لوقوع غيره، وإنما يكون مثل "لو"[3]؛ فتوهم منه بعضهم أنه حرف شرط كـ"لو"، إلاّ أن "لو" لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، و"لمّا" لثبوت الثاني لثبوت الأول. والوجه ما تقدّم.

(علم البلاغة) هو المعاني والبيان، (و) علم (توابعها) هو البديع، (من أجلّ العلوم قدرًا، وأدقها سرًا). لا حاجة إلىٰ تخصيص العلوم بالعربية؛ لأنه لم يجعله أجلّ جميع العلوم، بل جعل طائفة من العلوم أجلّ [مما][4] سواها، وجعلها[5] من هذه الطائفة، مع أن هذا ادعاء منه، و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[6].

---

(١) ينظر: ٢/ ١٤٦.

(٢) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبَر. فارسي الأصل، نشأ بالبصرة. وكان يطلب الآثار والفقه، ثم طلب النحو، وبرع فيه، وصنّف كتابه المشهور: "الكتاب". اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٦١هـ، وقيل: ١٨٨هـ، وقيل: ١٩٤هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٥٤-٥٨].

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٤) في جميع النسخ: "ما".

(٥) ط: "وجعله".

(٦) المؤمنون ٥٣.

(**إذ به**) أي بعلم البلاغة وتوابعها، لا بغيره من العلوم (**يعرف دقائق العربية/ وأسرارها**)؛ فيكون من أدق العلوم سرًا، (**و**) به (**يكشف عن وجوه** ٦ب/
الإعجاز في نظم القرآن أستارها)؛ فيكون من أجلّ العلوم قدرًا؛ لأن المراد بكشف الأستار معرفةُ أنه معجز، لكونه في أعلىٰ مراتب البلاغة؛ لاشتماله علىٰ الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر. وهذه وسيلة إلىٰ تصديق النبي ﷺ في جميع ما جاء به؛ ليُقتفىٰ أثره، فيفاز بالسعادات الدنيوية والأخروية. فيكون من أجلّ العلوم؛ لكون معلومه من أجل المعلومات، وغايته من أشرف الغايات. وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته.

* فإن قيل: كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في "المفتاح"[1] من أن مدرك الإعجاز هو الذوق، ليس إلّا، ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القناع عنها؟،

- قلنا: معنىٰ كلامه أنه يُدرك ولا يمكن وصفه، كالملاحة، وقد صرّح بهذا. وما ذَكَر هنا لا يدل علىٰ أنه يمكن وصفه، بل علىٰ أنه إنما يدرك بهذا العلم - ولو بالذوق المكتسب منه[2] - لا بغيره من العلوم. وليس الحصر حقيقيًا[3] حتىٰ يرد الاعتراض عليه بأن العرب تعرف[4] ذلك بحسب السليقة.

(١) ينظر: المفتاح ص٤١٦.

(٢) ط: "عنه".

(٣) ط: "حقيقًا"

(٤) ط: يعرف".

وقد أشير إلىٰ هذا في مواضع من "المفتاح"، كقوله في علم الاستدلال: «وجه الإعجاز أمرٌ من جنس الفصاحة والبلاغة، لا طريق إليه إلّا طول خدمة هذين العلمين»[1]، وفي موضع آخر: «لا علم بعد علم الأصول أكشف للقناع عن وجه الإعجاز من هذين العلمين»[2]. نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز
/١٧أ وإدراكه بحقيقته؛ لامتناع الإحاطة بهذا العلم/ لغير علّام الغيوب، فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلّا تحت علمه الشامل، كما ذكر في "المفتاح"[3].

وتشبيه وجوه الإعجاز في النفس بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارةٌ بالكناية، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام. أو تشبيه[4] الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه استعارة تخييلية، وذكر الأستار ترشيح. وقد جرينا في هذا علىٰ اصطلاح المصنّف.

و"القرآن" فعلان بمعنىٰ مفعول، جُعل اسمًا للكلام المنزّل علىٰ النبي ﷺ. ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات علىٰ حسب ما يقتضيه العقل، لا تواليها في النطق، وضمّ بعضهما إلىٰ بعض كيف[5] اتفق. بخلاف نظم الحروف؛ فإنه تواليها في النطق من غير اعتبار معنىٰ يقتضيه، حتىٰ لو قيل مكان "ضرب": "ربض"، لما أدّىٰ إلىٰ فساد.

---

(١) المفتاح ص٥١٢-٥١٣ باختلاف يسير. والمراد بالعلمين: المعاني والبيان.

(٢) ينظر: المفتاح ص٤٢١ مع اختلاف في العبارة. والمراد بالعلمين أيضًا: المعاني والبيان.

(٣) ينظر: المفتاح ص٤١٦.

(٤) ظ: "وتشبيه".

(٥) ط: زيادة: "ما".

وليس الإعجاز بمجرد الألفاظ، وإلّا لما كان للَطائف العلمين مدخل فيه؛ لأنها لا تتعلق بنفس الألفاظ؛ فلهذا اختار النظم على اللفظ، ولأن فيه استعارة لطيفة وإشارة إلى أنّ كلماته كالدرر.

مكانة "مفتاح العلوم"

(و[1] كان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنفه الفاضل العلامة) سراج الملة والدين (أبو يعقوب، يوسف[2] السكاكي)[3] تغمّده الله بغفرانه (أعظمَ ما صنّف) خبر "كان" (فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لـ"ما" (نفعًا) تمييز من "أعظم"؛ (لكونه أحسنها ترتيبًا) أي لكون القسم الثالث أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب، وهو وضع كل شيء في مرتبته. فلكل[4]/ مسألة - مثلا[5] - مراتب، بعضها /٧ب أليق بها من بعض؛ فوضعها فيه أحسن. وإنْ شئتَ أن تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبدالقاهر[6]، تراها كأنها عقد قد انفصم؛ فتناثرت لآلئه.

---

(١) ط: زيادة: "لمّا".

(٢) ليس في ظ.

(٣) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الخوارزمي. كان علاّمة بارعًا في علوم شتىٰ، خصوصًا علمي المعاني والبيان. وهو صاحب كتاب: "مفتاح العلوم". توفي سنة ٦٢٦هـ [ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦٤].

(٤) ط: "ولكل".

(٥) ليست في ظ.

(٦) هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحويّ. من كبار أئمة العربية والبيان.

(و) لكونه (أتمها تحريرًا)، وهو تهذيب الكلام، (و) لكونه (أكثرها للأصول)، والقواعد[1]. وهو[2] متعلّق بمحذوف يفسّره قوله: (جمعًا)؛ لأن معمول المصدر[3] لا يتقدّم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بـ "أن" مع الفعل، وهو موصول. ومعمول الصلة لا يتقدّم علىٰ الموصول؛ لكونه كتقدّم[4] جزء من الشيء المترتب الأجزاء عليه. هذا، والأظهر أنه جائز إذا كان المعمول ظرفًا أو شبهه، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ﴾[5]، ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[6]. ومثل هذا كثير في الكلام؛ والتقدير تكلّف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أوّل به. مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل؛ لأن له شأنًا ليس لغيره؛ لتنزيله من الشيء منزلة نفسه؛ لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه؛ ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها.

أشهر مؤلفاته: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، "والمقتصد في شرح الإ]ضاح". توفي سنة ٤٧١هـ، وقيل: سنة ٤٧٤هـ [ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٠٦].

(١) ط: "أي القواعد".

(٢) يعني قوله: "للأصول".

(٣) المصدر قوله: "جمعًا".

(٤) م: "لأنه كتقديم".

(٥) الصافات: ١٠٢. وسياق الآية: ﴿... قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾.

(٦) النور: ٢. وسياق الآية: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ...﴾.

منهجه في تلخيصه

(ولكن كان) القسم الثالث **(غير مصون)** أي[1] محفوظ **(عن الحشو)** وهو الزائد المستغنىٰ عنه، **(و)** عن **(التطويل)** وهو الزائد علىٰ أصل المراد بلا فائدة. وسيجيء الفرق بينهما في باب الإطناب[2] **(و[3] التعقيد)** وهو كون الكلام مغلقًا، يتوعّر علىٰ الذهن تحصيل معناه، **(قابلا)** خبر بعد خبر، أي كان قابلًا **(للاختصار)** لما فيه من التطويل، **(مفتقرًا)** خبر آخر، أي كان محتاجًا **(إلى الإيضاح)** لما فيه من التعقيد، **(و)** إلىٰ التجريد عمّا فيه من الحشو.

(ألّفت مختصرًا) جواب "لمّا"، أي كان ما تقدّم سببًا لتأليف مختصر، **(يتضمن ما فيه)**، أي في القسم الثالث **(من القواعد)** جمع قاعدة، وهي حكم كلي ينطبق علىٰ جزئياته ليستفاد أحكامها منه، كقولنا: "كل حكم ألقيته إلىٰ المنكر يجب توكيده"؛ فإنه ينطبق علىٰ "إن زيدًا قائم"، و"إن عمرًا راكب"، وغير ذلك مما يلقىٰ إلىٰ المنكر، بأن يقال: "هذا كلام مع المنكر، وكل كلام مع المنكر[4]/ يؤكد؛ فيعلم أنه يؤكد". /٨أ

(ويشتمل على ما يحتاج إليه) لا[5] ما يستغنىٰ عنه ليكون حشوًا **(من الأمثلة)** وهي الجزئيات التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلىٰ

(١) ط: زيادة: "غير".

(٢) ينظر: ٢/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٣) م، وط: زيادة: "عن".

(٤) ط: زيادة: "يجب أن".

(٥) ط: زيادة: "علىٰ".

فهم المستفيد، (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد[1] بها في إثبات القواعد؛ لكونها من التنزيل أو[2] كلام العرب الموثوق بعربيتهم، فهي أخص من الأمثلة.

(ولم آلُ) من الأُلُـوِّ وهو التقصير[3] (جهدًا) (بالضم والفتح[4]: الاجتهاد[5]. وعن الفراء[6]: الجهد - بالضم -: الطاقة، وبالفتح: المشقّة[7]. وقد استعمل الأُلُوُّ في قولهم: "لا آلوك جهدًا" معدىً إلىٰ مفعولين، والمعنىٰ "لا أمنعك جهدًا"[8]. وحذف هنا[9] المفعول الأول؛ لأنه غير مقصود، أي "لم أمنع اجتهادًا" (في تحقيقه) أي المختصر، يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث، (وتهذيبه) أي تنقيحه.

---

(١) ط: "تستشهد".

(٢) ط: زيادة: "من".

(٣) ينظر: اللسان: "ألا" ١٤/ ٤٠.

(٤) م: "بالفتح والضم".

(٥) ينظر: اللسان: "ألا" ٣/ ١٣٣.

(٦) هو أبو زكريا يحيىٰ ين زياد الفرّاء. كان مولًىٰ لبني أسد من أهل الكوفة. وهو من أئمة اللغة والنحو، وله كتاب: "معاني القرآن". توفي في طريقه إلىٰ مكة سنة ٢٠٧هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٨١-٨٤].

(٧) ينظر: اللسان: "ألا" ٣/ ١٣٤.

(٨) ينظر: اللسان: "ألا" ١٤/ ٤٠.

(٩) ظ: "ههنا".

(ورتبته) أي المختصر (ترتيبًا أقرب تناولا)[1] : أخذًا. وهو في الأصل مدُّ اليد إلىٰ الشيء ليؤخذ[2] . (من ترتيبه) أي ترتيب السكاكي، أو القسم الثالث، إضافة المصدر[3] إلىٰ الفاعل أو المفعول.

(ولم أبالغ في اختصار لفظه) أي المختصر (تقريبًا) مفعولٌ له؛ لما تضمنه معنىٰ "لم أبالغ"، كأنه قال: "تركت المبالغة في الاختصار تقريبًا" (لتعاطيه) أي تناوله، (وطلبًا لتسهيل فهمه على طالبيه) ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت علىٰ ما ذكر، لكان المعنىٰ أن المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر. وهذا مبنيٌّ علىٰ أصل ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز"، وهو أن حكم النفي إذا دخل علىٰ كلام فيه تقييد علىٰ وجه ما - أن يتوجه إلىٰ ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصًا. مثلًا: إذا قيل: "لم يأتك القوم أجمعون"[4]، كان نفيًا للاجتماع. وهذا مما لا سبيل إلىٰ الشك/ فيه[5]. ٨ب/

ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوًا وتطويلًا وتعقيدًا، تصريحًا أولًا، وتلويحًا ثانيًا علىٰ ما ذكرنا، وتعريضًا ثالثًا؛ حيث وصف مؤلَّفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ، أي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث.

---

(١) م، وط: زيادة: "أي".

(٢) ينظر: اللسان: "نول" ١١/ ٦٨٤.

(٣) م: "للمصدر".

(٤) الأصل: "أجمعين".

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٧٩.

(وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت)[1]: اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي علىٰ الفوائد، (وزوائد لم أظفر) أي لم أَفُزْ (في كلام أحد من القوم بالتصريح بها) أي بالزوائد، (ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم علىٰ وجه يمكن تحصيلها منه[2] بالتبعية، وإنْ لم يقصدوها. يعني لم يتعرضوا لها، لا نفيًا ولا إثباتًا، كبعض اعتراضاته علىٰ "المفتاح" وغيره. ولقد أَعْجَبَ[3] في جعل ملتقطات كتب الأئمة فوائدَ، ومخترعات خاطره زوائدَ.

(وسميته "تلخيص المفتاح"، وأنا أسأل الله) لا يعرف لتقديم المسند إليه ههنا جهة حسن؛ إذ لا مقتضىٰ للتخصيص ولا للتقوّي، فكأنه[4] قصد جعل "الواو" للحال؛ فأتىٰ بالجملة الاسمية. وما يقال: إنه لقصد الاستمرار - فيه نظر؛ لحصوله من المضارع نفسه، كما سيجيء في قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾[5][6] (من فضله) حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر، (كما نفع بأصله) وهو "المفتاح" أو القسم الثالث منه[7].

---

(١) ظ، وط: زيادة: "أي".

(٢) ط: "عنه".

(٣) أي: أحسن الخطيبُ في ذلك.

(٤) م، وظ: "وكأنه".

(٥) من قوله: "وما يقال: إنه لقصد..." إلىٰ هنا ساقط من ط.

(٦) الحجرات: ٧. وسياق الآية: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾. وينظر: ٢/ ٧٧.

(٧) ليست في ظ.

(إنه) أي الله (ولي ذلك) النفع، (وهو حسبي) أي محسبي وكافيّ، لا أسأل غيره. فعلىٰ هذا كان الأنسب أن يقول: "والله أسأل" بتقديم المفعول، (ونعم الوكيل) عطف إما علىٰ جملة "هو[1] حسبي" والمخصوص محذوف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾[2]؛ فيكون من باب[3] عطف الجملة الفعلية الإنشائية علىٰ الاسمية الإخبارية - وإما علىٰ "حسبي"، أي "وهو نعم الوكيل" وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم، كما صرّح به صاحب "المفتاح"[4] وغيره في قولنا: "زيد نعم الرجل". ثم عطف الجملة/ علىٰ المفرد وإنْ صحّ باعتبار تضمّن المفرد معنىٰ الفعل، كما في /٩أ
قوله تعالىٰ: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾[5] علىٰ رأيٍ، لكنه في الحقيقة من عطف الإنشاء علىٰ الإخبار.

وهذا أوان الشروع في المقصود، فنقول:

---

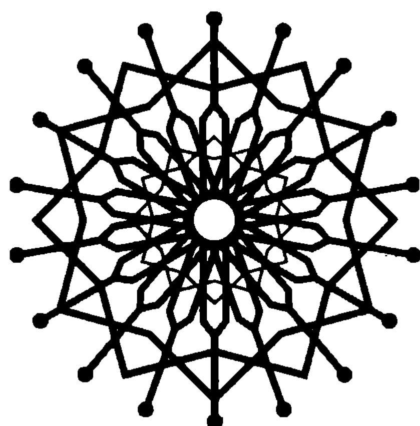
(١) ظ: "وهو".

(٢) ص: ٣٠. والآية بتمامها: ﴿وَوَهَبۡنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٣) ليست في ط.

(٤) ينظر: المفتاح ص٨٨.

(٥) الأنعام: ٩٦.

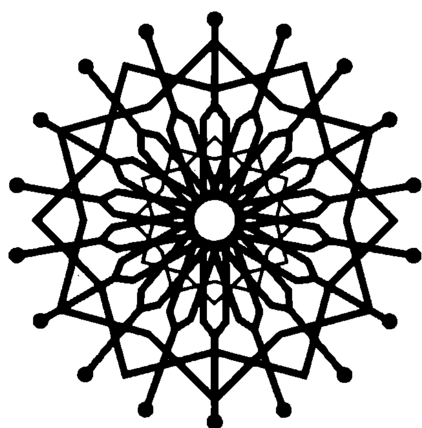




مقدّمة

في معنى الفصاحة والبلاغة





تمهيد

رتّب المختصر علىٰ مقدمة وثلاثة فنون؛ لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أو لا، الثاني المقدمة. والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد، فهو الفن الأول، وإلّا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي، فهو الفن الثاني، وإلّا فهو ما يُعرف به وجوه التحسين، وهو الفن الثالث. وعليه منع ظاهر يُدفع بالاستقراء.

وقيل: رتّبه علىٰ مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة؛ لأن الثاني إن توقف عليه المقصود فمقدمة[(١)]، وإلّا فخاتمة. والحق أن الخاتمة إنما هي من الفن الثالث، كما يتبيّن[(٢)] هناك إن شاء الله تعالىٰ[(٣)].



ولمّا انجر كلامه في آخر المقدمة إلىٰ انحصار المقصود في الفنون الثلاثة، صار كل منها معهودًا؛ فعرّفه[(٤)]. بخلاف المقدمة؛ فإنه لم يقع منه ذكر لها، ولا إشارة إليها؛ فلم يكن لتعريفها معنىٰ فنكّرها وقال:

(مقدمة) أي هذه مقدمة في بيان معنىٰ الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان، وما يتصل بذلك مما ينساق إليه

---

(١) م: "فهو مقدمة".

(٢) م، وط: "نبيّن"، وظ: "سنبيّن".

(٣) ينظر: ٤/ ١٧٥.

(٤) ظ: زيادة: "تعريف العهد".

الكلام. ومحصولها أن يعرف علىٰ التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة، ووجه الاحتياج إليها.

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، من قَدَّمَ بمعنىٰ تَقَدَّمَ[١]. يقال: "مقدمة العلم" لما تتوقف[٢] عليه مسائله، كمعرفة
٩ب/ حده وغايته وموضوعه - ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قُدِّمَتْ/ أمام المقصود؛ لارتباط له بها، وانتفاع بها فيه، سواء توقف عليها أم لا. ولعدمِ فَرْقِ البعضِ بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران، احتاجوا في التفصي[٣] عنهما إلىٰ تكلّف:

أحدهما: بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة علىٰ ما ذكر في هذه المقدمة. وقد ذكره صاحب "المفتاح" في آخر[٤] المعاني والبيان[٥].

والثاني: ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه،

زعمًا منهم أن هذا عين المقدمة[٦].



---

(١) ينظر: اللسان: "قدم" ١٢/ ٤٦٧.

(٢) ط: "يتوقف".

(٣) التفصّي: التخلص [ينظر: اللسان: "فصي" ١٥/ ١٥٦-١٥٧].

(٤) ظ: زيادة: "علم".

(٥) ينظر: المفتاح ص١٥، ٤١٧.

(٦) "زعمًا منهم" مفعول له للفعل "أشكل"؛ لأنّ المعلَّل بعدم الفرق ليس مجرد الإشكال، بل هو الإشكالُ بناء علىٰ هذا الزعم.



تفسير الفصاحة والبلاغة

واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالًا شتىٰ، لا فائدة في إيرادها إلا الإطنابُ. فالأولىٰ أن نقتصر علىٰ تقرير ما ذكر في الكتاب، فنقول:

(**الفصاحة**) وهي في الأصل تنبئ عن الإبانة والظهور، يقال: "فصح الأعجمي وأفصح": إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن، و"أفصح به" أي صرح(١) . (**يوصف بها المفرد**) يقال: "كلمة فصيحة"، (**والكلام**) يقال: "كلام فصيح" في النثر، و"قصيدة فصيحة" في النظم، (**والمتكلم**) يقال: "كاتب فصيح"، و"شاعر فصيح"(٢) .

(**والبلاغة**) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء (**يوصف بها الأخيران**) أي الكلام والمتكلم (**فقط**) دون المفرد، يقال: "كلام بليغ"، و"رجل(٣) بليغ"، ولم يسمع: "كلمة بليغة". وقوله: "فقط"(٤) من أسماء الأفعال بمعنىٰ انْتَهِ، وكثيرًا ما يصدر بـ "الفاء" تزيينًا للّفظ وكأنه جزاء شرط محذوف، أي إذا وصفت بها الأخيرين فقط، أي فانْتَهِ عن وصف الأول بها.



(١) ينظر: اللسان: "فصح" ٢/ ٥٤٤-٥٤٥.

(٢) ظ: "شاعر فصيح"، و"كاتب فصيح".

(٣) ظ: زيادة: "متكلم".

(٤) ظ: "قط".

واعلم أنه لمّا كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريًا علىٰ القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم، كثيرَ الاستعمال علىٰ ألسنة العرب
/١٠أ الموثوق بعربيتهم، وقد علموا[1] أن الألفاظ الكثيرة الدور/ فيما بينهم هي التي تكون جارية علىٰ اللسان، سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي - جزم المصنف بأن اللفظ الفصيح ما يكون سالمًا عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد.

وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر؛ لكونه لازمًا لها، تسهيلًا للأمر. ثم لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعة إلىٰ اللغة، وفي الكلام إلىٰ النحو - وكانت الغرابة مختصة بالمفرد، والتقعيد بالكلام، حتىٰ صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان، وكذا كانت البلاغة تقال عندهم[2] لمعان محصولها كون الكلام علىٰ وفق مقتضىٰ الحال، وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع[3] صفة للمتكلم بمعنىٰ آخر - بادر أولًا إلىٰ تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفًا له. ثم عرّف كلًا منهما علىٰ وجه يخصه ويليق به؛ لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد، ولا يوجد قدر مشترك بينهما، كـ "الحيوان" المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما؛ لأن إطلاق الفصاحة علىٰ الأقسام الثلاثة من[4] إطلاق اللفظ المشترك علىٰ معانيه المختلفة، نظرًا إلىٰ الظاهر. وكذا البلاغة. ولا يخفىٰ

(١) م، وظ: زيادة: "بالاستقراء".

(٢) ظ: "عندهم تقال".

(٣) ط: "يقع".

(٤) ظ: زيادة: "قبيل".

تعذّر تعريف مطلق "العين" الشامل للشمس، والذهب، وغير ذلك. فصحّ أن تفسير الفصاحة والبلاغة علىٰ هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس، لكنه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم. وحينئذ لا يتوجه الاعتراض علىٰ قوله: "لم أجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به" بأنه لا مدخل للرأي في تفسير الألفاظ. ولا يحتاج إلىٰ أن يجاب عنه بأن المراد بالناس الناس المعهودون[1].

ثم لمّا كانت/ معرفة البلاغة موقوفة علىٰ معرفة الفصاحة؛ لكونها ١٠ب/
مأخوذة في تعريف البلاغة - وجب تقديمها. ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد.



(١) م، وظ، وط: زيادة: "كالشيخ والسكاكي".

الفصاحة

فصاحة المفرد

(فالفصاحة) الكائنة **(في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس)** اللغوي، أي المستنبط من استقراء اللغة، حتىٰ لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة، لا تكون فصيحة.



تنافر الحروف

(فالتنافر) وصفٌ في الكلمة يوجب ثقلها علىٰ اللسان وعسر النطق بها:

فمنه ما يوجب التناهي فيه، نحو "الهعخع" - بالخاء المعجمة - في قول أعرابي سئل عن ناقته[١]: "تركتها ترعىٰ الهعخع"[٢].

ومنه ما[٣] دون ذلك، **(نحو)** "مستشزر"[٤] في قول امرئ القيس[٥]:

---

(١) ظ: زيادة: "فقال".

(٢) ينظر: سر الفصاحة ص٥٣، وفيه "الهُعْخُع". وقد رجعت إلىٰ نسخة مخطوطة من كتاب "سر الفصاحة" فوجدتها فيه: "الهُعْهُع" [ينظر: سر الفصاحة "مخطوط" ل ٢١]. وهذه الكلمة لم أعثر عليها في معاجم اللغة.

(٣) ظ: زيادة: "هو".

(٤) ظ: "مستشزرات".

(٥) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو الكندي. من الطبقة الأولىٰ من الشعراء. =

(غَدَائِرُهُ) أي ذوائبه، جمع غديرة. والضمير عائد إلىٰ "الفرع" في البيت السابق (مُسْتَشْزِرَاتٌ) مرتفعات إنْ روي بالكسر علىٰ لفظ اسم الفاعل، أو مرفوعات إنْ روي بالفتح[1]، يقال[2] استشزره[3]: رفعه، واستشزر[4]: ارتفع، يعدّىٰ ولا يتعدّىٰ[5]

...... (إِلَى الْعُلى)....... تَضِلُّ العِقَاصُ فِيْ مُثَنًّىٰ وَمُرْسَلِ[6]

تضل أي[7] تغيب. والعقاص جمع عقيصة، وهي الخصلة المجموعة من الشعر. والمثنىٰ المفتول. والمرسل خلاف المثنىٰ[8]. يعني أن ذوائبه مشدودة علىٰ الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم[9] إلىٰ عقاص ومثنىٰ ومرسل، والأول يغيب في الآخرين[10]. والغرض بيان كثرة شعره.

= وقد سبق إلىٰ أشياء ابتدعها، واستحسنها العرب، واتبعته عليها الشعراء، من استيقافه صحبتَه في الديار، ورقة النسيب، وحسن التشبيه [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ١٠٥-١١٤].

(١) ط: زيادة: "علىٰ لفظ اسم المفعول".

(٢) ظ: وط: "من".

(٣) ط: زيادة: "أي".

(٤) ط: زيادة: "أي".

(٥) ط: "يعدّىٰ".

(٦) ديوانه بشرح الأعلم ص٧٧.

(٧) ليس في ظ.

(٨) قوله: "والمرسل خلاف المثنىٰ" ليس في ظ.

(٩) ط: "منقسم".

(١٠) ظ، وط: "الأخيرين".

وزعم بعضهم[1] أن منشأ الثقل في "مستشزر" هو توسط "الشين" المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين "التاء" التي هي من المهموسة الشديدة و"الزاي" المعجمة التي هي من المهجورة، ولو قال: "مستشرف" لزال ذلك الثقل.

وهو سهو؛ لأن "الراء" المهملة أيضًا من المهجورة؛ فيجب أن يكون "مستشرف" أيضًا متنافرًا. بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة.

/١١أ/ قال بن الأثير[2]: «ليس التنافر بسبب بعد المخارج وأن الانتقال[3]/ من أحدهما إلىٰ الآخر كالطفرة[4]، ولا بسبب قربها وأن الانتقال من أحدهما إلىٰ الآخر كالمشي في القيد؛ لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كـ "الجحيش" و"الشجي"، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[5]، ومن البعيدة ما هو بخلافه، كـ "ملع" بخلاف "علم"، وليس ذلك بسبب أن الإخراج من الحلق إلىٰ الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلىٰ الحلق، لما تجد[6]

---

(١) هو الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح "مخطوط" ب٣-٤].

(٢) هو ضياء الدين أبو الفتح نصر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الخزرجي، المعروف بابن الأثير. مَهَر في النحو واللغة وعلم البيان، واستكثر من حفظ الشعر. كان وزيرًا للأفضل بن السلطان صلاح الدين. من مصنفاته: "المثل السائر"، و"الوشي المرقوم في حل المنظوم". توفي ٦٣٧هـ [ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣١٥].

(٣) ط: "والانتقال".

(٤) الطَّفْرَةُ: الوثبة [ينظر: اللسان: "طفر" ٤/ ٥٠١].

(٥) يس: ٦٠. والآية بتمامها: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

(٦) م، وظ، وط: "نجد".

من حسن "غلب" و"بلغ" و"حلُم" و"مَلُح"، بل هذا أمرٌ ذوقي. فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك»[1].

ولهذا اكتفىٰ المصنف بالتمثيل، ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه؛ لتعذر ضبطه[2]. فالأولىٰ أن يحال إلىٰ سلامة الذوق.



وقد سبق إلىٰ بعض الأوهام[3] أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة[4] الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل علىٰ كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتمل علىٰ كلمة غير عربية عن كونه عربيًا، فلا تخرج سورة فيها ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ عن الفصاحة. وأيّده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء - كفصاحة الكلمة مثلًا - لا يوجب انتفاء وصف الكل.

وهذا غلط فاحش؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام، فكيف لا يخرج الكلام المشتمل علىٰ كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، وفصاحةُ الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام، لا وصف لجزئها؟!. والقياس علىٰ وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد؛

(١) ينظر: المثل السائر ١/ ١٥٧-١٦٠ بتصرّف.

(٢) ظ: "لتعذّره".

(٣) يقصد ابن سنان الخفاجي [ينظر: سر الفصاحة ص٥٣-٥٤، ٦١].

(٤) الأصل، وم: "لفصاحة".

لأنه ممنوع. ولو سُلّم، فالمعنىٰ أنه عربي الأسلوب والنظم[1]. ولو سلّم، فباعتبار الأعم الأغلب.

ولم يشترط في الكلام العربي أن تكون[2] كل كلمة منها عربية، كما شرط[3] في فصاحة الكلام أن تكون[4] كل كلمة منه فصيحة، فأين هذا من[5] ذاك؟!. وعلىٰ تقدير تسليم أنه لا تخرج[6]/ السورة عن الفصاحة، ١١ب/
لكنه يلزم كونها مشتملة علىٰ كلام غير فصيح. والقول باشتمال القرآن علىٰ كلام غير فصيح، بل[7] كلمة غير فصيحة، مما يقود إلىٰ نسبة الجهل أو العجز إلىٰ الله، تعالىٰ عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.



الغرابة

(والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنىٰ، ولا مأنوسة الاستعمال:

١- فمنه ما يحتاج في معرفته إلىٰ أن ينقّر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كـ"تكأكأتم" و"افرنقعوا" في قول عيسىٰ بن عمر

---

(١) م: "النظم والأسلوب".

(٢) ط: "يكون".

(٣) ط: "اشترط".

(٤) ط: "يكون".

(٥) ط: "عن".

(٦) ط: "يخرج".

(٧) ظ، وط: زيادة "علىٰ".

النحوي[1] حين سقط عن[2] الحمار واجتمع الناس عليه[3]: «مالك تكأكأتم علي تكأكؤكـم علىٰ ذي جنة، افرنقعوا عنـي»[4] أي اجتمعتم، تنحوا عني. كذا ذكره الجوهري[5] في "الصحاح"[6].

وذكر جار الله[7][8] في "الفائق" أنه قال الجاحظ[9]: «مر أبو علقمة[10] ببعض طرق البصرة، وهاجت به مِرَّة، فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه

(١) هو أبو سليمان أو أبو عمرو عيسىٰ بن عمر الثقفي. أحد علماء العربية والنحو القراءة. كان فصيحًا يتقعّر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلىٰ الوحشي الغريب. ألّف في النحو كتابين هما: "الجامع"، و"الإكمال". توفي سنة ١٤٩هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٨-٣٠].

(٢) الأصل، وظ: "من".

(٣) ط: زيادة: "فقال".

(٤) ليست في م.

(٥) هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي الجوهري. إمام في علم اللغة والأدب، وخطّه يُضرب به المثل في الجودة. له مؤلفات كثيرة، أشهرها: "الصحاح". توفي سنة ٣٩٨هـ، أو في حدود ٤٠٠هـ [ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٢٩-٢٣١].

(٦) ينظر: الصحاح "كأكأ" ١/ ٦٦.

(٧) ط: زيادة: "العلامة".

(٨) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، معتزليّ المذهب. له كتب كثيرة، من أشهرها: "الكشاف"، و"المفصّل"، و"أساس البلاغة". توفي سنة ٥٣٨هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٩٠-٢٩٢، وإرشاد الأريب ١٩/ ١٢٩٦-١٣٤].

(٩) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. كان عالمًا بالأدب، فصيحًا بليغًا مصنّفًا في فنون العلوم. وكان من أئمة المعتزلة، وهو تلميذ أبي إسحاق النظام. أشهر كتبه: "الحيوان"، و"البيان والتبيين". توفي سنة ٢٥٥هـ [ينظر: نزهة الألباء ص١٤٨-١٥١]، والقصة مذكورة في البيان والتبيين ١/ ٣٧٩-٣٨٠ باختلاف يسير.

(١٠) هو أبو علقمة النحوي النميري الأعرابيّ. كان يتقعّر في كلامه، ويتعمد الوحشي والغريب، وله في ذلك قصص مشهورة [ينظر: إرشاد الأريب ١٢/ ٢٠٥-٢١٥].

ويؤذنون في أذنه، فأفلت من أيديهم، وقال: "مالكم تكأكأتم عليّ، كما تكأكؤن علىٰ ذي جنة، افرنقعوا عني"، فقال[1] بعضهم: دعوه؛ فإن شيطانه يتكلم بالهندية»[2].

٢- ومنه ما يحتاج إلىٰ أن يخرّج له وجه بعيد، (نحو) "مسرّج" في قول العجاج[3]:

وَمُـقْـلَـةً وَحَـاجِـبًـا مُـزَجَّـجَـا

أي مُدَقَّقًا مُطوَّلًا (وَفَاحِمًا) أي شعرًا أسود كالفحم (وَمَرْسِنًا) أي أنفًا (مُسَرَّجًا)[4].

(أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) و"سُرَيْجٌ" اسم قَينٍ تنسب إليه السيوف. (أو كالسراج في البريق واللمعان) وهذا قريب من قولهم: "سَرِجَ وَجهُه" بالكسر، أي[5] حسن، و"سَرَّجَ اللهُ وجهَه": بهّجه وحسّنه[6]. وإنما لم يُجعل اسم مفعول منه؛ لاحتمال أنهم لم يعثروا علىٰ هذا الاستعمال، وأن

---

(١) ظ: "وقال".

(٢) الفائق ٣/ ٢٤١.

(٣) هو أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن حنيفة، من بني تميم. أحد الرجاز المشهورين. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١-٥٩٣، والأغاني ٢٠/ ٣٤٥].

(٤) ديوانه ٢/ ٣٣. والشطر بتمامه:

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مسَرَّجًا

(٥) ليست في ط.

(٦) ينظر: اللسان: "سرج" ٢/ ٢٩٨.

يكون هذا مولدًا مستحدثًا من السراج. علىٰ أنه لا يبعد أن يقال: إن "سَرَّجَ اللهُ وجهَه" أيضًا من باب الغرابة.

وأما صاحب "مجمل اللغة" فقد قال: «سَرَّجَ اللهُ وجهَه[1]: حسّنه وبهّجه»، ثم أنشد هذا المصراع[2].



* لا يقال: الغرابة - كما يفهم من كتبهم- كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، وهي في مقابلة المعتادة،/ وهي بحسب قوم دون قوم. /١٢أ
والوحشية هي المشتملة علىٰ تركيب يتنفر الطبع عنه[3]، وهي في مقابلة العذبة؛ فالغريب يجوز أن يكون عذبًا[4]؛ فلا يحسن تفسيره بالوحشية، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد. وإن أريد بالوحشية غير ما ذكرنا، فلا نسلم أن الغرابة بذلك المعنىٰ تخل بالفصاحة،

- لأنا نقول: هذا أيضًا اصطلاح مذكور في كتبهم، حيث قالوا: الوحشي منسوب إلىٰ الوحش الذي يسكن القفار، استعيرت للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها.



(١) ط: زيادة: "أي".

(٢) ينظر: مجمل اللغة: "سرج" ٢/ ٤٩٤.

(٣) ط: "منه".

(٤) الأصل، وم، وط: "عذبة".

والوحشي قسمان: غريب حسن، وغريب قبيح.

١- فالغريب[1] الحسن هو الذي لا يعاب استعماله علىٰ العرب؛ لأنه لم يكن وحشيًا عندهم، وذلك مثل "شرنبث"[2]، و"اشمخر"[3]، و"اقمطر"[4]. وهي في النظم أحسن في النثر. ومنه غريب القرآن والحديث.

٢- والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقًا، ويسمىٰ الوحشي الغليظ. وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال، ثقيلًا علىٰ السمع، كريها علىٰ الذوق. ويسمىٰ المتوعر أيضًا. وذلك مثل "جحيش" للفريد[5]، و"اطلخم الأمر"[6]، و"جفخت"[7]، وأمثال ذلك.

وقولنا: "غير ظاهرة المعنىٰ، ولا مأنوسة الاستعمال" تفسير للوحشية. فمَنْعُ[8] كونه مخلاً بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد.

(١) ظ: "والغريب".

(٢) الشرنبث: القبيح الشديد، وقيل الغليظ الكفين والرجلين وعروق اليد [ينظر: اللسان: "شربث" ٢/ ١٦٠].

(٣) اشمخر: طال [ينظر: ترتيب القاموس المحيط: "شمخر" ٢/ ٧٤٩].

(٤) اقمطر عليه الشيء: تزاحم. واقمطر للشر: تهيأ [ينظر: اللسان: "قمطر" ٥/ ١١٦].

(٥) قال ابن فارس: «يقال في الذم: هو جحيش وحده، كما يقولون في المدح: نسيج وحده» [مجمل اللغة: "جحيش" ١/ ١٧٦-١٧٧].

(٦) اطلخم الليل والسحاب: أظلم وتراكم. واطلخم الرجل: تكبر [ينظر: اللسان: "طلخم" ١٢/ ٣٦٩].

(٧) جفخ: فخر وتكبر [ينظر: اللسان: "جفخ" ٣/ ١٢].

(٨) ط: "فمع".

وإن[1] أردت بالفصاحة معنىٰ آخر، وزعمت أن شيئًا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها، فلا مشاحة.



مخالفة القياس

(والمخالفة) أن تكون الكلمة علىٰ خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة، أو ما هو في حكمها، كوجوب الإعلال في نحو "قام"، والإدغام في نحو "مدّ"، وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف. وأما نحو "أبىٰ، يأبىٰ"، و"عَوِرَ"، و"استحوذ"، و"قَطِطٌ شعرُه"، "آلَ"، و"ماءٍ"، وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة، فليست من المخالفة في شيء؛ لأنها كذلك ثبتت/ عن الواضع، فهي في حكم المستثناة، ١٢ب/
فكأنه قال: القياس كذا إلا في هذه الصور. بل المخالف ما لا يكون علىٰ وفق ما ثبت عن[2] الواضع، (نحو) "الأجلل" بفك الإدغام في قوله:

(الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ)[3]

---

(١) م: "فإن".

(٢) الأصل، وم، وط: "من".

(٣) لأبي النجم العجلي في اللسان: "جلل" ١١/ ١١٦، والنوادر لأبي زيد ص٤٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٢/ ٣٩٠، وفيه أنه مطلع أرجوزة طويلة، وبعده:

الوَاهِبِ الفَضلَ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

وفي الكتاب ٤ / ٢١٤، وطبقات فحول الشعراء ٢ / ٧٤٨، والعقد الفريد١/ ٣١٨، وديوانه المجموع ص١٧٥ ورد مطلع هذه الأرجوزة هكذا:

الحمدُ للهِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

والقياس "الأَجَلّ".

الكراهة في السمع

(قيل): فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر، (ومن الكراهة في السمع) بأن يتبرأ السمع من[1] سماعه، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة. فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه[2]، ومنها ما تستكرهه، (نحو) "الجِرِشَّىٰ" في قول أبي الطيب[3] في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي[4]:

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ

(كَرِيْمُ الجِرِشى) أي النفس (شَرِيْفُ النَّسَبْ)[5]

---

(١) ظ: "عن".

(٢) ط: "بسماعه".

(٣) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، المعروف بالمتنبي. طلب الأدب والعربية، ونظر في أيام الناس. فاق أهل عصره في الشعر، واتصل بأمراء عصره ومدحهم، كسيف الدولة الحمداني، وكافور الإخشيدي، وعضد الدولة. قتله فاتك الأسدي سنة ٣٥٤هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢١٩-٢٢٣].

(٤) هو سيف الدولة أبو الحسن علي بن أبي الهيجاء بن حمدان بن حمدون التغلبي الربعي. أحد أمراء الدولة الحمدانية. كان جوادًا كريمًا شجاعًا. توفي سنة ٣٥٦هـ [ينظر: الكامل في التاريخ ٨/ ٥٨٠].

(٥) ديوانه ١/ ٩٩.

فالاسم مبارك لموافقته[1] اسم أمير المؤمنين علي ﵁، واللقب مشهور بين الناس. والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل واضح معروف.

(وفيه نظـر)؛ لأنها داخلة تحت الغرابة المفسـرة بالوحشـية؛ لظهور أن "الجرشـىٰ" إمـا مـن قبيـل "تكأكأتـم"، و"افرنقعـوا"، أو"الجُحَيْـش"، و"اطلخَمَّ".



وقد ذُكر هنا[2] وجوهٌ أخر:

الأول: أنها إنْ أدت إلىٰ الثقل، فقد دخلت تحت التنافر، وإلا فلا تخل بالفصاحة.

الثاني: أن ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط - أن اللفظ من قبيل الأصـوات- فاسد؛ لأن اللفظ ليس بصوت، بل كيفية له، كما عُرف في موضعه. وضعف هذين الوجهين ظاهر.

الثالث: أن الكراهة في السمع راجعة إلىٰ النغم. فكم من لفظ فصيح يُستكره في السمع، إذا أُدّي بنغم غير متناسبة وصوت منكر، وكم من لفظ غير فصيح يُستلذ، إذا أُدّي بنغم متناسبة وصوت طيب. وليس بشيء؛ للقطع باستكراه "الجرشىٰ" دون "النفس"، سواء أُدّي بصوت حسن أو غيره. وكذا "جفخت"، و"ملع"، دون "فخرت"، / و"علم". /١٣أ

(١) الأصل، وم، وط: "لموافقة اسمه".

(٢) ظ، وط: "ههنا".

الرابع: أن[1] مثل ذلك واقع في التنزيل، كلفظ "ضيزىٰ"[2]، و"دسر"[3]، ونحو ذلك.

وفيه أيضًا بحث؛ لأنه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببية؛ فيصير اللفظ فصيحًا، فإن مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات، كما سيجيء في الخاتمة[4]، ولفظ "ضيزىٰ"، و"دسر" كذلك.



فصاحة الكلام

(و) الفصاحة **(في الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها)** حال من الضمير في "خلوصه"، أي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته. واحترز به عن نحو "زيد أَجْلل"، و"شعره مستشزر"، و"أنفه مسرّج"[5]. ولا يجوز أن يكون حالا من "الكلمات" في "تنافر الكلمات"؛ لأنه يستلزم أن يكون كلام مشتمل[6] علىٰ الكلمات [غير][7] الفصيحة - متنافرة كانت أم لا- فصيحًا؛ لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، فافهم.

---

(١) ليست في م.

(٢) في قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم:٢٢].

(٣) في قوله تعالىٰ: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر:١٣].

(٤) ينظر: المطول ط أحمد كامل ٤/ ١٨٧-١٩٠.

(٥) م: زيادة: "ونحو ذلك".

(٦) م، وظ، وط: "الكلام المشتمل".

(٧) في جميع النسخ: "الغير".



ضعف التأليف

(فالضعف) أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه؛ حتى يمتنع عند الجمهور، كالإضمار قبل الذكر لفظًا ومعنى، (نحو "ضرب غلامُه زيدًا")، فإنه غير فصيح. وإنْ كان مثل هذه الصورة - أعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به - مما أجازه الأخفش[1] وتبعه ابن جني[2]؛ لشدة اقتضاء الفعل المفعول به، كالفاعل. واستشهد بقوله:

جَزَىٰ رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جزاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[3]

وقوله:

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش. كان مولى لبني مجاشع بن دارم. وهو من أكابر أئمة النحويين من البصريين. له كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي. توفي بعد سنة ٢٠٠ هـ [ينظر: أخبار النحويين البصريين ص٥٠، ونزهة الألباء ص١٠٧ -١٠٩]. ورأى الأخفش هذا موجود في مغني اللبيب ص٦٣٩.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي. كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف. له كتب كثيرة في النحو والتصريف والأدب، أشهرها: "الخصائص"، "والمصنف"، و"سر الصناعة". توفي سنة ٣٩٢ هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٤٤ - ٢٤٦]. ورأي ابن جني هذا موجود في "الخصائص" ١ / ٢٩٤.

(٣) لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٢٨١. ونُسب للنابغة الذبياني في الخصائص ١ / ٢٩٤، وليس في ديوان النابغة، بل في بيت شبيه به، وهو قوله:

جَزَىٰ اللهُ عَبْسًا فِيْ المَوَاطِنِ كُلِّهَا جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

[ينظر: ديوان النابغة ص٢١٤].

لمَّا عَصَىٰ أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا   أدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ[1]

ورُدَّ بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل أي "ربُّ الجزاء"، "أصحابُ العصيان"، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[2]، أي "العدل".

وأما قوله:

جَزَىٰ بَنُوْهُ أَبَا الغَيْلانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[3]

وقوله:

١٣ب/ ألا لَيْتَ شِعْرِيْ/ هَلْ يَلُوْمَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[4]

فشاذٌ، لا يقاس عليه.



تنافر الكلمات

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة علىٰ اللسان:

١- فمنه ما هو متناهٍ في الثقل، (كقوله):

(وَلَيْس قُرْبَ قبرِ حَرْبٍ) اسم رجل (قَبْرُ)

(١) للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ص٦٣٢.

(٢) المائدة:٨. وسياق الآية: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

(٣) لسليط بن سعد في أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢.

(٤) لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١.

صدره:

وَقَبرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ[1]

أي خالٍ من الماء والكلأ.

٢- (و) منه ما هو[2] دون ذلك، مثل (قوله) أي[3] أبي تمام[4]:

(كَرِيْمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ، أَمْدَحْهُ وَالوَرَى) (مَعِيْ وَإذا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِيْ)[5]

"الورىٰ" مبتدأ، خبره[6] "معي"، و"الواو" للحال[7]. أي لا يشاركني أحد في ملامته؛ لأنه إنما يستحق المدح دون الملامة.

وفي استعمال "إذا" والفعل الماضي ههنا[8] اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوىٰ، كأنه تحقق منه اللوم، فلم يشاركه أحد. لكن مقابلة المدح

(١) نسبه الجاحظ إلىٰ الجن [ينظر: الحيوان ٦ / ٢٠٧]، ثم نفىٰ نسبته إلىٰ الجن، ولم ينسبه لأحد [البيان والتبيين ١ / ٦٥].

(٢) ليست في ط.

(٣) ط: زيادة: "قول".

(٤) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي. شاعر عباسي مشهور، اتصل بالمعتصم ومدحه، وكان مقدّمًا علىٰ شعراء عصره. له كتاب: "الحماسة". توفي سنة ٢٣١هـ [ينظر: نزهة الألباء ص١٢٣ - ١٢٤].

(٥) ديوانه بشرح التبريزي ٢ / ١١٦.

(٦) ظ: "وخبره".

(٧) قوله: "الورىٰ.... والواو للحال" جاء متقدمًا في م، حيث وُضع بين شطري البيت السابق باختلاف يسير هكذا: "الواو للحال، وهو مبتدأ، وخبره معي".

(٨) م: "هنا".

باللوم دون الذم أو الهجاء مما عابه الصاحب[١].

قال المصنف: «فإن في "أَمْدَحْهُ" ثقلًا؛ لما بين "الحاء" و"الهاء" من التنافر»[٢][٣].

ولعله أراد أن فيه شيئًا من الثقل[٤]، فإذا انضم إليه "أمدحه" الثاني، تضاعف ذلك الثقل، وحصل التنافر المخل بالفصاحة - ولم يرد أن مجرد "أمدحه" غير فصيح؛ فإن مثله واقع في التنزيل، نحو ﴿فَسَبِّحْهُ﴾[٥]. والقول باشتمال القرآن علىٰ كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن.

صرح بذلك ابن العميد[٦]، وهو[٧] أول من عاب هذا البيت علىٰ أبي تمام حيث قال: «هذا التكرير في "أمدحه أمدحه"، مع الجمع بين "الحاء"

(١) ينظر: الكشف عن مساوئ المتنبي ص٢٢٦. والصاحب هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس. أحد الكتاب البلغاء، كان وزيرًا لمؤيد الدولة. وله مؤلفات كثيرة، أشهرها: "الكشف عن مساوئ المتنبي". توفي سنة ٣٨٥هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٢٣٨- ٢٤٠].

(٢) الأصل، وم، ط: "القرب".

(٣) الإيضاح ١ / ٧٥ بتصرف.

(٤) ظ: زيادة: "والتنافر".

(٥) وردت في موضعين: في سورة ق ٤٠: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾، والطور ٤٩: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾.

(٦) هو أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين، الملقب بذي الكفايتين: كفاية السيف، وكفاية القلم، وهو وزير ركن الدولة بن بويه، ثم وزير ابنه عضد الدولة. أحد الكتاب البلغاء، والشعراء المجيدين. قتله مؤيد الدولة سنة ٣٦٦هـ [ينظر: إرشاد الأريب ١٤ / ١٩١ -٢١٠].

(٧) يعني الصاحب بن عبّاد.

و"الهاء"- وهما من حروف الحلق- خارجٌ عن حد الاعتدال، نافرٌ كل التنافر»[١].

ولو قال[٢]: "فإن في تكرار[٣] "أمدحه" ثقلا"، لكان أولىٰ.

وبين المثالين فرق آخر، وهو إن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني حروف منها.

وزعم بعضهم[٤] أنّ من التنافر جمع كلمة مع أخرىٰ غير مناسبة[٥] لها، كجمع "سطل" مع "قنديل"، و"مسجد" بالنسبة إلىٰ "الحماميّ" مثلًا. وهو وهمٌ؛ لأنه لا يوجب الثقل علىٰ اللسان، فهو إنما يخل بالبلاغة دون الفصاحة.



التعقيد

(والتعقيد) أي كون الكلام معقّدًا، علىٰ أن المصدر من المبني للمفعول (أن لا يكون) الكلام (ظاهر/ الدلالة على) المعنىٰ (المراد) منه؛ ١٤أ/
(لخلل) وقع[٦]:

(١) الكشف عن مساوئ المتنبي ص٢٢٦ باختلاف يسير.

(٢) يعني المصنّف.

(٣) م، وظ: "تكرير".

(٤) هو الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح "مخطوط" ل٧].

(٥) في الأصل، وظ: "متناسبة".

(٦) ط: "واقع".

١- (إما في النظم) بأن لا يكون ترتيب[1] الألفاظ علىٰ وفق ترتيب[2] المعاني، بسبب تقديم أو تأخير، أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، وإن كان ثابتًا في الكلام، جاريًا علىٰ القوانين، فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمورٍ كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها، لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوىٰ. فذكر "ضعف التأليف" لا يكون مغنيًا عن ذكر "التعقيد اللفظي"، كما توهمه بعضهم (كقول الفرزدق[3] في) مدح (خال هشام) بن عبدالملك[4]، وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي[5]:

(وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكا) (أَبُـو أُمِّـهِ حَيٌّ أَبُـوْهُ يُقَارِبُهْ)[6]

---

(١) م: "ترتب".

(٢) م: "ترتب".

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة، من بني مجاشع بن دارم، شاعر مشهور متفنن. هاجىٰ جريرًا، وله معه نقائض مشهورة. توفي سنة ١١٤هـ [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٧١ - ٤٨٢، والأغاني ٢١/ ٣٨٨].

(٤) هو هشام بن عبدالملك بن مراون. أحد خلفاء بني أمية. كان عاقلاً متواضعًا حليمًا عفيفًا، وله سيرة محمودة في تصريف أمور رعيته. ولي الخلافة سنة ١٠٥ هـ إلىٰ أن توفي سنة ١٢٥هـ [ينظر: الكامل في التاريخ ٥/ ١٢٣، ٢٦١ -٢٦٤].

(٥) هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي. ولاه هشام بن عبدالملك علىٰ مكة والمدينة والطائف سنة ١٠٦ هـ إلىٰ أن عزله، وولىٰ أخاه محمد بن هشام سنة ١١٣ هـ. ولما تولىٰ الخلافة الوليد بن يزيد، أمر بمحاسبتهما، فعذبا حتىٰ ماتا جميعًا سنة ١٢٥ هـ [ينظر: تاريخ الأمم والملوك ٤/ ١١٤، ١٥٠، ٢٣١ - ٢٣٢].

(٦) شرح ديوانه بتحقيق عبدالله الصاوي ص١٠٨. وقد نص المحقق علىٰ أن هذا البيت لم يرد في الديوان. وهو منسوب إليه في الكامل ١/ ٢٨، والأغاني ٢١/ ٢٠٧، وعيار الشعر ص٧٢، والعمدة ٢/ ٧٢١، ١٠١٧، والموشح ص١٣٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٦٦، ٢٩٠ وفي الأغاني:

وَأَصْبَحَ مَا فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكَا

(أي ليس مثله في الناس حيٌّ يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل **(إلا مملكٌ)** أُعطي المال والملك[1]، أعنىٰ هشامًا، **(أبو أمه)** أي أم ذلك المُمَلك **(أبوه)** أي أبو إبراهيم الممدوح. والجملة صفة "مُمَلَّكًا"، أي لا يماثله أحد إلّا ابن أخته الذي هو هشام. ففيه فصلٌ بين المبتدأ والخبر - أعني[2] "أبو أمه أبوه" - بالأجنبي الذي هو "حي"، وبين الموصوف والصفة - أعني "حي يقاربه" -بالأجنبي الذي هو "أبوه"، وتقديم المستثنىٰ[3] - أعني "مُمَلَّكًا" - علىٰ المستثنىٰ منه، أعني "حي"؛ ولهذا نصَبَه، وإلا فالمختار البدل. فهذا التقديم شائع في الاستعمال، لكنه أوجب زيادة في التعقيد.

قيل: "مثله" مبتدأ، و"حي" خبره، و"ما" غير عاملة علىٰ اللغة التميمية. وقيل بالعكس، وبطلانُ العمل لتقديم الخبر. وكلا الوجهين يوجب قلقًا في المعنىٰ، يظهر بالتأمل في قولنا: "ليس مماثلة في الناس حيًا يقاربه"، أو "ليس حي يقاربه مماثلًا له في الناس". فالصحيح أن "مثله" اسم "ما"، و"في الناس" خبره، "حي يقاربه" بدل من "مثله"؛ ففيه فصل بين البدل والمبدل منه.

٢- **(وإما في الانتقال)** أي لا يكون ظاهر الدلالة علىٰ المراد؛ لخلل في انتقال الذهن من المعنىٰ الأول المفهوم/ بحسب اللغة، إلىٰ الثاني ١٤أ/ المقصود. وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة، المفتقرة إلىٰ الوسائط الكثيرة، مع خفاء القرائن الدالة علىٰ المقصود،

(١) م، وط: "الملك والمال".

(٢) م: "أي".

(٣) م: "للمستثنىٰ".

(كقول الآخر) وهو عباس بن الأحنف[1]:

(سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُواْ)　　(وتَسكُبُ)

أي تصبُّ (بالرفع)، هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز"[2]. والنصبُ توهُّم.

(عَيْنَايَ　الدُّمُــوْعَ　لِتَجْمُدَا)[3]

جعل سكبَ الدموع - وهو البكاء - كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وأصاب؛ لأنه كثيرًا ما يجعل دليلًا عليه، يقال: "أبكاني وأضحكني"، أي ساءني وسرني:

أَبْكَانِيَ الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا　　أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي[4]

ولكنه أخطأ في الكتابة عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين.

---

(١) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي. شاعر مجيد، رقيق الشعر، من شعراء الدولة العباسية، غلب علىٰ شعره الغزل. توفي سنة ١٩٢ هـ [ينظر: إرشاد الأريب ١٢/ ٤٠-٤١].

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٦٨-٢٧١.

(٣) ديوانه ص١٠٦، وهو من المستدرك علىٰ الديوان. وهو منسوب إليه في الموازنة ١/ ٧١، ودلائل الإعجاز ص٢٦٨، والوساطة ص٢٣٤. وبلا عزو في الصناعتين ص٢٢٥، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام للمرزوقي ص٧٩، وفيه:

.... مِنكُمْ............

(٤) لِحطَّان بن المُعلَّىٰ في حماسة أبي تمام ١/ ٦٦، والزهرة ٢/ ٦٦٠، وبهجة المجالس ٢/ ٧٦٩.

(**فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع**) حالَ إرادة البكاء، وهي حالة الحزن علىٰ مفارقة الأحبة، (**لا إلى ما قصده**) الشاعر (**من السرور**) الحاصل بملاقاة الأصدقاء، ومواصلة الأحبة. ولهذا لا يصح أن يقال في الدعاء: "لا زالت عينك جامدة"، كما يقال: "لا أبكىٰ الله عينك". ويقال: "سنة جماد" لا مطر فيها، و"ناقة جماد" لا لبن لها[1]، كأنهما تبخلان بالمطر واللبن. قال الحماسي:

أَلا إِنَّ عَيْنًا لَـمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِـجَـارِيْ دَمْعِهَا لَـجَـمُـوْدُ[2]



* فإن قيل: استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازًا، من باب استعمال المقيد في المطلق، ثم كنىٰ به عن المسرّة لكونه لازمًا لها عادة،

- قلنا: هذا إنما يكفي لصحة الكلام واستقامته، ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي؛ لظهور أن الذهن لا ينتقل إلىٰ هذا بسهولة.

والكلام الخالي عن التعقيد/ المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه /١٥أ
الأول إلىٰ الثاني ظاهرًا؛ حتىٰ يخيل إلىٰ السامع أنه فهمه من حاقّ[3] اللفظ.

---

(١) ينظر: اللسان: "جمد" ٣/ ١٣٠.

(٢) لأبي العطاء السندي في حماسة أبي تمام ١/ ٣٩١.

(٣) حاق الشيء: أصله، ووسطه [ينظر: اللسان: "حقق" ١٠/ ٥٠، وأساس البلاغة: "حقق" ص٩١].

وأما الكلام الذي ليس له معنىٰ ثان، فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء، كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام[1].

ومعنىٰ البيت: أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب، والجريان علىٰ عكس المقصود. وإني إلىٰ الآن، كنت أطلب القرب والسرور؛ فلم يحصل إلا الحزن والفراق. فبعد هذا أطلب البعد والفراق؛ ليحصل القرب والوصال، وأطلب الحزن والكآبة؛ ليحصل الفرح والسرور.

هذا[2] إنْ نصبتَ "تسكب" بتقدير "أنْ" عطفًا علىٰ "بعد الدار". وإنْ رفعته - كما هو الصواب - فالمعنىٰ: أبكي وأتحزن الآن؛ ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال. وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب، لكنه أكبَّ عليه ولازمه ملازمة الأمر المطلوب؛ ليظن الدهر أنه مطلوبُه؛ فيأتي بضده.

هذا هو المعنىٰ المشهور فيما بين القوم، ولا يخفىٰ ما فيه من التكلف والتعسف. ومنشؤه عدم التعمق في المعاني، وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف.

والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به، وتوطينها عليه؛ حتىٰ كأنه أمر مطلوب. والمعنىٰ: إني اليوم أطيب نفسًا بالبعد والفراق، وأوطنها علىٰ مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها، وأحتمل

(١) ينظر: ص١٣٨.

(٢) ظ: "وهذا".

لأجلها حزنًا يُفيض الدمع[1] من عيني؛ لأتسبّب بذلك علىٰ وصل يدوم، ومسرة لا تزول؛ فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل عسر يسرًا، ولكل بداية نهاية.

هذا هو المفهوم من "دلائل الإعجاز"[2]؛ وعلىٰ هذا فـ "السين" في "سأطلب"/ لمجرد التأكيد، علىٰ ما ذكره صاحب "الكشاف"[3] في قوله: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾[4]، وغير ذلك. /١٥ب/



كثرة التكرار وتتابع الإضافات

(قيل:) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر، (ومن كثرة التكرار) وهو[5] ذكر الشيء مرة بعد أخرىٰ. وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الإضافات).

* فكثرة[6] التكرار، (كقوله) أي أبي الطيب:

---

(١) م: "الدموع".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٧٠.

(٣) الكشاف ١/ ٤٨٤.

(٤) آل عمران ١٨١. والآية بتمامها: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾.

(٥) الأصل، وم: "هو".

(٦) ط: "وكثرة".

وَتُسْعِدُنِيْ فِيْ غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ

الغمرة ما يغمرك من الماء، والمراد الشدة (سَبُوْحٌ) فعولٌ بمعنىٰ فاعل من السبح، وهو شدة عدو الفرس، يستوي فيه المذكر والمؤنث. وأراد بها فرسًا حسنة الجري لا تُتعِب راكبها، كأنها تجري في الماء، (لَهَا) صفة "سبوح"، (مِنْها) حال من "شواهد"، و(عَلَيْهَا) متعلق بها، و(شَوَاهِدُ)[1] فاعل الظرف أعني "لها" لاعتماده علىٰ الموصوف. والضمائر كلها لـ"سبوح". يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة علىٰ نجابتها.

* (و) تتابع الإضافات، مثل (قوله) أي ابن بابك[2]:

(حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِيْ)

ففيه إضافة "حمامة" إلىٰ "جرعا"، وهي أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئًا، تأنيث "الأجرع" قَصَرها للضرورة - وإضافة "جرعا" إلىٰ "حومة"، وهي معظم الشيء - وإضافة "حومة" إلىٰ "الجندل"، وهي أرض ذات حجارة. والسجع هدير الحمام ونحوه.

وتمامه:

فَأَنْتِ بِمَرْأَى مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ[3]

---

(١) ديوانه ١/ ٢٧٠.

(٢) هو أبو القاسم عبدالصمد بن منصور بن الحسن بن بَابَك. أحد الشعراء المجيدين المكثرين. جاب البلاد، ولقي الرؤساء، ومدحهم. توفي سنة ٤١٠هـ [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٩٦-١٩٨].

(٣) لابن بابك في المثل السائر ١/ ٢٩٣، وبلا نسبة في الطراز ٣/ ٥٨.

أي بحيث تراك سعاد، وتسمع صوتك يقال: "فلان بمرأىٰ مني ومسمع"، أي بحيث أراه وأسمع قوله، كذا في "الصحاح"[1].

(وفيه نظر)؛ لأن كلًّا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات، إنْ ثقل اللفظ بسببه علىٰ اللسان، فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة. كيف وقد قال النبي ﷺ: «الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»[2]؟!.

قال الشيخ/ عبدالقاهر: «قال الصاحب[3] "إياك والإضافات المتداخلة، فإنها لا تحسن"، وذكر أنها تستعمل في الهجاء، كقوله: ١١٦أ/

يَا عَلِيَّ بنَ حَمْزَةَ بنِ عُمَارَةْ أَنْتَ وَاللهِ ثَلْجَةٌ فِيْ خِيَارَةْ[4]

ثم قال: «لا شك في ثقل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف، كقوله:

---

(١) ينظر: الصحاح: "رأىٰ" ٦/ ٢٣٤٩.

(٢) رواه البخاري كما في فتح الباري ٦/ ٤١٧ في كتاب أحاديث الأنبياء، والترمذي في سننه ٤/ ٣٥٦ في أبواب تفسير القرآن، والحاكم في المستدرك ٢/ ٥٧١ في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين.

(٣) م: زيادة: "بن عباد".

(٤) في "دلائل الإعجاز" ص١٠٤ بلا نسبة. وعلي بن حمزة الأصفهاني له ترجمة في "إرشاد الأريب" ١٣/ ٢٠٣-٢٠٨.

وَظَلَّتْ[1] تُدِيْرُ الكَأْسَ أَيْدِيْ جَآذِرٍ   عِتَـاقِ دَنَانِيْـرِ الوُجُوْهِ مِـلاَحِ[2][3]

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع[4]، كقوله:

بِعُتَيْبَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ شِهَابِ[5]

وما أورده المصنف في "الإيضاح"[6] من كلام الشيخ مشعر بأنه جعل تتابع الإضافات أعم من أن تكون[7] مترتبة، لا يقع بين المتضايفين[8] شيء غير مضاف كما في البيت، أو غير مترتبة كما في الحديث، وأنه أورد الحديثَ مثالًا لكثرة التكرار وتتابع الإضافات جميعًا، وأنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

* لا يقال[9]: إنّ من اشترط ذلك، أراد تتابعَ الإضافات المترتبة، وكثرة التكرار بالنسبة إلىٰ أمر واحد، كما في البيتين. والحديثُ سالمٌ عن هذا،

(١) ط: "فظلت".

(٢) لابن المعتز في ديوانه ٢/ ٢٣٥. ونص الصاحب هذا في "الكشف عن مساوئ المتنبي" ص٢٣٦.

(٣) دلائل الإعجاز ص١٠٤ بتصرف.

(٤) الاطراد أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه علىٰ ترتيب الولادة من غير تكلّف في السبك [ينظر: ٤/ ١٠٩].

(٥) لأبي ذُؤاب ربيعة الأسدي في أمالي القالي ٢/ ٧٢، والمؤتلف والمختلف ص١٢٦، وإعجاز القرآن للباقلاني ص٢٠٨. وصدره:

إنْ يَقْتُلُوْكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوْشَهُمْ

(٦) ينظر: الإيضاح ١/ ٧٨-٧٩.

(٧) ط: "يكون".

(٨) الأصل، وم: "المضافين".

(٩) القائل هو الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح "مخطوط" ل٩].

* لأنا نقول: هما أيضًا إن أوجبا ثقلًا وبشاعة، فذاك، وإلا فلا جهة لإخلالهما بالفصاحة. كيف وقد وقعا في التنزيل، كقوله: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [1]، وقوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ [2]، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [3]؟!.



فصاحة المتكلم

(و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) هي قسم من مقولة الكيف. ورسم القدماء "الكيف" بأنها هيئة قارّة، لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته. والهيئة والعرض متقاربا المفهوم، إلا أن العرض يقال باعتبار عروضه، والهيئة باعتبار حصوله. والمراد بالقارّة الثابتة في المحل. فخرج بالقيد الأول الحركة والزمان والفعل والانفعال، وبالثاني الكم، وبالثالث باقي الأعراض النسبية. وقولهم: "لذاته"/ ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة أو النسبة، بواسطة اقتضاء محلها ذلك. والأحسن ما ذكره المتأخرون، وهو أنه عرض لا يتوقف تصوره علىٰ تصور غيره، ولا يقتضي القسمة واللا قسمة في محله اقتضاء أوّليًّا. ‏/١٦ب

(١) غافر ٣١. والآية بتمامها: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾.

(٢) مريم ٢.

(٣) الشمس ٧-٨.

ثم الكيفية إن اختصت بـذوات[1] الأنفس، تسمىٰ كيفية نفسانية. وحينئذ إن كانت راسخة في موضوعها، تسمىٰ ملكة، وإلا تسمىٰ حالًا. فالملكة كيفية راسخة في النفس. فقوله: "ملكة" إشعار بأن الفصاحة من الهيئآت الراسخة، حتىٰ لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه، لا يسمىٰ فصيحًا في الاصطلاح.

وقوله: (**يَقتدِر بها على التعبير عن المقصود**) دون "يُعَبَّر" إشعار بأنه يسمىٰ فصيحًا حالتي النطق وعدمه، أي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الأزمنة، أو لا ينطق به قط، ولكن له ملكة الاقتدار. ولو قيل: "يُعَبِّر"، لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة، هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام.

وقوله: (**بلفظ فصيح**)؛ ليعم المفرد والمركب، وذلك لأن اللام في "المقصود" للاستغراق، أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وإرادته. فلو قيل: "بكلام فصيح"، لوجب في فصاحة المتكلم أن يقتدر علىٰ التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقي علىٰ الحاسب أجناسًا مختلفة؛ ليرفع حسبانها فتقول[2]: "دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلىٰ غير ذلك"؛ فلذا قال: "بلفظ فصيح" دون "كلام فصيح". وقول بعضهم:

---

(١) ط: "بذات".

(٢) ط: "فنقول".

«دون "كلام فصيح" أو "بلفظ[1] بليغ"؛ ليعم المفرد والمركب[2]»[3] - سهوٌ ظاهر.

* فإن قلت[4]: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه علىٰ الإدراك والحياة ونحوهما، مما يتوقف عليه الاقتدار[5] المذكور،

- قلنا: لا نسلّم أن هذه أسباب، بل شروط. ولو/ سلّم، فالمراد السبب القريب؛ لأنه[6] السبب الحقيقي المتبادر إلىٰ الفهم مما استعمل فيه "الباءُ" السببيةُ. ١٧/أ



(١) الأصل وم: "لفظ". والتصحيح من ظ، ومفتاح تلخيص المفتاح ل٩.

(٢) قوله: "ليعم المفرد والمركب" ليس في ط.

(٣) قائله الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح "مخطوط" ل٩].

(٤) ط: "قيل".

(٥) ط: "اقتدار".

(٦) ط: "لأن".

البلاغة

بلاغة الكلام

(والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال) المراد بالحال الأمر الداعي إلىٰ التكلم علىٰ وجه مخصوص، أي إلىٰ أن يُعتبر مع الكلام الذي يؤدَّىٰ به أصل المعنىٰ خصوصيةً ما، وهو مقتضىٰ الحال. مثلًا كون المخاطب منكرًا للحكم حالٌ يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضاها. ومعنىٰ مطابقته له: أن الحال إنْ اقتضىٰ التأكيد، كان الكلام مؤكدًا، وإِنْ اقتضىٰ الإطلاق، كان عاريًا عن التأكيد. وهكذا إِنْ اقتضىٰ حذف المسند إِليه، حُذف، وإِنْ اقتضىٰ ذكره، ذُكر، إلىٰ غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني. (مع فصاحته) أي فصاحة الكلام؛ فإن البلاغة إنما تتحقق[1] عند تحقق الأمرين.

(وهو) أي مقتضىٰ الحال (مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة). الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري؛ فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلًا لورود الكلام فيه علىٰ خصوصية ما، وحالٌ باعتبار توهّم كونه زمانًا له. وأيضًا المقام تعتبر إضافته إلىٰ المقتضىٰ، فيقال: "مقام التأكيد، والإطلاق، والحذف، والإثبات"، والحال إلىٰ المقتضي، فيقال: "حال الإنكار، وحال خلو الذهن، وغير ذلك". فعند تفاوت

(١) ط: "يتحقق".

المقامات تختلف مقتضيات المقام، ضرورةَ أن الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك[1]. واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال.



ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات، مع إشارة إجمالية إلىٰ ضبط مقتضيات الأحوال. وبيان ذلك أن مقتضىٰ الحال - كما سيجيء - اعتبار مناسب للحال والمقام.

وهو إما أن يكون مختصًا بأجزاء الجملة،/ أو بالجملتين فصاعدًا، أو لا يختص بشيء من ذلك. /١٧ب

أما الأول فيكون راجعًا: إما إلىٰ نفس الإسناد، ككونه عاريًا عن التأكيد أو مؤكدًا: استحسانًا أو وجوبًا، تأكيدًا واحدًا أو أكثر؛ أو علىٰ المسند إِليه، ككونه محذوفًا أو ثابتًا، معرفًا أو منكرًا، مخصوصًا أو غير مخصوص، مصحوبًا بشيء من التوابع أو غير مصحوب، مقدمًا أو مؤخرًا، مقصورًا علىٰ المسند إليه أو غير مقصور، إلىٰ غير ذلك؛ أو إلىٰ المسند، كما ذُكِر، مع زيادة كونه مفردًا: فعلًا أو غيره، أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية، مقيدًا بمتعلق أو غير مقيد، علىٰ ما سنفصل.

وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما[2].

وأما الثالث فكالمساواة والإيجاز والإطناب، علىٰ الوجوه المذكورة في بابه. وهذا حديث إجمالي يفصِّله علم المعاني.

---

(١) ط: "بذلك".

(٢) م: "فكفصل الجملتين، أو وصلهما".

وإذا[1] تمهد هذا، فنقول: مقام التنكير - أي المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند - يباين مقام تعريفه. ومقام إطلاق الحكم، أو التعلق، أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبهه. ومقام تقديم المسند إليه، أو المسند، أو متعلقاته يباين مقام تأخيره. وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه. وهذا معنىٰ قوله (**فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر، يباين مقام خلافه**) أي خلاف كل منها.

وإنما فصل قوله: (**ومقام الفصل يباين مقام الوصل**)؛ لأمرين:

أحدهما: التنبيه علىٰ أنه باب عظيم الشأن، رفيع القدر؛ حتىٰ حصر
١٨أ/ بعضهم[2] البلاغة علىٰ معرفة/ الفصل والوصل.

والثاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة.

وفصل قوله: (**ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه**) أي الإطناب والمساواة؛ لكونه غير مختص بجملة أو جزئها، ولأنه باب عظيم كثير المباحث. وقد أشار في "المفتاح" إلىٰ تفاوت مقام الإيجاز والإطناب بقوله: «ولكلِّ حدٍّ ينتهي إليه الكلامُ مقام. فإن لكل من الإيجاز والإطناب لكونهما نسبيين حدودًا ومراتبَ متفاوتةً. ومقام كلٍّ يباين مقام الآخر»[3].

---

(١) م: "إذا".

(٢) قال الجاحظ: "وقيل للفارسي: ما البلاغة؟. قال: معرفة الفصل من الوصل" [البيان والتبيين ١/ ٨٨].

(٣) المفتاح ص١٦٨-١٦٩ بتصرف.

(وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي)؛ فإن مقام الأول يباين مقام الثاني. فإن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة، والمعاني الدقيقة الخفية، ما لا يناسب الغبي. وكان الأنسب أن يذكر مع الغبي الفَطِن؛ لأن الذكاء شدةُ قوّةٍ للنفس معدَّة لاكتساب الآراء. وتسمىٰ هذه القوةُ الذهْنَ، وجَودةُ تهيؤها لتصوّر ما يرد عليها من الغير الفطنةَ. والغباوةُ عدم الفطنة عما من شأنه[1]، فمقابل الغبي هو الفطن.



(ولكل كلمة مع صاحبتها) أي مع كلمة أخرىٰ صوحبت معها (مقامٌ)[2] ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنىٰ. مثلًا الفعل الذي قُصد اقترانه بالشرط، فله[3] مع كل من أدوات الشرط مقام، ليس له[4] مع الآخر. ولكلٍّ من أدوات الشرط - مثلًا - مع الماضي مقامٌ ليس له مع المضارع. وكذا كلمات الاستفهام، والمسند إليه، كـ "زيد" - مثلًا -له مع المسند المفرد اسمًا أو فعلًا، ماضيًا أو مضارعًا - مقامٌ، ومع الجملة الاسمية، أو الفعلية، أو الشرطية أو الظرفية - مقامٌ آخر؛ إذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقة، أو ما هو في حكمها. وأيضًا له مع المسند السببي مقامٌ، ومع الفعل مقامٌ/ آخر، إلىٰ غير ذلك. هكذا ينبغي أن يتصور هذا المقام، فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك اعتبارات مناسبة. /١٨ب/

(١) ظ: زيادة: "الفطنة"، وط: زيادة: "أن يكون فطنًا".

(٢) ظ: زيادة: "أي".

(٣) ليست في ط.

(٤) م: "لها".

(**وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطُه**) أي انحطاط شأنه (**بعدمها**) أي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب. والمراد بالاعتبار[1] الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبًا بحسب السليقة، أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء. يقال[2]: "اعتبرت الشيء" إذا نظرت إليه، وراعيت حاله. واعتبار هذا الأمر في المعنىٰ أولًا وبالذات، وفي اللفظ ثانيًا وبالعرض. وأراد بـ"الكلام" الكلام الفصيح لكونه إشارة إلىٰ ما سبق؛ إذ لا ارتفاع لغير الفصيح. وأراد بـ"الحسن" الحسن الذاتي الداخل في البلاغة، دون العرضي الخارج؛ لأن الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية[3]، لكنها خارجة عن حد البلاغة.



(**فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب**) للحال والمقام، كالتأكيد، والإطلاق، وغيره[4] مما عددناه. وبه يصرح لفظ "المفتاح"[5]. وستسمع لهذا زيادة تحقيق. و"الفاء" في قوله: "فمقتضىٰ الحال" تدل علىٰ أنه تفريع علىٰ ما تقدم ونتيجة له. وبيان ذلك أنه قد علم مما تقدم: أن ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير؛ لأن إضافة المصدر تفيد الحصر، كما يقال: "ضَرْبي زيدًا في الدار". ومعلوم أن الكلام إنما

(١) ط: زيادة: "المناسب".

(٢) ط: "تقول".

(٣) ط: "والمعنوية".

(٤) ط: "وغيرها".

(٥) ينظر: المفتاح ص١٦٨-١٦٩.

يرتفع بالبلاغة، وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضىٰ[1] الحال. فحصل هنا مقدمتان:

إحداهما: أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته للاعتبار المناسب.

والثانية: أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته لمقتضىٰ الحال.

فيجب أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضىٰ الحال واحدًا، وإلا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما. وفيه نظر.

وهذا - أعني تطبيق الكلام لمقتضىٰ الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبدالقاهر بالنظم، حيث/ يقول: «النظم[2] توخي معاني النحو فيما /١٩أ بين الكلم، علىٰ حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام»[3]. وذلك لأنه قد كرر في مواضع من كتابه: أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل علىٰ قوانينه، مثل أن تنظر في الخبر مثلًا إلىٰ الوجوه التي تراها، مثل: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد"، و"زيد هو المنطلق"، و"زيد هو منطلق".

وكذا في الشرط والجزاء، نحو: "إن تخرج أخرج"، و"إن خرجتَ خرجتُ"، و"إن تخرج فأنا خارج"، إلىٰ غير ذلك.

---

(١) ط: "بمقتضىٰ".

(٢) ظ: "زيادة: "هو".

(٣) دلائل الإعجاز ص٥٢٥ باختلاف يسير.

وكذا في الحال، مثل: "جاء[1] زيد مسرعًا"، أو "يسرع"، أو "وهو مسرع"، أو "وهو يسرع"، أو "قد أسرع"، إلىٰ غير ذلك؛ فتعرف لكل من ذلك موضعه، وتجيء به حيث ما ينبغي له.

وتنظرَ في الحروف[2] التي تشترك في معنىٰ، ينفرد[3] كل منها بخصوصية في ذلك المعنىٰ؛ فتضع كلًا من ذلك في خاص معناه، نحو أن تأتي بـ"ما" في نفي الحال، وبـ"لن" في نفي الاستقبال، وبـ"إنْ" فيما يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، وبـ"إذا" فيما عُلِمَ أنه كائن.

وتنظرَ في الجمل التي تُسْرَد؛ فتعرف موضع الفصل في موضع الوصل، وفي الوصل موضع "الواو" من "الفاء"، و"الفاء"[4] من "ثم"، إلىٰ غير ذلك، وتتصرفَ في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإظهار والإضمار؛ فتصيب بكل من ذلك مكانه، وتستعملَه علىٰ الصحة، وعلىٰ ما ينبغي له[5].



ثم ليس هذه الأمور المذكورة، من التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، راجعة إلىٰ الألفاظ أنفسها، ومن حيث هي هي، ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام، بحسب موقعها

---

(١) م، وط: "جاءني".

(٢) ظ: "للحروف"، وط: "إلىٰ الحروف".

(٣) ط: "تنفرد".

(٤) ظ: "أو "الفاء" فيه".

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ص٨١-٨٢.

بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض. فرب تنكير - مثلًا -/ له ١٩ب/
مزية في لفظ، وهو في لفظ آخر في غاية القبح، بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة. وإلىٰ هذا أشار المصنف بقوله: (**فالبلاغة**) يعني الغرض المصوغ له الكلام (**بالتركيب**) متعلق بـ "إفادته"؛ وذلك لما مَرَّ من أنها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضىٰ الحال.

وظاهر أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة، وكلم مجردة، من غير اعتبار إفادته المعنىٰ عند التركيب - لا يتصف بكونه مطابقًا له أو غير مطابق؛ ضرورةَ أن هذا المعنىٰ إنما يتحقق عند تحقق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام.



البلاغة قد تُسمىٰ فصاحة

(**وكثيرًا ما**) نصب علىٰ الظرف؛ لأنه من صفة الأحيان، و"ما" لتاكيد معنىٰ الكثرة، والعامل ما يليه، علىٰ ما ذكر في "الكشاف"[1] في قوله تعالىٰ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[2]، أي في كثير من الأحيان (**يسمى ذلك**) الوصف المذكور (**فصاحة أيضًا**) كما يسمىٰ بلاغة.

وفي هذا إشارة إلىٰ دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز"؛ فإنه ذكر في مواضع منه أن الفصاحة صفة راجعة إلىٰ المعنىٰ،

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٤٠.

(٢) المؤمنون ٧٨. والآية بتمامها: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾.

وإلىٰ ما يُدَلّ عليه باللفظ، دون اللفظ نفسه[1]؛ وفي بعضها أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه؛ حتىٰ إن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الأعجمي والعربي، والقروي والبدوي. ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فتكون راجعة إلىٰ اللفظ دون المعنىٰ[2].

فوجه التوفيق بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنىٰ البلاغة، كما صرح به. وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ، أراد أنها من صفاتها باعتبار
٢٠أ/ إفادتها المعاني عند التركيب؛ وحيث نفىٰ ذلك، أراد أنها/ ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجردة، من غير اعتبار التركيب. وحينئذ لا تناقض؛ لتغاير محلّي النفي والإثبات.

هذا خلاصة كلام المصنف[3]. فكأنه لم يتصفح "دلائل الإعجاز" حق التصفح؛ ليطلع علىٰ ما هو مقصود الشيخ. فإن محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلق علىٰ معنيين:

أحدهما: ما مرَّ في صدر المقدمة. ولا نزاع في رجوعها إلىٰ نفس اللفظ.

والثاني: وصف في الكلام، به يقع التفاضل، ويثبت الإعجاز، وعليه تطلق[4] "البراعة"، و"البلاغة"[5]، وما شاكل ذلك.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص٣٩٩-٤٠٢.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٥٥-٢٥٦.

(٣) ينظر: الإيضاح ١/ ٨١-٨٢.

(٤) ط: "يطلق".

(٥) ط: زيادة: "والبراعة".

ولا نزاع أيضًا في أن الموصوف بها عرفًا هو اللفظ؛ إذ يقال: "لفظ فصيح"، ولا يقال: "معنىٰ فصيح". وإنما النزاع في أن منشأ هذه الفضيلة ومحلها: هو اللفظ أم[1] المعنىٰ.

والشيخ ينكر علىٰ كلا الفريقين، ويقول: إن الكلام الذي يدق فيه النظر، ويقع به التفاضل، هو الذي يُدَلُّ بلفظه علىٰ معناه اللغوي، ثم تجد لذلك المعنىٰ دلالة ثانية علىٰ المعنىٰ المقصود[2]. فهناك ألفاظٌ، ومعانٍ أُوَل، ومعانٍ ثوان.

والشيخ[3] يطلق علىٰ المعاني الأُول، بل علىٰ ترتيبها في النفس، ثم ترتيب الألفاظ في النطق علىٰ حذوها اسم "النظم"، و"الصور"، و"الخواص"، و"المزايا"، و"الكيفيات"، ونحو ذلك. ويَحْكُمُ قطعًا بأن الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها، وأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة، والبلاغة،/ والبراعة، وما شاكل ذلك - إنما ٢٠ب/
هي فيها، لا في الألفاظ المنطوقة، التي هي الأصوات والحروف؛ ولا في المعاني الثواني، التي هي الأغراض التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها.

فحيث يثبت أنهما[4] من صفات الألفاظ أو المعاني، يريد بهما تلك المعاني الأول. وحيث ينفي أن يكون من صفاتهما، يريد بالألفاظ: الألفاظ

---

(١) ظ: "أو".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٦٢.

(٣) ط: "فالشيخ".

(٤) م، وظ، وط: "أنها".

المنطوقة، وبالمعاني: المعاني الثواني، التي جعلت مطروحة في الطريق وسُوِّيَ فيها بين الخاصة والعامة.

ولست أنا أحمل كلامه علىٰ هذا، بل هو يصرح به مرارًا، كما قال: «لما كانت المعاني تتبين بالألفاظ، ولم يكن لترتيب المعاني سبيل إلا بترتيب الألفاظ في النطق - تجوّزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف "الترتيب". وإذا وصفوا اللفظ بما يدل علىٰ تفخيمه، لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنىٰ اللفظ الذي دُلَّ به علىٰ المعنىٰ الثاني. والسبب أنهم لو جعلوها أوصافًا للمعاني، لما فهم أنها[1] صفات للمعاني الأُول المفهومة، أعني "الزيادات"، و"الكيفيات" و"الخصوصيات"؛ فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا: "اللفظ"، وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنىٰ، والخاصية التي تجددت فيه»[2].

«وقولنا صورة: تمثيلٌ وقياسٌ لما ندركه بعقولنا علىٰ ما ندركه بأبصارنا. فكما أن تبيّن إنسان من إنسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك[3]، كذلك يوجد بين المعنىٰ في بيت وبينه في بيت آخر فرق،
٢١أ/ فعبرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنىٰ في هذا صورةٌ غيرُ/ صورته في ذلك»[4]. وليس هذا من مُبْدَعَاتِنا[5]، بل هو مشهور في كلامهم، وكفاك

(١) م: زيادة: "من".

(٢) دلائل الإعجاز ص٦٤ بتصرف.

(٣) ط: "لذلك".

(٤) الأصل وم: "ذاك". والتصحيح من ظ، ودلائل الإعجاز ص٦٤.

(٥) ظ: "مبتدعاتنا".

قول الجاحظ: «وإنما[1] الشعر صياغة، وضرب من التصوير[2]»[3]. هذا نبذ مما ذكره الشيخ.

ثم إنه شدد النكير علىٰ من زعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة، وبلغ في ذلك كل مبلغ، وقال: «سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه، وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه. فلم يعلموا أنا نعني الفصاحة التي تجب للفظ، لا من أجل شيء يدخل في النطق، بل من أجل لطائف تدرك بالفهم، بعد سلامته من اللحن في الإعراب، والخطأ في الألفاظ»[4].

«ثم إنا لا ننكر أن تكون[5] مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب[6] الفضيلة ويؤكد أمر الإعجاز، وإنما ننكر أن يكون الإعجاز به، ويكون هو الأصل والعمدة»[7].

«ومما أوقعهم في الشبهة أنه لم يُسمع عاقل يقول: "معنىٰ فصيح". والجواب أن مرادنا أن الفضيلة التي بها يستحق اللفظ أن يوصف بالفصاحة، إنما تكون في المعنىٰ دون اللفظ. والفصاحة عبارة عن كون اللفظ علىٰ

(١) ظ: "غنما".

(٢) الحيوان ٣/ ١٣٢.

(٣) دلائل الإعجاز ص٥٠٨ بتصرف.

(٤) دلائل الإعجاز ص٣٩٩ بتصرف.

(٥) ط: "يكون".

(٦) ط: "توجب".

(٧) دلائل الإعجاز ص٥٧-٥٩ بتصرف.

وصفٍ إذا كان عليه دلَّ علىٰ تلك الفضيلة. فيمتنع أن يوصف بها المعنىٰ، كما يمتنع أن يوصف بأنه دال»[1].



طرفا البلاغة

(ولها) أي للبلاغة في الكلام (طرفان):

١- (أعلى) إليه تنتهي البلاغة -كذا في "الإيضاح"[2]- (**وهو حد الإعجاز**) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلىٰ أن يخرج عن طوق البشر، ويعجزهم عن معارضته.

* فإن قيل: ليست البلاغة سوىٰ المطابقة لمقتضىٰ الحال مع الفصاحة. وعلم البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين. فمن أتقنه وأحاط به، لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية، فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلىٰ من البلاغة، ولو بمقدار أقصر سورة؟،

٢١ب/ - قلنا: لا يُعرف/ بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي[3] ذلك الاعتبار مثلًا. وأما الاطلاع علىٰ كمية الأحوال وكيفيتها، ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات، فأمر آخر. ولو سلّم، فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع، كما مرّ. وكثيرٌ من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر علىٰ تأليف كلام بليغ، فضلًا عما هو في الطرف الأعلىٰ.

(١) دلائل الإعجاز ص٦٢-٦٣ بتصرف.

(٢) ينظر: الإيضاح ١/ ٨٢.

(٣) م، وظ، وط: "هذه الحال تقتضي".

(وما يقرب منه) ظاهر هـذه العبارة أن الطرف الأعلىٰ هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز. وهو فاسد؛ لأن ما يقرب منه إنما هو من المراتب العلية، ولا جهة لجعله من الطرف الأعلىٰ الذي إليه تنتهي[1] البلاغة؛ إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيًا كالنهاية، أو نوعيًا كالإعجاز.

* فإن قيل: المراد أن الطرف الأعلىٰ حد الإعجاز في كلام غير البشر، وما يقرب منه في كلام البشر. فالأول حد لا يمكن للبشر أن يعارضه، والثاني حـد لا يمكنـه أن يجاوزه؛ أو المراد أن الأعلىٰ هو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية، وكلاهما إعجاز.

- قلنا: أما الأول: فشـيء لا يفهم مـن اللفظ، مع أن البحث في بلاغة الكلام من حيث هو، من غير نظر إلىٰ كونه كلام بشر أو غيره.

وأما الثاني: فلا يَدْفع الفساد.

علـىٰ أن الحـق: هـو أن "حـد الإعجاز" بمعنـىٰ مرتبتـه، أي "مرتبة للبلاغـة، ودرجة هـي الإعجـاز"، والإضافة للبيـان. يؤيده قـول صاحب "الكشـاف" في قولـه تعالـىٰ: ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[2]: «أي لكان الكثير منـه[3] مختلفًا، قد تفاوت نظمه وبلاغته، فكان بعضه بالغًا حد الإعجاز، وبعضه قاصرًا عنه، يمكن معارضته»[4].

---

(١) ط: "ينتهي".

(٢) النساء ٨٢. والآية بتمامها: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾.

(٣) ط: "فيه".

(٤) الكشاف ١/ ٥٤٦-٥٤٧ باختلاف يسير.

ومما ألهمت بين النوم واليقظة: أن قوله: "وما يقرب منه" عطف على "هو". والضمير في "منه" عائد إلى "الطرف الأعلى"، لا إلى[1] "حد الإعجاز"، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب/ منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز. وهذا[2] هو الموافق لما في "المفتاح"[3] من أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه، أي من الطرف الأعلى؛ فإنه، وما يقرب منه، كلاهما حد الإعجاز، لا هو وحده. كذا في "شرحه"[4]. ١٢٢/أ

ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض، وإن كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته، وفي "نهاية الإيجاز"[5] أن الطرف الأعلى وما يقرب منه[6] هو المعجز.

٢- **(وأسفل، وهو ما)** أي طرف للبلاغة[7] **(إذا غير)** الكلام عنه **(إلى ما دونه)** أي إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل، **(التحق)** الكلام - وإن كان صحيح الإعراب - **(عند البلغاء بأصوات الحيوانات)**[8] تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة[9] على أصل المراد.

---

(١) ط: "على".

(٢) ظ: "هذا".

(٣) ينظر: المفتاح ص٤١٦.

(٤) ينظر: مفتاح المفتاح للعلامة الشيرازي "مخطوط" ل ١٨٩.

(٥) ينظر: نهاية الإيجاز ص٩٣.

(٦) ظ: وط: زيادة "كلاهما".

(٧) م: وظ: "البلاغة".

(٨) ظ: "التي".

(٩) ظ: "الزوائد".



(وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة، بعضها أعلىٰ من بعض بحسب تفاوت المقامات، ورعاية الاعتبارات، والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

(ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوىٰ المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنًا) هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلىٰ علم البديع. وفيه إشارة إلىٰ أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة. ولفظ "يتبعها"(١) إشعار بأن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة. وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفًا بصفة كالفصاحة والبلاغة، بل هي من أوصاف الكلام خاصة.



بلاغة المتكلم

(و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ).



(١) ط: "تتبعها".

علم البلاغة وفنونها

(**فَعُلِمَ**) تفريع علىٰ ما تقدم، وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في
٢٢ب/ المعاني والبيان، وانحصار مقاصد/ الكتاب في الفنون الثلاثة. وفيه تعريض لصاحب "المفتاح" حيث لم يجعل البلاغة مستلزمه للفصاحة، وحصر مرجعها في المعاني والبيان، دون اللغة والصرف والنحو(١).

يعني علم مما تقدم أمران:

أحدهما: (**أن كل بليغ**) كلامًا كان أو متكلمًا (**فصيح**)؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، علىٰ ما سبق. (**ولا عكس**) أي ليس كل فصيح بليغًا، وهو ظاهر.

(و) الثاني: (**أن البلاغة**) في الكلام (**مرجعها**) ما يجب أن يُحَصَّل؛ حتىٰ يمكن حصولها، كما قالوا: "مرجع الصدق والكذب إلىٰ طباق الحكم للواقع ولا طباقه"، أي ما به يتحققان ويتحصّلان.

(**إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية**(٢) **المراد**) وإلّا لربما أُدّي المعنىٰ المراد بكلام غير مطابق لمقتضىٰ الحال فلا يكون بليغًا؛ لما مر من تعريف البلاغة.

(**وإلى تمييز**) الكلام (**الفصيح من غيره**) وإلا لربما أُوْرِد الكلام المطابق لمقتضىٰ الحال غير فصيح؛ فلا يكون أيضًا بليغًا؛ لما سبق من أن

(١) ينظر: المفتاح ص٤١٥- ٤١٦.

(٢) ظ: زيادة "المعنىٰ".

البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة. ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره: تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها؛ لتوقفه عليها.

* فإن قلت: قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها، فهل له وجه؟،

* قلت: لا، بل هو فاسد؛ لأنه إن أريد بالبلاغة بلاغة الكلام، علىٰ ما صرح به المصنف[1]، يؤول المعنىٰ إلىٰ أن الغرض من كون الكلام مطابقًا لمقتضىٰ الحال فصيحًا – هو الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود، وتمييز الكلام الفصيح من غيره. وفساده واضح. وكذا إن حمل كلامه علىٰ خلاف ما صرح به، وأريد[2] بلاغة المتكلم؛ لأن غاية ما علم مما تقدم هو أن بلاغة المتكلم تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما، ولم[3] يعلم أنهما غرض منها، وغاية لها؛ فالرجوع إلىٰ الحق خير.

فالحاصل أن البلاغة ترجع إلىٰ هذين الأمرين، والاقتدار عليها يتوقف علىٰ الاتصاف بهذين/ الوصفين. وهو أمر يتحصل ويتكسب من علوم متعددة، بعد سلامة الحس. فمرجع البلاغة إلىٰ تلك العلوم جميعًا، لا إلىٰ مجرد المعاني والبيان. /٢٣أ



(١) ينظر: الإيضاح ١/ ٨٣.

(٢) م: "وأراد".

(٣) ط: "فلم".

وأما تحقيق قوله: (والثاني) أي تمييز الفصيح من غيره، يعني معرفة أن هذا الكلام فصيح وذاك[1] غير فصيح، فهو أنه مركب أجزاؤه:

تمييز السالم من الغرابة عن[2] غيره أي معرفة أن هذا سالم من الغرابة دون ذاك؛ ليحترز عن الغرابة. وتمييز السالم من المخالفة عن غيره. وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة.

ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يُبَيَّن في علم متن اللغة، إذ به يعرف[3] أن في "تكأكأتم"، و"مسرّجًا" غرابة، بخلاف "اجتمعتم"، و"كالسراج"؛ لأن من تتبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، علم أن ما عداها مما يفتقر إلىٰ تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة؛ إذ بضدها تتبين الأشياء.

وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يُبَيَّن في علم الصرف؛ إذ به يعرف أن "الأجلل" مخالف للقياس دون "الأجل". وقس علىٰ هذا البواقي.

فاتضح أن تمييز الفصيح عن[4] غيره:

---

(١) م: "وذلك".

(٢) ظ: "من".

(٣) ظ: "يعلم".

(٤) ظ: "من".

١- **(منه ما يبين)** أي يوضح **(في)** علم **(متن اللغة)** كالغرابة، أعني تمييز السالم من الغرابة عن[1] غيره. وإنما قال: "متن اللغة"؛ لأن اللغة قد تطلق علىٰ جميع أقسام العربية.

٢- **(أو)** في علم **(التصريف)** كمخالفة القياس.

٣- **(أو)** في علم **(النحو)** كضعف التأليف، والتعقيد اللفظي.

٤- **(أو يدرك بالحس)** كالتنافر؛ إذ به يدرك أن "مستشزرًا" متنافر دون "مرتفع". وكذا تنافر الكلمات.

(وهو) أي ما يبين في هذه العلوم، أو يدرك بالحس **(ما عدا التعقيد المعنوي)** إذ[2] لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس، تمييز السالم من[3] التعقيد المعنوي عن غيره.



والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك/ بالحس؛ ويحترزُ بها عما يجب أن يحترز عنه؛ ليعلم أنه لم يبق لنا مما ترجع[4] إليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية، وتمييز السالم من التعقيد عن غيره؛ ليحترز عن التعقيد. فمست الحاجة إلىٰ علم به يحترز عن الخطأ، وعلم به[5] يحترز عن التعقيد؛ ليتم أمر البلاغة؛ فوضعوا لذلك ٢٣ب/

(١) ظ: "من".

(٢) ظ: "أي".

(٣) ظ: "من".

(٤) ط: "يرجع".

(٥) ليست في ظ.

علمي المعاني والبيان. وسموهما علم البلاغة؛ لمكان مزيد اختصاص لهما بها. وإلىٰ هذا أشار بقوله: (**وما يحترز به عن الأول**) يعني الخطأ في التأدية (**علم المعاني**) فالمراد بالأول أول الأمرين الباقيين اللذين احتيج إلىٰ الاحتراز عنهما. وأما الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره، فإنما هو الاحتراز عن الخطأ، لا نفس الخطأ.

(**وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان**) فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان، وإن كانت البلاغة ترجع إلىٰ غيرهما من العلوم أيضًا. وعليك بالتأمل في هذا المقام؛ فإنه من مزالّ[1] الأقدام.

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلىٰ علم آخر؛ فوضعوا علم البديع. وإليه أشار بقوله: (**وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع**).

ولمّا كان هذا التحضير في علم البلاغة وتوابعها، انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة.

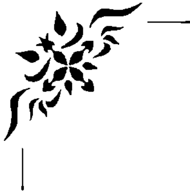
(**وكثير**) من الناس (**يسمى الجميع علم البيان. وبعضهم يسمي الأولَ**
٢٤أ/ **علم المعاني، والأخيرين**) يعني البيان/ والبديع (**علم البيان، والثلاثة علم البديع**).

ولا تخفىٰ[2] وجوه المناسبة. والله أعلم.



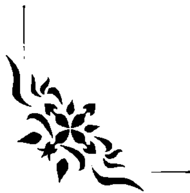
(١) ط: "مزالق".

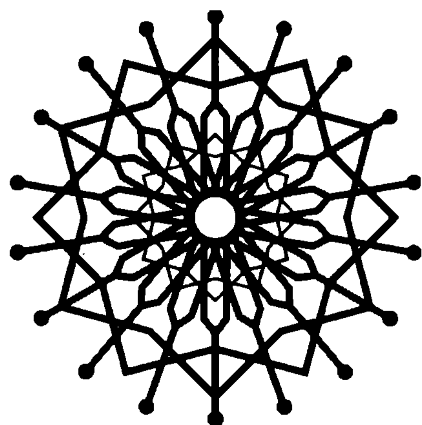
(٢) ط: "يخفىٰ".




الفن الأول

علم المعاني

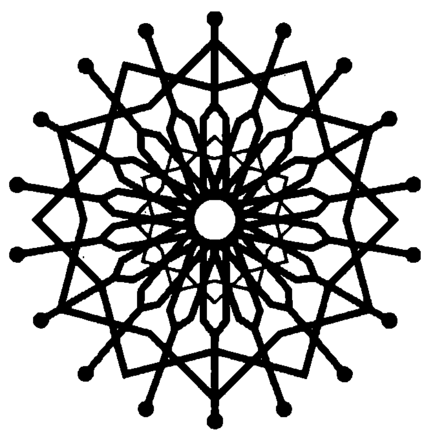




المقدّمة





(الفَنُّ الأَوَّلُ: عِلْمُ المَعَانِي).

قدّمه علىٰ البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنىٰ الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضىٰ الحال؛ ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني. والمفرد مقدم علىٰ المركب طبعًا.

وقبل الشروع في مقاصد العلم، أشار إلىٰ تعريفه وضبط أبوابه إجمالًا ليكون للطالب زيادة بصيرة؛ ولأن كل علم فهي مسائل كثيرةٌ تضبطها جهةُ وَحْدة[1]، باعتبارها تُعَدُّ علمًا واحدًا يُفرد بالتدوين. ومَن حاول تحصيل كثرةٍ تضبطها جهةُ وحدة، فعلية أن يَعْرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه؛ فقال:

---

(١) ظ: "واحدة".

تعريف علم المعاني

(وهو علم) أي ملكة يقتدر بها علىٰ إدراكـات جزئية، ويقال لها "الصناعة" أيضًا. بيان ذلك أن واضع هذا الفن - مثلًا - وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء، يحصل[1] من إدراكها، وممارستها قوة بها يُتمكن من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متىٰ أريد، وهي العلم.

ولهذا[2] قالوا: وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي إدراك. ألا ترىٰ أنك إذا قلت: "فلان يعلم النحو" لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية، هي مبدأ[3] لتفاصيل مسائله، بها يتمكن من استحضارها.

ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيرًا ما يطلق عليها.

ثم المعرفةُ تقال[4] لإدراك الجزئي أو البسيط، والعلمُ للكلي أو المركب؛ ولذا يقال: "عرفت الله" دون "علمته".

---

(١) ط: "تحصل".

(٢) م، وظ، وط: "ولذا".

(٣) ظ: "مبتدأ".

(٤) ط: "يقال".

وأيضًا المعرفة للإدراك المسبوق بالعدم، أو للأخير/ من الإدراكين ٢٤ب/
لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم، بأن أُدرك أولًا ثم ذُهل عنه ثم أُدرك ثانيًا. والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين؛ ولذا يقال: "الله تعالىٰ عالم"، ولا يقال[1]: "عارف".

والمصنف قد جرىٰ علىٰ استعمال المعرفة في الجزئيات؛ فقال: (**يعرف به أحوال اللفظ العربي**) دون "يعلم". فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية، هي معرفة كل فرد فرد[2] من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنىٰ أن أيّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم، لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال.

وعلىٰ[3] هذا يندفع ما قيل: إن أريد معرفة الجميع، فهو محال؛ لأنها غير متناهية - أو البعض [غير][4] المعين، فهو تعريف بمجهول - أو المعيّن، فلا دلالة عليه. وكذا ما قيل: إن أريد الكل، فلا يكون هذا العلم حاصلًا لأحد - أو البعض، فيكون حاصلًا لكل من عَرَف مسألة منه.

والمراد بـ"أحوال اللفظ" الأمور العارضة له من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغير ذلك.

---

(١) ظ: زيادة: "الله".

(٢) ليست في م.

(٣) ظ: "فعلىٰ".

(٤) في جميع النسخ: "الغير".

ووَصَـف الأحـوال بقوله: (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احـترازًا[1] عن الأحـوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغـام، والرفع والنصب، وما أشبه ذلك مما لابدّ منه في تأدية أصل المعنىٰ. وكذا المحسنات البديعية من التجنيس، والترصيع، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة[2]. وهو قرينة خفية علىٰ أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظُ مقتضىٰ الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثية، للزم أن يكون علم المعاني عبارةً عن معرفة هذه الأحوال، بأن
/٢٥أ يتصور معنىٰ التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير مثلًا. وهذا/ واضح لزومًا وفسادًا.

وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازًا أو كناية مثلًا - وإن كانت أحوالًا للَّفظ قد يقتضيها الحال - لكن لا يُبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق اللفظ بها[3] مقتضىٰ الحال؛ إذ ليس فيه[4] أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك.

* فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي: التأكيد، والذكر والحذف[5]، ونحو ذلك. وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضىٰ الحال، كما

(١) م، وط: "احتراز".

(٢) هذا علىٰ أن البديع من توابع البلاغة وأنه لا تتم به المطابقة، وفيه نظر.

(٣) ط: "بها اللفظ".

(٤) م: "منه".

(٥) ليست في ظ.

يفصح عنه لفظ "المفتاح" حيث يقول[1]: «الحالة المقتضية للتأكيد، أو الذكر، أو الحذف، إلىٰ غير ذلك»[2] - فكيف يصح قوله: "الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضىٰ الحال"، وليس مقتضىٰ الحال إلّا تلك الأحوال بعينها[3]؟،

- قلت: قد[4] تسامحوا في القول بأن مقتضىٰ الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، بناء علىٰ أنها هي التي بها يتحقق مقتضىٰ الحال. وإلّا فمقتضىٰ الحال عند[5] التحقيق كلام مؤكّد، وكلام يذكر فيه المسند إليه، أو يحذف. وعلىٰ هذا القياس.

ومعنىٰ مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال: أن الكلام الذي يورده المتكلم، يكون من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق عليه صدق الكلي علىٰ الجزئي. مثلًا: يصدق علىٰ "إن زيدًا قائم" أنه كلام[6] مؤكّد، وعلىٰ "زيد قائم" أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلىٰ قولنا: "الهلال واللهِ" أنه كلام حذف منه[7] المسند إليه. وظاهرٌ[8] أن تلك الأحوال هي التي بها تتحقق[9] مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضىٰ الحال في التحقيق، فافهم.

---

(١) ظ: "قال".

(٢) ينظر: المفتاح ص١٧١، ١٧٦، ١٧٧.

(٣) ليست في م.

(٤) ليست في ظ.

(٥) م: "في".

(٦) ط: "كلال".

(٧) الأصل، وط: "فيه".

(٨) م، وط: "فظاهر".

(٩) ط: "يتحقق".

٢٥ب/ وأحوال/ الإسناد أيضًا من أحوال اللفظ[١]، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبارٌ راجع إليها. وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ[٢] العربي، لا غير.

وإنما عدل عن تعريف صاحب "المفتاح" علمَ المعاني بأنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام علىٰ ما يقتضي الحال ذكره»[٣]؛ لوجهين:

الأول: أن التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

الثاني[٤]: أنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال: «وأعْني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء»[٥]. ولا خفاء في أن معرفة البليغ - من حيث هو بليغ[٦] - متوقفة علىٰ معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه بقوله: «البلاغة[٧] بلوغ

(١) ط: زيادة: "العربي".

(٢) ليست في م.

(٣) المفتاح ص١٦١.

(٤) م، وط: "والثاني".

(٥) المفتاح ص١٦١.

(٦) قوله: "من حيث هو بليغ" ليس في م.

(٧) ط: زيادة: "هي".

المتكلم في تأدية المعاني حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية علىٰ وجهها»[1]. فإن أراد بالتراكيب[2] في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدور؛ وإن أراد غيرها، فلم يبيّنه.

وأجيب عن الأول: بأنه أراد بالتتبع المعرفة - كما صرح به في كتابه - إطلاقًا للملزوم علىٰ اللازم، تنبيهًا علىٰ أنه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء، حتىٰ إنّ معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمَّىٰ[3] علم المعاني. وتعريفات الأدباء مشحونة بالمجاز.

وعن الثاني: بعد تسليم دلالة كلام السكاكي علىٰ أنه فسر التراكيب[4] بتراكيب البلغاء، بأن المراد بها تراكيب البلغاء[5] الموصوفين بالبلاغة، ومعرفتهم لا تتوقف[6] علىٰ معرفة البلاغة بالمعنىٰ المذكور؛ إذ يجوز أن تعرف[7] بحسب عرف الناس/ أن امرأ القيس - مثلاً - بليغ؛ فتتبع[8] ١٢٦أ/
خواص تراكيبه من غير أن تتصور[9] المعنىٰ المذكور للبلاغة، كما يمكن

(١) المفتاح ص٤١٥.

(٢) ظ: "التركيب".

(٣) ط: "يسمّىٰ".

(٤) ظ: "تراكيب".

(٥) ليست في ظ.

(٦) ط: "يتوقف".

(٧) ط: "يعرف".

(٨) ط: "فيتتبع".

(٩) ط: "يتصور".

لكل أحد من العوام أن يعرف فقهاء البلد، فيتتبع أقوالهم من غير أن يعرف أن الفقه "علم بالأحكام الشرعية الفرعية مكتسب من أدلتها التفصيلية"، وهو ظاهر.

وأقول: لا يفهم من قوله: "توفية[1] خواص التراكيب حقها" إلاّ أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه، بأن يستعمل مثلًا "إنَّ زيدًا قائم" فيما إذا كان المخاطب شاكًا أو منكرًا، و"والله إِنه لقائم" فيما إذا كان مُصِرًا، و"زيدًا ضربت" فيما إذا كان المخاطب حاكمًا حكمًا مشوبًا بصواب وخطأ؛ لأن خاصية "إنَّ زيدًا قائم" أن يكون لنفي شكٍ أورد إِنكار، وخاصية "زيدًا ضربت" أن يكون لحصرٍ وتخصيصٍ، إلىٰ غير ذلك. فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مورده، وفيما هو له. وهذا بعينه معنىٰ تطبيق الكلام لمقتضىٰ الحال.

فمعنىٰ "توفية خواص التراكيب حقها" أن يورد كل كلامٍ موافقًا لمقتضىٰ الحال. فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم، كما يفصح عن ذلك قوله: "في تأدية المعاني"، وكذا قوله: "وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية علىٰ وجهها"؛ إذ لا معنىٰ له إلّا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي، وعلىٰ ما هو حقه. وليس المعنىٰ أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم[2] علىٰ وجهها. وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة.

---

(١) م، وط: "بتوفية".

(٢) م، وط: "مجازاتها"

والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنىٰ مع وضوحه؟!، وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيبَ البلغاء؛ فعرف الشيء بنفسه؟!. ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان.

ثم الأوضح في تعريف علم المعاني أنه "علم يعرف به كيفية تطبيق/ الكلام العربي لمقتضىٰ الحال". ٢٦ب/



أبواب علم المعاني

(وينحصر) المقصود من علم المعاني **(في ثمانية أبواب)** انحصار الكل في أجزائه[1]، لا الكلي في جزئياته، وإلّا لصدق علم المعاني علىٰ كل باب. وظاهر هذا الكلام مشعر[2] بأن العلم عبارة عن نفس القواعد، علىٰ ما مرّ.

وتعريفُ العلم، وبيانُ الانحصار، والتنبيهُ الآتي، خارجةٌ عن المقصود.

الأول: **(أحوال الإسناد الخبري)**.

الثاني: **(أحوال المسند إليه)**.

الثالث: **(أحوال المسند)**.

الرابع: **(أحوال متعلقات الفعل)**.

الخامس: **(القصر)**.

السادس: **(الإنشاء)**.

السابع: **(الفصل والوصل)**.

الثامن: **(الإيجاز والإطناب والمساواة)**.

---

(١) م: "الأجزاء".

(٢) م، وظ: "يشعر".

وإنما انحصر فيها؛ **(لأن الكلام: إما خبر، أو إنشاء؛ لأنه)** لا محالة يشتمل علىٰ نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم. وتفسيرها بوقوع النسبة أو لا وقوعها[1]، أو بإيقاع النسبة أو انتزاعها[2] خطأٌ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل النسبة الإنشائية؛ فلا يصح التقسيم. بل النسبة ههنا هو تعلق أحد جزأي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجابًا أو سلبًا أو غيرهما مما في الإنشائيات.

فالكلام **(إن كان لنسبته خارج)** في أحد الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية **(تطابقه)** أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج؛ بأن يكونا[3] ثبوتيين أو سلبيين[4]، **(أو لا تطابقه)** بأن يكون أحدهما ثبوتيًا والآخر سلبيًا[5] - **(فخبر)** أي فالكلام خبر، و**(إلا)** أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك، **(فإنشاء)**. وسيزداد هذا وضوحًا في أول التنبيه[6].

(والخبر لابدّ له من مسند إليه، ومسند، وإسناد. والمسند قد يكون له متعلقات، إذا كان فعلًا أو في معناه) كالمصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والظرف، ونحو ذلك. وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر؛ لأن الإنشاء أيضًا لا بدّ له مما ذكر[7]. وقد يكون لمسنده/ أيضًا متعلقات. /١٢٧أ

---

(١) ظ: "ولا وقوعها".

(٢) م وظ: "وانتزاعها".

(٣) ط: "تكونا".

(٤) ظ، وط: "ثبوتيين أو سلبيتين".

(٥) ط: "بأن تكون إحداهما ثبوتية والآخر سلبية".

(٦) ينظر: ص١٦٤.

(٧) م: "ذكره".

(وكل من الإسناد والتعلق: إما بقصر أو بغير قصر. وكل جملة قرنت بأخرى: إما معطوفة عليها أو غير معطوفة. والكلام البليغ: إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل علىٰ ما يجيء[1]. ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ؛ لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضىٰ الحال؛ فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغًا، **(أو غير زائد)**.

هذا كله ظاهر، لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكر - من القصر، والوصل والفصل، والإيجاز ومقابليه[2] - هي من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند. فالذي يهمه أن يبين سبب إفراد هذه الأحوال عما سبق، وجَعْلِ كل منها بابًا برأسه. وإلّا فنقول: كل من المسند والمسند إليه[3]: مقدم أو مؤخر، معرّف أو منكّر، إلىٰ غير ذلك من الأحوال. فلم لم يُجعل كل من هذه الأحوال بابًا علىٰ حدة؟.

ومن رام تقرير[4] هذا بالترديد بين النفي والإثبات، ففساد كلامه أكثر وأظهر. فالأقرب أن يقال: اللفظ: إما جملة أو مفرد[5]، فأحوال الجملة هي الباب الأول. والمفرد: إما عمدة أو فضلة، والعمدة: إما مسند أو مسند إليه[6]؛

---

(١) ينظر: ٢/ ٣٦٣.

(٢) ظ، وط: زيادة: "إنما".

(٣) م، وظ، وط: "المسند إليه والمسند".

(٤) ط: "تقدير".

(٥) ط: "إما مفرد أو جملة".

(٦) م، وظ، وط: "مسند إليه أو مسند".

فجعل أحوال هذه[1] الثلاثة أبوابًا ثلاثة؛ تمييزًا بين الفضلة والعمدة، المسند إليه أو المسند. ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق، وهو القصر - أفرد بابًا خامسًا. وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولهم به زيادة اهتمام، وهو الفصل والوصل؛ فجعل بابًا سادسًا، وإلا فهو من أحوال الجملة؛ ولذا لم يقل: "أحوال القصر"، و"أحوال الفصل والوصل". ولمّا كان من الأحوال ما لا يخص[2] مفردًا ولا جملة، بل يجري فيهما، وكان له شيوعٌ/ وتفاريع كثيرة - جعل بابًا سابعًا. وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء. ولمّا كان هنا[3] أبحاث راجعة إلىٰ الإنشاء خاصة، جعل الإنشاء بابًا ثامنًا، فانحصر في ثمانية أبواب. ٢٧ب/



(١) ط، "فجعل هذه الأحوال".

(٢) الأصل، وظ، وط: "يختص".

(٣) ط: "ههنا".

صدق الخبر وكذبه

(تنبيه):

وسم هذا البحث بالتنبيه؛ لأنه قد سبق منه ذكرٌ ما في قوله: "تطابقه أو لا تطابقه". وقد علم أن الخبر كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة[١] تطابقه أو لا تطابقه. فالخبر علىٰ هذا بمعنىٰ[٢] الكلام المخبر به، كما في قولهم: "الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب". وقد يقال بمعنىٰ الإخبار، كما في قولهم: "الصدق هو الخبر عن الشيء علىٰ ما هو به"، بدليل تعديته بـ"عن"؛ فلا[٣] دور. وأيضًا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم. والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام، بمعنىٰ مطابقة نسبته للواقع وعدمها. والخبر[٤] عن الشيء بأنه كذا تعريفٌ لما هو صفة المتكلم؛ فلا دور.

واتفقوا علىٰ انحصار الخبر في الصادق والكاذب، خلافًا للجاحظ. ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما؛ فذهب الجمهور[٥] إلىٰ

(١) ظ، وط: زيادة: "الثلاثة".

(٢) م: "المعنىٰ".

(٣) ظ: "ولا".

(٤) م: "فالخبر".

(٥) ينظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٤١ - ٥٤٢، والعدّة في أصول الفقه ٣/ ٨٣٩، والبرهان في أصول الفقه ١/ ٥٦٤، والتمهيد في أصول الفقه ٣/ ٩، ونهاية السول ٣/ ٥٦.

ما ذكره المصنف بقوله: (**صدق الخبر مطابقته**) أي مطابقة حكمه. فإن رجوع الصدق والكذب إلىٰ الحكم أولًا وبالذات، وإلىٰ الخبر ثانيًا وبالواسطة (**للواقع**) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري، (**وكذبه عدمها**) أي عدم مطابقته للواقع.

بيان ذلك: أن الكلام الذي دل علىٰ وقوع نسبة بين شيئين، إما بالثبوت بأن هذا ذاك، أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك. فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة، لابدَّ وأن تكون[1] بينهما[2] نسبة ثبوتية أو سلبية؛ لأنه إما أن يكون هذا ذاك، أو لم يكن. فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة/ الخارجة، بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين - صدقٌ، /١٢٨أ
وعدمها كذب. وهذا معنىٰ مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الأمر.

فإذا قلت: "أبيع"، وأردت به الإخبار الحاليَّ، فلا بدّ له من وقوع بيعٍ خارجٍ حاصلٍ بغير هذا اللفظ، يقصد مطابقته لذلك الخارج. بخلاف "بعت" الإنشائي؛ فإنه لا خارج له يقصد مطابقته، بل البيع يحصل[3] في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له. ولا يقدح في ذلك أن النسبة بين الأمور الاعتبارية دون الخارجية؛ للفرق الظاهر بين قولنا: "القيام حاصل لزيد في الخارج"، وحصول القيام له أمر متحقق موجودة في الخارج. فإنا لو قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه، فالقيام حاصل له. وهذا معنىٰ وجود النسبة الخارجية.



(١) ط: "يكون".

(٢) ظ: زيادة: "في الخارج".

(٣) م: "حصل".

رأي النظام ومن تابعه

(وقيل) قائله النظام[1] ومن تابعه: صِدق الخبر (**مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو**) كان ذلك الاعتقاد (**خطأ**) غير مطابق للواقع، (و) كذب الخبر (**عدمها**) أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ. فقول القائل: "السماء تحتنا" - معتقدًا ذلك - صدقٌ، وقوله: "السماء فوقنا" - غير معتقد ذلك[2] - كذب. و"الواو" في قوله: "ولو خطأ" للحال، وقيل: للعطف، أي لو لم يكن خطأ، ولو كان خطأ.

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح؛ فيعمُّ العلمَ، وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك - والاعتقادَ المشهورَ، وهو حكم جازم يقبله - والظنَّ، وهو الحكم بالطرف الراجح. فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق. والموهوم كاذب؛ لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح. وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد؛ لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما[3] من غير ترجيح؛ فلا يكون صادقًا ولا

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هاني النظام البصري، من رؤوس المعتزلة، متهم بالزندقة. كان شاعرًا أديبًا بليغًا، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة. مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين [لسان الميزان ١/ ١٥٥ - ١٥٦]. ورأيه هذا في سلم الوصول ٣/ ٥٦.

(٢) ليست في ط.

(٣) ط: زيادة: "جميعًا".

كاذبًا،/ وتثبت الواسطة. اللهم إلّا أن يقال: إِذا انتفىٰ الاعتقاد، تحقق عدم ٢٨ب/
المطابقة للاعتقاد؛ فيكون كاذبًا.

* لا يقال: المشكوك ليس بخبر، ليكون صادقًا أو كاذبًا؛ لأنه لا حكم معه ولا تصديق، بل هو مجرد تصور، كما صرح به أرباب المعقول،

- لأنا نقول: لا حكم ولا تصديق للشاك، بمعنىٰ أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والإثبات. لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية، وقال: "زيد في الدار" - مثلًا، مع الشك - فكلامه خبرٌ لا محالة. بل إذا تيقن أن زيدًا ليس في الدار، وقال: "زيد في الدار" فكلامه خبر[1]. وهذا ظاهر.

وتمسك النظَّامُ (بدليل قوله تعالى): ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[2]) فإنه تعالىٰ سجّل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم: "إنك لرسول الله"، مع أنه مطابق للواقع. فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع، لما صحّ هذا.

(ورُدَّ) هذا الاستدلال (بأن المعنى: "لكاذبون في الشهادة") وادعائهم فيها المواطأة. فالتكذيب راجع إلىٰ قولهم: "نشهد"، باعتبار تضمنه خبرًا كاذبًا، وهو أن شهادتنا هذه عن[3] صميم القلب، وخلوص الاعتقاد، بشهادة

---

(١) مع أنه كذب.

(٢) المنافقون ١-٢.

(٣) م، وظ: "من".

"إنَّ"، و"اللام"، والجملة الاسمية. ولا شك أنه غير مطابق للواقع؛ لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم.

وما قيل: إنه راجع إلىٰ قولهم: "نشهد"، وإنه خبر غير مطابق للواقع - ليس بشيء؛ لأنا لا نسلم أنه خبر[1]، بل إنشاء./ ١٢٩أ/

(أو) المعنىٰ "إنهم لكاذبون (في تسميتها") أي تسمية هذا[2] الإخبار الخالي عن المواطأة شهادة؛ لأن المواطأة مشروطة في الشهادة. وفيه نظر؛ لأن مثل هذا يكون غلطًا في إطلاق اللفظ، لا كذبًا؛ لأن تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار. ولو سلم، فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع.

وحاصل الجواب: منع كون التكذيب راجعًا إلىٰ قولهم: "إنك لرسول الله" مستندًا بهذين الوجهين. ثم الجواب علىٰ تقدير التسليم، بما أشار إليه بقوله: (أو[3] **المشهود به**) أي المعنىٰ "إنهم لكاذبون في المشهود به"، أعني في قولهم: "إنك لرسول الله"، لكن لا في الواقع، بل (**في زعمهم**) الفاسد واعتقادهم الكاسد؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع، فيكون كاذبًا عندهم، لكنه صادق في نفس الأمر؛ لوجود المطابقة. فليتأمل؛ لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها، فبين المعنيين بون بعيد.

---

(١) م: "ليس بشيء؛ لظهور أنه ليس بخبر".

(٢) ط: "هذه".

(٣) ط: زيادة: "في".

فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل: إن الجواب الحقيقي منعُ كون التكذيب راجعًا إلىٰ قولهم: "إنك لرسول الله"، والوجوه الثلاثة لبيان السند.



واعلم أن ههنا وجهًا آخر لم يذكره القوم، وهو أن يكون التكذيب راجعًا إلىٰ حلف المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا: "لا تنفقوا علىٰ من عند رسول الله حتىٰ ينفضوا من حوله"؛ لما ذكر في "صحيح البخاري" عن زيد بن أرقم أنه قال: كنت في غزاة[1]، فسمعت عبدالله بن أُبيّ بن سلول يقول: "لا تنفقوا علىٰ من عند رسول الله حتىٰ ينفضوا من حوله[2]. ولو[3] رجعنا من عنده ليُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ. فذكرت ذلك لعمي، فذكره للنبي عليه السلام، فدعاني، فحدثته. فأرسل/ رسول الله ﷺ إلىٰ عبدالله بن أُبيّ ٢٩ب/
وأصحابه، فحلفوا ما قالوا. فكذبني رسول الله عليه السلام، وصدقه. فأصابني هم لم يصبني مثله قط، فجلست في البيت. فقال لي عمي: "ما أردتَ إلىٰ أن كذَّبَك رسولُ الله ومَقَتَك؟". فأنزل الله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[4] فبعث إليَّ النبي عليه السلام، فقرأ، فقال: «إن الله صدّقك، يا زيد»[5].



(١) ظ: "غزوة".

(٢) قوله: "لا تنفقوا علىٰ من عند رسول الله حتىٰ ينفضوا من حوله" ساقطة من ظ. وقوله: "من حوله" ليس في ط.

(٣) ظ: "لئن".

(٤) المنافقون ١.

(٥) رواه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير [ينظر: فتح الباري ٨/ ٦٤٤].

رأي الجاحظ

(**الجاحظُ**) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطة[1]. وتحقيق كلامه أن الخبر: إِما مطابق للواقع أو لا. وكل منهما: إما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد. فهذه ستة أقسام: واحد منها صادق، وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق. وواحد كاذب، وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق. والباقي ليس بصادق ولا كاذب.

فعنده صدق الخبر (**مطابقته**) للواقع (**مع الاعتقاد**) بأنه مطابق، (و) كذب الخبر (**عدمها معه**) أي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق. ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد، وفي الثاني عدمها؛ ضرورةَ توافق الواقع والاعتقاد حينئذ. [(**وغيرهما**)][2] وهي الأربعة الباقية، أعني: المطابقة مع اعتقاد اللا مطابقة[3] أو بدون الاعتقاد، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد (**ليس بصدق ولا كذب**).

فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور والنظَّامِ؛ لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين اللذين اكتفوا بواحد منهما. فليُتدبر؛ فكثيرًا ما يقع الخبط في هذا المقام، وفي تقرير مذهب النظّام. وقد وقع ههنا في "شرح المفتاح"[4] ما يُقضىٰ منه العجب.

---

(١) ينظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٥٤٤، والتمهيد في أصول الفقه ٣/ ١١، ونهاية السول ٣/ ٥٦.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) ظ: "الاعتقاد واللا مطابقة".

(٤) ينظر: مفتاح المفتاح "مخطوط" ل٩.

واستدل الجاحظ (بدليل) قوله تعالىٰ: (﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾[1]؛/ لأن) الكفار حصروا إِخبار النبي ﷺ - بالحشر والنشر - في الافتراء والإخبارِ حال الجِنَّة، علىٰ سبيل منع الخلوّ. ولا شك أن (المراد بالثاني) أي الإخبار حال الجِنَّة (غيرُ الكذب؛ لأنه قسيمه) أي لأن الثاني قسيم الكذب؛ إذ المعنىٰ "أَكَذَبَ أم أخبرَ حالَ الجِنَّةِ؟". وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره (وغيرُ الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه) أي الصدق. فعند إِظهار تكذيبه، لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم. ولو قال: "لأنهم اعتقدوا عدمه"، لكان أظهر. /١٣٠أ

وأيضًا لا دلالة لقوله: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ علىٰ معنىٰ[2] "أم صدق" بوجه من الوجوه؛ فلا يجوز أن يعبر به عنه[3]. فمرادهم بكون كلامه خبراً حال الجِنَّة غيرُ الصدق وغير الكذب. وهم عقلاء من أهل اللسان، عارفون باللغة؛ فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم، وإنْ كان صادقًا في نفس الأمر.

فعلم أن الاعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق - ليس بشيء؛ لأنه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلًا علىٰ عدم كونه صادقًا، بل علىٰ عدم إرادتهم كونه صادقًا علىٰ ما قرّرنا. والفرق ظاهر.

---

(١) سبأ ٨.

(٢) ظ: "قوله".

(٣) م: "عنه به".

(ورد) هذا الدليل (**بأن المعنى**) أي معنىٰ "أم به جِنَّة": (**"أم لم يفتر"، فعبر عنه**) أي عن عدم الافتراء (**بالجِنَّة؛ لأن المجنون**) يلزمه أن (**لا افتراء له**) لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون. والثاني ليس قسيمًا للكذب، بل لما هو أخص منه، أعني الافتراء. فيكون هذا حصرًا للخبر الكاذب في نوعية: أعني الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد. ولو سلم أن الافتراء بمعنىٰ الكذب، فالمعنىٰ "أقصد الافتراء - أي[1] الكذب - أم لم يقصد، بل كذب بلا قصد لما به من الجِنَّة".

* فإن قلت: الافتراء هو الكذب مطلقًا، والتقييد خلاف الأصل؛
٣٠ب/ فلا/ يصار إليه بلا دليل[2]. فالأولىٰ أن المعنىٰ "أفْترىٰ أم لم يفتر، بل به جنون"[3]. وكلام المجنون ليس بخبر؛ لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور. فيكون مرادهم حصره في كونه خبرًا كاذبًا أو ليس بخبر؛ فلا يثبت خبر لا يكون صادقًا ولا كاذبًا،

- قلت: كفىٰ دليلًا في التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب. ولا نسلم أن للقصد والشعور مدخلًا في خبرية الكلام. فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي: "زيد قائم" كلام ليس بإنشاء، فيكون خبرًا، ضرورةَ أنه لا يُعرف بينهما واسطة. وفيه بحث.



---

(١) ظ: "أعني".

(٢) ظ: "إلا بدليل".

(٣) ط: "جِنَّة".

الصدق والكذب من خواص الخبر

واعلم أن المشهور فيما بين القوم: أن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر، لا يجري في غيره من المركبات، مثل: "الغلام الذي لزيد"، و"يا زيد الفاضل"، ونحو ذلك مما يشمل علىٰ نسبة.

وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره، إلّا بأنه إنْ عبر عنها بكلام تام، يسمىٰ خبرًا وتصديقًا، كقولنا: "زيد إنسان أو فرس"، وإلّا يسمىٰ مركبًا تقييديًا وتصورًا، كما في قولنا: "يا زيد الإنسان أو الفرس". وأيًّا ما كان، فالمركب: إما مطابق فيكون صادقًا، أو غير مطابق فيكون كاذبًا. فـ"يا زيد الإنسان" صادق، و"يا زيد الفرس" كاذب، و"يا زيد الفاضل" محتمل.

وفيه نظر؛ لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الإخباري، حتىٰ قالوا: إن الأوصاف قبل العلم بها أخبار، كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف[1]؛ فظهر الفرق.

ثم الصدق والكذب - كما ذكره الشيخ[2] - إنما يتوجهان إلىٰ ما قصد المتكلم إثباته/ أو نفيه. والنسبة الوصفية ليست كذلك. ولو سلم، /١٣١أ

(١) ضرب المؤلف بخط يده علىٰ النص التالي في الأصل: "فظهر أن النسبة المعلومة - من حيث هي معلومة - لا تحتمل الصدق والكذب. وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الأوصاف لا يخرجه من عدم الاحتمال من حيث هو هو، كما أن علمه بها في بعض الأخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة". وكُتب في هامش الأصل: "ضرب عليها الخط بيد المصنف سلمه الله". وهذا النص موجود في ط.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٥٢٨.

فإطلاق الصدق والكذب علىٰ المركب [غير][1] التام مخالفٌ لما هو العمدة في تفسير الألفاظ، أعني اللغة والعرف. وإن أريد تجديد اصطلاح، فلا مشاحة.



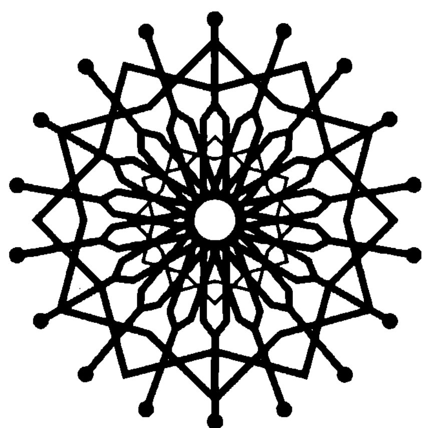
(١) في جميع النسخ: "الغير".



الباب الأول

أحوال الإسناد الخبري





الباب الأول: (**أحوال الإسناد الخبري**)، وهو "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلىٰ الأخرىٰ، بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرىٰ أو منفي عنه".

وهذا أولىٰ من تعريفه بأنه "الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه"، كما في "المفتاح"[(١)]؛ للقطع بأن المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عرفهم.

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر؛ لكونه أعظم شأنًا، وأعم فائدة؛ لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وفيه تقع[(٢)] الصياغات[(٣)] العجيبة، وبه تقع[(٤)] - غالبًا - المزايا التي بها التفاضل، ولكونه أصلًا في الكلام؛ لأن الإنشاء إنما يحصل منه باشتقاقٍ، كالأمر والنهي، أو نقْلٍ كـ"عسىٰ" و"نِعْم"[(٥)] و"بعت" و"اشتريت"، أو زيادةِ أداة كالاستفهام والتمني وما أشبه ذلك.

ثم قدم بحث أحوال الإسناد[(٦)] علىٰ أحوال المسند إليه والمسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن أحوال

---

(١) ينظر: المفتاح ص١٦٧.

(٢) ط: "يقع".

(٣) ظ: "الصناعات".

(٤) ط: "يقع".

(٥) ظ: "وكـ"نعم" و"بئس"".

(٦) ظ: زيادة: "الخبري".

اللفظ الموصوف بكونه مسندًا إليه ومسندًا. وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد؛ لأنه ما لم يسند أحد اللفظين إلىٰ الآخر، لم يصر أحدهما مسندًا إليه والآخر مسندًا. والمتقدم علىٰ النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها.



الغرض من الخبر

(لا شك أن قصد المخبر) أي من يكون بصدد الإخبار والإعلام، لا مَنْ يتلفظ بالجملة/ الخبرية. فإنه كثيرًا ما تورد الجملة الخبرية لأغراض ٣١ب/ أُخر[1] سوىٰ إفادة الحكم أو لازمه، كقوله تعالىٰ حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[2] إظهارًا للتحسر علىٰ خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن إلىٰ ربها؛ لأنها كانت ترجو وتقدّر أن تلد ذكرًا، وقوله تعالىٰ عن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[3] إظهارًا للضعف والتخشع، وقوله: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية[4]، إذكارًا لما بينهما من التفاوت العظيم؛ ليتأنّف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته.

ومثله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[5] تحريكا لحميّة[6] الجاهل. وأمثال هذا أكثر من أن يحصىٰ. وكفاك شاهدًا

---

(١) ليست في م. وفي ط: "آخر".

(٢) آل عمران ٣٦. وسياق الآية: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾

(٣) مريم ٤. والآية بتمامها: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٤) النساء ٩٥. وسياق الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾.

(٥) الزمر ٩. والآية يتمامها: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

(٦) ظ: "لهمة"، وط: "حمية".

علىٰ ماذكرت قول الإمام المرزوقي[1] في قوله:

قَوْمِيْ هُمُ قَتَلُوْا أُمَيْمَ أَخِيْ[2]

«هذا الكلام تحزنٌ وتفجعٌ، وليس بإخبار»[3].

لكنه إذ كان بصدد الإخبار، فلا شك أن قصده (**بخبره إفادة المخاطب: إما الحكم**) كقولك: "زيدٌ قائم" لمن لا يعرف أنه قائم، (**أو كونه**) أي المخبر (**عالمًا به**) أي بالحكم[4]، كقولك: "قد حفظتَ التوراة" لمن حفظها[5]. والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلًا، لا إيقاعُها؛ لظهور أن ليس قصدُ المخبر إفادةَ أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها. وأيضًا لو أريد هذا، لما كان لإنكار الحكم معنىٰ؛ لامتناع أن يقال: إنه لم يوقع النسبة.

* فإن قلت: قد اتفق القوم علىٰ أن مدلول الخبر إنما هو حكم المخبر بوجود المعنىٰ في الإثبات وبعدمه في النفي، وأنه لا يدل علىٰ ثبوت

---

(١) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، أحد تلاميذ أبي علي الفارسي. كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف، وهو معلم أولاد بني بويه بأصبهان، أشهر مؤلفاته: "شرح الحماسة". توفي سنة ٤٢١هـ [ينظر: إرشاد الأريب ٥/ ٣٤-٣٥].

(٢) للحارث بن وعلة الذهلي، كما في "حماسة أبي تمام" ١/ ١١٨، و"المؤلف والمختلف" ص١٩٧. وتمامه:

فإذا رميت يصيبنىٰ سهمي

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠١٤.

(٤) ظ: "الحكم".

(٥) الأصل، وم، وط: "حفظه".

المعنىٰ أو انتفائه[1]، وإلّا لما وقع شكٌّ[2] من سامع في خبر يسمعه، بل عَلِمَ ثبوت ما أُثبتَ وانتفاء ما نُفي؛ إذ لا معنىٰ للدلالة إلا إفادته[3] العلم بذلك الشيء - ولما صح "ضَرَبَ زيدٌ" إلّا وقد وجد منه الضرب؛ لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له. وحينئذ لا يتحقق/ الكذب أصلا[4]، وللزم التناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين، /٣٢أ

- قلت: ظاهرٌ أن العلم بثبوت الشيء، لا يستلزم ثبوته. فكأنهم أرادوا أنه لا يدل علىٰ ثبوت المعنىٰ في الواقع قطعًا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت، وإلا فإنكار دلالة الخبر علىٰ ثبوت المعنىٰ أو انتفائه معلوم البطلان قطعًا، إذ لا معنىٰ للدلالة إلّا فَهْمُ المعنىٰ منه. ولا شك انك إذا سمعتَ "خرج زيدٌ"، تفهم منه أنه خرج، وعدم الخروج احتمال عقلي. ولهذا يصح إذا قيل لك: "من أين تعلم هذا؟"، أن تقول: "سمعتُه من فلان".

ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، لكان مفهوم جميع القضايا متحققـًادائمًا، فلم يصح قولهم بين مفهومي "زيد قائم"، "زيد ليس بقائم" تناقض؛ لامتناع تحقق المتناقضين.

---

(١) ط: و"انتفائه".

(٢) ط: "الشك".

(٣) ظ: "إفادة".

(٤) م: "أيضًا".

ثم الحق ما ذكره بعض المحققين[١]، وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل[٢] إلا علىٰ الصدق. وأما الكذب فليس بمدلوله، بل هو نقيضه.

وقولهم: "يحتمله" لا يريدون أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمله من حيث هو، أي لا يمتنع عقلًا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا.

(ويسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته **(فائدة الخبر، والثاني)** أي كون المخبر عالمًا له **(لازمَها)** أي لازم فائدة الخبر؛ لما ذكر في[٣] "المفتاح" أن الفائدة الأولىٰ بدون الثانية تمتنع، وهي بدون الأولىٰ لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهولِ المساواة[٤]، أي اللازم الأعم بحسب الواقع أو الاعتقاد؛ فإن الملزوم بدونه يمتنع، وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقًا لمعنىٰ العموم.

٣٢ب / فعلىٰ هذا فائدة الخبر/ هىٰ الحكم، ولازمها كون المخبر عالمًا به. ومعنىٰ اللزوم أنه كلما أفاد الحكم، أفاد أنه عالم به من غير عكس؛ كما في "حفظتَ التوراة".

وزعم العلامة - في شرح هذا الكلام من "المفتاح" - أن فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم، ولازمها هي استفادته منه أن المخبر

---

(١) هو رضي الدين الأستراباذي. وكلامه في شرح الكافية ٤/ ٢٣٨.

(٢) ط: "يدل".

(٣) ط: "صاحب".

(٤) ينظر: المفتاح ص١٦٦.

عالم بالحكم[1]. وهو خلاف ما صرح به صاحب "المفتاح" في بحث تعريف المسند إليه[2].

لكنه يوافق ما أورده المصنف في تفسير هذا الكلام، حيث قال: «أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني - وهو علم المخاطب بأن المخبر عالم بهذا الحكم - من الخبر نفسه عند حصول العلم الأول»، وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه؛ إذ لو لم يحصل، فعدم حصوله عنده: إما لأنه قد حصل قبل، أو لم يحصل بعد. والأول باطل؛ لأن العلم بكون المخبر عالمًا بالحكم، لابدّ فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلا[3] في ذهنه ضرورة، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر. وكذا الثاني؛ لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر، إذ التقدير أن حصولهما إنما هو نفس الخبر. فنبَّه علىٰ الأول بقوله: «لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول»، وعلىٰ الثاني بقوله: «مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه. ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني؛ لجواز أن يكون الأول حاصلًا قبل حصول الثاني، فلا يمكن حصوله؛ لامتناع حصول الحاصل»[4]، كالعلم بكونه حافظًا للتوراة. وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر، بناء علىٰ أن من شأنه أن يستفاد من الخبر.

---

(١) ينظر: مفتاح المفتاح "مخطوط" ل٧.

(٢) ينظر: المفتاح ص١٧٨.

(٣) ظ: زيادة: "فوجب حصول هذا الحكم".

(٤) الإيضاح ١/ ٩١ بتصرف.

فإن قيل: كثيرًا ما نسمع خبرًا، ولا يخطر ببالنا أن صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر أم لا. وأيضًا إذا سمعنا خبرًا، وحصل/ لنا منه العلم ١٣٣أ/
بكون مخبره عالمًا به - يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم، سواء علمناه قبل أو لا - فيكون الأول حاصلًا؛ غايته أنه لا يكون علمًا[1] جديدًا،

فالجواب عن الأول: أن العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروريٌّ لوجود علته، أعني سماع الخبر. والذهول إنما هو عن العلم بهذا العلم، وهو جائز. وفيه نظر.

ويمكن أن يقال: إن لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالمًا بالحكم، أعني حصول صورة الحكم في ذهنه. وهذا متحقق ضرورة، سواء علم السامع أن المخبر عالم بالحكم، أو لم يعلم. لكن هذا ينافي تفسير المصنف.

وعن الثاني: أن الذهن إذا التفت إلىٰ ماهو مخزون عنده واستحضره، لا يقال: إنه علمه[2]. ولو سلّم، فإنا نفرضه فيما كان مستحضرًا مشاهدًا إياه، فإنه يحصل العلم الثاني دون الأول. وبهذا يتم مقصودنا.

فإن قيل: لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم، أفاد أنه عالم به؛ لجواز أن يكون خبره مظنونًا أو مشكوكًا أو موهومًا أو كذبًا محضًا،

---

(١) ط: "العلم به".

(٢) ط: "عالم".

قلنا: ليس المراد بالعلم ههنا[1] الاعتقاد الجازم المطابق، بل[2] حصول صورة هذا الحكم في ذهنه، وهذا ضروري في كل عاقل تصدىٰ للإخبار.



تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل

(وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلةَ الجاهل) فيلقىٰ إليه الخبر وإن كان عالمًا بالفائدة (لعدم جريه على مُوجَب العلم) فإن من لا يجري علىٰ مقتضىٰ العلم هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: "الصلاة واجبة"؛ لأن موجب العلم العمل - وللسائل العارف/ بما بين يديك ماهو: "هو الكتاب"[3]؛ لأن موجب ٣٣ب/
العلم ترك السؤال. ومثله ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾[4] في جواب ﴿وَمَا[5] تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[6]. ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم.

---

(١) م، وظ: "هنا".

(٢) ظ: زيادة: "هو".

(٣) م، وظ: "كتاب".

(٤) طه ١٨. والآية بتمامها: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾

(٥) الأصل، وم: "ما".

(٦) طه ١٧. والآية بتمامها: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾.

قال صاحب "المفتاح": «وإن شئت فعليك بكلام رب العزة ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[1]، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم علىٰ سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم»[2].

يعني إن شئت أن تعرف أن العالِم بالشيء أعم من فائدة الخبر وغيرها، يُنزّل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية - لا أن الآية من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل - بناء علىٰ أن قوله: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ معناه "لو كان لهم علم بذلك الشراء، لامتنعوا منه"، أي "ليس لهم علم به، فلا يمتنعون". وهذا هو الخبر الملقىٰ إليهم؛ لأن هذا كلام يلوح عليه أثر الإهمال - أو علىٰ أن قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾ الآية خبر ألقي إليهم مع علمهم به؛ لأن هذا الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام وأصحابه، ولا دليل علىٰ كونهم عالمين به. وهو ظاهر، علىٰ أن شيئًا من الوجهين لا يوافق ما في "المفتاح"؛ لأنه صريح في أن العلم المنزل منزلة الجهل[3] هو العلم المتعلق بقوله: ﴿لَمَنِ[4] ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[5].

---

(١) البقرة ١٠٢.

(٢) المفتاح ص١٧١-١٧٢.

(٣) م: "العلم المنفي".

(٤) م: زيادة: "المتعلق بأن من".

(٥) م: زيادة: "بخلاف الوجهين". ومن قوله: "لأنه صريح" إلىٰ هنا ساقط من ظ، وط.

ثم أشار إلىٰ زيادة التعميم، وأن وجود الشيء - سواء كان هو العلم أو غيره - ينزل منزلة عدمه - فقال: «ونظيره في النفي والإثبات، أي في نفي شيء وإثباته ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[1]»[2].



(1) الأنفال ١٧. وسياق الآية: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

(2) المفتاح ص١٧٢.

أضرب الخبر

وإذا كان قصد المخبر ما ذكر، (**فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة**) حذرًا عن[1] اللغو. وأشار إلىٰ تفصيله بقوله:

١ - (**فإن كان**) المخاطب (**خالي الذهن من الحكم والتردد فيه**) أي لا يكون عالمًا بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا مترددًا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا.

/٣٤أ فعلم أن ما سبق إلىٰ بعض الأوهام من أنه لا حاجة/ إلىٰ قوله: "والتردد فيه"؛ لأن الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه، ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن - ليس بشيء. ألا ترىٰ أنك تقول: "إن زيدًا في الدار". لمن يتردد في أنه هل هو فيها أم لا، ولا يحكم بشيء من النفي والإثبات[2]. بل الحكم الذهني والتردد متنافيان، لا يجتمعان قط.

(**أُستُغني**) علىٰ لفظ المبني للمفعول (**عن مؤكدات الحكم**) وهي: "إنّ"، و"اللام"، واسمية الجملة، وتكريرها، ونون التأكيد، و"أمّا" الشرطية، وحروف[3] التنبيه، وحروف الصلة.

(١) ظ: "من".

(٢) ط: "الإثبات والنفي".

(٣) ظ: "حرفا".

٢- **(وإن كان)** المخاطب **(مترددًا فيه)** أي في الحكم، **(طالبًا له، حَسُنَ تقويته)** أي الحكم **(بمؤكد)**.

قال الشيخ في "دلائل الإعجاز": «أكثر مواقع "إن" - بحكم الاستقراء- هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به. فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلًا فيها فلا؛ لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول: "صالح" في جواب "كيف زيد؟"، و"في الدار" في جواب "أين زيد؟" - حتى نقول: "إنه صالح"، و"إنه في الدار"؛ وهذا مما لا قائل به»[1].

٣- **(وإن كان)** المخاطب **(منكرًا)** للحكم، حاكما بخلافه، **(وجب توكيده)** أي الحكم **(بحسب الإنكار)** قوةً وضعفًا. فكلما ازداد[2] في الإنكار، زيد في التوكيد[3]، **(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى** عليه السلام **إذ كذبوا في المرة الأولى:** ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[4]**)** مؤكدًا بـ"إنّ" واسمية الجملة، **(وفي)** المرة **(الثانية)**: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[5]**)** مؤكدًا بالقسم و"إنّ" و"اللام" واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٢٤-٣٢٦ بتصرف. قال الشريف الجرجاني: "...... وكلام الشيخ يدل على جواز أن يقال: "إنه صالح" في جواب "كيف زيد؟" و"إنه في الدار" في جواب "أين زيد؟"، إلا أنه حكم بأنهما لم يتعينا للجواب [حاشية الشريف الجرجاني على المطول ص٤٧].

(٢) ظ: "زاد".

(٣) ظ، وط: "التأكيد".

(٤) يس١٤.

(٥) يس ١٦.

الإنكار، حيث ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[1].

وكأن الرسل دعوهم إلىٰ الإسلام، علىٰ وجهٍ ظنّوهم أصحابَ وحي
٣٤ب/ ورسلًا من الله،/ بناء علىٰ أن الرسالة من رسول الله رسالةٌ من الله؛ ولذا قال: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾[2]، فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح إلىٰ الكتابة التي هي أبلغ، و﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾، زعمًا منهم أن البشر لا يكون رسولًا ألبتة. وإلا فالبشرية في اعتقادهم إنما تنافي الرسالة من الله، لا من رسول الله. وقوله: "إِذْ كُذِّبوا" أي الرسل الثلاثة، مبني علىٰ أن تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر[3]؛ لاتحاد المرسل والمرسل به، وإلا فالمكذب في المرة الأولىٰ هما اثنان، بدليل قوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ﴾، أي إلىٰ أصحاب القرية وهم أهل أنطاكية[4] ﴿ٱثْنَيْنِ﴾، هما[5] شمعون ويحيىٰ، ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[6] أي[7] قويناهما[8] برسول ثالث، وهو بولش[9] أو حبيب النجار.

---

(١) يس ١٥.

(٢) يس ١٤.

(٣) ظ: زيادة: "وهو الثالث".

(٤) هي عاصمة الثغور الشامية، موصوفة بالحسن وطيب الهواء وعذوبة الماء وكثرة الفواكه. قال ياقوت: "وبأنطاكية قبر حبيب النجار" [ينظر: معجم البلدان: "أنطاكية" ١/ ٢٢٦-٢٦٩].

(٥) ط: "وهما".

(٦) يس ١٤.

(٧) ليست في م.

(٨) ظ، وط: "فقويناهما".

(٩) الأصل، وك "يونس"، وط: "بولس".

(**ويسمى الضرب الأول ابتدائيًا، والثاني طلبيًا، والثالث إنكاريًا، و**) يسمىٰ (**إخراج الكلام عليها**) أي علىٰ الوجوه المذكورة، وهي: الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحسانًا في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث (**إخراجًا على مقتضى الظاهر**). وهو أخص مطلقًا من مقتضىٰ الحال؛ لأن معناه مقتضىٰ ظاهر الحال. فكل مقتضىٰ الظاهر مقتضىٰ الحال من غير عكس، كما في صور الإخراج لا علىٰ مقتضىٰ الظاهر.

فإن قيل[1]: إذا جعلتَ المنكر كغير المنكر، ومع هذا أكدتَ الكلام، وقلت: "إن زيدا لقائم" - يكون هذا علىٰ وفق مقتضىٰ الظاهر؛ لأنه يقتضي التأكيد - وليس علىٰ وفق مقتضىٰ الحال؛ لأنه يقتضي ترك التأكيد. لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ؛ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه، لا مطلقٌ،

قلت[2]: لا نسلم أنه ليس علىٰ وفق مقتضىٰ الحال؛ لأن المقتضي/ لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر، لا مطلق الحال. /١٣٥أ
ولا يلزم من كونه علىٰ خلاف مقتضىٰ الحال - بحسب غير الظاهر - كونه علىٰ خلافه مطلقًا؛ لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام. علىٰ أنه لا معنىٰ لجعل الإنكار كلا إنكار ثم تأكيد الكلام؛ إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلّا بالتأكيد وتركه.



(١) ط: "قلت".

(٢) م، وظ: "قلنا".

خروج الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر

(وكثيرًا ما) نُصِبَ علىٰ الظرف أو المصدر، أي "حينًا كثيرًا" أو "إخراجًا كثيرًا" **(يخرج الكلام على خلافه)** أي خلاف مقتضىٰ الظاهر. يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه، لا بالإضافة إلىٰ مقابله؛ حتىٰ يكون الإخراج علىٰ مقتضىٰ الظاهر قليلًا.

١ - **(فيجعل غير السائل كالسائل، إذا قدم إليه)** أي إلىٰ غير السائل **(ما يلوّح له)** أي لغير السائل **(بالخبر)** أي يشير إليه **(فيستشرف)** غير السائل **(له)** أي للخبر يعني ينظر إليه: يقال: "استشرف الشيء": إذا رفع رأسه ينظر إليه، وبسط كفَّه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس[1]، **(استشراف المتردد الطالب[2]، نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾)** أي "لا تدعني يا نوح في شأن قومك، واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك". فهذا كلام يلوح بالخبر، مع ما سبق من قوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾؛ فصار المقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكومًا عليهم بالإغراق أم لا، ويطلبَه، فنُزِّلَ منزلة الطالب وقيل: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾[3] مؤكدًا، أي محكوم عليهم بالإغراق.

---

(١) ينظر: اللسان: "شرف" ٩/ ١٧١.

(٢) ظ، وط: "الطالب المتردد".

(٣) هود ٣٧. والآية بتمامها: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾.

والمراد أن الكلام المقدّم يشير إشارة ما إلىٰ جنس الخبر؛ حتىٰ إن النفس اليقظىٰ والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه، لا أنه يشير إلىٰ حقيقة الخبر وخصوصيته. ومثله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ / صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[2]، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[3]، وغير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي. وهو كثير في التنزيل جدًا. ٣٥ب/

وقال الشيخ عبدالقاهر: «"إنّ" في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق، والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه، وتغني[4] غناء "الفاء"»[5].

٢- (و) يجعل (**غير المنكر كالمنكر، إذا لاح**) أي ظهر (**عليه**) أي علىٰ غير المنكر (**شيء من أمارات الإنكار، نحو**) قول حجل بن نضلة:

(**جاء شَقِيقٌ**) اسم رجل (**عَارِضًا رُمْحَهُ**)

واضعًا علىٰ العَرْض، من عَرَضَ العود علىٰ الإناء، والسيفَ علىٰ الفخذ. فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحًا، لكن مجيئه واضعًا الرمح علىٰ العَرْض من غير التفات وتهيء - أمارةُ أنه يعتقد أن لا رمح فيهم،

---

(١) يوسف ٥٣. والآية بتمامها: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٢) التوبة ١٠٣ والآية بتمامها: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٣) الحج ١.

(٤) ط: "يغني".

(٥) دلائل الإعجاز ص٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢ بتصرف.

بـل كلهـم عُزْل، لا سـلاح معهـم؛ فنزل منزلـة المنكـر، وخوطب خطاب التفات بقوله:

(إنَّ بَـنِيْ عَمِّكَ فِيْهِمْ رِمَــاح)[1]

مؤكدًا[2].

ومثله: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾[3] مؤكدًا بـ"إن" و"اللام" وإن كان مما لا ينكر؛ لأن تماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من أمارات الإنكار.

٣- (و) يجعل (**المنكر كغير المنكر، إذا كان معه**) أي مع المنكر (**ما إن تأمله**) أي شيء من الدلائل والشواهد، إن تأمل المنكر ذلك الشيء، (**ارتدع**) عن إنكاره. ومعنىٰ كونه مع المنكر: أن يكون معلوما له أو محسوسًا عنده، كما تقول لمنكر الإسلام: "الإسلام حق" من غير تأكيد؛ لما معه من الدلائل الدالة علىٰ نبوة[4] محمد عليه الصلاة والسلام، لكنه لا يتأملها؛ ليرتدع عن الإنكار.

وقد يذكر في حل لفظ[5] الكتاب هنا وجوه متعسفة، لا فائدة في إيرادها.

٣٦أ/ وقوله: (**نحو**: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[6]) ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده/ .

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٥٠، والمؤتلف ص٨٢، والبيان والتبيين ٣/ ٣٤٠.

(٢) ظ، وط: زيادة: "بـ"إن".

(٣) المؤمنون ١٥.

(٤) ظ: زيادة: "سيدنا".

(٥) ليس في م.

(٦) البقرة ٢. والآية بتمامها: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

* فإن قيل: التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين:

أحدهما: أن هذا الحكم - أعني نفي الريب بالكلية - مما لا يصح أن يحكم به لكثرة المرتابين، فضلًا عن أن يؤكد.

الثاني: أنه قد ذكر في بحث الفصل والوصل أنه قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تأكيد لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكرير، نحو: "زيد قائم، زيد قائم"، ويكون علىٰ مقتضىٰ الظاهر[1]. بل مقصود المصنف أنه قد يجعل إنكار المنكر كلا إنكار، تعويلًا علىٰ ما يزيله؛ فيُترك التأكيد، كما جعل الريب - بناء علىٰ ما يزيله - كلا ريب؛ حتىٰ صح[2] نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين؛ فيكون نظيرًا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه، اعتمادًا علىٰ ما يزيله،

- فالجواب عن الأول: أنه لما نفي الريب علىٰ سبيل الاستغراق - مع كثرة المرتابين - ذكروا له تأويلين:

أحدهما: ما ذكر في السؤال، وهو أنه جعل الريب كلا ريب؛ تعويلًا علىٰ ما يزيله. وحينئذ لا يكون مثالًا لما نحن فيه.

وثانيهما: ما ذكره صاحب "الكشاف"، وهو أنه ما نُفي الريب عنه بمعنىٰ أن أحدًا لا يرتاب فيه، بل بمعنىٰ أنه ليس محلًا لوقوع الارتياب فيه؛ لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب

(١) ينظر الإيضاح ٢/ ٢٥٠-٢٥٢.

(٢) ط: "يصح".

فيه. فكأنه قيل: هو مما لا ينبغي أن يرتاب في أنه من عند الله[1]. وهذا حكم صحيح، لكن ينكره كثير من الأشقياء؛ فينبغي أن يؤكد. لكن ترك تأكيده؛ لأنهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الإنكار لو تأملوها، وهو أنه كلام معجز أتىٰ به من دل علىٰ نبوته بالمعجزات الباهرة.

وعن الثاني: أن المذكور في بحث الفصل والوصل أنه بمنزلة التأكيد
٣٦ب/ المعنوي، ووزانه وزان "نفسه" في "أعجبني/ زيد نفسه" دفعًا لتوهم السهو أو التجوز؛ فلا يكون من قبيل التكرير. لكن المذكور في "دلائل الإعجاز" يؤكد السؤال، وهو أنه قال: «﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب"[2]، فتعيده مرة ثانية لتثبته»[3].



رأي السكاكي

* فإن قلت: قد ذكر صاحب "المفتاح" أن إخراج الكلام لا علىٰ مقتضىٰ الظاهر يسمىٰ في علم البيان بـ"الكناية"[4]، وهي "ذكر لازم الشيء؛ لينتقل عنه إلىٰ ملزومه"[5]، فما وجهه؟،

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ١١٣-١١٤.

(٢) قوله: "هو ذلك الكتاب" ساقط من ظ.

(٣) دلائل الإعجاز ص٢٢٧.

(٤) ينظر: المفتاح ص١٧٤.

(٥) أو ذكر الملزوم وإرادة لازمه [ينظر: ٣/ ٢٩٤].

- قلت: لعل وجهَه أن إيراد الكلام في مقام لا يناسبه - بحسب الظاهر - كناية عن أنك نزّلت هذا المقامَ الحالَ المتحقِّقَ منزلةَ المقام والحالِ الذي يطابقه ظاهر الكلام، واعتبرتَ فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام؛ لأن هذا المعنىٰ مما يلزمه إيراد الكلام علىٰ الوجه المذكور ويُنتقل[1] عنه إليه. مثلاً قولك لمنكر الإسلام: "الإسلام حق" - مجردًا عن التأكيد - كنايةٌ عن أنك جعلت إنكاره كلا إنكار ونزلته منزلة[2] خالي الذهن، تعويلاً علىٰ ما يزيله[3]؛ لأن سوق الكلام مع المنكر مساقَه مع خالي الذهن مما يُنتقل عنه إلىٰ هذا المعنىٰ. ونظير ذلك ما ذكره صاحب "اللباب" في شرح قوله:

فِيْ المَهْدِ يَنْطِقُ عَنْ سَعَادَةِ جَدِّهِ   أَثَـرُ النَّـجَابَـةِ سَـاطِـعُ الـبُـرْهَـانِ[4]

أن قوله: "أثر النجابة ساطع البرهان" جملة مستأنفة جوابًا عن سؤال. كأنه قيل: "كيف ذلك الإخبار والنطق، مع أنه رضيع في المهد؟"[5]. ففي هذه الجملة إخراج الكلام علىٰ غير مقتضىٰ الظاهر لعدم السؤال تحقيقًا. وذلك كناية عن أن هذا لغرابته ونُدوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادئ الرأي، ويُحْوجه إلىٰ السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه؛ فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرق إلىٰ كيفية بيانه، المشرئب إلىٰ ساطع برهانه. وقس علىٰ هذا البواقي.



---

(١) ظ: "فينتقل".

(٢) ط: زيادة: "من هو".

(٣) ط: "يزيل الإنكار".

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) لم أهتد إلىٰ موضع هذا النص.

ولمّا كانت الأمثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الإثبات سوىٰ قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾،/ أشار إلىٰ التعميم- دفعًا لتوهم التخصيص- ١٣٧أ/
فقال: (وهكذا اعتبارات النفي) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحسانًا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري. والأمثلة ظاهرة. وكذا يُخرج الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، كما ذكر فيما تقدم.

من خصائص "إنّ"

وههنا بحث لابدّ من التنبُّه له، وهو أنه لا تنحصر[1] فائدة "إنّ" في تأكيد الحكم نفيًا لشك أو ردًا لإنكار[2]. ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه ردّ إنكار محقق أو مقدر. وكذا المجرد عن التأكيد.

١- قال الشيخ عبدالقاهر: «قد تدخل[3] "إنّ" للدلالة علىٰ أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون، كقولك للشيء وهو بمرأىٰ ومسمع من المخاطب: "إنه كان من الأمر ما ترىٰ"، و"أحسنت إلىٰ فلان، ثم إنه فعل جزائي ما ترىٰ". وعليه ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾[4]، و﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[5].

---

(١) ط: "ينحصر".

(٢) ط: "رد إنكار".

(٣) م، وظ، وط: زيادة: ط: "كلمة"

(٤) آل عمران ٣٦.

(٥) الشعراء ١١٧.

٢- ومن خصائصها: أن لضمير الشأن معها حسنًا ليس بدونها، بل لا يصح[1] بدونها، نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ الآية[2]، و﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ[3] مِنكُمْ سُوٓءًا﴾[4]، و﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[5].

٣- ومنها تهيئة النكرة لأن تصلح مبتدأ، كقوله:

إِنَّ شِوَاءً وَنَشْوَةً ... وَخَبَبَ البَازِلِ الأَمُوْنِ[6]

٤- وإن كانت[7] النكرة موصوفة، تراها مع "إِنّ" أحسن، كقوله:

إِنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِسُعْدَىٰ ... لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالإِحْسَانِ[8]

---

(١) م: "يصلح"

(٢) يوسف ٩٠. وسياق الآية: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٣) ط: "يعمل".

(٤) الأنعام ٥٤. والآية: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بكسر "إن" في الموضعين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي [ينظر: السبعة ص٢٥٨، والنشر ٢/ ٢٥٨]. وورد في جميع النسخ: "إنه من يعمل سوءًا".

(٥) المؤمنون ١١٧. والآية بتمامها: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

(٦) لسلمىٰ بن ربيعة بن زبان في حماسة أبي تمام ١/ ٥٦٨.

(٧) م: "كان".

(٨) لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه ١/ ٥١٧. وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٩٨. ولعل عمر بن أبي ربيعة قد ضمن هذا البيت.

٥- ومنها[١] حذف الخبر، نحو: "إنّ مالا"، و"إن ولدًا"، و"إنّ زيدًا"، و"إنّ عمرًا". فلو أُسقطت "إنّ"، لم يحسن الحذف أو لم يجز»[٢] انتهىٰ كلامه.



ترك تأكيد الحكم المنكَر

وقد يترك تأكيد الحكم المنكَر؛ لأن نفس المتكلم لا تساعده علىٰ تأكيده، لكونه غير معتقد له، أو لأنه لا يروج منه ولا يُتقبل علىٰ لفظ التوكيد- ويؤكد الحكم المسلّم؛ لصدق الرغبة فيه والرواج. قال صاحب
٣٧ب/ "الكشاف"/ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾[٣]: «ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرًا بأقوىٰ الكلامين وأوكدهما؛ لأنهم في أدعاء حدوث الإيمان منهم، لا في ادعاء أنهم أوحديون فيه[٤]: إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد، وإما لأنه لا يروج عنهم[٥] لو قالوه علىٰ لفظ التوكيد[٦] والمبالغة. وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات علىٰ

---

(١) ط: "ومنهما".

(٢) دلائل الإعجاز ص٣١٧، ٣٢٠- ٣٢٢، ٣٢٧ بتصرف.

(٣) البقرة ١٤.

(٤) ليست في م.

(٥) ظ: "منهم".

(٦) ظ: "التأكيد".

اليهودية، فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط، وهو رائج عنهم متقبَّل منهم؛ فكان(١) مَظِنَّةً للتحقيق ومَئِنَّةً للتوكيد»(٢).



من أغراض تأكيد الحكم

١- وقد يؤكد الحكم بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالمًا به معتقدًا له، كما تقول: "إنك لعالم كامل". وعليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾(٣).

٢- وإذا أردت أن تنبّه المخاطب على أن هذا المتكلم كاذب في إدعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده- تؤكد الحكم، وإنْ لم يكن مخاطبك منكرًا ليطابق ما ادعاه. وعليه قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾. وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ فإنما أكد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه؛ لأنه لدفع الإيهام، وإلاَّ فالمخاطب عالم به وبلازمه. فتأمّل، واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام.



(١) م: "وكان".

(٢) الكشاف ١/ ١٨٥- ١٨٦ بتصرف.

(٣) المنافقون ١. والآية بتمامها: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

الحقيقة العقلية

(ثم الإسناد) مطلقًا، سواء كان خبريًا أو إنشائيًا؛ ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود إلىٰ الإسناد الخبري **(منه حقيقة عقلية)** لم يقل: إما حقيقة وإما مجاز؛ لأن من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا جاز عنده كما إذا لم يكن المسند فعلًا أو معناه، كقولنا: "الحيوان جسم". فكأنه قال: "بعضه حقيقة، وبعضه مجاز، وبعضه ليس كذلك".

/٣٨أ وجعَل الحقيقة والمجاز صفة للإسناد دون الكلام،/ كما جعله عبدالقاهر[١]. وصاحب "المفتاح" قال: «وإنما اخترناه لأن نسبة الشيء الذي يسمىٰ حقيقة أو مجازًا إلىٰ العقل علىٰ هذا لنفسه بلا واسطة، وعلىٰ قولهما لاشتماله علىٰ ما ينسب إلىٰ العقل، أعني الإسناد»[٢]. يعني أن تسمية الإسناد حقيقةً عقلية إنما هي باعتبار أنه ثابت في محله- ومجازًا باعتبار أنه متجاوز إياه. والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع؛ لأن إسناد كلمة إلىٰ كلمة شيءٌ يحصل بقصد المتكلم دون واضع باللغة. فإن "ضرب" -مثلًا- لا يصير خبرًا عن "زيد" بواضع اللغة، بل بمن قَصَدَ إثبات الضرب فعلًا له. وإنما الذي يعود إلىٰ الواضع أنه لإثبات الضرب دون الخروج، وفي الزمان الماضي دون المستقبل. فالإسناد ينسب إلىٰ العقل بلا واسطة، والكلام ينسب إليه باعتبار أن إسناده منسوب إليه.

(١) ينظر: أسرار البلاغة ص٣٧٠- ٣٧٣.

(٢) المفتاح ص٣٩٥ بتصرف.

* فإن قيل: لِمَ[1] لَمْ يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب "المفتاح"[2] ومن تبعه[3]؟،

- قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان. فكأنه مبني علىٰ أنه من الأحوال المذكورة في التعريف، كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات. وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضىٰ الحال. وظاهٌر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية؛ فلا يكون داخلًا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضًا من أحوال المسند إليه أو المسند.

(وهي) أي الحقيقة العقلية (**إسناد الفعل أو معناه**) كالمصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف./ واحترز ٣٨ب/ بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلًا أو معناه، كقولنا: "الحيوان جسم" (**إلى ما**) أي شيء (**هو**) أي الفعل أو معناه (**له**) اي لذلك الشيء، كالفاعل فيما بنئ له، نحو: "ضَرَبَ زَيدٌ عمرًا"، والمفعول به فيما بني له، نحو: "ضُرِبَ عمروٌ"؛ فإن الضاربيّة لزيد والمضروبيّة لعمرو. بخلاف "نهاره صائم"؛ فإن الصوم ليس للنهار. (**عند المتكلم**) متعلق بالظرف أعني "له"؛ وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع. لكن بقي خارجًا عنه ما لا يطابق الاعتقاد، سواء يطابق الواقع أم لا، فأدرجه بقوله: (**في الظاهر**) وهو أيضًا متعلق بالظرف المذكور، أي "إلىٰ ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلم

(١) ط: "فلم".

(٢) ينظر: المفتاح ص٣٩٣.

(٣) ينظر: المصباح لابن الناظم ص١٤٤، والتبيان للطيبي ص٢٥٤.

فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله؛ وذلك بأن لا ينصب قرينة علىٰ أنه غير ما هو له في اعتقاده".

ومعنىٰ كونه له أن معناه قائم به، ووصف له، وحقه أن يسند إليه، سواء كان مخلوقًا لله أو لغيره، وسواء كان صادرًا عنه باختياره، كـ"ضَرَبَ" أو لا، كـ "مَرِضَ" و"مات". ولا يشترط صحة حمله عليه، وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرًا. فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد.

(كقول المؤمن: "أنبت الله البقل"، و) ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو **(قول الجاهل: "أنبت الربيع البقل")**، وما يطابق الواقع فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: "خلق الله تعالىٰ الأفعال كلها"؛ فإن إسناد خلق الأفعال إلىٰ الله إسنادٌ إلىٰ ما هو له عند المتكلم في الظاهر، وإنْ لم يكن كذلك في الحقيقة. وهذا المثال غير مذكور في المتن.

(و) ما لا يطابق شيئًا منهما، نحو **(قولك: "جاء زيد" وأنت)** أي
٣٩أ/ والحال أنك خاصة **(تعلم/ أنه لم يجيء)** دون المخاطب. فهو[1] أيضًا إسناد إلىٰ ما هو له عنده في الظاهر؛ لأن الكاذب لا ينصب قرينة علىٰ خلاف إرادته. وقوله: "وأنت تعلم" بتقديم المسند إليه احترازٌ عما إذا كان المخاطب أيضًا عالمًا بأنه لم يجيء، فإنه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة، بل ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون المخاطب – مع علمه بأنه لم يجيء– عالمًا بأن المتكلم يعلم أنه لم يجيء.

(١) م، وظ، وط: "فهذا".

والثاني: أن لا يكون عالمًا به.

والأول لا يكون إسنادًا إلىٰ ما هو له عند المتكلم، لا في الحقيقة ولا في الظاهر، لوجود القرينة الصارفة؛ فلا يكون حقيقة عقلية. بل إن كان لملابسة، يكون مجازًا، وإلا فهو من قبيل ما لا يعتد به، ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز، بل يُنسب قائلُه إلىٰ ما يَكْرَه، كما صرح به في "المفتاح"[1]. بخلاف الثاني، فإن المخاطب لما لم يعلم أن المتكلم عالم بأنه لم يجيء، يفهم من ظاهره أنه إسناد إلىٰ ما هو له عنده بناء علىٰ سهو أو نسيان.

وإنما عدل عن تعريف صاحب "المفتاح"، وهو أن الحقيقة العقلية «هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه»[2]؛ لأمور:

الأول: أنه جعلها صفة للكلام، والمصنفُ للإسناد.

الثاني: أنه غير مطرد؛ لصدقه علىٰ ما ليس المسند فيه فعلًا أو في معناه، نحو "الإنسان جسم"، مع أنه لا يسمىٰ حقيقة ولا مجازًا.

وجوابه: مع أنه لا يسمىٰ حقيقة. وكفاك قول الشيخ عبدالقاهر: «إنها كل جملة وضعتها علىٰ أن الحكم المفاد بها علىٰ ما هو عليه في العقل، واقع موقعه»[3]. فتعريف المصنف غير منعكس؛ لخروجه عنه.

الثالث: أنه غير منعكس؛ لعدم صدقه علىٰ ما لا يطابق الاعتقاد، سواء يطابق الواقع أم لا؛ لأنه/ ترك التقييد بقولنا: "في الظاهر". والاعتذار عنه ٣٩ب/

(١) ينظر: المفتاح ص٣٩٩.

(٢) المفتاح ص٣٩٩.

(٣) أسرار البلاغة ص٣٨٤.

بأنه تركه مع كونه مرادًا، اعتمادًا علىٰ أنه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز أولًا- مما لا يلتفت إليه في التعريفات.

بل جوابه: أنا لا نسلم عدم صدقه علىٰ ما ذكر. فإن قوله: "هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم" أيعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر، بل دلالته علىٰ الثاني أظهر؛ لعدم الاطلاع علىٰ السرائر.

ولقائل أن يقول: تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس:

أما الأول فلصدقه علىٰ نحو قولها:

فَـإِنَّـمَـا هِـيَ إِقْـبَـالٌ وَإِدبَـارُ(١).

مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر؛ فإنه مجاز عقلي. نص عليه الشيخ في "دلائل الإعجاز" وقال: «لم ترد بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما؛ حتىٰ يكون المجاز في الكلمة. وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار. وليس أيضًا علىٰ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كانوا يذكرونه منه؛ إذ لو قلنا: أريد "إنما هي ذات إقبال وإدبار"(٢) أفسدنا الشعر علىٰ أنفسنا، وخرجنا إلىٰ شيء مغسول، وكلام عامي مرذول، لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة، نسابة للمعاني. ومعنىٰ تقدير المضاف فيه، أنه لو كان الكلام قد جيء به علىٰ

---

(١) للخنساء في ديوانها ص٣٨٣. وصدره:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّىٰ إِذَا ادَّكَرَتْ

(٢) ط: "الإقبال والإدبار".

ظاهره، ولم يقصد المبالغة المذكورة، لكان حقه أن يجاء بلفظ "الذات"، لا أنه مراد»[1].

وجوابه أن لفظة "ما" في التعريف عبارة عن الملابس، أي إلىٰ فاعل أو مفعول به هو له، علىٰ ما صرح به فيما سيجيء[2]. وهذا إسناد إلىٰ المبتدأ، والإسناد إلىٰ المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز.

وأما الثاني، فلعدم صدقه علىٰ نحو "ما قام زيد"، و"ما ضرب عمرو" من المنفيات؛ فإن إسناد القيام والضرب ليس إلىٰ ما هو له،/ لا في الحقيقة /٤٠أ ولا في الظاهر. وإن أريد أن إسناد القيام والضرب المنفيين إلىٰ ما هو له، فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي، نحو "ما صام يومي"، و"ما نام ليلي". قال الشاعر:

فَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المطِيِّ بِنَائِمِ[3]

وحاصل الإشكال: أن الإسناد أعم من أن يكون علىٰ جهة الإثبات أو النفي. وإثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر، فما معنىٰ نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر؟.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٠٠- ٣٠٢ بتصرف.

(٢) ينظر: ص٢٠٩.

(٣) لجرير في ديوانه ٢/ ٩٣٣. وفيه: "ونمت". وصدره:
لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِيْ السُّرَىٰ

وجوابه: أن معناه أنه لو اعتبر الكلام مجردًا عن النفي وأُدّي بصورة الإثبات، لكان إسنادًا[1] إلىٰ ما هو له؛ لأن النفي فرع الإثبات. فالإسناد في "قام زيد" إلىٰ ما هو له؛ فيكون حقيقة. وكذا إذا نفيته وقلت: "ما قام زيد". بخلاف الإسناد في نحو "صام نهاري"، فإنه إسناد إلىٰ غير ما هو له؛ فيكون مجازًا، سواء أثبت أو نفي. وكذا الكلام في سائر الإنشاءات[2]، مثل "أنهارك صائم؟"، و"ليت نهاري صائم"، وما أشبه ذلك، فليتأمل.



(١) م: "إسناده".

(٢) ط: "الإنشائيات".

المجاز العقلي

(ومنه) أي من الإسناد (مجاز عقلي) ويسمىٰ مجازًا حُكميًّا، ومجازًا في الإثبات، وإسنادًا مجازيًا، (وهو إسناده) أي إسناد الفعل أو معناه (إلى ملابس له غير ما هو له) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه له، يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول[١] فيما بني للمفعول، (بتأول) متعلق بـ"إسناده". وحقيقة قولك: "تأوّلت الشيء": أنك تطلبت ما يؤول إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل؛ لأن "أوّلت" و"تأولت": فعّلت وتفعّلت، من "آل الأمر إلىٰ كذا، ويؤول"، أي انتهىٰ إليه و"المآل": المرجع، كذا في "دلائل الإعجاز"[٢].

وحاصله أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلىٰ/ ما هو له. وقد أشار إلىٰ تفسير التعريفين بقوله: (وله) أي للفعل (ملابسات شتى) مختلفة، جمع شَتِيْت، كمريض ومرضىٰ، (يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب). ولم[٣] يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأن الفعل لا يسند إليها. /٤٠ب

(فإسناده إلى الفاعل أو إلى المفعول به، إذا كان مبنيًا له) أي للفاعل أو المفعول به[٤]. ويعني أن إسناده إلىٰ الفاعل إذا كان مبنيًا له؛ وإلىٰ

(١) ظ: زيادة: "به"

(٢) ليس في دلائل الإعجاز، بل في أسرار البلاغة ص٩٨.

(٣) ظ: "لم".

(٤) ليست في م.

المفعول به إذا كان مبنيًا له (**حقيقة**). فقوله في تعريف الحقيقة: "ما هو له" يشملهما، (**كما مر**) من الأمثلة. (و) إسناده (**إلى غيرهما**)[1] أي غير الفاعل أو المفعول[2]، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول في المبني للمفعول، (**للملابسة**) يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له ملابسة الفعل (**مجازٌ**). فقد استعير الإسناد مما هو له لغيره لمشابهته إياه في الملابسة، كما استعير للرجل اسم الأسد لمشابهته إياه في الجرأة. ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الإسناد، وإنما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية، كما قال في "دلائل الإعجاز": «إن تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به، ليس هو التشبيه الذي يفاد بـ "كأنّ" و"الكاف"، ونحوهما؛ وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم، حين أعطىٰ الربيعَ حكمَ القادر في إسناد الفعل إليه. وهو مثل قولنا: "شُبِّهَ "ما" بـ "ليس"، فرُفع بها الاسم، ونُصب الخبر"؛ فإن الغرض بيان تقدير قدّروه في نفوسهم، وجهة راعوها في إعطاء "ما" حكمَ "ليس" في العمل»[3].



(١) الأصل، وم: "غيره".

(٢) م، وظ، وط: زيادة: "به".

(٣) ليس في دلائل الإعجاز، بل في أسرار البلاغة ص٣٨٣ بتصرف.

علاقات المجاز العقلي

١- (**كقولهم**[1]: **"عيشة راضية"**) فيما بني للفاعل/ وأُسند إلىٰ ٤١أ/
المفعول به؛ إذ العيشة مرضية.

٢- (**و"سيل مفعم"**) في عكسه؛ إذ المفعم اسم مفعول- من "أفعمت الإناء": ملأته-وقد أسند إلىٰ الفاعل.

٣- (**و"شعر شاعر"**) في المصدر.

والأولىٰ أن يمثل بنحو "جَدَّ جِدُّه"؛ لأن الشعر- وإن كان علىٰ لفظ المصدر- فهو بمعني المفعول، لا بمعني تأليف الشعر؛ فيكون من قبيل "عيشة راضية". وحقيقته ما ذكره المرزوقي، وهو أن من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفته ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها علىٰ تناهيه. من ذلك قولهم: "ظل ظليل"، و"داهية دهياء"، و"شعر شاعر"[2].

٤- (**و"نهاره صائم"**) في الزمان.

٥- (**و"نهر جار"**) في المكان.

٦- (**و"بنى الأمير المدينة"**) في السبب الآمر، و"ضَرَبَه التأديبُ" في السبب الغائي. ومثله ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ﴾[3]، أي أهلُه لأجله.



---

(١) الأولىٰ أن يقال: "كقوله تعالىٰ"؛ لأنها جزء من الآية ٥ من سورة القارعة. وينظر: ص٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح الحماسة لمرزوقي ٢/ ٥٨٣- ٥٨٤.

(٣) إبراهيم ٤١. والآية بتمامها: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ﴾.

استدراك علىٰ تعريف المصنف

وقد خرج من تعريفه للإسناد[1] المجازي أمران:

أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر، نحو "رجل عدل"، و"إنما[2] هي إقبالٌ وإدبارُ"، علىٰ ما مرّ.

والثاني: وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه، مثل "الكتاب الحكيم"، و"الأسلوب الحكيم". فإن المبني للفاعل قد أُسند إلىٰ المفعول، لكن لا إلىٰ المفعول الذي يلابسه ذلك المسند، بل فعل آخر من أفعاله، مثل: "أنشأت الكتاب". وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازًا يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند.

وكذا ما أُسند إلىٰ المصدر الذي يلابسه فعلٌ آخر من أفعال فاعله، نحو "الضلال البعيد"، و"العذاب الأليم"؛ فإن "البعيد" إنما هو الضال، و"الأليم" هو المعذِّب، فوصف به فعله، مثل "جَدَّ جِدُّهُ"، كذا في "الكشاف"[3]. وظاهر أن هذا المصدر ليس/ مما يلابسه ذلك المسند. ٤١ب/

ويمكن الجواب عن الأول: بأنه ليس عنده بمجاز، كما أنه ليس بحقيقة.

---

(١) ظ، وط: "الإسناد".

(٢) ط: "فإنما".

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ١٧٨.

وعن الثاني: بأن الملابسة أعم من أن تكون[1] بواسطة حرف أو بدونها. وهذه الصور من قبيل الأوّل؛ إذ الأصل "هو حكيم في أسلوبه وكتابه" و"بعيد وأليم في ضلاله وعذابه"؛ فيكون مما بني للفاعل وأسند إلىٰ المفعول بواسطة. فتأمل، وقس عليه نظائره.



المجاز العقلي عند الزمخشري

والمعتبر عند صاحب "الكشاف" تلبُّس ما أُسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي؛ لأنه قال: «المجاز العقلي أن يسند الفعل إلىٰ شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كتلبس التجارة بالمشترين في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[2]»[3]. ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلىٰ السبب.



النسبة الإضافية والإيقاعية

* فإن قيل: كثيرًا ما يطلق المجاز العقلي علىٰ ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالىٰ: ﴿شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا﴾[4]، و﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[5]،

(١) ط: "يكون".

(٢) البقرة ١٦. والآية بتمامها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾.

(٣) الكشاف ١/ ١٩١ - ١٩٢ بتصرف.

(٤) النساء ٣٥. وسياق الآية: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾.

(٥) سبأ ٣٣. وسياق الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجۡعَلَ لَهُۥٓ أَندَادٗا﴾.

وقول الشاعر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ[1]

وقولِنا: "أعجبني إنباتُ الربيع[2]، وجريُ الأنهار[3]"، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾[4]، وقولنا: "نوَّمْتُ ليلةً، وأجريتُ النهرَ"، وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية،

- فالجواب: أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها. فكما أن إسناد الفعل إلىٰ غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذا إيقاعه علىٰ غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلىٰ غير ما حقه أن يضاف إليه؛ لأنه جاز موضعه الأصلي.

فالمذكور في الكتاب:

إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة- أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه، كما مر - أو يكون مستلزما له، كما في هذه الأمثلة؛ فإنه جُعِلَ فيها البينُ شاقًا، والليلُ والنهارُ ماكرَين، والليلةُ/ مسروقةً، والأمرُ مطاعًا. ٤٢أ/

(١) بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٧٥، وخزانة الأدب للبغدادي ٣/ ١٠٨.

(٢) ظ: زيادة: "البقل".

(٣) ظ: "النهر".

(٤) الشعراء ١٥١.

وكذا[1] فيما جعل الفاعل المجازي تمييزًا، كقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[2]؛ لأن التمييز في الأصل فاعل[3]. فتدبر؛ فإنه بحث نفيس.

واعلم أن هذا المجاز قد يُدَل عليه صريحًا، كما مر - وقد يكون كناية، كما ذكروا في قولهم: "سَلِّ الهمومَ" أنه من المجاز العقلي؛ حيث جعل الهموم محزونة، بقرينة إضافة التسلية إليها. فافهم وقِسْ، ولا تقصر المجاز العقلي علىٰ ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف.



اشتراط التأويل فيه

(وقولنا) في التعريف ("بتأول" يخرج نحو ما مرّ من قول الجاهل): "أنبت الربيع البقل" رائيًا الإنبات من الربيع؟. فهذا الإسناد وإن كان إلىٰ غير ما هو له، لكن لا تأول فيه؛ لأنه مراده ومعتقده. وكذا "شفىٰ الطبيب المريض"، ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع. ويخرج أيضًا الأقوال الكاذبة؛ فإنه لا تأول فيها.

---

(١) م: "فكذا".

(٢) الفرقان ٣٤.

(٣) والأولىٰ حمل هذا ونحوه علىٰ الكناية عن نسبة؛ فيكون من الحقيقة. وشرارة المكان تستلزم شرارة أهله.

* فإن قلت: أيّ سرٍّ في بيان فائدة هذا القيد، وليس هذا من عادته في هذا الكتاب؟. ثم أيّ سرٍّ في التعرض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة، وهذا القيد يخرجهما جميعًا؟،

- قلت: السر فيه أن صاحب "المفتاح" عرّف المجاز العقلي بأنه «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب[(١)] من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضعٍ»[(٢)]، وقال: «إنما قلت: "خلاف ما عند المتكلم" دون "ما عند العقل"؛ لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري: "أنبت الربيع البقل"، وعكسُه بمثل قولنا: "كسا الخليفة الكعبة"؛ إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة. وإنما قلت: "لضرب من التأويل"[(٣)]؛ ليحترز به عن/ الكذب»[(٤)]. ٤٢ب/

واعترض المصنف عليه[(٥)] بأنا لا نسلم بطلانَ طرده بما ذكر؛ لخروجه بقوله: "لضرب من التأويل"[(٦)]، ولا بطلانَ عكسه بما ذكر؛ لأن المراد بـ "خلاف ما عند العقل": خلاف ما في نفس الأمر؛ لأن معنىٰ "ما عند العقل": ما يقتضيه العقل ويرتضيه، لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه[(٧)].

---

(١) م، وظ، وط: "لضرب".

(٢) المفتاح ص٣٩٣.

(٣) م، وط: "التأول".

(٤) المفتاح ص٣٩٣- ٣٩٤ بتصرف.

(٥) م، وظ: "عليه المصنف".

(٦) ظ، وط: "التأول".

(٧) ينظر: الإيضاح ١/ ١٠١.

ونحو "كسا الخليفة الكعبة" خلاف ما في نفس الأمر، فأشار ههنا إلىٰ أن التأول لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة، كما يتوهم من "المفتاح"، بل يُخرِج نحو قول الجاهل أيضًا؛ فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل.

ولقائل أن يقول: إن مفهوم قولنا: "ما عند العقل": ما حصل عنده وثبت. وهذا أعم مما في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب؛ فلا يجوز التعبير به عنه. وحينئذ يندفع الاعتراض الأول أيضًا؛ إذ لا امتناع في أن يشتمل التعريف علىٰ قيدين، ينفرد كل من منهما بفائدة خاصة، مع اشتراكهما في فائدة أخرىٰ، يكون حصولها من أحدهما قصدًا ومن الآخر ضمنًا، ولا يكون هذا تكرارًا.

فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلىٰ كل من قوله: "عند المتكلم" و"بضرب[1] من التأول"[2]، لكن إسناده إلىٰ الأول أولىٰ؛ لأنه السابق في الذكر. والمقصود بالثاني إخراج الكواذب. وعلىٰ هذا كان الأنسب أن يقول: "ليخرج نحو قول الجاهل" مكان قوله: "لئلا يمتنع طرده"، لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين.

* فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بأن مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر، وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما: "أنبت الله البقل"، و"خلق الله الأفعال/ كلها، /١٤٣أ

---

(١) م، وظ: "لضرب".

(٢) ظ: "التأويل".

وأضل الله الكافر" بالتأويل والقصد إلىٰ أنه إسناد إلىٰ السبب؛ لأنه إسناد إلىٰ ما هو له في نفس الأمر.

* وبالجملة إن أراد غير ما هو له في نفس الأمر، فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكر. وإن أراد عند المتكلم في الظاهر- بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة- فقد خرج نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله: "عند المتكلم في الظاهر"، وصار قوله: "بتأول" ضائعًا، وإسنادُ إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسدًا.

- قلت: أراد بالإسناد إلىٰ غير ما هو له مفهومه الظاهر الأعم، أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلىٰ غير ما هو له بوجهٍ ما، أعني المغاير لما هو له [1] في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر. وحينئذ يدخل نحو قولِ الجاهل والأقوال الكاذبة؛ لكون الإسناد فيه إلىٰ غير ما هو له في الواقع، وقولِ المعتزلي لكونه إلىٰ غير ما هو له عند المتكلم؛ فأخرج جميعها بقوله: "بتأول"، وبقي التعريف سالمًا يخرج عنه ما لا تأول فيه، ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي: "أنبت الله البقل"، و"خلق الله الأفعال"[2] بتأول[3]، لكونه إلىٰ غير ما هو له عند المتكلم، وكذا نحو قول الدهري: "أنبت الربيع البقل" بتأول، حين يُظهِر أنه موحد؛ لكونه إلىٰ غير ما هو له في الواقع، وكذا نحو قول الموحد: "أنبت الله البقل" بتأول، عند

---

(١) قوله: "لما هو له" ليس في م، وظ، وط.

(٢) ظ، وط: زيادة: "كلها".

(٣) م، وظ: "بالتأول".

إخفاء حاله من الدهري وإظهار أنه غير معتقد لظاهره، بل إنما أسنده إلىٰ السبب؛ لأنه إلىٰ غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

* لا يقال: العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص، وقد بيَّن فساده، فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له أعم من أن يكون في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر؟.

- لأنا نقول: فرق بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه. ولا يلزم من عدم تحققه إلا في ضمن الخاص عدم إرادته إلا في ضمنه. وقد تبين أن الفساد إنما كان ينشأ من إرادة الخاص بخصوصه؛ فلا فساد في إرادة العام بعمومه. فليتأمل؛/ فإن هذا مقام يستصعبه أقوام. /٤٣ب

(ولهذا) أي لأن[1] مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله) أي الصَّلَتَان العَبْدِيّ[2]:

(أَشَابَ الصَّغِيْرَ وَأَفْنَى الكَبِيْـ ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِيّ)[3]

(على المجاز) أي علىٰ أن إسناد "أشاب" و"أفنىٰ" إلىٰ "كر الغداة ومر العشي" مجاز، (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله لم يرد[4] ظاهره)

---

(١) م، وط، "ولأن".

(٢) هو قثم بن خبيئة من عبدالقيس، شاعر مشهور خبيث اللسان. وهو الذي حكم بين جرير والفرزدق بأن الفرزدق أشعر، وقومَ جرير أفضل [ينظر: المؤتلف والمختلف ص٢١٤].

(٣) ينظر: حماسة أبي تمام ١/ ٦٢٢، والكامل ٣/ ١٨٣، والمؤتلف والمختلف ص٢٣٠. والشعر والشعراء ١/ ٥٠٢. وفي الحماسة: "مرور الغداة وكر....."، وفي الكامل: "مر الغداة وكر العشي" وفي بعض النسخ: "مرور الليالي وكر.........."، وفي الشعر والشعراء: "كر الليالي ومر......".

(٤) ط: "يعتقد".

لعدم التأول حينئذ. بل حمل علىٰ الحقيقة لكونه إسنادًا إلىٰ ما هو له عند المتكلم في الظاهر، كما مرّ من قول الجاهل.

(كما استُدِل) يعني لم يُعلم ولم يُستدل بشيء علىٰ أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن إسناد "ميز") إلىٰ "جذب الليالي" (في قول أبي النجم)[1]:

قَـدْ أَصْبَـحَـتْ أُمُّ الـخِـيَـارِ تَـدَّعِـيْ
عَـلَـيَّ ذنـبًـا كُـلُّـهُ لَـم أَصْـنَـعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِـيْ كَـرَأْسِ الأَصلَع
(مَـيَّزَ عَـنْـهُ قُـنْزَعًا عَنع قُـنْزَعِ)

أي "بعد قُنْزَع"، وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس[2].

(جذب الليالي)

أي مضيها واختلافها. وفي "الأساس": "جَذَبَ الشهر: مضت عامته"[3].

(أَبطِئِيْ أَوْ أَسْرِعِيْ)

حال من "الليالي" علىٰ تقدير القول، أو كون الأمر بمعنىٰ الخبر. ويجوز أن يكون منقطعًا[4]، أي "اصنعي ما شئت أيتها الليالي، فلا يتفاوت

---

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، أحد الرجاز المشاهير في العصر الأموي، اشتهر بإجادة وصف الفرس. عاصر هشام بن عبدالملك واتصل به [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٣- ٦٠٤].

(٢) ينظر: اللسان: " قنزع " ٨/ ٣٠٣.

(٣) أساس البلاغة: "جذب" ص٥٤.

(٤) ط: زيادة: "عن الأول".

الحال عندي بعد ذلك، ولا أبالي" (مجاز) خبر "أن" (بقوله) متعلق به "أُستدلّ" (عقيبه) أي عقيب قوله: "ميَّزَ عنه قُنْزَعا عن قُنْزَعِ":

(أَفْنَاهُ) أي أبا النجم أو شعر رأسه (قِيْلُ اللهِ) أي أمره وإرادته (لِلشَّمْسِ: اطْلُعِيْ)[1]

حَتَّىٰ إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِيْ[2]

فإنه يدل علىٰ أنه يعتقد أن الفعل لله وأنه المبدئ والمعيد، والمنشئ والمفني؛ فيكون الإسناد[3] إلىٰ "جذب الليالي" بتأول، بناء علىٰ أنه زمان أو سبب.



أقسام المجاز العقلي

(وأقسامه) أي المجاز العقلي (أربعة؛ لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند:

١- (إما حقيقتان) وضعيتان، (نحو "أنبت الربيعُ البقلَ").

---

(١) البيت بتمامه:

أَفْنَاهُ قِيْلُ اللهِ لِلشَّمْسِ: اطْلُعِيْ

(٢) ديوانه ص١٣٢-١٣٣، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٥٩، ٣٦٣، والبيتان الأول والثاني في الكتاب١/ ٨٥، والأبيات ٤-٧ في الحيوان ٣/ ٤٧٩، وفيه: ٥- "مر الليالي.."، ٧- "ثم إذا..".

(٣) ظ: إسناد "ميز".

/١٤٤أ ٢- (أو مجازان) وضعيان، (نحو "أحيا الأرض/ شبابُ الزمان"). فإن المراد بإحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النبات. والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية، وتفتقر إلى البدن والروح، وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي قوية مشتعلة.

٣- (أو مختلفان، نحو "أنبت البقلَ شبابُ الزمان") فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز.

٤- (و"أحيا الأرضَ الربيعُ") في عكسه.

وهذا التقسيم للطرفين أولاً وبالذات، وللإسناد ثانيًا وبالعرض، وفيه تنبيهٌ على أن الإسناد المجازي لا يُخرج الطرفَ عما هو عليه، بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة في أنه إما حقيقة أو مجاز، وإزالةٌ لما عسى أن يُستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد، وإنْ كانا مختلفين.

وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنف؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلًا أو معناه؛ فيكون مفردًا. وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز، فالمجاز في قولنا: "زيد نهاره صائم" إنما هو إسناد "صائم" إلى ضمير النهار، وكذا في قولنا:"الحبيب أحياني ملاقاته" المجاز إسناد "أحيا" إلى "ملاقاته"، لا إسناد الجملة لواقعة خبرًا إلى المبتدأ. وأما على مذهب السكاكي ففيه إشكال.



المجاز العقلي في القرآن

(وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ أي آيات الله تعالىٰ ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[1]). لم يقل: "منه قوله"، أو "نحوه"[2]؛ إيهامًا للاقتباس، وأن المعنىٰ "إذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا"؛ تصديقًا[3]/ بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرًا، والمقصود أن إسناد "زادتهم" إلىٰ ضمير الآيات مجاز؛ لأنها فعل الله، وإنما الآيات سبب لها. ٤٤ب/

(﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[4]) نُسب إلىٰ فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه؛ لأنه سبب آمر.

(﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[5]) نُسب نزع اللباس عن آدم وحواء - وهو فعل الله حقيقة - إلىٰ إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة. وسببَ الأكل وسوستُه ومقاسمته إياهما إنه لهما من الناصحين.

---

(١) الأنفال ٢.

(٢) ط: "نحو قوله".

(٣) بدل من "إيهامًا للاقتباس".

(٤) القصص ٤. والآية بتمامها: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

(٥) الأعراف ٢٧. وسياق الآية: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(﴿يَوْمًا﴾) نُصِبَ علىٰ أنه مفعول به لـ "تتقون"، أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم علىٰ الكفر يومًا (﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾[1]) نُسب الفعل إلىٰ الزمان، وهو لله حقيقة. وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأنه يتسارع عند تفاقم الأحزان الشيبُ، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة.

(﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[2]) جمع "ثقل" وهو متاع البيت، أي ما فيها من الدفائن والخزائن. نُسب الإخراج إلىٰ مكانه، وهو فعل الله حقيقة.



المجاز العقلي لا يختص بالخبر

(و) هو (غير مختص بالخبر) كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الإثبات، ومن ذِكْره في أحوال الإسناد الخبري، (بل يجري في الإنشاء، نحو ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾[3])، وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾[4]؛ فإن البناء فعل العَمَلة، وهامان سببٌ آمر، وكذا الإخراج فعل الله، وإبليس سبب. ومثله

---

(١) المزمل ١٧. والآية بتمامها: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾.

(٢) الزلزلة ٢.

(٣) غافر ٣٦. والآية بتمامها: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾.

(٤) طه ١١٧، والآية بتمامها: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾.

"فلينبت الربيع ما شاء" و"ليصم نهارك"، و"ليَجِدَّ جِدُّك"، وما أشبه ذلك مما أسند الأمر أو النهي إلىٰ ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه. ومنه "أجْرِ النهرَ"، و"لا تطع أمر فلان"، علىٰ ما أشرنا إليه. وكذا "ليت النهرَ جارٍ"، و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[1]، ونحو ذلك.



القرينة في المجاز العقلي

١٤٥أ/ **(ولابدّ له)**/ أي للمجاز العقلي **(من قرينة)** صارفه عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلىٰ الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة.

١- **(لفظية، كما مر)** في قول أبي النجم من قوله: "أفناه قيل الله".

٢- **(أو معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور)** أي بالمسند إليه المذكور معه **(عقلا)** أي من جهة العقل. يعني يكون بحيث لا يدعي أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خُلّي ونفسه، يعده محالًا، **(كقولك: "محبتك جاءت بي إليك"، أو عادة)** أي من جهة العادة، **(نحو "هزم الأمير الجند")**.

وقيام المسند بالمسند إليه أعم من أن يكون بجهة صدوره عنه، كـ "ضرب" و"هزم"، أو غيره كـ "قَرُبَ" و"بَعُدَ" و"مَرِضَ" و"مات". **(وصدورِه)** عطف علىٰ "استحالة"، أي وكصدور الكلام **(عن الموحد)** فيما

---

(١) هود ٨٧. والآية بتمامها: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾.

يدعي الموحد المحق أنه ليس بقائم بالمذكور، وإن كان الدهري المبطِل يدعي قيامه به، (مثل):

(أشَـــابَ الـصَّـغِـيْرَ....) البيت

و"أنبت الربيع البقل". فمثل هذا الكلام إذا صدر عن الموحد، يحكم بأن إسناده مجاز؛ لأن الموحد لا يعتقد أنه إلىٰ ما هو له. لكن أمثال هذا ليست مما يستحيله العقل، وإلا لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول، ولا احتجنا في إبطاله إلىٰ الدليل.



المجاز العقلي يستلزم الحقيقة

(**ومعرفة حقيقته**) يريد أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به، إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، لِما مر من أنه عبارة عن إسناده إلىٰ غير ما هو له. فما هو له هو الفاعل أو المفعول به الحقيقي. لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة؛ لجواز أن لا يسند إلىٰ ما هو له قطعًا؛ كما أن المجاز الوضعي لابد له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة. لكن لا يجب أن يكون له حقيقة، لجواز أن لا يستعمل فيه قطعًا. فمعرفة
٤٥ب/ فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون له/ حقيقة:

١- (إما ظاهرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[1]، أي فما ربحوا في تجارتهم).

(١) البقرة ١٦

٢- (**وإما خفية**) لا تظهر إلّا بعد نظر وتأمل، "كما في قولك: (**سرتني رؤيتك**"، أي سرني الله عند رؤيتك، **وقوله**) أي قول ابن المعذل[(١)]:

يُـرِيْـنَـا صَـفْـحَـتَـيْ قَـمَـرٍ يَـفُـوْقُ سَـنَـاهُـمَـا الـقَـمَـرَا
(**يَـزِيْـدُكَ وَجْـهُـهُ حُسْنًا**) (**إِذَا مَـا زِدْتَـهُ نَـظَـرَا**)[(٢)]

(**أي يزيدك الله حسنًا في وجهه**) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال، يظهر بعد التأمل والإمعان. وكقولك هو "أقدمني بلدك حقٌّ لي علىٰ فلان"، أي أقدمتني نفسي لأجل حق لي عليه، و"محبتك جاءت بي إليك"، أي جاءت بي نفسي إليك لمحتبك، وقول الشاعر:

وَصَـيَّـرَنِـيْ هَـوَاكِ وَبِـيْ لِـحَـيْـنِـي يُـضْـرَبُ الـمَـثَـلُ[(٣)]

أي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة، وهو أني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك.

ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع خفاء؛ ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس.

---

(١) هو عبيد السماد بن المعذل بن غيلان بن الحكم، شاعر فصيح من شعراء الدولة العباسية، بصري المولد والمنشأ. وكان هجاء خبيث اللسان شديد العارضة. توفي في حدود الأربعين ومائتين [ينظر: فوات الوفيات ٢/ ٣٣٠].

(٢) شعره ص١٠١. وفيه: "لِعُتْبَةَ صفحتا...". والبيت الثاني لأبي نواس في ديوانه ص٣٠٤.

(٣) لمحمد اليزيدي في الأغاني ٦/ ١٥٨، وبهجة المجالس ٢/ ٨٢١. وفي دلائل الإعجاز ص ٩١ أنه لابن البواب.

وهذا رد على الشيخ عبدالقاهر، وتعريض به[1]، حيث قال: «اعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه، صارت حقيقة، كما في قوله: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾[2]. فإنك لا تجد في نحو "أقدمني بلدَك حقٌّ لي على إنسان" فاعلًا سوى "الحق". وكذا لا تستطيع في "وصيرني" و"يزيدك" أن تزعم أن له فاعلًا قد نُقِل عنه الفعل، فجُعل لـ"الهوى" ولـ"وجهه". فالاعتبار إذن، أن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودًا في الكلام على حقيقته[3]. فإن القدوم موجود حقيقة، وكذا الصيرورة والزيادة، وإذا كان معنى اللفظ موجودًا على الحقيقة، لم يكن مجازًا فيه نفسه؛ فيكون في الحكم. فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الأمر»[4].

وقال الإمام الرازي[5]: «فيه نظر؛ لأن الفعل لابدّ من أن يكون له فاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل. فهو إن كان ما أضيف إليه الفعل، فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره»[6].



---

(١) ط: "له".

(٢) البقرة ١٦.

(٣) ظ: "الحقيقة".

(٤) دلائل الإعجاز ص٢٩٦ - ٢٩٧ بتصرف.

(٥) هو أبو عبدالله فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي الرازي، مفسر متكلم مشهور ولد سنة ٥٤٤هـ، وأخذ العلم عن والده ضياء الدين خطيب الري محيي السنة البغوي. انتشرت تصانيفه في زمانه، وتزاحم الطلبة في الأخذ عنه. من مؤلفاته: "مفاتيح الغيب"، و"نهاية الإيجاز". توفي سنة ٦٠٦هـ بهراة يوم عيد الفطر [ينظر: العبر في خبر من غبر ٣/ ١٤٢].

(٦) نهاية الإيجاز ص١٧٨ بتصرف.

رأي السكاكي

(وأنكره) أي[1] المجاز العقلي (السكاكي)،/ وقال: «الذي عندي: نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، يجعل "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة»[2]. ‏/١٤٦أ

وهذا معنى قوله: (ذاهبًا إلى أن ما مرّ) من الأمثلة (ونحوه استعارة الكناية). وهي عنده أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئًا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر وتضيف إليها شيئًا من لوزام السبع؛ فتقول: "مخالب المنية نشبت بفلان"، بناء (على أن المراد بـ "الربيع" الفاعل الحقيقي) للإنبات، يعني القادر المختار[3] (بقرينة نسبة الإنبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيق (إليه) أي إلى الربيع.

(وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال. يعني أن المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي، بقرينة نسبة الشفاء إليه. وكذا المراد بالأمير المدبِّر لأسباب الهزيمة هو الجيش، بقرينة نسبة الهَزْم إليه، والحاصل أن يُشَبَّه[4]

---

(١) ظ: زيادة: "أنكر"

(٢) المفتاح ص٤٠٠-٤٠١ بتصرف.

(٣) لا يخفى ما فيه من سوء الأدب مع الله تعالى.

(٤) م: "تشبيه".

الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد[1] بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

(وفيه) أي فيما ذهب إليه السكاكي (نظر؛ لأنه):

١- (يستلزم أن يكون المراد بـ"عيشة" في قوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2] صاحبَها، كما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية علىٰ مذهب السكاكي[3]، وقد ذكرناه نحن. وليس كذلك إذ لا معنىٰ لقولنا: "هو في صاحب عيشة"، وكذا لا معنىٰ لقولنا: "خلق من شخص يدفق الماء"، أي يصبه في قوله تعالىٰ: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[4].

٢- (و) يستلزم (أن لا تصحّ الإضافة في) كل ما أضيف الفاعل
٤٦ب/ المجازي/ إلىٰ الحقيقي، (نحو "نهاره صائم"؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه) اللازمة من كلامه؛ لأن المراد بـ"النهار" حينئذ فلانٌ نفسه. ولا شك

---

(١) ط: زيادة: "الفاعل المجازي".

(٢) القارعة ٧.

(٣) أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، ويراد به المشبه به علىٰ أن المراد بـ"المنية" في قوله:

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

هو السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن يكون شيئًا غير السبع بقرينة إضافة "الأظفار" التي هي من خواص السبع إليها، أي المنية [ينظر: ٣/ ٢٣٧].

(٤) الطارق ٦.

في صحة هذه الإضافة ووقوعها، قال الله تعالىٰ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾[1]. ولو مثل بقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾، أو قوله:

فَنَامَ لَيْلِيْ وَتَجَلَّىٰ هَمِّيْ[2]

كان[3] أدفع للشغب؛ لأن قوله: "نهاره صائم" مما يُناقش فيه بأن الاستعارة إنما هي في ضميره المستتر لا في "نهاره"؛ كالاستخدام في علم البديع، لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

٣- (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾[4] (لهامان)؛ لأن المراد حينئذ هو[5] العَمَلَةُ أنفسُهم. وليس كذلك؛ لأن النداء له، والخطاب معه.

٤- (و) يستلزم (أن يتوقف نحو "أنبت الربيع البقل")، و"شفىٰ الطبيب المريض"، و"سرتني رؤيتك" مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالىٰ (على السمع) من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالىٰ توقيفية، لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازًا ما لم يرد به إذن الشارع. وليس كذلك؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم، سُمع من الشارع أو لم يسمع.

---

(١) البقرة ١٦.

(٢) لرؤبة بن العجاج في ديوانه المسمىٰ مجموع أشعار العرب ص١٤٢.

(٣) ط:"لكان".

(٤) غافر ٣٦.

(٥) ليست في م، وظ.

(واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا، فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ لأن انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم.

وجوابه: أن مبنىٰ هذه الاعتراضات علىٰ أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة. وهذا وهْمٌ؛ لظهور أن ليس المراد بـ "المنية" في قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان" السبع حقيقة، بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعلِ لفظ المنية مرادفًا للفظ السبع ادعاءً، كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه: «ندعي اسم المنية اسمة للسبع مرادفًا له بارتكاب تأويل، وهو أن المنية تدخل في جنس
/١٤٧ السباع/ لأجل المبالغة في التشبه»[1]، وقال أيضًا: «المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئًا غير سبع»[2].

وحينئذ يكون المراد بـ "عيشة" صاحبَها بادعاء الصاحبية لها، وبـ "النهار" الصائمَ بادعاء الصائمية له، لا بالحقيقة حتىٰ يفسد المعنىٰ وتبطل الإضافة. وأيضًا يكون "الأمر بالبناء" لهامان، كما أن النداء له، لكن بادعاء أنه بانٍ وجعلِه من جنس العَمَلة لفرط المباشرة. ولا يكون "الربيع" مطلقًا علىٰ الله تعالىٰ حقيقة حتىٰ يتوقف علىٰ السمع؛ إذ المراد به حقيقة هو "الربيع" لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه. وهذا ظاهر.

---

(١) المفتاح ص ٣٧٩.

(٢) المفتاح ص ٣٦٩.

نعم يرد علىٰ مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي، نذكره في علم البيان إن شاء الله تعالىٰ(١).

٥- (ولأنه) أي ما ذهب إليه (ينتقض بنحو "نهاره صائم")، و"ليله قائم"، وما أشبه ذلك مما يشتمل علىٰ ذكر الفاعل الحقيقي؛ (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع عن حمل الكلام علىٰ الاستعارة كما صرح به في كتابه، وقال: «إن نحو "رأيت بفلان أسدًا"، و"لقيني منه أسد"، وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة»(٢).

وجوابه: أنا لا نسلم أن ذكر الطرفين مطلقًا ينافي الاستعارة، بل إذا كان علىٰ وجه ينبئ عن التشبيه: سواء كان علىٰ جهة الحمل، نحو "زيد أسد"، أو لا، نحو "لجين الماء"، بدليل أنه جعل(٣) قوله:

قَـدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَـلَىٰ الـقَـمَـرِ(٤)

---

(١) ينظر: ٣/ ٢٣٨.

(٢) المفتاح ص٣٥٤ بتصرف.

(٣) ظ: زيادة: "نحو".

(٤) لابن طباطبا في معاهد التنصيص ٢/ ١٢٩، وبلا نسبة في أسرار البلاغة ص٣٠٥، والطراز ١/ ٢٠٣، ونهاية الإيجاز ص٢٥٣، والإشارات والتنبيهات ص١٩٠، والمصباح ص١٢٩، والمفتاح ص٣٧١.

وصدره:

لا تَعْجَبُـــوْا مِنْ بِلَىٰ غِلَالَتِهِ

وفي المفتاح:

.... أَزْرَارًا..........

من قبيل الاستعارة، مع اشتماله علىٰ ذكر الطرفين[١]. علىٰ أن المشبه به ههنا شخص صائم مطلقًا، والضمير الفلان نفسه، من غير اعتبار كونه صائمًا أو غير صائم.

ومنهم من لم يقف علىٰ مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية، فأجاب عن الأولين: بأن الاستعارة إنما هي في ضمير "راضية"، والمعنىٰ "فهو في عيشة حسنة، مثل عيشة راض صاحبها"[٢]، والمرادَ بـ"النهار" الصائمُ مطلقًا؛ فيكون من[٣] إضافة العام إِلىٰ الخاص، ولو سُلّم، فمن إضافة المسمىٰ إلىٰ الاسم. فانظر إلىٰ ما ارتكب من التمحلات المستبشعة، وحَمْلِ الكلام الذي هو من البلاغة بمكان علىٰ الوجه المسترذل.

وعن الثالث: بأن "الأمر بالبناء" لهامان مجاز، ولغيره حقيقة. وخفي عليه أنه إذا كان المراد بلفظ "هامان"، هو الباني حقيقة كما فهم، لم يكن الأمر له لا حقيقة ولا مجازًا، ألا ترىٰ[٤] أنك إذا قلت: "ارم يا أسد"، لا يكون الأمر للحيوان المفترس قطعًا.

٤٧ب/ وعن الرابع: بأن التوقيف إنما هو مذهب البعض[٥]./ والسكاكي ممّن يجوّز إطلاق الاسم علىٰ الله تعالىٰ من غير توقيف؛ ولذا صرح بأن

---

(١) ينظر: المفتاح ص٣٧١.

(٢) ط: زيادة: "بها".

(٣) ط: زيادة: "باب".

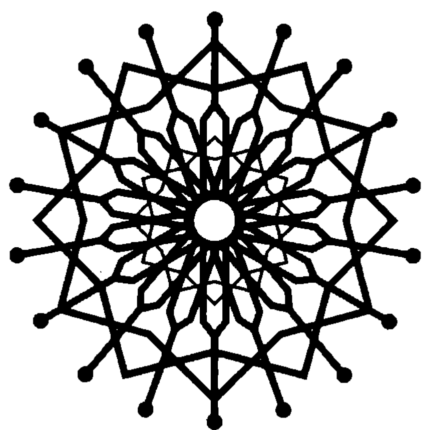
(٤) ط: "يرىٰ".

(٥) وهذا هو الصحيح. ولم أجد رأيًا لأحد من الفرق التي تنتسب إلىٰ الإسلام يُجوِّز إطلاق الاسم علىٰ الله تعالىٰ من غير توقيف.

"الربيـع" اسـتعارة بالكتابة عنه. ولـم يعـرف أنه لو صح ذلك، لوجب عند القائليـن بالتوقيف أن يتوقف صحة مثل هذا التركيب علىٰ السـمع. وليس كذلك؛ لأنه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف[1].



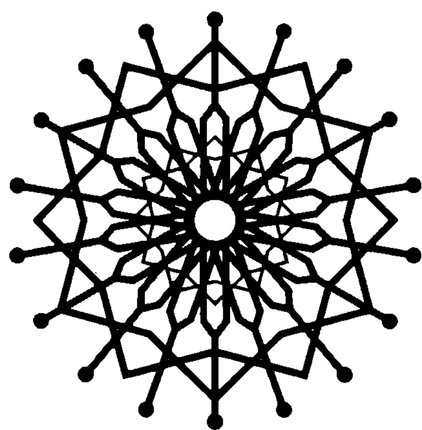
(١) الأصل: "توقف"، وط: "توقيف والله أعلم".





الباب الثاني
أحوال المسند إليه





الباب الثاني: (**أحوال المسند إليه**)، أعني الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، كحذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره، وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم أو المسند مثلا، ككونه مسندًا إليه لحكم مؤكد أو متروك التأكيد، وكونه مسندًا إليه لمسند مقدم أو مؤخر، معرّف أو منكّر، ونحو ذلك. وسيأتي بيان كون المسند إليه أولىٰ بالتقديم[١].



(١) ينظر: ص٣٢٣.

حذف المسند إليه

(**أما حذفه**) قدمه علىٰ سائر الأحوال؛ لأنه عبارة عن عدم الإتيان به، وهو متقدم[1] علىٰ الإتيان؛ لتأخر وجود الحادث عن عدمه.

والحذف يفتقر إلىٰ أمرين:

أحدهما: قابلية المقام، وهو أن يكون السامع عارفًا به لوجود القرائن.

والثاني: الداعي الموجب لرجحان الحذف علىٰ الذكر.



أغراض الحذف

ولمَّا كان الأول معلومًا مقررًا في علم النحو أيضًا دون الثاني، قصد إلىٰ تفصيل الثاني مع إشارةٍ ما ضمنية إلىٰ الأول فقال:

١ - (**فللاحتراز عن العبث**) إذ القرينة دالة عليه فذكره عبث، لكن لا بناء علىٰ الحقيقة وفي نفس الأمر، بل (**بناء على الظاهر**) وإلّا فهو في الحقيقة الركن الأعظم من الكلام؛ فكيف يكون ذكره عبثًا؟!.

وقيل: معناه أنه عبث نظرًا إلىٰ ظاهر القرينة، وأما في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض، مثل التبرك، والاستلذاذ، والتنبيه علىٰ غباوة السامع، ونحو ذلك.

(١) ظ: "مقدم".

٢- **(أو تخييلِ العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ)** يعني أن الاعتماد عند الذكر علىٰ دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف علىٰ دلالة العقل. وهو أقوىٰ لاستقلاله بالدلالة، بخلاف اللفظ فإنه يفتقر إلىٰ العقل. فإذا حذفت، فقد خيّلت أنك عدلت من الدليل الأضعف إلىٰ الأقوىٰ. وإنما قال: "تخييل" لأن الدالّ عند الحذف أيضًا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن. والاعتماد في دلالة اللفظ بالأَخَرَةِ[1] إلىٰ العقل؛ فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية علىٰ اللفظ، ولا عند الحذف علىٰ العقل، **(كقوله)**:

(قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟، قُلْتُ: عَلِيْلُ) ....[2]

لم يقل: "أنا عليل"؛ للاحتراز والتخييل المذكورين.

٣- **(أو اختبارِ تنبه السامع)**[3]هل يتنبه أم لا.

٤- **(أو)** اختبار **(مقدار تنبهه)** هل يتنبه/ بالقرائن الخفية أم لا. /٤٨أ

٥- **(أو إيهامِ صونه)** أي المسند إليه **(عن لسانك)** تعظيمًا له وإفخامًا.

٦- **(أو عكسه)** أي إيهامِ صون لسانك عنه تحقيرًا له وإهانة.

٧- **(أو تأتّي الإنكار)** وتَيَسُّرِه[4]**(لدى الحاجة)** نحو "فاسق فاجر"، أي "زيد"؛ ليتيسر لك أن تقول: "ما أردته بل غيره".

---

(١) ط: "بالآخرة". والأَخَرَةُ: آخر كل شيء [ينظر: اللسان: "أخر" ٤/ ١٤].

(٢) غير منسوب في دلائل الإعجاز ص٢٣٨. وتمامه:

سَهَــرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طوِيْــلُ

(٣) م، وط: زيادة: "عند القرينة".

(٤) ط: "أي تيسّره".

٨- (أو تعيُّنِه، أو ادعائه) أي التعين.

٩- (أو نحوِ ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضُجْرَةٍ(١) وسآمة(٢)، أو فوات فرصة، أو محافظة علىٰ وزن أو سجع أو قافية، أو ما أشبه ذلك، كقول الصياد: "غزال"؛ فإن المقام لا يسع أن يقال: "هذا غزالٌ فاصطادوه".

١٠- وكالإخفاء من غير السامع من الحاضرين، مثل: "جاء".

١١- وكاتباع الاستعمال الوارد علىٰ تركه، مثل "رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ"(٣)، و: "شَنْشَنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمٍ"(٤)(٥).

أو علىٰ ترك نظائره، كما في الرفع علىٰ المدح أو الذم أو الترحم؛ فإنهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ، نحو "الحمد لله أهلُ الحمد" بالرفع. ومنه قولهم بعد أن يذكروا رجلًا: "فتىً من شأنه كذا وكذا"، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل: "ربع كذا وكذا". وهذه طريقة مستمرة عندهم.

وقد يكون المسند إليه المحذوف هو الفاعل، وحينئذ يجب إسناد الفعل إلىٰ المفعول، ولا يفتقر هذا إلىٰ القرينة الدالة علىٰ تعيين المحذوف،

---

(١) م: "ضجر".

(٢) ظ: "أو سآمة".

(٣) المستقصىٰ ٢/ ١٠٥، وفي مجمع الأمثال ١/ ٣٨١: "رُبَّ رمية من غير رامٍ".

(٤) ط: "أحزم".

(٥) لأبي أخزم الطائي، وهو جد أبي حاتم الطائي أو جد جده [ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٤٥٧].

بل إلىٰ مجرد الغرض الداعي إلىٰ الحذف، مثل "قُتِل الخارجي"؛ لعدم الاعتناء[1] بشأن قاتله، وإنما المقصود أن يقتل ليؤمن من شره.

١٢- وقد يكون حذف الشيء إشعارًا بأنه بلغ من الفخامة مبلغًا لا يمكن ذكره، قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[2]، أي "الملة التي" أو "الحالة" أو "الطريقة"؛ ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر.

١٣- أو بلغ من الفظاعة إلىٰ حيث لا يقتدر المتكلم علىٰ إجرائه علىٰ اللسان، أو السامع علىٰ استماعه. ولهذا إذا قلت: "كيف فلان؟" سائلًا عن الواقع/ في بليّة، يقال: "لا تسأل عنه"، إما لأنه يجزع أن يُجْريَ علىٰ لسانه ما هو فيه لفظاعته وإضجاره المتكلم، وإما لأنك لا تقدر علىٰ استماعه لإيحاشه السامع وإضجاره. /٤٨ب



(١) ط: "الاغتناء".

(٢) الإسراء ٩.

ذكر
المسند إليه

(وأما ذكره):

١ - (فلكونه) أي الذكر (الأصل) ولا مقتضىً للعدول عنه.

٢ - (أو الاحتياطِ لضعف التعويل[1] على القرينة).

٣ - (أو التنبيهِ على غباوة السامع).

٤ - (أو زيادةِ الإيضاح والتقرير). ومنه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2] بتكرير اسم الإشارة، تنبيهًا على أنهم كما ثبتت[3] لهم الأثرةُ بالهدى، فهي ثابتة لهم بالفلاح؛ فجُعلت كلٌّ من الأثرتين في تميّزهم[4] بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كَفَتْ مُمَيِّزَةً على حيالها.

٥ - (أو إظهارِ تعظيمه).

٦ - (أو إهانتِه).

٧ - (أو التبرّكِ بذكره).

٨ - (أو استلذاذِه).

---

(١) ط: زيادة: "أي الاعتماد".

(٢) البقرة ٥. والآية بتمامها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

(٣) م: "يثبت"، وظ: "ثبت".

(٤) م: "تمييزهم".

٩- **(أو بسطِ الكلام حيث الإصغاء مطلوب)** أي في مقام يكون إصغاء السامع مطلوبًا للمتكلم لعظمته وشرفه، (**نحو** ﴿هِيَ عَصَايَ﴾[١]) ولهذا يطال الكلام مع الأحباء. ويجوز أن يكون "حيث" مستعارًا للزمان.

وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة، كما يقال لك: "من نبيك؟"، فتقول: "نبينا حبيب الله أبو القاسم محمد بن عبدالله" إلىٰ غير ذلك من الأوصاف.

١٠- وقد يذكر المسند إليه للتهويل.

١١- أو التعجيب[٢].

١٢- أو الإشهاد في قضية.

١٣- أو التسجيل علىٰ السامع؛ حتىٰ لا يكون له سبيل إلىٰ الإنكار.

هذا كله مع قيام القرينة.



ومما جعله صاحب "المفتاح" مقتضيًا للذكر أن يكون الخبر عام النسبة إلىٰ كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، نحو "زيد قائم، وعمرو ذهب، وخالد في الدار"[٣].

---

(١) طه ١٨. والآية بتمامها: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾.

(٢) م: "التعجب".

(٣) ينظر: المفتاح ص١٧٧.

واعترض المصنف عليه بأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حُذِف، فعمومُ الخبر وإرادةُ تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، بل لابدّ أن ينضم إليهما أمر ثالث، كالتبرك، والاستلذاذ، ونحو ذلك؛ ليترجح الذكر علىٰ الحذف. وإن لم تقم قرينة، كان ذكره واجبًا/ لانتفاء شرط الحذف، لا لاقتضاء عموم النسبة وإرادة التخصيص[1]. ‎/١٤٩أ

وجوابه: أن عمومَ النسبة وإرادةَ التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له؛ لأنه إذا لم يكن عام النسبة، نحو "خالق كل شيء" - يفهم منه أن المراد "هو الله". وإن كان عام النسبة ولم يُرَد تخصيصه، نحو "خير من هذا الفاسق الفاجر" - يفهم منه أن المراد "كل أحد"[2]. ولا نعني بالقرينة سوىٰ ما يدل علىٰ المراد.

* وقيل[3]: مراده: فيكون ذكره واجبًا، لا راجحًا. والمقتضي ما يكون مرجحًا لا موجبًا، أو فيكون ذكره واجبًا؛ فلا يكون مقتضىٰ الحال.

- والجواب: أن المقتضي أعم من الموجب والمرجح. ولا نسلّم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضىٰ الحال؛ فإن كثيرًا من مقتضيات الأحوال بهذه المثابة.



(١) ينظر: الإيضاح ١/ ١١٢.

(٢) ظ: "واحد".

(٣) قائله الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل٣٢].

تعريف المسند إليه

(**وأما تعريفه**) أي جعل المسند إليه معرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه، وحقيقة التعريف جَعْلُ الذات مشارًا به إلىٰ خارجٍ مختصٍ إشارةً وضعيةً.

وقدم في باب المسند إليه التعريف علىٰ التنكير؛ لأن الأصل في المسند إليه التعريف، وفي المسند بالعكس[1].

فتعريفه لإفادة المخاطب أتم فائدة؛ وذلك لأن الغرض من الإخبار- كما مرّ[2] - هي إفادة[3] الحكم أو لازمه، وهو أيضًا حكمٌ؛ لأن المتكلم كما يحكم في الأول بوقوع النسبة بين الطرفين، يحكم هنا بأنه عالم بوقوع النسبة. ولا شكَّ أن احتمال تحقق الحكم متىٰ كان أبعد، كانت الفائدة في الإعلام به أقوىٰ. وكلما ازداد المسند والمسند إليه تخصيصًا، ازداد الحكم بعدًا، كما ترىٰ في قولك: "شيء ما موجود"، وقولك: "زيد حافظ التوراة". فإفادةُ أتمّ فائدة تقتضي أتمّ تخصيص، وهو التعريف؛ لأنه كمال التخصيص. والنكرة - وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره، كقولك: "اعبد إلهًا خلق السماء"[4]/ و"لقيتُ رجلاً سلّمَ عليك ٤٩ب/

(١) ينظر: ٢/ ٨٣.

(٢) ينظر: ص١٧٩ وما بعدها.

(٣) ط: زيادة: "المخاطب".

(٤) ط: زيادة: "والأرض".

اليوم وحدَه قبل كل أحد" - لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة؛ لأنه وضعي بخلاف تخصيص النكرة.



ثم التعريف يكون علىٰ وجوه متفاوتة، تتعلق بها أغراض مختلفة، أشار إليها بقوله:

التعريف بالإضمار

(**فبالإضمار لأن المقام للتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة**) وقدّم المضمر؛ لكونه أعرف المعارف.

(**وأصل الخطاب أن يكون لمعين**) واحدًا كان أو كثيرًا؛ لأن وضع المعارف علىٰ أن تستعمل[1] لمعين، مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلىٰ حاضر؛ فيكون معينًا.

(**وقد يترك**) أي الخطاب مع معين (**إلى غيره**) أي غير المعين؛ (**ليعم**) الخطاب (**كل مخاطب**) علىٰ سبيل البدل، (**نحو** ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[2]) لا يريد بالخطاب مخاطبًا معينًا؛ قصدًا إلىٰ تفظيع حال المجرمين، (**أي تناهت حالهم**) الفظيعة (**في الظهور**) وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلىٰ حيث يمتنع خفاؤها؛ فلا تختص[3] بها رؤية

---

(١) ط: "يستعمل".

(٢) السجدة ١٢.

(٣) ط: "يختص".

راءٍ دون راء. وإذا كان كذلك، **(فلا يختص به)** أي بهذا الخطاب **(مخاطب)** دون مخاطب، بل كل من يأتي منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

وفي بعض النسخ «فلا يختص بها»، أي برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤيةُ مخاطب على حذف المضاف.

قال في "الإيضاح": «وقد يترك إلىٰ غير معين، نحو "فلان لئيم: إنْ أكرمتَه أهانك، وإنْ أحسنتَ إليه أساء إليك"، فلا تريد مخاطبًا بعينه، بل تريد "إن أُكرم أو أُحسن إليه"[1]، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير، نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾[2] الآية، أُخرج في صورة الخطاب لمّا أريد العموم»[3].

فقوله: "ليفيد العموم" متعلق بقوله: "فلا تريد مخاطبًا بعينه"، لا بقوله: "فتخرجه في صورة الخطاب" لفساد المعنىٰ. وكذا/ قوله: "لمّا أريد العموم" متعلق بما دل عليه الكلام، أي حمل[4] علىٰ هذا، أعني عدم إرادة مخاطب معين؛ لإرادة العموم، يشعر بذلك لفظ "المفتاح"[5]. /٥٠أ



(١) الأصل: "إن أكرم إليه أو أحسن".

(٢) ط: ﴿إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾.

(٣) الإيضاح ١/ ١١٤ بتصرف.

(٤) ظ، وط: "يحمل".

(٥) ينظر: المفتاح ص١٨٠.

التعريف بالعلمية

(وبالعلمية) أي تعريف المسند إليه بإيراده علمًا، وهو ما وضع لشيء مع جميع مُشَخَّصَاته. وقدمها علىٰ بقية المعارف؛ لأنها أعرف منها.

١ - (لإحضاره) أي المسند إليه (بعينه) أي بشخصه، بحيث يكون مميزًا عن جميع ما عداه. واحترز به عن إحضاره باسم جنسه، نحو "رجل عالم جاءني" (في ذهن السامع ابتداء) أي أوّل مرة. واحترز به عن إحضاره ثانيًا بالضمير الغائب، نحو "جاء زيد وهو راكب" (باسم مختص به) أي بالمسند إليه، بحيث لا يطلق علىٰ غيره باعتبار هذا الوضع[1].واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم، والمخاطب، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بلام العهد، والإضافة؛ فإنه يمكن إحضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها، لكن ليس شيء منها مختصًا بمسند إليه معين.

* فإن قيل: هذا القيد مغن عن الأولين؛ لأن الاسم المختص بشيء معين ليس إلّا العلم.

- قلنا: بعد التسليم أن ذكر القيود إنما هو لتحقيق مقام العلمية، فلا بأس بأن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع، كما في التعريفات.

* لا يقال: إن قوله: "ابتداء" احترازٌ عن المضمر الغائب، والمعرف بلام العهد، والموصول؛ فإن الأولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقًا أو تقديرًا، والثالث بواسطة العلم بالصلة،

(١) قوله: "باعتبار هذا الوضع" ليس في م.

- لأننا نقول: هذا موقوف علىٰ أن يكون معنىٰ قوله "ابتداء": بنفسه، أي بنفس لفظه، يعني إحضارًا لا يتوقف بعد العلم بالوضع علىٰ شيء آخر من تقدم الذكر، ونحوه. ولو أريد ذلك، يكون هذا بعينه معنىٰ قوله: "باسم مختص به". وبعد اللَّتَيَّا والتي، يكون احترازًا عن سائر المعارف، ولا يكون لتخصيص/ ما ذكر جهة؛ لأن اللفظ الموضوع لمعين إنما هو العَلَمُ، وما /٥٠ب
سواه إنما وضع ليستعمل في معين؛ فينبغي أن يصار إلىٰ ما ذكره بعضهم من أن معناه "أوّلَ زمانِ ذِكْرِه"، وهو احتراز عن إحضاره في ثاني زمان ذكرِه، كما في سائر المعارف؛ فإنها لا تفيد أوّلَ زمانِ ذِكرها إلّا مفهوماتها الكلية. وإفادتها للجزئيات[1] المرادة في الكلام، إنما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام، كتقدم الذكر، والإشارة، والعلم بالصلة، والنسبة، ونحو ذلك. ولا يخفىٰ علىٰ المنصف أن الوجه ما ذكرناه أولًا.

(**نحوه** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2])، فـ"الله" أصله "الإله"، حذفت "الهمزة" وعوضت منها حرف التعريف، ثم جعل علمًا للذات[3] الواجب الوجود الخالق لكل شيء. ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصر في فرد؛ فلا يكون علمًا؛ لأن مفهوم العلم جزئي - فقد سها. ألا يرىٰ أن قولنا: "لا إله إلا الله" كلمة توحيد بالاتفاق، من غير أن يتوقف علىٰ اعتبار عهد. فلو كان "الله"اسمًا لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته، لا علمًا للفرد الموجود منه -

(١) م، وظ: "الجزئيات".

(٢) الإخلاص ١.

(٣) م، وظ: "علىٰ الذات".

لما أفاد التوحيد؛ لأن المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة. وأيضًا فالمراد بالإله في هذه الكلمة: إما المعبود بالحق؛ فيلزم استثناء الشيء من نفسه، أو مطلق المعبود؛ فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة. فيجب أن يكون "إله" بمعنىٰ "المعبود بحق"، و"الله" علمًا للفرد الموجود منه. والمعنىٰ "لا مستحق[1] للعبودية له في الوجود، أو موجودٌ إلاّ الفرد الذي هو "خالق العالم". وهذا[2] معنىٰ قول صاحب "الكشاف": «إن الله مختص بالمعبود بالحق، لم يطلق علىٰ غيره»[3]، أي بالفرد الموجود الذي يُعبد بالحق تعالىٰ وتقدس.

/٥١أ/ ٢- (أو تعظيمٍ أو إهانةٍ) كما في الألقاب/ الصالحة لمدح أو ذم.

٣- (أو كنايةٍ) عن معنىٰ يصلح له الاسم، نحو "أبو لهب فعل كذا". وفي التنزيل ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[4]، أي يدا جهنميّ؛ لأن انتسابه إلىٰ النار يدل علىٰ ملابسته إياها، كما يقال: "هو أبو الخير"، و"أبو الشر"، و"أخو الفضل"، و"أخو الحرب" لمن يلابس هذه الأمور.

واللهب الحقيقي لهب جهنم، فالانتقال من "أبي لهب" إلىٰ "جهنميّ" انتقال من الملزوم إلىٰ اللازم[5]، أو من اللازم إلىٰ الملزوم[6]،

---

(١) ظ: "يستحق".

(٢) م: "وهو".

(٣) الكشاف ١/ ٣٦-٣٧ بتصرف.

(٤) المسد ١.

(٥) علىٰ رأي الخطيب في الإيضاح ٢/ ٤٥٦.

(٦) علىٰ رأي السكاكي في المفتاح ص٤٠٢.

علىٰ اختلاف الرأيين في الكناية، إلّا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع الأول - أعني الإضافي - دون الثاني، أي[1] العَلَمِيّ. وهم يعتبرون في الكُنَىٰ المعاني الأصلية. ومما يدل علىٰ أن الكناية إنما هي بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن ذلك الشخص لزمه أنه جهنمي، سواء كان اسمه "أبا لهب"، أو "زيدًا"، أو "عمرًا"، أو غير ذلك - أنك لو قلت: "هذا الرجل فعل كذا" مشيرًا إلىٰ "أبي لهب"، لا يكون من الكناية في شيء.

ويجب أن يعلم أن "أبا لهب" إنما استعمل[2] هنا في الشخص المسمىٰ به[3] لينتقل منه إلىٰ "جهنمي"، كما أن "طويل النجاد" يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه إلىٰ "طول القامة". ولو قلت: "رأيت اليوم أبا لهب" وأردت كافرًا جهنميًا؛ لاشتهار "أبي لهب" بهذا الوصف، يكون استعارة[4]، نحو "رأيت حاتمًا" ولا يكون من الكناية في شيء، فليتأمل فإن هذا المقام من مزالّ الأقدام.

٤- **(أو إيهام استلذاذه)** أي العَلَم.

٥- **(أو التبرّكِ به).**

٦- أو نحو ذلك، كالتفاؤل.

٧- والتطير.

---

(١) ظ، وط: "أعني".

(٢) ظ، وط: "يتعمل".

(٣) ظ: زيادة: "لكن".

(٤) أي في العَلَم؛ لاشتهاره بتلك الصفة. ولولا تلك الشهرة لم تجز.

٨- والتسجيل علىٰ السامع.

وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الأعلام.



التعريف بالموصولية

(وبالموصولية) أي تعريف المسند إليه بإيراده موصولًا. وكان الأنسب أن يقدم عليه ذكر اسم الإشارة لكونه أعرف؛ لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين، بخلاف الموصول. ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة؛
٥١ب/ ولهذا صح جعل "الذي يوسوس" صفة "للخناس"[١]./

وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه. وما ذكرنا من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه[٢] وعليه الجمهور[٣]، وفيها مذاهب أخر.

والمقام الصالح للموصولية هو أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلىٰ مشار إليه بحسب الذهن؛ لأن وضع الموصول علىٰ أن يطلقه المتكلم علىٰ ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم حاصل له؛ فلذا كانت الموصولات معارف. بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد؛ فإن تخصصها ليس بحسب الوضع. فقولك:

---

(١) في قوله تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۞ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس ٤-٥].

(٢) سيبويه جعل المعرفة خمسة أشياء: العلم، والمضاف إلىٰ المعرفة، والمحلىٰ بأل، واسم الإشارة، والضمير [ينظر: الكتاب ٢/ ٥].

(٣) ينظر مثلًا: الأصول في النحو ١/ ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥١، والنكت الحسان ص٤٢.

"لقيتُ مَنْ ضربتَه" - إذا كانت "مَنْ" موصولة - معناه "لقيتُ الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك". وإنْ جعلتَها موصوفةً، فكأنك قلت: "لقيت إنسانًا مضروبًا لك". فهو وإنْ تخصص بكونه مضروبًا لك، لكنه ليس بحسب الوضع؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصص فيه. بخلاف الموصولة؛ فإن وضعها علىٰ أن تتخصص[1] بمضمون الصلة وتكون معرّفة بها. وهذا هو المقام الصالح للموصول.

ثم المصنف قد أشار إلىٰ تفصيل الباعث الموجب له أو المرجح بقوله:

١- **(لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: "الذي كان معنا أمس رجل عالم")**. ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة، نحو "الذين في ديار الشرق لا أعرفهم، أو لا نعرفهم"؛ لقلة جدوىٰ هذا الكلام وندرة وقوعه.

٢- **(أو استهجانِ التصريح بالاسم)**.

٣- **(أو زيادة التقرير)** أي تقرير الغرض المسوق له الكلام، **(نحو** ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[2]**)** أي راودت زليخا يوسفَ. والمراودة المفاعلة[3]، من راد يرود: جاء وذهب[4]. وكأن[5] المعنىٰ

(١) ط: "يتخصص".

(٢) يوسف ٢٣.

(٣) ظ: "مفاعلة".

(٤) ينظر: اللسان: "رود" ٣/ ١٨.

(٥) ظ: "كأنَ".

خادعته عن نفسه، وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده، يحتالُ عليه أن يغلبه ويأخذه منه. وهي عبارة عن التمحل لمواقعته إياها.

فالكلام/ مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله، والمذكور أدلُّ عليه من "امرأة العزيز"، أو "زليخا"؛ لأن كونه في بيتها ومولىً لها، يوجب قوةَ تمكنها من المراودة ونيلَ المراد. فإباؤه عنها وعدم الانقياد لها، يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء. /١٥٢أ

وقيل[١]: معناه "زيادة تقرير المسند"؛ لأن كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة؛ لما فيه من فرط الاختلاط والألفة.

وقيل: بل تقرير المسند إليه؛ وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في "زليخا" و"امرأة العزيز"؛ فلا يتقرر المسند إليه ولا يتعين مثله في "التي هو في بيتها"؛ لأنها واحدة معينة مشخصة.

ومما هو نصٌّ في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند إليه بيت "السِّقط":

أَعُبَّادَ المسِيْحِ يَخَافُ صَحْبِيْ وَنَحْنُ عَبِيْدُ مَنْ خَلَقَ المسِيْحَا[٢]

فإنه أدلّ علىٰ عدم خوفهم من النصارىٰ من أن يقول: "نحن عبيد الله".

(١) قائله الخلخالي [ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل ٣٤].

(٢) للمعري في سقط الزند ص٥٨.

والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، والمفهوم من "المفتاح" أنها مثال لها ولاستهجان[1] التصريح بالاسم[2]؛ لأنه قال: «أو أن[3] يستهجن التصريح أو أن يقصد زيادة التقرير، نحو ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾[4] الآية». ثم قال: «والعدول عن التصريح باب من البلاغة، وأورد حكاية شريح»[5]. فلو لم تكن مثالًا لهما، لأخّر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية، فافهم.

٤- (أو التفخيم، نحو ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[6][7]).

ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس[8]:

وَلَقَدْ نَهَزْتُ مَعَ الغُواةِ بِدَلوِهِمْ وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حَيْثُ أَسَامُوْا
وَبَلَغْتُ مَا بَلَغَ امْـرُؤٌ بِشَبَابِهِ فَـإذَا عُـصَـارَةُ كُـلِّ ذَاكَ أَثَـامُ[9]

---

(١) ط: "والاستهجان".

(٢) ليست في ظ.

(٣) ظ: "وأن".

(٤) ط: زيادة: ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾.

(٥) ينظر: المفتاح ص١٨١-١٨٢. وحكاية شريح: أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع ينكر، فقال له شريح: شهد عليك ابن أخت خالتك.

(٦) طه ٧٨. وسياق الآية: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

(٧) ط زيادة: "فإنّ في هذا التفخيم من الإبهام ما لا يخفىٰ".

(٨) هو أبو علي الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، شاعر عباسي مشهور، تفوّق علىٰ شعراء عصره، كان عالمًا باللغة والغريب والنحو وأيام الناس، توفي سنة ١٩٦هـ وقيل: ١٩٥هـ، وقيل: ١٩٨هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٦٥- ٦٨].

(٩) ديوانه ص٥١٠، وفيه:

وأسمت سرح اللَّهْوِ..............

ونهزتُ بالدلو في البئر: إذا ضربت بها إلىٰ الماء لتمتلئ [ينظر: اللسان: "نهز" ٦/ ٤٢٢].

٥- (أو تنبيه المخاطب على خطأ) نحو قول عَبْدَة بن الطبيب[(١) (٢)] من قصيدة يعظ فيها بنيه:

(إنَّ الَّذِيْنَ تَرَونَهُمْ)

أي تظنّونهم

(إخْوَانَكُمْ) (يَشْفِي غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أنْ تُصْرَعُوْا)[(٣)]

أي تُهلكوا أو تصابوا بالحوادث. ففيه من التنبيه علىٰ خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: "إن القوم الفلاني".

٥٢ب/ وجعل صاحب/ "المفتاح" هذا البيت مما جعل الإيماء إلىٰ وجه بناء الخبر ذريعة إلىٰ التنبيه علىٰ الخطأ[(٤)].

ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلىٰ وجه بناء الخبر، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلىٰ بناء نقيضه عليه[(٥)].

وجوابه: أن العرف والذوق شاهد صدقٍ علىٰ أنك إذا قلت - عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانا خُلّصًا -: "إن الذين تظنونهم

---

(١) ط: "الطيب".

(٢) هو عبدة بن يزيد بن عمرو بن وعلة، شاعر مخضرم مشهور، قاتل الفرس مع المثنىٰ بن حارثة والنعمان بن مقرّن في فتح المدائن، وله في ذلك آثار مشهورة [ينظر: الإصابة ٥/ ١١٢ - ١١٤].

(٣) شعره ص١١٧، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٦٩٦، وبهجة المجالس ٢/ ٧٢٣. وفي عيون الأخبار ٢/ ٢٦، والشعر والشعراء ص٤٨٦، والحيوان ٤/ ١٦٧:

.... خُلَّانَكُمْ يَشْفِي صُدَاعَ رُؤُوْسِهِمْ........

(٤) ينظر: المفتاح ص١٨٢.

(٥) ينظر: الإيضاح ١/ ١١٧- ١١٨.

إخوانكم"، كان فيه إيماء إلىٰ أن الخبر المبني عليه أمرٌ ينافي الأخوة ويباين المحبة.

٦- (أو الإيماءِ إلى وجه بناء الخبر) أي إلىٰ طريقه، تقول: "عملت هذا العمل علىٰ وجه عملك، وعلىٰ جهته"، أي علىٰ طَرْزه وطريقته. يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلىٰ أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير ذلك. وحاصله أن تأتي بالفاتحة علىٰ وجه يُنَبِّه الفَطِن علىٰ الخاتمة، كالإرصاد في علم البديع[١] (نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[٢])، فإن فيه إيماءً إلىٰ أن الخبر المبني عليه أمرٌ من جنس العقاب والإذلال، بخلاف ما إذا ذُكِرتْ أسماؤهم الأعلام.

أ- (ثم إنه) أي الإيماء إلىٰ وجه بناء الخبر[٣] (ربما جُعِل ذريعة) أي وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي شأن[٤] الخبر، (نحو) قول الفرزدق:

(إنّ الّذيْ سَمَكَ) أي رفع (السَّمَاءَ بَنَى لَنَا)

(بَيْتًا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دَعَائمُهُ أَعَزُّ وَأطْوَلُ)[٥] من دعائم كل بيت.

---

(١) الإرصاد هو أن يجعل قبل العجُز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه، إذا عرف الرويّ [ينظر: ٤/ ٢٨].

(٢) غافر ٦٠.

(٣) ط: زيادة: "لا مجرّد جعل المسند إليه موصولاً كما سبق إلىٰ بعض الأوهام".

(٤) ظ، وط: "لشأن".

(٥) ديوانه ٢/ ١٥٥، والبيت هكذا:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَىٰ لنَا   بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطوَلُ

ففي قوله: "إن الذي سمك السماء"(١) إيماءٌ إلىٰ أن الخبر المبني عليه أمرٌ من جنس الرفعة والبناء، بخلاف ما إذا قيل: "إن الله"، أو "الرحمن" أو غير ذلك. ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته؛ لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناءَ أرفعُ منها وأعظم.

ب- (أو شأن(٢) غيره) أي غير الخبر، (نحو(٣) ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾(٤)) ففيه إيماء إلىٰ أن طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة
/١٥٣أ والخسران، وتعظيمٌ لشأن شعيب، وهو/ ظاهر.

جـ- وقد يجعل ذريعة إلىٰ الإهانة بشأن(٥) الخبر، نحو "إن الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه".

د- أو شأن غيره، نحو "الذي يتبع الشيطان فهو خاسر".

هـ- وقد يجعل ذريعة إلىٰ تحقيق الخبر، نحو:

إنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوْفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُوْلُ(٦)

فإن في ضرب البيت بكوفة(٧) والمهاجرة إليها إيماءً إلىٰ أن طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة. ثم إنه يُحَقِّق زوال المودة

---

(١) ليست في ظ.

(٢) ظ: "لشأن".

(٣) ط: زيادة: "قوله تعالىٰ".

(٤) الأعراف ٩٢.

(٥) ط: "لشأن".

(٦) لعبدة بن الطبيب في شعره ص٥٩، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٦٤٦.

(٧) ظ، وط: زيادة: "الجند".

ويقرِّره، حتىٰ كأنه برهان عليه، وهذا معنىٰ تحقيق الخبر. فظهر الفرق بينه وبين الإيماء، وسقط اعتراض المصنف بأنه لا يظهر فرق بينهما، فكيف يُجعل الإيماء ذريعة إليه؟. ألا ترىٰ أن قوله:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ....... البيت[1]

إنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ............. البيت

فيه إيماءٌ من غير تحقيق الخبر[2].

و- وقد يجعل ذريعة إلىٰ التنبيه علىٰ الخطأ، كما مرّ.

فأحسن التأمل في هذا المقام؛ فإنه من مطارح الأنظار.

والفاضل العلامة قد فسّر في "شرح المفتاح" "الوجهَ" في "الإيماء إلىٰ وجه بناء الخبر" بالعلة والسبب، كما هو الظاهر في قولنا: "إن الذين آمنوا لهم درجات النعيم". ثم صرح بأن قوله: "ثم يتفرع علىٰ هذا اعتبارات لطيفة، ربما جعل ذريعة إلىٰ كذا وكذا" إشارةٌ إلىٰ جَعْل المسند إليه موصولًا موميًا إلىٰ وجه بناء الخبر؛ فأشكل عليه الأمر في نحو: "إنَّ الَّذِيْ سَمَكَ"[3]، و"إنَّ الَّتي ضَرَبَتْ"، و"إنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ"؛ لعدم تحقيق السببية، وهو لم يتعرض لذلك[4].

(١) ليست في م.

(٢) ط: زيادة: "إذ ليس في رفع السماء تحقيق لبنائه لهم".

(٣) ظ، وط: زيادة: "السماء".

(٤) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل١٥.

ومن الناس من اقتفىٰ أثره في تفسير الوجه بالعلة، لكن هرب عن الإشكال بأن معنىٰ قوله: "ثم يتفرع علىٰ هذا" أي علىٰ إيراد المسند إليه موصولًا من غير اعتبار الإيماء؛ فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء. وسَوق الكلام ينادي علىٰ فساد هذا الرأي عند المنصف[1].

٦- وقد يقصد بالموصول الحث علىٰ التعظيم، أو التحقير، أو
٥٣ب/ الترحم، أو نحو ذلك، كقولنا: "جاءك/ الذي أكرمك أو أهانك أو الذي سُبِي أولاده ونُهِبَ أمواله".

٧- وقد يكون للتهكم، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾[2].

ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط.



التعريف بالإشارة

(وبالإشارة) أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متىٰ صلح المقام له واتصل به غرض. أما المقام الصالح فهو أن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًا؛ فإنّ أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلىٰ مشاهد محسوس قريب أو بعيد. فإنْ أشير بها إلىٰ محسوس غير مشاهد أو إلىٰ ما

(١) م، وظ، وط: "المصنف".

(٢) الحجر ٦. والآية بتمامها: ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ﴾.

يستحيل إحساسه ومشاهدته، فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية. وأما الغرض الموجب له أو المرجح فقد أشار إلىٰ تفصيله بقوله:

١ - (لتمييزه) أي المسند إليه (أكمل تمييز، نحو قوله) أي ابن الرومي[1]:

(هَذَا أَبُوْ الصَّقْرِ فَرْدًا)

نصب علىٰ المدح أو الحال

(فِيْ مَحَاسِنِهِ) مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ[2]

وهما شجرتان بالبادية، يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر.

٢ - (أو التعريضِ بغباوة السامع) حتىٰ كأنه لا يدرك غير المحسوس، (كقوله) أي الفرزدق:

(أُوْلَئِكَ آبَائِيْ فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ)

هذا الأمر للتعجيز، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[3].

(إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيْرُ المَجَامِعُ)[4]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، مولىٰ آل المنصور، شاعر عباسي مشهور، كان رأسا في الهجاء والمديح. ولد سنة ٢٢١هـ، وتوفي سنة ٢٨٣ أو ٢٨٤ هـ [ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩٥- ٤٩٦].

(٢) ديوانه ٦/ ٢٣٩٩، وفيه:

.... فَرْدٌ فِيْ كِتَابَتِهِ وَهْوَ ابْنُ شَيْبَانَ بَيْنَ الطَّلْحِ وَالسَّلَمِ

(٣) البقرة ٢٣. وسياق الآية: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾.

(٤) ديوانه ١/ ٤١٨.

٣- (أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط، كقولك: "هذا"، أو "ذلك"، أو "ذاك زيد") أخّر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين.

* فإن قلت: كون "ذا" للقريب و"ذلك" للبعيد و"ذاك" للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة؛ فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد[1] علىٰ أصل المراد،

* قلت: مثله كثير في علم المعاني، كأكثر مباحث التعريف، والتوابع، وطرق القصر، وغير ذلك. وتحقيقه أن اللغة تنظر فيه من حيث إنّ "هذا"
/٥٤أ للقريب مثلا، وعلمَ المعاني/ من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتىٰ بـ "هذا"، وهو زائد علىٰ أصل المراد الذي هو الحكم علىٰ المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره أيًّا كان. ولو سُلّم، فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم، كما أشار إليه بقوله:

٤- (أو تحقيرِه) أي المسند إليه (بالقرب، نحو ﴿أَهَٰذَا[2] ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[3]).

---

(١) ط: "زائد".

(٢) ظ: "هذا".

(٣) الأنبياء ٣٦. وسياق الآية: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾.

٥- وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره، نحو "هذه القيامة قد قامت".

٦- (أو تعظيمه بالبعد، نحو ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[1]) تنزيلًا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة.

٧- وقد يقصد به تعظيم المشير، كقول الأمير لبعض حاضريه: "ذلك قال كذا".

٨- (أو تحقيره)[2] بالبعد، (كما يقال: "ذلك اللعين فعل كذا") تنزيلًا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة.

ولفظ "ذلك" صالح للإشارة إلىٰ كل غائب عينًا كان أو معنىٰ، بأن يحكىٰ عنه أولا ثم يشار إليه، نحو "جاءني رجل، فقال ذلك الرجل"، و"ضربه زيد، فهالني ذلك الضرب"؛ لأن المحكي عنه غائب. ويجوز علىٰ قلةٍ لفظُ الحاضر، نحو "فقال هذا الرجل"، و"هالني هذا الضرب"، أي هذا المذكور عن قريب. فهو وإن كان غائبا لكن جرىٰ ذكره عن قريب، فكأنه حاضر.

٩- وقد يذكر المعنىٰ الحاضر المتقدم بلفظ البعيد[3]، نحو "بالله[4] - وذلك قسم عظيم - لأفعلن"؛ لأن المعنىٰ غير مدرك حسا، فكأنه بعيد.

---

(١) البقرة ١- ٢.

(٢) ط: زيادة: "أي المسند إليه".

(٣) م: "البعد".

(٤) ظ، وط: زيادة: "العظيم".

١٠- **(أو التنبيه)** أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه **(عند تعقيب المشار إليه بأوصاف)** أي عند إيراد أوصاف علىٰ عقب المشار إليه. تقول: "عَقَبَه فلان" إذا جاء علىٰ عقبه، ثم تعدِّيه إلىٰ المفعول الثاني بـ "الباء" وتقول: "عَقَّبْتَه بالشيء" أي جعلت الشيء علىٰ عقبه[1]. **(على أنه)** أي

٥٤ب/ التنبيه[2] علىٰ أن المشار إليه **(جدير بما يرد بعده)** أي بعد اسم الإشارة/ **(من أجلها)** أي من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه، **(نحو)** ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلىٰ قوله: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[3]) عقَّب المشارَ إليه وهو "الذين يؤمنون" بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، وغير ذلك، ثم عرَّف المسند إليه بأن أورده اسم إشارة، تنبيهًا علىٰ أن المشار إليهم أحقاءُ بما يرد بعد "أولئك"، وهو كونهم علىٰ الهدىٰ عاجلًا والفوز بالفلاح آجلًا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

١١- أو لأنه لا يكون طريق إلىٰ إحضاره سوىٰ الإشارة؛ لجهل[4] المتكلم أو السامع بأحواله، أو لنحو ذلك.

التعريف باللام

(وباللام) أي تعريف المسند إليه باللام:

١- **(للإشارة إلى معهود)** أي إلىٰ حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب، واحدا كان أو اثنين أو جماعة- تقول: "عهدت فلانا": إذا

---

(١) ينظر: لسان العرب: "عقب" ١/ ٦١٢- ٦١٣.

(٢) م، وظ: "للتنبيه".

(٣) البقرة ٣- ٥.

(٤) ظ: "بجهل".

أدركته ولقيته[1]- وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية، (نحو ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾، أي) ليس الذكر (الذي طلبتْ) امرأة عمران (كالتي) أي كالأنثىٰ التي (وُهِبَتْ لها). فـ "الأنثىٰ" إشارة إلىٰ ما سبق ذكره صريحا في قوله: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ لكنه ليس بمسند إليه، و"الذكر" إشارة إلىٰ ما سبق[2] كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[3]؛ فإن لفظ "ما" وإن كان يعم[4] الذكور والإناث، لكن التحرير- وهو أن يُعتق الولد لخدمة بيت المقدس- إنما كان للذكور دون الإناث، وهو مسند إليه.

وقد يُستغنىٰ عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن، نحو "خرج الأمير"، إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد، وكقولك لمن دخل البيت: "أغلق الباب".

وقد يكون لام العهد للإشارة إلىٰ الحاضر، كما في وصف المنادىٰ واسم الإشارة، نحو "يا أيها الرجل"، و"هذا الرجل".

٢- (أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمىٰ، من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد، (كقولك: "الرجل خير من المرأة"). ومنه

---

(١) ينظر: اللسان: "عهد" ٣/ ٢١٣.

(٢) ظ، وط: زيادة: "ذكره".

(٣) آل عمران ٣٥- ٣٦. والسياق: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾.

(٤) م، وظ: "كانت تعم".

"اللام" الداخلة علىٰ المعرفات، نحو "الإنسان حيوان ناطق"، و"الكلمة لفظ مفرد موضوع"[1]. ونحوُ ذلك[2] التعريفُ للماهية.

(وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الأفـراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة، يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة- الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن- علىٰ فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها، كما يطلق الكلي الطبيعي علىٰ كل[3] من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة[4] علىٰ أن ليس القصد إلىٰ نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها، (كقولك: "أُدخل السوق" حيث لا عهدَ) في الخارج؛ فإن قولك: "أُدخل"[5] قرينة دالة علىٰ ما ذكرنا[6].

وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. وإنما أطلق علىٰ الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. والفرق بينه وبين النكرة، كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس، نحو "لقيت أسامة"، و"لقيت أسدا".

(١) م: "لفظ موضوع لمعنىٰ مفرد"، وظ: "لفظ موضوع مفرد".

(٢) ظ، وط: زيادة: "لأن".

(٣) ط: زيادة: "جزئي".

(٤) ط: زيادة: "دالة".

(٥) م: زيادة: "السوق".

(٦) ظ، وط: "ذكرناه".

فـ"أسد" موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه علىٰ الواحد إطلاق علىٰ أصل وضعه. و"أسامة" موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن، فإذا أطلقتها علىٰ الواحد، فإنما أردت الحقيقة؛ ولزم من إطلاقه علىٰ الحقيقة باعتبار الوجود التعددُ ضمنا. فكذا النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة، نحو "ادخل سوقا" بخلاف المعرف،/ نحو "ادخل السوق"؛ فإن ٥٥ب/
المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة، كالدخول مثلا؛ فهو كعام مخصوص بالقرينة. فالمجرد وذو اللام إذن بالنظر إلىٰ القرينة سواء، وبالنظر إلىٰ أنفسهما مختلفان، وإليه أشار بقوله: (**وهذا في المعنى كالنكرة**) يعني بعد اعتبار القرينة، وإن كان في اللفظ تجري[1] عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ، وذا حال، ووصفا للمعرفة، وموصوفا بها، ونحو ذلك، كعلم الجنس. وهذه الأحكام اللفظية هي التي اضطرتهم إلىٰ الحكم بكونه معرفة وكون نحو "أسامة" علما حتىٰ تكلفوا ما تكلفوا.

ويُعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه أن عَوْدَ الضمير في قوله: "وقد يأتي" إلىٰ المعرّف بلام الحقيقة أولىٰ من عوده إلىٰ مطلق المعرف باللام، كما يشعر به ظاهر[2] لفظ "الإيضاح"[3]. ولكون هذا المعرّف في المعنىٰ كالنكرة، يعامل معاملة النكرة كثيرًا، فيوصف بالجمل كقوله[4]:

---

(١) ط: "يجري".

(٢) ليست في م.

(٣) ينظر: الإيضاح ١/ ١٢٣.

(٤) ظ: "كقولك".

ولقَدْ أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....[1]

وفي التزيل: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[2] علىٰ أن "يحمل" صفة لـ "الحمار". وفيه ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾[3] علىٰ أن قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ صفة لـ ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ أو لـ ﴿ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ﴾؛ لأن الموصوف - وإنْ كان فيه حرف التعريف - فليس لشيء بعينه. كذا في "الكشاف"[4]. وهو صريح في أن "اللام" في "المستضعفين" حرف تعريف، كما سنذكره عن قريب.

وإن كان اسمًا موصولًا، يصح هذا أيضًا؛ لأن الموصول أيضا يعامل معاملة هذا المعرف، كما ذكر صاحب "الكشاف" أنّ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ لا توقيت فيه، فهو كقوله:

ولقَدْ أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....[5]

---

(١) لرجل من بني سلول في الكتاب ٣/ ٢٤، والخزانة ١/ ٣٥٧. وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٠. وتمامه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

وفي الكامل ٣/ ٨٠:

فَأَجُوزُ ثُمَّ أَقُولُ............

(٢) الجمعة ٥.

(٣) النساء ٩٨. وسياق الآية: ﴿...حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/ ١٠٣، ١/ ٥٥٧.

(٥) ليست في ظ.

فيصح أن تقع النكرة، أعني قوله ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] وصفًا له[2].

* فإن قلت:/ المعرّف بلام الحقيقة وعلم الجنس إذا أطلقا علىٰ واحد، كما في نحو "ادخل السوق"، و"رأيت أسامة مقبلا"[3]، أحقيقة هو أم[4] مجاز؟، /٥٦أ

* قلت: بل حقيقة؛ إذا لم يستعمل إلّا فيما وضع له؛ لأن معنىٰ استعمال الكلمة في المعنىٰ أن يكون الغرض الأصلي طلبَ دلالتها علىٰ ذلك المعنىٰ وقصْدَ إرادته منها. وأنت إذا أطلقت المعرّف والعَلَم المذكورَين علىٰ الواحد، فإنما أردت به الحقيقة؛ ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة؛ فهو لم يستعمل إلّا فيما وضع له. وسيتضح هذا في بحث الاستعارة[5].

٣- (**وقد يفيد**) المعرف بـ"اللام" المشار بها إلىٰ الحقيقة (**الاستغراق، نحو** ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾)[6] أشير باللام إلىٰ الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد،

---

(١) الفاتحة ٧.

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٧٠- ٧١.

(٣) الأصل، وم: "مقبلة".

(٤) ظ: "أو".

(٥) ينظر: ٣/ ١٧٢ وما بعدها..

(٦) العصر ٢.

بل في ضمن الجميع؛ بدليل صحة الاستثناء- الذي شرطه دخول المستثنىٰ في المستثنىٰ منه- لو سُكت عن ذكره.

وتحقيقه أن اللفظ إذا دل علىٰ الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج: فإما أن يكون لجميع الأفراد، أو لبعضها؛ إذ لا واسطة بينهما في الخارج. فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها، وجب أن يكون للجميع.

وإلىٰ هذا ينظر صاحب "الكشاف" حيث يطلق لام الجنس علىٰ ما يفيد الاستغراق، كما ذكر في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ أنه للجنس[1]، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2]: "إن "اللام" للجنس؛ فيتناول كل محسن"[3]. وكثيرًا ما يطلقه علىٰ ما يقصد به المفهوم والحقيقة، كما ذكر أن "اللام" في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4] للجنس دون الاستغراق[5].



والحاصل أن اسم الجنس المعرّف باللام:

إما أن يطلق علىٰ نفس الحقيقة، من غير نظر إلىٰ ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة. ونحوه علَم الجنس كـ "أسامة".

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٨٢.

(٢) البقرة ١٩٥، والمائدة ١٣. وقول الزمخشري ليس في هذين الموضعين، وإنما هو عند قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران ١٣٤]. وقد ذكر المؤلف الموضع الصحيح لكلام الزمخشري [ينظر: ص٢٧٩].

(٣) الكشاف ١/ ٤٦٤ بتصرف.

(٤) الفاتحة ٢.

(٥) ينظر: الكشاف ١/ ٤٩- ٥٠.

وإما علىٰ حصّة معينة منها، واحدا/ أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي. ونحوه علَم الشخص كـ "زيد". ٥٦ب/

وإما علىٰ حصّة غير معينة، وهو العهد الذهني. ومثله النكرة، كـ "رجل".

وإما علىٰ كل الأفـراد، وهو الاستغراق. ومثله "كل" مضافًا إلىٰ نكرة[1].

ولا خفاء في تميّز بعضها عن بعض إلا في تعريف الحقيقة؛ فإنه إن قصد به الإشارة إلىٰ الماهية من حيث هي هي، لم يتميز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة علىٰ البعضية والكلية، نحو "رُجْعَىٰ" و"ذكرىٰ"، و"الرُّجْعَىٰ" و"الذكرىٰ". وإن قصد به بالإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن، لم يتميز عن تعريف العهد. وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب "المفتاح" علىٰ هذا المقام[2].

وجوابه: أنا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد علىٰ هذا التقرير؛ لأن النظر في المعهود إلىٰ فرد معين أو اثنين أو جماعة، بخلاف الحقيقة؛ فإن النظر فيها إلىٰ نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن. وهذا المعنىٰ غير معتبر في اسم الجنس النكرة. وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبارٍ لعدمه.

---

(١) ط: "النكرة".

(٢) ينظر: المفتاح ص٢١٤- ٢١٦.

نوعا الاستغراق

(وهو) أي الاستغراق (ضربان):

(**حقيقي**): وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، (**نحو** ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾[1]، **أي كل غيب وشهادة**).

(**وعُرفي**): وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مُتفاهَم العرف، (**كقولنا: "جمع الأمير الصاغة"، أي صاغة بلده أو مملكته**) لأنه المفهوم عرفًا، لا صاغةَ الدنيا.

* فإن قلت: الصاغة جمع صائغ، و"اللام" في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرفَ تعريفٍ عند غير المازني[2]، فكأن التمثيل[3] علىٰ مذهبه،

* قلت: الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنىٰ الحدوث؛ لأنهم يقولون: إنه فعل في صورة الاسم؛ ولهذا يعمل وإنْ كان بمعنىٰ الماضي. وأما ما ليس في معنىٰ[4] الحدوث من نحو "المؤمن"

١٥٧أ/ و"الكافر"،/ و"الصائغ" و"الحائك" فهو كالصفة المشبهة، و"اللامُ" فيها

(١) الأنعام ٧٣، والتوبة ٩٤، ١٠٥، والرعد ٩، والمؤمنون ٩٢، والسجدة ٦، والزمر ٤٦، والحشر ٢٢، والجمعة ٨.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية أو عدي بن حبيب المازني. أحد النحاة البصريين المشهورين. كان إماما في العربية، روىٰ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد. من مصنفاته "علل النحو"، و"ما تلحن فيه العامة". توفي سنة ٢٤٨ أو ٢٤٩ أو ٢٣٠ هـ[بغية الوعاة ١/ ٤٦٣- ٤٦٦].

(٣) ط: زيادة: "مبنىٰ".

(٤) ط: "بمعنىٰ".

حرف تعريف[1] اتفاقًا. وكلام صاحب "الكشاف" و"المفتاح" يفصح عن ذلك في غير موضع[2]. ولو سلّم، فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره. والموصول أيضًا يأتي للاستغراق، نحو "أكرم الذين يأتونك إلا زيدًا"، أو "اضرب القائمين إلا عمرًا"، وهذا ظاهر.



(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره **(أشمل)** من استغراق المثنىٰ والمجموع؛ لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد. واستغراق المثنىٰ إنما يتناول كل اثنين اثنين، ولا ينافي خروج الواحد. واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين. **(بدليل صحة "لا رجال في الدار" إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون "لا رجل")**؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان.

وإنما أورد البيان بـ "لا" التي لنفي الجنس؛ لأنها نص في الاستغراق. بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق، وتحتمل عدم الاستغراق احتمالًا مرجوحًا إلا عند قرينة، نحو "ما جاءني رجل، بل رجلان"؛ فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق. والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق، وقد تستعمل[3] فيه مجازًا كثيرًا في المبتدأ، نحو

(١) الأصل، وط: "التعريف".

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ١٤٦، والمفتاح ص١٢٤- ١٢٥.

(٣) ط: "يستعمل".

"تمرةٌ خيرٌ من جرادة"، وقليلا في غيره، نحو ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾[1]. وفي "المقامات":

يا أهلَ ذَا المَغْنَىٰ وُقِيْتُم شَرًّا[2]

وأما إذا كانت النكرة مع "من" ظاهرة، نحو "ما جاءني من رجل" أو مقدرة، نحو "لا رجل في الدار"- فهو نص في الاستغراق؛ حتىٰ لا يجوز "ما من رجل" أو "لا رجل في الدار بل رجلان". وإلىٰ هذا أشار صاحب "الكشاف" حيث قال: إن قراءة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3]- بالفتح- توجب الاستغراق، وبالرفع تجوّزه[4].

٥٧ب/ ولقائل أن يقول:/ لو سلّم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية، فلا نسلم ذلك في المعرف باللام، بل الجمع المحلىٰ بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلها مثل المفرد، كما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل، نحو ﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5]، ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[6]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾[7]، ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ

---

(١) الانفطار ٥.

(٢) للحريري في المقامات ص٤٢، من المقامة الخامسة الكوفية.

(٣) البقرة ٢.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ١١٥.

(٥) البقرة ٣٣.

(٦) البقرة ٣٢.

(٧) البقرة ٣٤.

ﭐﻟْﻤُﺤْﺴِﻨِﻴﻦَ ﴾[1]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[2]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[3]، إلىٰ غير ذلك. ولهذا صح بلا خلاف نحو[4] "جاءني القوم أو العلماء إلا زيدًا أو إلا الزيدين"، مع امتناع قولك: "جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيدًا" علىٰ الاستثناء المتصل.

* فإن قيل: المفرد يقتضي استيعاب الآحاد، والجمع لا يقتضي إلا استيعاب الجموع؛ حتىٰ إن معنىٰ قولنا: "جاءني الرجال": جاءني كل جمع من جموع الرجال. وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد،

- قلنا: لو سُلّم، فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضا؛ لأن الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع. والتقدير أن كل جمع من الجموع داخل في الحكم علىٰ ما ذكرتم. فإن زعموا أن كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد؛ حتىٰ يصح "جاءني جمع من الرجال" باعتبار مجيء فرد أو فردين منه- فهو ممنوع، بل هو أول المسألة. فظهر بطلان ما ذكره صاحب "المفتاح" في قوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[5] أنه تُرِك جمع "العظم "

---

(1) آل عمران ١٣٤.

(2) هود ٨٣.

(3) آل عمران ١٠٨.

(4) ليست في ظ، وط.

(5) مريم ٤.

إلىٰ الإفراد؛ لطلب شمول الوهنِ العظام[1] فردًا فردًا؛ لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد[2]. يعني يصح إسناد "الوهن" إلىٰ صيغة الجمع، نحو "وهنت العظام" عند حصول الوهن لبعض من العظام

١٥٨أ/ دون كل فرد، ولا يصح ذلك في/ المفرد.

وذلك لأنا لا نسلّم صحة قولنا: "وهنت العظام" باعتبار وهن البعض، بل الوجه في إِفراد "العظم" ما ذكر[3] صاحب[4] "الكشاف"، وهو أن الواحد هو الدالّ علىٰ معنىٰ الجنسية. وقصدُه إِلىٰ أن هذا الجنس- الذي هو العمود، والقِوَام، وأشد ما تركّب منه الجسد- قد أصابه الوهن. ولو جمع، لكان القصد إِلىٰ معنىٰ آخر، وهو أنه لم يَهَن منه بعض عظامه ولكن كلها[5]. يعني لو قيل: "وهنت العظام"، كان المعنىٰ أن الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام، بل كلها، حتىٰ كأنه وقع من سامع شكٌّ في الشمول والإِحاطة؛ لأن القيد في الكلام ناظر إِلىٰ نفي ما يقابله، وهذا المعنىٰ غير مناسب للمقام، فهذا الكلام صريح في أن "وهنت العظام" يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض. وكلام صاحب "المفتاح" صريح في أنه يصح "وهنت العظام" باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد، فالتنافي بين الكلامين واضح.

---

(١) ط: "للعظام".

(٢) ينظر: المفتاح ص٢٨٦.

(٣) ط: "ذكره".

(٤) ظ: "في".

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٠٢.

وتوهّم بعضهم أنه لا منافاة بينهما، بناءً علىٰ أن مراد صاحب "الكشاف" أنه لو جمع لكانَ قصدًا إِلىٰ أن بعض عظامه مما لم يصبه الوهن، ولكن الوهن إنما أصاب الكل من حيث هو كل، والبعض بقي خارجًا، كالواحد والاثنين.

ومنشؤ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر، وذلك لأن إفادة الجمع المحلىٰ باللام تعلّق الحكم بكل فرد- مما هو مقرر في علم الأصول والنحو. وكلامه في "الكشاف" أيضًا مشحون به، حيث قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]: «إنه جُمِع، ليتناول كل محسن»[2]. وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[3]: «إنه نكّر "ظلمًا" وجمع "العالمين" علىٰ معنىٰ ما يريد شيئًا من الظلم لأحد من خلقه»[4]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[5]: «أي ولا تخاصم عن خائن قط»[6]، وفي قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7]: «إنه جمع ليشمل كلَّ جنس مما سمي بـ "العالم"»[8]. يعني لو أفرد لتُوهم أنه إشارة إلىٰ هذا العالم المحسوس/ المشاهد، فجمع ليفيد الشمول والإحاطة. /٥٨ب

---

(١) آل عمران: ١٣٤.

(٢) الكشاف ١/ ٤٦٤ بتصرف.

(٣) آل عمران ١٠٨.

(٤) الكشاف ١/ ٤٥٤ بتصرف.

(٥) النساء ١٠٥.

(٦) الكشاف ١/ ٥٦٢ بتصرف.

(٧) الفاتحة ٢.

(٨) الكشاف ١/ ٥٤-٥٥ بتصرف.

ولا يخفىٰ عليك فساد ما قيل: إِنّ مراده أنّ المفرد وإِنْ كان أشمل، لكنه قصد هنا إِلىٰ معنىٰ آخر، وهو التنبيه علىٰ كون العالم أجناسًا مختلفة، لأنّ المفرد يفيد شمول الآحاد، والجمع يفيد شمول الأجناس. وذلك لأنه إِذا لم يكن الجمع مفيدًا تعلُّقَ الحكم بكل ما سُمي بمفرده، كيف يكون "العالمين" متناولًا لكل جنس مما سمىٰ بـ "العالم"؟!، وهل[1] هذا إِلّا تهافت؟

وأيضًا لا دلالة لقوله: "ليشمل كل جنس مما سمي به" علىٰ هذا المعنىٰ.

وكذا ما قيل: إِنّ "العالمين" ماهيات مختلفة، فيتناولها الجمع بخلاف "العظام"، وذلك لأن هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل.

وبالجملة فالقول بأن الجمع يفيد تعلّق الحكم بكل واحد من الأفراد، مثبتًا كان أو منفيًا- مما قرّره الأئمة، وشهد به الاستعمال، وصرح به صاحب "الكشاف" في غير موضع. فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب "المفتاح".

نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر، وهو أن المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه إِلىٰ الواحد منه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَن [2]يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[3]. والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إِلىٰ الواحد؛ لأن وَزَانَه-

(١) م، وط: "فهل".

(٢) ليست في ظ.

(٣) يوسف ١٣. وسياق الآية: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾.

في تناول الجمعية في الجنس- وزانُ المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جُمل الجنس لا في وحدانه. كذا في "الكشاف"(١). فنحو قولهم: "فلان يركب الخيل" وإنما يركب واحدًا منها مجازٌ(٢)، مثل قولهم: "بنو فلان قتلوا زيدًا" وإنما قتله(٣) واحد منهم.

* فإن قلت: قد رُوي عن ابن عباس أن "الكتاب" أكثر من "الكتب"(٤). وبينه صاحب "الكشاف" بأنه [إذا](٥) أريد بالواحد الجنس- والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها- لم يخرج منه شيء. وأما الجمع فلا يدخل تحته إلاّ ما فيه معنىٰ الجنسية من الجموع(٦)،

- قلت: هذا كلام مبني علىٰ ما هو المعتبر عند البعض، من أن الجمع المعرف/ باللام بمعنىٰ "كل جماعة جماعة"، أورده توجيهًا لكلام ابن عباس رضي الله عنهما، ولم يقصد أنه مذهبه، بدليل أنه صرح بخلافه غير مرة، والاستعمال أيضًا يشهد بذلك. /٥٩أ

وإنما أطنبت الكلام في هذا المقال؛ لأنه من مسارح الأنظار ومطارح الأفكار. كم زلت فيه للأفاضل أقدامهم، وكلّت دون الوصول إلىٰ الحق أفهامهم!

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) أي فهو مرسل لعلاقة الكلية.

(٣) ظ: "قتل".

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٦٨.

(٥) زيادة من ظ، وط.

(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٤٠٧.

ولمّا كان هنا مَظِنّةُ اعتراض، وهو أن إِفراد الاسم يدل علىٰ وحدة معناه، واستغراقه يدل علىٰ تعدده، والوحدة والتعدد مما يتنافيان، فكيف يجتمعان؟، أشار إِلىٰ جوابه بقوله:

(**ولا تنافي بين الاستغراق وإِفراد الاسم؛ لأن الحرف**) الدالّ علىٰ الاستغراق، كحرف النفي ولام التعريف (**إنما يدخل عليه**) أي علىٰ الاسم المفرد حالَ كونه (**مجردًا عن**) الدلالة علىٰ (**معنى الوحدة**) كما أنه مجرد عن الدلالة علىٰ التعدد. وإِنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع، نحو "الرجل الطِّوال" للمحافظة علىٰ التشاكل اللفظي، (**ولأنه**) أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (**بمعنى "كل فرد"، لا "مجموع الأفراد". ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع**) عند الجمهور، وإِنْ حكاه الأخفش، نحو "الدينار الصفر، والدرهم البيض"[1]. وأما قولهم: "ثوبٌ أسمالٌ"، و"نطفةٌ أمشاجٌ"، فلأن الثوب مؤلف من قطع كلها سَمَل، أي خَلِقٌ، والنطفة مركبة من أشياء كل منها مشيج[2]، فوُصف المؤلَّف بوصف مجموع الأجزاء؛ لأنه هو بعينه.



التعريف بالإضافة

(**وبالإضافة**) أي تعريف المسند إِليه بإِضافته إِلىٰ شيء من المعارف:

١- (**لأنها أخصر طريق**) إِلىٰ إِحضار المسند إِليه في ذهن السامع،

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٢٣٧.

(٢) ط: زيادة: "أي مختلط".

(**نحو**) قول جعفر بن علبة الحارثي[1]:

(**هَوَايَ**) أي مهويّي. وهذا أخصر من "الذي أهواه"، ونحو ذلك. والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة؛ لكونه في السجن وحبيبه علىٰ الرحيل.

(**مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانَيْنِ مُصْعِدٌ**)

أي مبعِد ذاهبٌ في الأرض. وتمامه:

جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَقُ[2]

الجنيب: المجنوب المستتبَع، والجُثمان: الشخص، والموثق: المقيّد.

ولفظ/ البيت خبر، ومعناه تأسُّفٌ وتحسُّرٌ علىٰ بعد الحبيب. /٥٩ب

٢- (**أو تضمنها تعظيمًا لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرها، كقولك**) في الأول: (**"عبدي حضر"**، و) في الثاني: (**"عبد الخليفة ركب"**، و) في الثالث: (**"عبد السلطان عندي"**) تعظيمًا لشأن المتكلم بأن عبدالسلطان عنده. وهو وإنْ كان مضافًا إليه، لكنه غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهو المراد بقوله: "أو غيرهما".

---

(١) هو أبو عارم جعفر بن علبة الحارثي، أحد اللصوص. كان يناقض الأقرع القشيري من بني عقيل، وكان في أيّام هشام بن عبدالملك، فاستعدتْ بنو عقيل علىٰ جعفر لدماءٍ كانوا يطلبونه بها، فأُخِذ جعفر وقُتل صبرًا [ينظر: معجم الشعراء ص٢٩١].

(٢) حماسة أبي تمام ١/ ٦٥.

٣- (أو) لتضمنها (**تحقيرًا**) للمضاف، (**نحو "ولد الحجام حاضر"**)[١]، أو للمضاف إِليه، نحو "ضارب زيد حاضر"، أو غيرهما، نحو "ولد الحجام يجالس زيدًا وينادمه".

٤- وقد تكون[٢] الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو "اتفق أهل الحق علىٰ كذا"، أو متعسر، نحو "أهل البلد فعلوا كذا".

٥- أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع، كتقديم بعض علىٰ بعض من غير مرجّح، نحو "حضر اليوم علماء البلد".

٦- وكالتصريح بذمهم وإِهانتهم، نحو "علماء البلد فعلوا كذا".

٧- وكسآمة السامع أو المتكلم[٣]، نحو "حضر أهل السوق".

٨- أو لتضمُّن الإِضافة تحريضًا علىٰ إكرام أو إِذلال أو نحوهما، نحو "صديقك أو عدوك بالباب". ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾[٤]، فإِنه لما نهيت المرأة عن المضارّة، أضيف الولد إِليها استعطافًا لها عليه، وكذا الوالد.

٩- أو لتضمنها استهزاءً أو تهكمًا، نحو ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾[٥].

---

(١) م: "حضر".

(٢) ط: "يكون".

(٣) م، وط: "المخاطب".

(٤) البقرة ٢٣٣.

(٥) الشعراء ٢٧. والآية بتمامها: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾.

١٠- أو اعتبارًا لطيفًا مجازيًا، وهو الإضافة بأدنىٰ ملابسة من غير تملُّكٍ واختصاص، نحو "كوكبُ الخَرْقَاء"[١].

١١- أو لأنه لا طريق إلىٰ إحضاره سوىٰ الإضافة، نحو "غلام زيد بالباب".

١٢- أو لإفادة الإضافة جنسيةً وتعميمًا، كقولهم: "تدلّك علىٰ خزامىٰ الأرض النفحة[٢] من رائحتها"، يعني علىٰ جنس الخزامىٰ.

وذلك لأن الاسم المفرد حامل لمعنىٰ الجنسية والفردية، فإذا أضيف إضافة هي من خواص الجنس/ دونه الفرد، عُلِمَ أن القصد به إلىٰ الجنس، ٦٠أ/
كالوصف في نحو[٣] قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾[٥]، علىٰ ما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ[٦].



(١) في قول الشاعر:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَـاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِيْ الأَقَارِبِ

و"كوكب الخرقاء" هو سهيل [ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ١١٢].

(٢) ط: "النفخة".

(٣) ليست في م.

(٤) قوله: "قوله تعالىٰ" ليس في ظ.

(٥) الأنعام ٣٨.

(٦) ينظر: ص٢٩٦.

تنكير المسند إليه

(وأمّا تنكيره):

١- **(فللإفراد)** أي تنكير المسند إليه للقصد إلىٰ فرد غير معيّن[١] مما يصدق عليه اسم الجنس **(نحو)** قوله تعالىٰ: (﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾)[٢].

٢- **(أو النوعيّة)** أي القصد إلىٰ نوع منه **(نحو** ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾)[٣] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله. وفي "المفتاح" أنه للتعظيم[٤]، أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكليّة، وتحول بينها وبين الإدراك؛ لأن المقصود بيان[٥] بعد حالهم عن الإدراك. والتعظيم أدلّ عليه، وأوفىٰ بتأديته.

٣- **(أو التعظيم أو التحقير)** يعني أنه بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغًا لا يمكن أن يُعرف، **(كقوله)** أي قول ابن أبي السمط[٦]:

(لَهُ حَاجِبٌ) أي مانع عظيم **(فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ)** أي يعيبه.

---

(١) قوله: "غير معيّن" ليس في م، وظ.

(٢) القصص ٢٠.

(٣) البقرة ٧.

(٤) ينظر: المفتاح ص١٩٣.

(٥) ليست في م.

(٦) ورد في زهر الآداب ٢/ ٥٥١ أن مروان بن أبي حفصة جدّ أبي السمط. ولم أعثر علىٰ ترجمة ابن أبي السمط.

(وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ) أي الإحسان (حَاجِبُ)[1] حقير، فكيف بالعظيم؟!.

٤- (أو التكثير، كقولهم: "إِنّ له لإبلا"، و"إِنّ له لغَنَمًا").

٥- (أو التقليل، نحو ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[2]).

والفرق بين التعظيم والتكثير: أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلوّ الطبقة، والتكثير بحسب اعتبار[3] الكميّة تحقيقًا أو تقديرًا، كما في المعدودات والموزونات والمشبّهات بهما. وكذا التحقير والتقليل. وإِلىٰ[4] الفرق أشار بقوله:

(وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾[5][6] أي ذو عدد كثير) هذا ناظر إِلىٰ التكثير (وآيات عظام) هذا ناظر إِلىٰ التعظيم.

ويجيء للتحقير والتقليل أيضًا، نحو "أعطاني شيئًا"، أي حقيرًا قليلًا.

فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان، وقد يفترقان. وكذا التحقير والتقليل/. ٦٠ب/

(١) لأبي السمط بن أبي حفصة في زهر الآداب ٢/ ٥٥١، وفيه:

.... فِيْ كُلِّ خَيْرٍ يُعِيْنُهُ

وفي ديوان المعاني ١/ ٢٣ أنه لأبي الطمحان مولىٰ ابن أبي السمط.

(٢) التوبة ٧٢.

(٣) م: "والتكثير باعتبار".

(٤) م: زيادة: "هذا".

(٥) ظ، وط: زيادة: ﴿مِّن قَبْلِكَ﴾.

(٦) فاطر ٤.

٦- وقد يُنكّر المسند إليه لعدم علم المتكلّم بجهة من جهات التعريف حقيقةً أو تجاهلًا.

٧- أو لأنه يمنع عن التعريف مانع، كقوله:

إِذَا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِيْنٌ لِطُوْلِ الْحَمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالا(١)

لم يقل "يمينه" احترازًا عن التصريح بنسبة السآمة إِلىٰ يمين الممدوح.

وجعل صاحب "المفتاح" التنكيرَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾(٢) للتحقير(٣).

واعترض المصنّف بأنّ التحقير مستفاد من بناء المرّة ونفس الكلمة، لأنها: إِمّا من قولهم: "نَفَحَت الريح" إِذا هبّت، أي هبّة، أو من "نَفَحَ الطيْبُ" إذا فاح، أي فَوحة(٤).

وجوابه: أنه إِنْ أراد أنّ لبناء المرّة ونفس الكلمة مدخلًا في إِفادة التحقير، فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير؛ لأنه مما يقبل الشدة والضعف. وإِنْ أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير أصلًا فممنوع؛ للفرق الظاهر بين التحقير في "نفحة من العذاب"(٥) وبينه في "نفحة العذاب" بالإِضافة.

---

(١) للمعري في سقط الزند ص٥٠.

(٢) الأنبياء ٤٦.

(٣) ينظر: المفتاح ص١٩٣.

(٤) ينظر: الإيضاح ١/ ١٢٨.

(٥) ط: "عذاب".

ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾(١)، أي "عذاب هائل"، أو "شيء من العذاب". ولا دلالة للفظ "المسّ" وإضافة "العذاب" إلىٰ "الرحمن" علىٰ ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم، لقوله تعالىٰ: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٢)، ولأنّ العقوبة من الكريم الحليم أشدّ(٣).



تنكير غير المسند إليه

(ومن تنكير غيره) أي غير المسند إليه:

١- (للإفراد أو النوعية ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾(٤) أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة، وهي نطفة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة الذي يختص(٥) بذلك النوع من الدواب.

وصرح بأنه من غير المسند إليه؛ لأنه ذكر في "المفتاح" أن الحالة المقضية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد شخصًا أو نوعًا،

---

(١) مريم ٤٥.

(٢) الأنفال ٦٨.

(٣) ط: زيادة: "لقوله عليه الصلاة والسلام: [أعوذ بالله من غضب الحليم]".

(٤) النور ٤٥.

(٥) ط: "التي تختص".

كقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[1]، فتوهم بعضهم أنه أراد بالإسناد مطلقَ التعلّق ليصح التمثيل بالآية- وبعضهم أنه مسند إليه تقديرًا، إذ التقدير "كل دابة خلقها الله من ماء"، أو "ماءٌ مخصوص خلق الله كل دابة منه"، وتعسُّفُه
/١٦١أ ظاهر. بل قَصْدُ صاحب "المفتاح" إلىٰ أنه مثال لكون المقام/ للإفراد شخصًا أو نوعًا، لا لتنكير المسند إليه. وهذا في كتابه كثير، فليتنبه له.

٢- (وللتعظيم، **نحو** ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[2]).

٣- (وللتحقير ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[3]) أي ظنًا حقيرًا ضعيفًا، إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف. فالمفعول المطلق ههنا للنوعية، لا للتأكيد. وهكذا يحمل التنكير علىٰ ما يفيد التنوع، كالتعظيم، والتحقير، والتكثير، ونحو ذلك، في كل ما وقع بعد "إلاّ" من المفعول المطلق.

وبهذا ينحل الإشكال الذي يورد علىٰ مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنىٰ المفرغ يجب أن يستثنىٰ من متعدد مستغرِق، حتىٰ يدخل فيه المستثنىٰ بيقين، فيُخرج بالاستثناء. وليس مصدر "نَظُنُّ" محتملًا غير الظن مع الظن، حتىٰ يخرج الظن من بينه. وحينئذ لا حاجة إلىٰ ما ذكره بعض النحاة[4] من أنه محمول علىٰ التقديم والتأخير، أي "إِن نحن إِلّا نظن ظنًّا".
ومثله قوله:

(١) ينظر: المفتاح ص١٩١.

(٢) البقرة ٢٧٩.

(٣) الجاثية ٣٢.

(٤) هو ابن يعيش [ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٩].

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلاَّ اغْتِرَارَا[1]

أي ما اغتره إلاّ الشيبُ اغترارًا.

ولا إلىٰ ما ذكره بعضهم من أن قولك: "ضربت زيدًا" - مثلًا - يحتمل من حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنىٰ منه في قولك: "ما ضربت[2] إلّا ضربًا"[3] كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: "ما فعلت شيئًا غير الضرب".

٤- ومن تنكير غير المسند إليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالىٰ: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[4]، أي أرضًا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران.

٥- وللتقليل قوله:

فَيَوْمًا بَخِيْلٍ تَطْرُدُ الرُّوْمَ عَنْهُمُ وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطْرُدُ الفَقْرَ والْجَدْبَا[5]

أي بعدد نزر من خيولك وفرسانك، وشيء يسير من فيضان جودك وإحسانك[6].



---

(١) للأعشىٰ في ديوانه ص٨١، وفيه:

أَحَـلَّ بـه الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اعْتِرَارَا

وفي حاشية الديوان: اعترّه: عرض له، والمعترّ: الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل.

(٢) ط: زيادة: "زيدًا".

(٣) قوله: "في قولك" إلىٰ هنا ليس في ظ.

(٤) يوسف ٩. وسياق الآية: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾

(٥) للمتنبي في ديوانه ١/ ٦٣، وفيه

.... يَطْرُدُ الفَقْرَ...............

(٦) ط: "وعطائك".

واعلم أنه كما أن التنكير وهو في معنىٰ البعضية يفيد التعظيم، فكذلك إذا صُرح بالبعض، كقوله تعالىٰ: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[1] أراد محمدًا ﷺ، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفىٰ.

ومثله قوله:

أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوْسِ حِمَامُها[2]

٦١ب/ / أراد نفسه.

وقد يقصد به التحقير أيضًا، نحو "هذا كلام ذكره بعض الناس".

والتقليل، نحو "كفىٰ هذا الأمر بعضُ اهتمامه".



(١) البقرة ٢٥٣. وسياق الآية: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ...﴾.

(٢) للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١٣، وفيه:

نَزَّالُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقْ..................................

وصف المسند إليه

(وأما وصفه) أي وصف المسند إِليه. أخّر المصنفُ ذكرَ التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريًا علىٰ ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف. وقدمها السكاكي علىٰ التنكير نظرًا إِلىٰ أن ضمير الفصل وكثيرًا من اعتبارات التوابع إِنما تكون[1] مع تعريف المسند إِليه دون تنكيره. وقدّم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته.

والوصف قد يطلق علىٰ نفس التابع المخصوص، وقد يقصد به معنىٰ المصدر، وهو الأنسب ههنا ليوافق قوله: "وأما بيانه، وأما الإِبدال منه"، يعني أما الوصف، أي ذكر النعت للمسند إِليه.

١- **(فلكونه)** أي الوصف **(مبيّنًا له)** أي للمسند إِليه **(كاشفًا عن معناه، كقولك: "الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله". ونحوه في الكشف قوله)** أي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف، لا في كونه وصفًا للمسند إِليه- قول أوس بن حجر[2] في مرثية فضالة بن كِلْدَة من قصيدة أولها:

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِيْ جَزَعَا ... إِنَّ الَّـذِيْ تَـحْـذَرِيْـنَ قَـدْ وَقَـعَـا

إِلىٰ قوله:

---

(١) ط: "يكون".

(٢) هو أوس بن حَجَر بن عتَّاب، شاعر تميم في الجاهلية. كان عاقلاً في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق، سبق إِلىٰ دقيق المعاني وإِلىٰ أمثال كثيرة [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٠٢-٢٠٥].

إِنَّ الَّذِيْ جَمَعَ السَّمَاحَةَ والنَّجْـ ـدَةَ وَالبِـرَّ وَالتُّقَىٰ جُمَعَا

(الأَلْمَعِيُّ الَّذِيْ يَظُنّ بِكَ الظَّـ ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَىٰ وَقَدْ سَمِعَا)

الألمعي واليلمعي: الذكي المتوقد. وهو إما مرفوع خبر "إِنّ"، أو منصوب صفة لاسم "إِنّ"، أو بتقدير "أعني"، وخبر "إِنّ" في قوله بعد عدة أبيات:

أَوْدَىٰ فَلا تَنْفَعُ الإِشَاحَةُ مِنْ أَمْرٍ لِمَنْ قَدْ يُحَاوِلُ البِدَعَا[1]

فـ "الألمعي" ليس بمسند إليه. وقوله: "الذي يظن بك[2]... إلىٰ آخره" وصف له كاشف عن معناه، كما حكي عن الأصمعي[3] أنه سئل عن الألمعي، فأنشد البيت ولم يزد عليه[4].

ومثله في النكرة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[5] فإن الهلع سرعةُ الجزع عند مس المكروه، وسرعة المنع عند مس الخير/ . ١٦٢أ/

---

(١) الأبيات في ديوانه ص٥٣-٥٥، وفيه:

إِنَّ الَّذِيْ جَمَعَ السَّمَاحَةَ والنَّجْـ دَةَ والحَزْمَ والقُوَىٰ جُمَعا

الأَلْمَعِيُّ الَّذِيْ يَظُنُّ لَكَ.......

أَوْدَىٰ وَهَلْ.................. شَيْءٍ..................

(٢) ط: زيادة: "الظن".

(٣) هو عبدالله بن قُرَيب الأصمعي، أحد اللغويين الرواة، عالم بالنحو واللغة والغريب والأخبار. اتصل بالخليفة العباسي الرشيد. توفي سنة ٢١٣هـ وقيل ٢١٦هـ، وقيل: ٢١٧هـ [ينظر: نزهة الألباء ص٩٠-١٠٠].

(٤) ينظر: المفتاح ص١٨٨.

(٥) المعارج ١٩-٢١.

٢- (**أو مخصِّصا**) أراد بالتخصيص ما يعم تقليلَ الاشتراك ورفعَ الاحتمال.

وعند النحاة: التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو "رجل عالم"، فإنه[١] كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال، فلما قلتَ: "عالم"، قلّلت ذاك[٢] الاشتراك والاحتمال، وخصّصتَه بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم. والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف[٣].

(**نحو "زيد التاجر"**) أو "الرجل التاجر (**عندنا**") فإنه كان يحتمل التاجرَ وغيرَه. فلمّا وصفتَه به، رفعتَ الاحتمال.

٣- (**أو**) لكون الوصف (**مدحًا أو ذمًا**) أو ترحمًا، (**نحو "جاءني زيد العالم" أو "الجاهل"**) أو "الفقير"، (**حيث يتعين**) الموصوف أعني "زيدًا" (**قبل ذكره**) أي ذكر الوصف. والتعيّن: إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف. واشتُرط هذا لئلا يصير الوصف مخصِّصًا.

٤- (**أو تأكيدًا**)[٤] إذا كان الموصوف متضمنًا لمعنىٰ ذلك الوصف، (**نحو "أمس الدابر كان يومًا عظيمًا"**) فإن لفظ "أمس" مما يدل علىٰ "الدبور".

---

(١) ط: "فإن".

(٢) م، وط: "ذلك".

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٤) ط: "توكيدًا".

٥- وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره، كما سيأتي[١]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[٢]، حيث وصف "دابة" و"طائر" بما هو من خواص الجنس، لبيان أنّ القصد فيهما إلىٰ الجنس دون الفرد. وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

واعلم أن الوصف قد يكون جملة، ويشترط فيه تنكير الموصوف؛ لأن الجملَ التي لها محل من الإعراب يجب[٣] صحة وقوع المفرد موقعها. والمفردُ الذي يُسْبَك من الجملة نكرةٌ؛ لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير. وينبغي أن يكون هذا مراد من قال: إن الجملة نكرة، وإلاّ فالتعريف والتنكير من خواص الاسم. ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية كالصلة؛ لأن الصفة يجب أن يعتقد المتكلم أن المخاطب عالمٌ باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها. وإنما يجيء بها ليُعَرِّف المخاطبَ الموصوفَ ويميّزه
٦٢ب/ عنده بما كان يعرفه قبلُ من اتصافه بمضمون/ الصفة، فيجب كونها جملةً متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصولُه قبل ذكرها. والإنشائية ليست كذلك، فوقوعها صفة أو صلة إنما يكون بتقدير القول.

* فإن قيل: قد ذكر صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[٤] أنّ[٥] التقدير "أَقْسَمَ بالله ليبطئَنَّ" والقسم وجوابه صلة "مَنْ"[٦]،

---

(١) ينظر: ص٣٠٦.

(٢) الأنعام ٣٨. وسياق الآية: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾.

(٣) ط: "تجب".

(٤) النساء ٧٢.

(٥) ط: "بأنّ".

(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٥٤١.

- قلنا: مراده أن الصلة هو الجواب المؤكَّد بالقسم، وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب، ولذا يقال في تأكيد الإخبار: "واللهِ لزيدٌ قائمٌ". والإنشاء إنما هو نفس الجملة القسمية، مثل قولنا: "والله"، و"أقسم بالله"، ونحو ذلك. وهذا كما أن الشرطية خبرية، بخلاف الشرط.

* فإن قيل: في كلامه أيضًا ما يشعر بأنّ وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة، حيث ذكر في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[(1)] أنّ الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب، فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله في سورة التحريم: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[(2)]، ثم قال: «وإنما جاءت "النار" هنا معرفة، وفي سورة التحريم نكرة؛ لأن الآية في سورة التحريم نزلت أولًا بمكة، فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذا الصفة، ثم جاءت في سورة البقرة مشارًا بها إلىٰ ما عرفوه[(3)] أوّلاً»[(4)]،

- قلنا: يمكن أن يقال: الوصف يجب أن يكون معلوم التحقق عند المخاطب، والخطابُ في سورة التحريم للمؤمنين، وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي ﷺ. والمشركون لمّا سمعوا الآية، علموا ذلك، فخوطبوا في سورة البقرة.



(١) البقرة ٢٤.

(٢) التحريم ٦.

(٣) ط: زيادة: "بها".

(٤) الكشاف ١/ ٢٥٠-٢٥١ بتصرف.

توكيد المسند إليه

(وأما توكيده):

١- (فللتقرير) أي تقرير المسند إِليه، أي تحقيق مفهومه ومدلوله، أعني جعله مستقرًا محققًا ثابتًا بحيث لا يُظَنُّ به غيره، نحو "جاءَ زيدٌ زيدٌ"، إِذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إِليه أو حَمْله علىٰ معناه.

ومثل هذا وإِن أمكن حمله علىٰ دفع توهم التجوز أو السهو، لكن
/١٦٣أ فرق بين القصد إِلىٰ مجرد/ التقرير، والقصد إِلىٰ دفع التوهم علىٰ ما أشار إِليه صاحب "المفتاح"، حيث قال- بعد ذكر دفع التوهم-: وربما كان القصد إِلىٰ مجرد التقرير، كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل[1].

وذكر العلامة رحمه الله في "شرحه"[2] أن المراد مجرد تقرير الحكم. ولم يبين أن[3] أي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه[4]. وهو خلاف ما صرحوا به في نحو "لا تكذب أنت" من أنّ تأكيد المسند إِليه إِنما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم.

(١) ينظر: المفتاح ص١٨٩.

(٢) ط: "شرح المفتاح".

(٣) كذا في جميع النسخ.

(٤) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل ٢١.

* فإن قيل: إنه لم يرد التأكيد الصناعي، بل مجرد التكرير، نحو "أنا عرفت"، و"أنت عرفت"، فإنه يفيد تقرير الحكم وتقويته،

- قلنا: لا نسلم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التكرير، بل التقديم. ألا ترىٰ[1] إلىٰ تصريحهم بأنه ليس في نحو "عرفت أنا"، و"عرفت أنت" تقرير الحكم و[2] إنما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه. علىٰ أن السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل، بل في آخر بحث تأخير المسند[3][4].

ولو سلّم، فكان ينبغي أن يتعرض للتخصيص، بل هو أولىٰ بالتعرض؛ لأنه الذي يعتبر فيه المسند إليه مؤخرًا علىٰ أنه تأكيد، ثم قدم للتخصيص.

والأظهر أن قول السكاكي: "كما يطلعك"[5] إشارة إلىٰ ما أورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من أن نحو "أنا سعيت في حاجتك وحدي"، أو "لا غيري" تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم[6]. وإيراده في هذا المقام مثل إيراد "كل رجل عارف"، و"كل إنسان حيوان"

---

(١) ط: "يرىٰ".

(٢) الأصل، وط: زيادة: "هو".

(٣) ط: زيادة: "إليه". وفي هذا الموضع نص مضروب عليه في الأصل ومثبتٌ في ظ، وط، وهو: "ولو سلم أنه أراد ذلك، فليكن قوله: "كما يطلعك" إشارة إلىٰ ما ذكره في نحو "لا تكذب أنت" من أنه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون تقرير الحكم، كما يجعل قوله في "الإيضاح": "كما سيأتي" إشارة إلىٰ هذا".

(٤) ينظر: المفتاح ص٢٢١-٢٢٢.

(٥) م: "يطلعك عليه".

(٦) ينظر: المفتاح ص٢٣٢.

في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول، مع أنه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي، ولهذا غيّر أسلوب الكلام. ومثل هذا كثير في كتابه. ولا حاجة إلىٰ حمل كلام المصنف علىٰ ذلك، كيف/ وهو يعترض علىٰ السكاكي في أمثال هذه المقامات؟! ٦٣ب/

وبهذا يظهر أن ما يقال من أنّ معنىٰ كلامه أنّ توكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم، نحو "أنا عرفت"، أو تقرير المحكوم عليه، نحو "أنا سعيت في حاجتك وحدي"، أو[1] "لا غيري"- غلطٌ فاحش، عن ارتكابه غُنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح.

٢- (أو دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز، نحو "قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ" أو "نفسُه" أو "عينُه"، لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلىٰ الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه مثلًا.

٣- (أو) لدفع (السهو) نحو "جاءني زيدٌ زيدٌ" لئلا يتوهم أن الجائي عمرو، وإنما ذكر زيدًا علىٰ سبيل السهو. ولا يُدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي، وهو ظاهر.

٤- (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو "جاءني القوم كلهم" أو "أجمعون" لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلاّ أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناءً علىٰ أنهم في حكم شخص واحد، كما يقال: "بنو فلان قتلوا زيدًا" وإنما قتله واحد منهم.

---

(١) الأصل: "و".

وربما يُجمع بين "كل" و"أجمعين" بحسب اقتضاء المقام، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1] بناءً علىٰ كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم، مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن. وبهذا يزداد التعيير والتقريع علىٰ إبليس. ولا دلالة لـ "أجمعون" علىٰ كون سجودهم في زمان واحد علىٰ ما تُوُهِّمَ[2].

وههنا بحث، وهو أن ذكر "عدم الشمول" إنما هو زيادة توضيح، وإلاّ فهو من قبيل "دفع توهم التجوز"، لأنّ "كلهم" مثلًا إنما يكون تأكيدًا، إذا كان المتبوع دالًا علىٰ الشمول ومحتملًا لعدم الشمول علىٰ سبيل التجوز، وإلاّ لكان تأسيسًا. ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر: «لا نعني بقولنا: "يفيد الشمول" أنه يوجبه من أصله، وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ، وإلاّ لم يسمّ تأكيدًا، بل المراد أنه يمتنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملًا علىٰ خلاف ظاهره ومتجوزًا فيه»[3] انتهىٰ كلامه.

/١٦٤أ وأما نحو "جاءني الرجلان كلاهما" ففي كونه لدفع/ توهم عدم الشمول نظرًا؛ لأن المثنىٰ[4] نصٌّ في مدلوله، لا يطلق علىٰ الواحد أصلاً، والإسنادُ إليهما إنما وقع سهوًا. وأما إذا توهم السامع أن الجائي رسولان لهما، أو نفس أحدهما ورسول الآخر، فلا يقال لدفعه: "جاءني الرجلان

---

(١) الحجر ٣٠.

(٢) يعني المبرّد، حيث قال: «"أجمعون" يدل علىٰ اجتماعهم في السجود، المعنىٰ: فسجدوا كلهم في حال واحدة» [ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٧٩].

(٣) دلائل الإعجاز ص٢٧٩ بتصرف.

(٤) م: "المستثنىٰ".

كلاهما"، بل "أنفسهما" أو "أعينهما". وكذا إذا توهم أن الجائي أحدهما والآخر محرّض باعث، ونحو ذلك؛ فإنما يدفع ذلك بتأكيد المسند؛ لأن توهم التجوز إنما وقع فيه.



بيان المسند إليه

(**وأما بيانه**) أي تعقب المسند إِليه بعطف البيان، (**فلإِيضاحه باسم مختص به، نحو "قدم صديقُك خالد"**) لا يلزم كون الثاني أوضح؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما.

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح؛ لما[1] ذكر في[2] "الكشاف" أن "البيت الحرام" في قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[3] عطفُ بيان جيء به للمدح لا لِلإيضاح، كما تجيء الصفة لذلك[4]. وذكر في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[5] أنه عطف بيان لـ"عاد"، وفائدته- وإِن كان البيان حاصلًا بدونه- أن يوسموا بهذه الدعوة وسمًا، وتجعل فيهم أمرًا محققًا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه[6].

ومما يدل علىٰ أن عطف البيان لا يلزم ألبتة أن يكون اسمًا مختصًا لمتبوعه ما ذكروا[7] في قوله:

---

(١) ط: "كما".

(٢) م، وط: "صاحب".

(٣) المائدة ٩٧.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٦٤٦.

(٥) هود ٦٠.

(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٧٨.

(٧) ط: "ذكروه".

وَالمُؤْمِنِ العَائِذاتِ الطَّيْرَ........ ....[1][2]

أن "الطير" عطف بيان[3]. وكذا كل صفة أجري عليها الموصوف، نحو "جاءني الفاضل الكامل زيد"، فالأحسن أن الموصوف فيه عطف بيان؛ لما فيه من إيضاح الصفة المبهمة، ففيه إشعار بكونه علمًا في هذه الصفة.

* فإن قلت: قد أورد المصنف قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[4] في باب الوصف وذكر أنه للبيان والتفسير[5]، وأورده السكاكي في باب/ عطف البيان مصرِّحًا بأنه من هذا القبيل[6]، فما الحق في ذلك؟، ٦٤ب/

- قلت: ليس في كلام السكاكي ما يدل علىٰ أنه عطف بيان صناعي؛ لجواز أن يريد أنه من قبيل الإيضاح والتفسير، وإن كان وصفًا صناعيًا، ويكونَ إيراده في هذا البحث مثل إيراد "كل رجل عارف"، و"كل إنسان حيوان" في بحث التأكيد[7] - علىٰ ما هو دأب السكاكي- ويكونَ مقصوده

---

(١) ط: زيادة:

"................ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَدِ"

(٢) للنابغة في ديوانه ص٢٠. والبيت بتمامه:

وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغِيْلِ وَالسَّنَدِ

(٣) ينظر: إيضاح الشعر ص٤٣٠، وخزانة الأدب للبغدادي ٥/ ٧٢.

(٤) النحل ٥١.

(٥) ينظر: الإيضاح ١/ ١٣١.

(٦) ينظر: المفتاح ص١٩٠.

(٧) ينظر: المفتاح ص١٨٩.

أنه وصف صناعي جيء به للإيضاح والتفسير، لا للتأكيد مثل "أمس الدابر" علىٰ ما وقع في كلام النحاة.

وتقرير ذلك أن لفظ "إِلهين" حامل لمعنىٰ الجنسية، أعني الإلهية، ومعنىٰ العدد، أعني الاثنينية. وكذا لفظ "إِله" حامل لمعنىٰ الجنسية والوحدة. والغرض المسوق له الكلام في الأول النهي عن اتخاذ الاثنين من الإله، لا عن اتخاذ جنس الإله، وفي الثاني إِثبات الواحد من الإله، لا إِثبات جنسه، فوُصف "إِلهين" بـ"اثنين"، و"إِله" بـ"واحد" إِيضاحًا لهذا الغرض وتفسيرًا. وهذا الذي قصده صحاب "الكشاف" حيث قال: «الاسم الحامل لمعني الإِفراد والتثنية دالٌّ علىٰ شيئين[1]: الجنسية، والعدد المخصوص. فإِذا أريدت الدلالة علىٰ أن المعنيّ به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد، شفع بما يؤكد»[2]، هذا كلامه. وقوله: "يؤكد"، أي يقرره ويحققه، ولم يقصد أنه تأكيد صناعي؛ لأنه إِنما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ محفوظة.

فما وقع في "شرح المفتاح" من أن مذهب صاحب "الكشاف" أن "إِلهين اثنين"، و"نفخة واحدة" من التأكيد الصناعي[3] ليس بشيء؛ إذ لا دلالة لكلامه. بل أورد في "المفصّل" قوله: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[4] مثالاً للوصف المؤكد، نحو "أمس الدابر"[5].

---

(١) ظ: زيادة: "علىٰ".

(٢) الكشاف ٢/ ٤١٣.

(٣) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل٢١.

(٤) الحاقة ١٣. والآية بتمامها: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾.

(٥) ينظر: المفصل ص١١٤.

فالحق أن كلًا من "اثنين"، و"واحد" وصفٌ صناعي[1] للبيان والتفسير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾[2]، ١٦٥أ/ حيث جعل "في الأرض" صفة/ لـ"دابة"، و"يطير بجناحيه" صفة لـ"طائر"؛ ليدل علىٰ أن القصد إِلىٰ الجنس دون العدد، كما سبق في باب الوصف[3]. فالآيتان تشتركان في أن الوصف فيهما للبيان، وتفترقان من حيث إِنه في "إِلهين اثنين" و"إِله واحد" لبيان أن القصد إِلىٰ العدد دون الجنس، وفي "دابة في الأرض" و"طائر يطير بجناحيه" لبيان أن القصد إلىٰ الجنس دون العدد.

وتقرير هذا البحث علىٰ ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف. وبه يتبين أنه لا خلاف[4] بين صاحب "الكشاف" وصاحب "المفتاح" والمصنّف، علىٰ ما توهمه القوم[5].

واستدل العلامة في "شرح المفتاح" علىٰ أنه عطف بيان لا وصفٌ بأن معنىٰ قولهم: "الصفة يدل علىٰ معنىً في متبوعه" أنه تابعٌ ذُكر ليدل علىٰ معني في متبوعه، علىٰ ما نقل عن[6] ابن الحاجب[7]. ولم يذكر "اثنين"

---

(١) ط: زيادة: "جيء به".

(٢) الأنعام ٣٨.

(٣) ينظر: ص٢٩٦.

(٤) ظ: زيادة: "ههنا".

(٥) ط: "البعض".

(٦) م: "ما ذكره".

(٧) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب. من مشاهير علماء الأصول والعربية. من أشهر مؤلفاته "الكافية" وشرحها، و"الإيضاح في شرح المفصّل". توفي سنة ٦٤٦هـ [بغية الوعاة ٢/ ١٣٤- ١٣٥].

و"واحد" للدلالة علىٰ الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعها؛ ليكونا وصفين، بل ذكر للدلالة علىٰ أن القصد في متبوعهما إِلىٰ أحد جزأيه، أعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر، أعني الجنسية. فكل منهما تابع غير صفة، يوضح متبوعة؛ فيكون عطف بيان لا صفة[1].

وأقول: إِنْ أريد أنه لم يُذكر إِلاّ ليدل علىٰ معنىً في متبوعه، فلا يصدق التعريف علىٰ شيء من الصفة؛ لأنها ألبتة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك.

وإِنْ أريد أنه ذكر ليدل علىٰ هذا المعنىٰ ويكونَ الغرضُ من دلالته عليه شيئًا آخر، كالتخصيص والتأكيد وغيرهما، فيجوز أن يكون ذكر "اثنين" و"واحد" للدلالة علىٰ الاثنينية والوحدة، ويكونَ الغرضُ من هذا بيانَ المقصود وتفسيرَه، كما أن "الدابر" ذكر ليدلَّ علىٰ معنىٰ "الدبور"، والغرض منه التأكيد.

بل الأمر كذلك عند التحقيق. ألا يرىٰ أن السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح، ولم يَخْرُج بهذا عن الوصفية[2].

ثم قال[3]. «وأما أنه ليس ببدل، فظاهر؛ لأنه لا يقوم مقام المبدل منه»[4].

---

(١) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ل٢١.

(٢) ينظر: المفتاح ص١٨٧-١٨٨

(٣) يعني العلّامة.

(٤) مفتاح تلخيص المفتاح ل٢٢ باختلاف يسير.

٦٥ب/ وفيه أيضًا نظر؛ لأنا لا نسلم/ أن البدل يجب صحةُ قيامه مقامَ المبدل منه، ألا يرىٰ إِلىٰ ما ذكره صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾[1] أن «لله شركاء»[2] مفعولا "جَعَلَ"، و"الجن" بدل من "شركاء". ومعلوم أنه لا معنىٰ لقولنا: "وجعلوا لله الجن"، بل لا يبعد أن يقال: الأولىٰ أنه بدل؛ لأنه المقصود بالنسبة، إِذ النهي إِنما هو عن اتخاذ الاثنين من الإله، علىٰ ما مرَّ تقريره.



(١) الأنعام ١٠٠.

(٢) ط: ""لله" و"شركاء"".

الإبدال من المسند إليه

(**وأما الإبدال منه**) أي من المسند إِليه. وفي هذا إِشعار بأن المسند إِليه[1] هو المبدل منه، وهذا بالنظر إِلىٰ الظاهر، حيث يجعلون الفاعل في "جاءني أخوك زيد" هو "أخوك"، وإِلاّ فالمسند إِليه في التحقيق هو البدل. وفي لفظ "المفتاح" إِيماء إِلىٰ ذلك[2].

(**فلزيادة التقرير، نحو "جاءني أخوك زيدٌ"**) في بدل الكل، وهو الذي يكون ذات عين ذات المبدل منه، وإِنْ كان مفهوماهما متغايرين.

(**و"جاء[3] القوم أكثرهم"**) في بدل البعض، وهو الذي يكون ذاته بعضًا من ذات[4] المبدل منه، وإِن لم يكن مفهومه بعضًا من مفهومه. فنحو "إِلهين اثنين" إِذا جعلناه بدلًا، يكون بدل الكل دون البعض؛ لأن ما صدق عليه "اثنين" هو عين ما صدق عليه "إِلهين".

(**و"سُلِبَ عمروٌ[5] ثوبُه"**) في بدل الاشتمال، وهو الذي لا يكون عينَ المبدل منه ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملًا عليه، لا كاشتمال الظرف علىٰ المظروف، بل من حيث كونه دالًا عليه إِجمالًا، ومتقاضيًا له

---

(١) ط: زيادة: "إنما".

(٢) ينظر: المفتاح ص١٩٠.

(٣) ظ: "جاءني".

(٤) ط: "ذوات".

(٥) ظ: "زيد".

بوجه ما، بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلىٰ ذكره، منتظرة له؛ فيجيء هو مبيّنًا وملخّصًا لما أجمل أولًا.

وسكت عن بدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

* فإن قلت: لم قال هنا: "لزيادة التقرير" وفي التوكيد: "للتقرير"؟[١]،

* قلت: قد أخذ هذا من لفظ "المفتاح" علىٰ عادة افتنانه في الكلام[٢].

وهو من إضافة المصدر إلىٰ المعمول، أو إضافة البيان، أي الزيادة التي هي التقرير. والنكتة فيه الإيماء إلىٰ أن البدل هو المقصود بالنسبة، والتقريرَ زيادةٌ يقصد بالتبعية، بخلاف التأكيد فإنّ المقصود منه/ نفس التقرير. ٦٦أ/

وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر؛ لما فيه من التكرير. قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[٣]: «فائدة البدل التوكيد؛ لما فيه من التثنية والتكرير، والإشعارُ بأن الطريق المستقيم بيانُه وتفسيرُه "صراطُ المسلمين"»[٤].

وفي بدل البعض والاشتمال[٥] باعتبار أن المتبوع مشتمل علىٰ التابع إجمالًا، فكأنه مذكور أولًا: أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التابع، نحو "أعجبني زيد"

---

(١) ينظر: ص٢٩٨.

(٢) ينظر: المفتاح ص١٨٩- ١٩٠.

(٣) الفاتحة ٧.

(٤) الكشاف ١/ ٦٨.

(٥) يعني: وبيان التقرير في بدل البعض والاشتمال.

إِذا أعجبك "عِلمُه"، بخلاف "ضربت زيدًا" إِذا ضربت "غلامه". فنحو "جاءني زيد غلامُه" أو "أخوه" أو "حماره" بدل غلط لا بدل اشتمال، علىٰ ما يشعر به كلام بعض النحاة[1].

ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إِيضاح ألبتة؛ لما فيه من التفصيل بعد الإِجمال، والتفسير بعد الإِبهام.

وقد يكون في بدل الكل إِيضاح وتفسير، كما مر؛ فكان الأحسن أن يقال: "لزيادة التقرير والإِيضاح"، كما وقع في "المفتاح"[2].



(١) هو الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨٤.

(٢) ينظر: المفتاح ص١٩٠.

عطف المسند إليه

(وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفًا علىٰ المسند إليه:

١ - (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو "جاء[١] زيدٌ وعمروٌ") فإن فيه تفصيلًا للفاعل من غير دلالة علىٰ تفصيل الفعل؛ إذ "الواو" إنما هو للجمع المطلق، أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معيّة. واحترز بقوله: "مع اختصار" عن نحو "جاءني زيدٌ وجاءني عمروٌ"؛ فإن فيه تفصيلًا للفاعل مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة.

٢ - (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولًا، وعن الآخر بعده متراخيًا أو غير متراخ (كذلك) أي مع اختصار. واحترز به عن نحو "جاءني زيدٌ وعمروٌ بعده بيومٍ أو سنة"، وما أشبه ذلك.

(نحو "جاءني زيدٌ فعمروٌ أو ثم عمروٌ"، أو "جاء[٢] القوم حتى خالد")

٦٦ب/ فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة/ أن "الفاء" تدل علىٰ أن ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة، و"ثم" لذلك[٣] مع مهلة، و"حتىٰ" مثل "ثم" إلاّ أنّ فيها[٤] دلالة علىٰ أن ما قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا إلىٰ أن يبلغ ما بعدها.

---

(١) ط: "جاءني".

(٢) ط: "جاءني".

(٣) الأصل، وم، وط: "كذلك".

(٤) الأصل، وم، وط: "فيه".

والتحقيق أن المعتبر في "حتىٰ" ترتيب أجـزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إِلىٰ الأقوىٰ أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون[1] ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأُخَر، نحو "ماتَ كلُّ أبٍ لي حتىٰ آدم"، أو في أثنائها، نحو "ماتَ الناسُ حتىٰ الأنبياء"، أو في زمان واحد، نحو "جاءني القوم حتىٰ خالد" إِذا جاؤوك معًا ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم. فمعني تفصيل المسند في "حتىٰ" أنه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع أولًا، وبالتابع ثانيًا باعتبار أنه أقوىٰ أجزاء المتبوع أو أضعفها.

* فإن قلت: العطف علىٰ المسند إِليه بـ"الفاء" و"ثم" و"حتىٰ" يشتمل علىٰ تفصيل المسند إِليه أيضًا؛ فكان الأحسن أن يقول: "أو لتفصيلهما معًا"،

- قلت: ذكر الشيخ في "دلائل الإِعجاز" أنّ النفي إِذا دخل علىٰ كلام فيه تقييد بوجه ما- يتوجه إِلىٰ ذلك التقييد، وكذا الإِثبات. وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد علىٰ مجرد إِثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إِلّا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام. وهذا مما لا سبيل إِلىٰ الشك فيه[2]. انتهىٰ كلامه.

ففي نحو "جاءني زيدٌ فعمروٌ" يكون المقصود[3] إِثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة، حتىٰ كأنه معلوم أن الجائي زيد وعمرو، والشك إِنما وقع في الترتيب والتعقيب؛ فيكون العطف لإِفادة تفصيل المسند لا

(١) ط: "يكون".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٧٩-٢٨٠.

(٣) ط: "الغرض".

غير، حتىٰ لو قلت: "جاءني زيدٌ فعمروٌ" كان نفيًا لمجيئه عقيب مجيء زيد، ويحتمل أنهما جاءاك معًا، أو جاءك عمرو قبل زيد، أو بعده بمدة متراخية.

* فإن قلت: قد يجيء العطف علىٰ المسند إليه بـ"الفاء" من غير تفصيل للمسند، نحو "جاءني الآكلُ فالشاربُ فالنائمُ" إذا كان الموصوف/ واحدًا، /١٦٧أ

- قلت: هذا في التحقيق ليس من عطف المسند إليه[1]؛ لأنه في المعنىٰ "الذي يأكل فيشرب فينام". ولو سلّم، فلا دلالة فيما ذكر علىٰ أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند.

٣- (أو ردّ السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب). وسيجيء تحقيقه في بحث القصر[2]، (**نحو "جاء زيدٌ لا عمروٌ"**) لمن اعتقد أن عمرًا جاءك دون زيد، أو أنهما جاءاك جميعًا؛ و"ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ" لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو. كذا في "المفتاح"[3] و"الإيضاح"[4]. ولم يذكره المصنف ههنا؛ لكونه مثل "لا" في الرد إلىٰ الصواب، إلاّ أن "لا" لنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع و"لكن" لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع.

والمذكور في كلام النحاة أن "لكنْ" في نحو "ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ" لدفع وهم المخاطب أن عمرًا أيضًا لم يجيء كزيد، بناء علىٰ

---

(١) ط: زيادة: "بـ"الفاء".

(٢) ينظر: المفتاح ص١٩١.

(٣) ينظر: ٢/ ١٧٥.

(٤) ينظر: الإيضاح ١/ ١٣٤.

ملابسة بينهما وملاءمة؛ لأنه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعًا شبيهًا بالاستثناء[1]. وهذا صريح في أنه إِنما يقال: "ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ" لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعًا، لا لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو، علىٰ ما وقع في "المفتاح"[2]. وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك علىٰ أن يكون قصر إِفراد، فلم يقل به أحد.

٤- (**أو صرف الحكم**) عن محكوم[3] عليه (**إلى آخر، نحو "جاءني زيدٌ بل عمروٌ"، و**[4]. **"ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ"**) فإِن "بل" لِلإضراب عن المتبوع وصرفِ الحكم إِلىٰ التابع. ومعنىٰ الإضراب أن يُجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه. فنحو "جاءني زيدٌ بل عمروٌ" يحتمل زيد وعدم مجيئه.

وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعًا[5].

وأما إِذا انضم إِليه "لا"، نحو "جاءني زيدٌ لا بل عمروٌ" فهو يفيد عدم/ مجيء زيد قطعًا[6]. /٦٧ب

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٤١٩.

(٢) ينظر: المفتاح ص١٩١.

(٣) ط: "المحكوم".

(٤) ظ، وط: "أو".

(٥) ينظر: شرح الوافية ص٤٠١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص١٥٣.

وأما المنفي فالجمهور علىٰ أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع، فمعنىٰ "ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ" ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه.

وقيل: يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعًا، حتىٰ يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد ألبتة، كما في "لكنْ". وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر[1].

ومذهب المبرد[2] أنه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع، والمتبوعُ كالمسكوت، أو الحكمُ متحقق الثبوت له. فمعنىٰ "ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ": بل ما جاءني عمروٌ، فعدم مجيء عمرو متحقق، ومجيء زيد وعدم مجيئه علىٰ الاحتمال؛ أو مجيئه متحقق[3].

فصَرْفُ الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفي علىٰ مذهب المبرد. وأما مذهب الجمهور ففيه إِشكال.

* فإن قلت: قد صرح ابن الحاجب بأن "بل" في المثبت مطلقًا وفي المنفي علىٰ مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح[4]؛ فكان الأولىٰ تركه، كبدل الغلط،

---

(١) ينظر: المفتاح ص٢٨٩، والإيضاح ١/ ٢١٥، والمصباح ص٩٤، والتبيان للطيبي ص١٢٤.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، أحد أئمة النحو البصريين. كان حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر. من مصنفاته: "المقتضب". توفي سنة ٢٨٥هـ [نزهة الألباء ص١٦٤- ١٧٣].

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٤١٨، ومغني اللبيب ص١٥٢.

(٤) لم أعثر علىٰ تصريح ابن الحاجب بهذا، لا في "الإيضاح في شرح المفصل"، ولا في "الكافية" [ينظر في هذه المسألة: شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٤١٧- ٤٢٠].

* قلت: معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة[1] أن بدل الغلط مع "بل" فصيح مطرد في كلامهم؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط.

٥- (أو الشك) من المتكلم.

٦- (أو التشكيك) أي إيقاع المتكلم السامعَ ف الشك، (**نحو "جاءني[2] زيدٌ أو عمروٌ"**).

٧- أو للإبهام، نحو ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[3].

٨- أو للتخيير أو للإباحة، نحو "ليدخل الدار زيد أو عمرو". والفرق بينهما: أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط، بخلاف الإباحة؛ فإنه يجوز فيها الجمع أيضًا، لكن لا من حيث مدلول اللفظ، بل بحسب أمر خارج.

ومما عدّه السكاكي من حروف العطف: "أي" المفسرة[4]. والجمهور علىٰ أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها[5]. ووقوعُها تفسيرًا للضمير المجرور من غير إعادة الجار، وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل- يُقَوّي مذهب الجمهور. وهذا نزاع لا طائل تحته.



(١) يعني الرضي في شرح الكافية ٤/ ٤١٧.

(٢) ظ: "جاء".

(٣) سبأ ٢٤. وسياق الآية: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ قلوبهم....﴾

(٤) ينظر: المفتاح ص١١٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص١٠٦.

فصل المسند إليه

/٦٨أ (وأما الفصل) أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل./ وإنما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به أولًا، ولأنه في المعنىٰ عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له. وهذا أولىٰ من قول من قال: لأنه لتخصيص المسند إليه بالمسند؛ فيكون من الاعتبارات الراجعة إلىٰ المسند[1] إليه؛ لأنا نقول: إنّ معنىٰ تخصيص المسند إليه بالمسند ههنا هو تخصيصُ المسند بالمسند إليه، وجعْله بحيث لا يعمُّه وغيرَه، كما قال في "المفتاح": «إنه لتخصيص المسند بالمسند إليه»[2]. وحاصله قصر المسند علىٰ المسند إليه وحصره فيه؛ فيكون راجعًا إلىٰ المسند. علىٰ أن التحقيق أن فائدته ترجع إليهما جميعًا؛ لأنه يجعل أحدَهما مخصّصًا ومقصورًا، والآخرَ مخصصًا به ومقصورًا عليه.

(فلتخصيصه) أي المسند إليه (بالمسند) يعني لقصر المسند علىٰ المسند إليه؛ لأن معنىٰ قولنا: "زيدٌ هو القائم" أن القيام مقصور علىٰ زيد لا يتجاوزه إلىٰ عمرو. ولهذا يقال في تأكيده: "لا عمرو".

* فإن قلت: الذي يسبق إلىٰ الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره علىٰ المسند؛ لأن معناه جعل المسند إليه بحيث يخص المسند ولا يعمُّه وغيرَه،

---

(١) قوله: "إلىٰ المسند" ليس في م.

(٢) المفتاح ص١٩١ بتصرف.

- قلت: نعم، ولكن غالب استعماله في الاصطلاح علىٰ أن يكون المقصور هو المذكور بعد "الباء" علىٰ طريقة قولهم: "خصصت فلانًا بالذكر": إذا ذكرته دون غيره، وجعلته من بين الأشخاص مختصًا بالذكر. فكأنّ المعنىٰ: جُعل هذا المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندًا إليه مختصًا بأن يثبت له المسند، وهذا معنىٰ قصر المسند عليه.

ألا ترىٰ[1] أن قولهم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2]: معناه "نخصك بالعبادة"[3] لا نعبد غيرك.

ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند علىٰ المسند إليه، يكون لقصر المسند إليه علىٰ المسند، كما يدل عليه صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[4]، حيث قال: «إن معنىٰ التعريف في "المفلحون" الدلالة علىٰ أن المتقين هم الذين إن حُصِّلَتْ صفة المفلحين، وتُحُقِّقُوا ما هم، وتُصُوِّرُوا بصورتهم الحقيقية- فهم هم، لا يعدون تلك الحقيقة»[5]. انتهي كلامه. فزعموا أن معنىٰ "لا يعدون تلك الحقيقة" أنهم مقصورون علىٰ صفة/ الفلاح، لا يتجاوزونه إِلىٰ صفة ٦٨ب/
أخرىٰ.

(١) ط: "يري".

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) هو قول الزمخشري [ينظر: الكشاف ١/ ٦٢].

(٤) البقرة ٥.

(٥) الكشاف ١/ ١٤٦-١٤٨ بتصرف.

وهذا غلط منشؤُه عدم التدرب في هذا الفن، وقلة التدبر لكلام القوم:

أما أولًا: فلأن هذا إشارة إلىٰ معنىً آخر للخبر المعرف باللام، أورده الشيخ في "دلائل الإعجاز"، حيث قال: «اعلم أنّ للخبر المعرف باللام معنىً غير ما ذُكر، دقيقًا، مثل قولك: "هو البطل المحامي". لا تريد أنه البطل المعهود، ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة، ونحو ذلك؛ بل تريد أن تقول لصاحبك: "هل سمعت بالبطل المحامي؟، وهل حصَّلتَ معنىٰ هذه الصفة؟، وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتىٰ يستحق أن يقال ذلك له[1] وفيه؟. فإنْ كنت تصورته حق تصوره، فعليك بصاحبك - يعني زيدًا - فإنه لا حقيقة له وراء ذلك"، وطريقته طريقة قولك: "هل سمعت بالأسد؟، وهل تعرف حقيقته؟؛ فزيدٌ هو هو بعينه"»[2]. هذا كلامه.

وأما ثانيًا: فلأن صاحب "الكشاف" إنما جعل هذا معنىٰ التعريف وفائدته، لا معنىٰ الفصل. بل صرّح في هذه الآية بأن فائدة الفصل الدلالةُ علىٰ أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيدُ، وإيجابُ أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[3].

ثم التحقيق أن الفصل:

١ - قد يكون للتخصيص، أي قصر المسند علىٰ المسند إليه، نحو "زيد هو أفضل من عمرو"، و"زيد هو يقاوم الأسد". ذكر صاحب"الكشاف"

---

(١) ظ: "له ذلك".

(٢) دلائل الإعجاز ص١٨٢ بتصرف.

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ١٤٦.

في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ [1] يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾[2] "هو للتخصيص والتأكيد"[3].

٢- وقد يكون لمجرد التأكيد، إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند علىٰ المسند إليه، نحو ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾[4]، أي لا رزاق إلّا هو.

٣- أو قصر المسند إليه علىٰ المسند، نحو "الكرم هو التقوىٰ"، و"الحسب هو المال"، أي لا كرم إلاّ التقوىٰ، ولا حسب إلاّ المال. قال أبو الطيب:

إِذَا كَانَ الشَّبَابُ السُّكْرَ وَالشَّيـ ـبُ هَمًّا فَالحَيَاةُ هِيَ الحِمَامُ[5]

أي لا حياة إلاّ الحمام.



(١) الأصل، وط: "أولم".

(٢) التوبة ١٠٤.

(٣) الكشاف ٢/ ٢١٢.

(٤) الذاريات ٥٨.

(٥) ديوانه ٤/ ٧٢.

تقديم المسند إليه

(**وأما تقديمه**) أي تقديم المسند إليه علىٰ المسند:

١٦٩أ/ * فإن قلت: كيف يطلق "التقديم" علىٰ المسند إليه،/ وقد صرح صاحب "الكشاف" بأنه إنما يقال: "مقدم" و"مؤخر" للمُزَال، لا للقارّ في مكانه[1].

- قلت: التقديم ضربان:

تقديم علىٰ نية التأخير، كتقديم الخبر علىٰ المبتدأ، أو المفعول[2] علىٰ الفعل، ونحو ذلك مما يبقىٰ له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم.

وتقديم لا علىٰ نية التأخير، كتقديم المبتدأ علىٰ الخبر، والفعل علىٰ الفاعل. وذلك بأن تعمِد إلىٰ اسم فتقدمه تارة علىٰ الفعل فتجعله مبتدأ، نحو "زيد قام"، وتؤخره تارة فتجعله فاعلًا، نحو "قام زيد".

وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني. ومراد صاحب "الكشاف" ثمةَ هو الضرب الأول. وكلامه - أيضًا - مشحون بإطلاق التقديم علىٰ الضرب الثاني.

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٦٣٢.

(٢) ط: "والمفعول".

(فلكون ذكره) أي[1] المسند إِليه **(أهم)**. ذكر الشيخ في "دلائل الإِعجاز": «أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري مجرىٰ الأصل غيرَ العناية والاهتمام. لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء، ويعرف فيه معنىٰ. وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: "قدم للعناية"، من غير أن يذكر: من أين كانت تلك العناية؟، وبم كان أهم؟»[2] هذا كلامه.

ولأجل هذا أشار المصنف إِلىٰ تفصيل وجه كونه أهم، فقال:

١- **(إِما لأنه)** أي تقديم المسند إِليه **(الأصل)**؛ لأنه المحكوم عليه، ولا بد من تحققه قبل الحكم؛ فقصدوا في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه. **(ولا مقتضى للعدول عنه)** يعني أن كون التقديم هو الأصل، إِنما يكون سببًا لتقديمه في الذكر إِذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، كما في الجملة الفعلية؛ فإِن كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إِليه؛ لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول. وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند، علىٰ ما سيجيء تفصيله.

٢- **(وإِما ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقًا إِليه)** ومن هذا كان حق الكلام تطويلَ المسند إِليه. ومعلوم أن حصول الشيء بعد التشوق ألذُّ وأوقع في/ النفس، **(كقوله)** أي قول أبي العلاء المعري من ٦٩ب/
قصيدة يرثي بها فقيهًا حنفيًا:

---

(١) م: زيادة: "ذكر".

(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٧- ١٠٨ بتصرف.

(وَالَّذِيْ حَـارَتِ البَرِيَّـةُ فِيْـهِ) (حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ)[1]

يعني «تحيّرت البرية في المعاد الجسماني والنشورِ الذي ليس بنفساني، وفي أن أبدان الأموات كيف تُحيا من الرفات!». كذا في "ضرام السقط"[2]. وقبله:

بَـانَ أَمْـرُ الإلَـهِ واَخْـتَلَفَ النَّا سُ فَـدَاعٍ إِلـىٰ ضَـلَالٍ وَهَـادِ

يعني بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به. وبهذا تبين أن ليس المراد بـ"الحيوان المستحدث من الجماد" آدم عليه السلام، ولا ناقة صالح، ولا ثعبان موسىٰ، ولا القُقْنُس[3][4]، علىٰ ما وقع في[5] الشروح؛ لأنه لا يناسب السياق[6].

٣- (وإما لتعجيل المسرة، أو المساءة؛ للتفاؤل أو التطير، نحو "سعد في دارك"، و"السفاح في دار صديقك").

٤- (وإِما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر).

٥- (أو أنه يُستلذ).

(وإِما لنحو ذلك)، مثل:

---

(١) سقط الزند ص١٢.

(٢) ضرام السقط "ضمن شروح سقط الزند" ج٢/ ق٣/ ١٠٠٥.

(٣) ط: "القفنس".

(٤) لم أعثر عليه في ما بين يدي من معاجم اللغة.

(٥) ط: زيادة: "بعض".

(٦) ط: "السباق".

٦- إِظهار تعظيمه، نحو "رجل فاضل في الدار". وعليه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[١].

٧- أو تحقيره، نحو "رجل جاهل في الدار".

٨- ومثل الدلالة علىٰ أنّ المطلوب إِنما هو اتصاف المسند إليه بالمسند علىٰ الاستمرار، لا مجرد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: "الزاهد يشرب ويطرب" دلالةً علىٰ أنه يصدر الفعل عنه[٢] حالةً فحالةً علىٰ سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: "يشرب الزاهد"؛ فإِنه يدل علىٰ مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال. وهذا معنىٰ قول صاحب "المفتاح": «أو لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب، لا نفس الخبر»[٣]. أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ، وبالخبر الثاني الإِخبار.

والمصنف لمّا فهم من الثاني أيضًا معنىٰ خبر المبتدأ، اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لا تصديق؛ والمطلوب بالجملة إِنما يكون تصديقًا لا تصورًا. وإِن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقًا، أي إِثبات وقوع الشرب مثلًا، فلا يصح؛ لما سيأتي في "أحوال متعلقات الفعل" أنه لا يُتعرض عند إِثبات وقوع الفعل لذِكر المسند إِليه أصلًا، بل يقال: "وقع الشرب" مثلا[٤].

---

(١) الأنعام٢.

(٢) ط: زيادة: "الفعل".

(٣) مفتاح العلوم ص١٩٥ باختلاف يسير.

(٤) ينظر: الإيضاح ٢/ ١٣٦.

نعم لو قيل على "المفتاح": لا نسلّم أن للتقديم دخلًا في الدلالة على
/١٧٠ الاستمرار،/ بل إنما يدل عليه الفعل المضارع- كما سنذكره في بحث "لو" الشرطية إن شاء الله تعالى[١]- لكان وجهًا.

٩- ومثل إفادة زيادة تخصيص، كقوله:

مَتَىٰ تَهْزُزْ بَنِيْ قَطَنٍ تَجِدْهُمْ سُيُوْفًا فِيْ عَوَاتِقِهِمْ سُيُوْفُ
جُلُوْسٌ فِيْ مَجَالِسِهِمْ رِزَانٌ وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفُوْفُ[٢]

والمراد "هم خفوف"، كذا في "المفتاح"[٣]، أي محل الاستشهاد هو قوله: "هم خفوف" بتقديم المسند إليه. فقول المصنف: "هذا تفسير للشيء بإعادة لفظه"[٤]- ليس بشيء.

واعترض[٥] أيضًا بأن كون التقديم مفيدًا للتخصيص مشروطٌ بكون الخبر فعليًّا، على ما سيأتي في نحو "أنا سعيت في حاجتك". والخبر ههنا اسم فاعل؛ لأن "خفوفًا" جمع خافّ بمعنى خفيف.

وأجيب بمنع هذا الاشتراط؛ لتصريح أئمة التفسير بالحصر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾[٦]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾[٧]، ﴿وَمَآ أَنَا۠

---

(١) ينظر: ٢/ ٧٧.
(٢) بلا نسبة في المفتاح ص١٩٥، والمصباح ص٢٧، والإيضاح ١/ ١٣٦.
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص١٩٥- ١٩٦.
(٤) الإيضاح ١/ ١٣٧.
(٥) ط: زيادة: "عليه".
(٦) هود ٩١.
(٧) الأنعام ١٠٧، والزمر ٤١، والشورى٦.

بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[1]، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل. وفيه بحث؛ لظهور أن الحصر في قولهم: "فهم خفوف" غير مناسب للمقام.

وأجيب أيضًا بأنه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر، بل التخصيص بالذكر الذي أشار إليه في قوله: «وأما الحالة المقتضية لذكر المسند إليه فهي أن يكون الخبر عام النسبة إلىٰ كل مسند إليه. والمراد تخصيصه بمعين»[2]. وهذا سديد، لكن في بيان كون التقديم مفيدًا لزيادة التخصيص نوع خفاء.



تقديم المسند إليه علىٰ الخبر الفعلي

(عبد القاهر) أورد في "دلائل الإعجاز"[3] كلامًا حاصله ما أشار إليه المصنف بقوله: (وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديمُ (تخصيصَه بالخبر الفعلي) أي قصر الخبر الفعلي عليه. والتقييد بـ"الفعلي" مما يفهم من كلام الشيخ، وإن لم يصرح به. وصاحب "المفتاح" قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات، نحو ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾[4] (إنْ ولي حرفَ النفي) أي إن كان المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل. من قولهم: "وليك"، أي

---

(١) هود ٢٩.

(٢) المفتاح ص١٧٧ باختلاف يسير.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٢٤ - ١٢٧.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٣٢.

قرب منك[1]. (**نحو "ما أنا قلت هذا"، أي "لم أقله مع أنه مقول) لغيري"**.

/٧٠ب فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره علىٰ الوجه/ الذي نفي عنه من العموم والخصوص، فلا يقال هذا إلا في شيء ثبت أنه مقول لغيرك، وأنت تريد نفيَ كونك القائل، لا نفي القول. ولا يلزم منه أن يكون جميع من سواك قائلًا؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلىٰ من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه، لا بالنسبة إلىٰ جميع من في العالم.

(**ولهذا**) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفيَ القول عن المذكور مع ثبوته للغير (**لم يصح "ما أنا قلت[2] ولا غيري"**)؛ لأن مفهوم الأول، أعني "ما أنا قلت" ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم؛ ومنطوق الثاني، أعني "ولا غيري" نفي قائليته عن الغير؛ وهما متناقضان. بل يجب عند قصد هذا المعنىٰ أن يؤخر المسند إليه، ويقال: "ما قلته أنا ولا أحد غيري"، اللهم إلاّ إذا قامت قرينة علىٰ أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص، كما إذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين: أحدهما أنك قلت هذا القول، والثاني أنك تعتقد أن قائله غيرك؛ فيقول لك: "أنت قلت لا غيرك"، فتقول له: "ما أنا قلته ولا أحد غيري"، قصدًا إلىٰ إنكار نفس الفعل، فتقدم المسند إليه ليطابق كلامه. وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره، كما في هذا المثال، بخلاف قولك: "ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري"؛ فإنه لا يصح.

---

(١) ينظر: لسان العرب: "ولي" ١٥/ ٤١١.

(٢) ط: زيادة: "هذا".

(ولا "ما أنا رأيت أحدًا")؛ لأنه يقتضي أن يكون إِنسان غير المتكلم قد رأىٰ كل أحد؛ لأنه قد نُفي عن المتكلم الرؤية علىٰ وجه العموم في المفعول؛ فيجب أن تُثبت[1] لغيره أيضًا علىٰ وجه العموم؛ لما تقدم.

قال المصنف: «لأن المنفي هو الرؤية الواقعة علىٰ كل واحد[2] من الناس، وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديمُ ثبوتَه لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور»[3]. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن المنفي هو الرؤية الواقعة علىٰ كل واحد[4] من الناس، بل الرؤية الواقعة علىٰ فرد من أفراد الناس. والفرق[5] واضح؛ فإِن الأول يفيد السلب الجزئي؛/ لأن نفي /١٧١أ
الرؤية الواقعة علىٰ كل أحد لا ينافي إِثبات الرؤية الواقعة علىٰ البعض؛ والثاني يفيد السلب الكلي؛ لوقوع النكرة في سياق النفي. ولهذا حمله كثير من الناس علىٰ أنه سهو من الكاتب، والصواب "ما أنا رأيت كل أحد".

واعتذر عنه بعضهم بوجهين:

أحدهما: أنه مبني علىٰ ما ذكره أئمة اللغة من أن "أحدًا" إِذا لم يكن همزته بدلًا عن "الواو"، لا يستعمل في الإِيجاب إِلاّ مع "كل"[6]؛ فيلزم

---

(١) ظ، وط: "يثبت".

(٢) ط: "أحد".

(٣) الإيضاح ١/ ١٣٧ بتصرف.

(٤) الأصل، وط: "أحد".

(٥) ط: زيادة: "بينهما".

(٦) لم أجد من صرّح بهذا.

أن يكون "ما أنا رأيت أحدًا" ردًا علىٰ من زعم أنك رأيت كل أحد؛ لأنه إِيجاب، فلا يستعمل بدون "كل".

والثاني[1]: أن "أحدًا" يستعمل بمعنىٰ الجمع؛ ولهذا صح دخول "بين" عليه؛ وعَوْدُ ضمير الجمع إِليه في قوله[2] تعالىٰ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[3]، و﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[4]. وفسروه في قوله تعالىٰ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5] بمعني "جماعة من جماعات النساء".

وعدم جريان هذه الأحكام في كل نكرة منفية، يدل علىٰ أن هذا ليس مبنيًا علىٰ أنه نكرةوقعت في سياق النفي، كما توهمه البعض.

وظاهر[6] كلام "الصحاح" أنه بحسب وضع اللغة؛ لأنه قال: «هو اسم لمن يصلح أن يخاطب، يستوىٰ فيه الواحد والجمع[7] والمؤنث»[8].

وقيل: هو مبني علىٰ أن "أحدًا" اسم في معنىٰ الواحد، لا يتغير بتغير الموصوف؛ فيجوز أن يعتبر موصوفه مفردًا ومثني ومجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، أي "أحد من الأفراد أو المثنيات أو الجماعات". وإِذا كان "أحد"

---

(١) ظ: "الثاني".

(٢) م: "كقوله".

(٣) البقرة ٢٨٥.

(٤) الحاقة ٤٧.

(٥) الأحزاب ٣٢، وسياق الآية: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾.

(٦) ظ: "فظاهر".

(٧) ط: زيادة: "والمذكر".

(٨) الصحاح: "أحد" ٢/ ٤٤٠.

هنا في معنىٰ الجمع، يكون المعنىٰ "ما أنا رأيت جميع الناس"؛ ويلزم المحال المذكور. وكلاهما فاسد؛ لأن هذا الامتناع جار في نحو "ما أنا رأيت رجلا"، و"ما أنا أكلت شيئًا"، و"ما أنا قلت شعرًا"، وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة - علىٰ ما سيجيء[1] - فلا يكون لخصوصية لفظ "أحد". وأيضًا يجوز أن يكون "أحد" هنا مبدل الهمزة من "الواو" مثله في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، وأن لا يكون بمعنىٰ الجمع. ولو سلّم، فيكون المعنىٰ "ما أنا رأيت جمعًا من الناس". والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة[3] علىٰ جماعة من الناس،/ لا علىٰ جميع الناس. /٧١ب

فالحاصل أن المفهوم من نفي الرؤية الواقعة علىٰ كل أحد: نفي العموم الذي هو سلب جزئي، وقولَنا: "ما أنا رأيت أحدًا"، أو "رجلا"، أو نحو ذلك، يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي. وتخصيصه بالمتكلم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصفة، أعني يجب أن لا يصدق علىٰ الغير أنه لم ير أحدًا. وعدم صدقه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأىٰ كل أحد، بل يكفيه أن يكون رأىٰ أحدًا؛ لأن السلب الكلي يرتفع بالإِيجاب الجزئي.

* لا يقال: السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي؛ فيصح أن الرؤية الواقعة علىٰ كل أحد منفية ويتم ما ذكره المصنف،

- لأنا نقول: المعتبر هو المفهوم الصريح، وإلاّ لزم امتناع "ما أنا ضربت زيدًا"؛ لأن نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع علىٰ كل

(١) ينظر: ص٣٣٤.

(٢) الإخلاص ١.

(٣) ليست في ظ.

أحد؛ ويلزم[1] المحال المذكور. وتحقيقه أن اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به؛ لجواز كونه أعم.

وقال الفاضل العلامة في "شرح المفتاح": «إِن المفعول في قولنا: "ما أنا رأيت أحدًا" لمّا كان عامًا لوقوعه في سياق النفي، يلزم أن يكون معتقد المخاطب عامًا كذلك، وهو أنك رأيت كل أحد في الدنيا؛ لأن الخطأ في هذا المقام إِنما يكون في الفاعل فقط، كما هو حكم القصر؛ فيلزم أن يكون ما نُفي من الفعل الواقع علىٰ المفعول علىٰ الوجه المذكور متفقًا بين المتكلم والمخاطب، إِن عامًا فعام، وإِن خاصًا فخاص؛ إِذ لو اختلفا عموما وخصوصا، لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتقدير بخلافه»[2].

واعترض عليه بعض المحققين بأن الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي، أعني عدم رؤية أحد من الناس؛ فيجب أن يكون المخاطب معتقدا أن إِنسانًا لم يرد أحدًا من الناس وأصاب في ذلك، لكنه أخطأ في تعيينه وزعم أنه غيرَك أو أنت بمشاركة الغير؛ فنفيتَ وهمَه وحصرتَ في نفسك هذا السلب، أعني عدم رؤية أحد من الناس؛ إِذ لو اختلف الفعلان

١٧٢أ/ إِيجابًا وسلبًا، لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب./

هـذه[3] هي الكلمات الدائرة في هذا المقام علىٰ ألسنتهم، وهي متقاربة. ومنشؤُها أنهم لم يحافظوا علىٰ محصّل[4] كلام الشيخ، ولم

---

(١) ط: "فيلزم".

(٢) مفتاح المفتاح ل ٦٢ بتصرف.

(٣) الأصل، وط: "فهذه".

(٤) ط: "حصل".

يفرقوا بين تقديم المسند إِليه علىٰ الفعل وحرف النفي جميعًا، وتقديمه علىٰ الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص؛ فجعلوا التخصيص في نحو "ما أنا قلت كذا"(١) مثلَه في "أنا ما قلت كذا"(٢)، وليس هذا أول قارورة كُسرت في الإِسلام.

فنقول: محصول كلامه:

١ - أنه إِذا قدم المسند إِليه علىٰ الفعل وحرف النفي جميعًا، فحكمه حكم المثبت:

يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص، كما يذكر عن قريب.

٢- وإِذا قُـدّم علىٰ الفعل دون حـرف النفي، فهو للتخصيص قطعًا. لكن فرق بين التخصيصين في النفي؛ فإِن قولك: "أنا ما سعيت في حاجتك"- عند قصد التخصيص- إِنما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب(٣)، لكنّه أخطأ في فاعله الذي لم يسع، فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير. كما أن قولك: "أنا سعيت في حاجتك" إِنما يقال لمن اعتقد وجود سعي وأصاب فيه، لكنه أخطأ في فاعله الذي سعىٰ، فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير.

٣- وأما(٤) نحو قولك: "ما أنا سعيت في حاجتك"، فهو- علىٰ ما أشار إِليه الشارح العلامة- إِنما يقال لمن اعتقد وجود سعي وأصاب، لكنه أخطأ

---

(١) ط: "هذا".

(٢) ط: "هذا".

(٣) ط: زيادة: "فيه".

(٤) ظ: "فأما".

في فاعله، فزعم أنه أنت وحدك أو أنت بمشاركة الغير. ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعًا علىٰ الوجه الذي ذكر في النفي، إن عامًا فعام، وإن خاصًا فخاص.

٧١ب/ قال الشيخ: «إذا قلت:/ "ما أنت قلت هذا"، كنت نفيت أن تكون القائل لهذا القول؛ وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول. ولهذا[١] لم يصح أن يكون المنفي عامًا، وكان خَلْفًا من القول أن تقول: "ما أنا قلت شعرًا قط"، "ما أنا أكلت اليوم شيئًا"، "ما أنا رأيت أحدًا من الناس"؛ لاقتضائه أن يكون إنسان قد قال كل شعر في الدنيا، وأكل كل شيء يؤكل، ورأىٰ كل أحد من الناس؛ فنفيت أن تكونه[٢]»[٣] هذا كلامه.

فإذا اعتقد مخاطب أن هناك إنسانًا لم يقل شعرًا قط، أو لم يأكل اليوم شيئًا، أو لم ير أحدًا من الناس، وأصاب في ذلك، لكنه أخطأ في تعيينه، فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير- فلابدَّ وأن تقول له: "أنا ما قلت شعرًا قط"، ويكون هذا معنىٰ صحيحًا، كما إذا قلت: "أنا الذي لم يقل شعرًا"، "أنا الذي لم يأكل اليوم شيئًا"، "أنا الذي لم ير أحدًا من الناس"؛ لأن اللازم من هذا التخصيص أن لا يصدق هذا الوصف علىٰ الغير، ويكفي فيه أن يكون أحد[٤] قال شعرًا، أو أكل شيئًا، أو رأىٰ أحدًا.

ولا يصلح في هذا المقام أن يقال: "ما أنا قلت شعرًا"، "ما أنا أكلت شيئًا"، "ما أنا رأيت أحدًا"؛ لأنه إنما يكون عند القطع بثبوت الفعل علىٰ الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص.

---

(١) ط: "ولذا".

(٢) الأصل، وظ: "تكون".

(٣) دلائل الإعجاز ص١٢٤ بتصرف.

(٤) ظ: زيادة: "قد".

ولم يقل أحد بأنه يستعمل للرد علىٰ من أصاب في نفي الفعل، وأخطأ فيمن نفي عنه الفعل؛ فزعم أنه غير المذكور وحده، أو بمشاركة المذكور، كما إذا قدم المسند إِليه، علىٰ الفعل وحرف النفي جميعًا. بل الواجب فيما يلي حرف النفي أن يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد ثبوت الفعل[1] علىٰ الوجه المذكور، مخطئًا في اعتقاد أن فاعله هو المذكور وحده، أو بمشاركة الغير، فليتأمل.

(**ولا "ما أنا ضربت إلاّ زيدًا"**)؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوىٰ زيد؛ لأن المستثنىٰ منه مقدر عام؛ فيجب أن يكون في المثبت كذلك؛ لما تقدم/ . /٧٣أ

وفي هذا إِشارة إِلىٰ الرد علىٰ الشيخين عبدالقاهر والسكاكي وغيرهما، حيث عللوا امتناع "ما أنا ضربت إِلَّا زيدًا" بأن نقض النفي بـ"إِلاّ" يقتضي أن تكون ضربت زيدًا، وتقديمَ الضمير وإِيلاءَه حرف النفي يقتضي أن لا تكون ضربته. يعني أن علة امتناعه ما ذكرنا[2]، لا ما ذكروه؛ لأنا لا نسلّم أن إِيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك.

وجوابه: أنه قد سبق أن مثل هذا- أعني تقديم المسند إِليه وإِيلاءه حرف النفي- إِنما يكون إِذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتًا متحققًا[3] متفقًا بينهما، وإِنما تكون[4] المناظرة في فاعله فقط، ففي هذه الصورة يجب أن

(١) ط: زيادة: "الذي ذكر في النفي".

(٢) ط: "ذكرناه".

(٣) م: "ثابتًا بعينه محققًا".

(٤) ط: "يكون".

يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد وقوع ضرب علىٰ من عدا زيدًا، مخطئًا في اعتقاد أن فاعله أنت؛ فتقصد رده إلىٰ الصواب بقولك: "ما أنا ضربت إلاّ زيدًا"؛ لأنه لنفي أن تكون أنت الفاعل، لا لنفي الفعل. يعني أن ذلك الضرب الواقع علىٰ من عدا زيدًا[1] مسلّم، لكن فاعله غيري، لا أنا. فإذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع علىٰ غير زيد- وأنت قرّرته[2] ونفيت[3] أن تكون فاعله- فلا يكون زيد مضروبًا لك ولا لغيرك أيضًا.

وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في "شرح المفتاح" أن التقديم يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعين، ثم الاستثناء إثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل؛ فيتناقض، بخلاف "ما ضربت إلاَّ زيدًا" فإن النفي لا يتوجه إلىٰ ضرب معين. وحينئذ يكون نفي الضرب محمولًا علىٰ أفرادٍ غير زيد، والإثبات لزيد؛ فيتأتىٰ التوفيق[4].

* لا يقال: يجوز أن يكون هناك ضربان: وقع أحدهما علىٰ من عدا زيدًا، والآخر علىٰ زيد؛ ووقعت المناظرة في فاعل الأول، فنفاه المتكلم عن نفسه وأثبته لغيره؛ فيلزم أن لا يكون[5] مضروبًا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله، ولا يلزم أن لا يكون مضروبًا له أصلًا،

---

(١) ظ: "علىٰ غير زيدٍ".

(٢) ط: "بقدّرته".

(٣) ظ: "وأنت تنفي".

(٤) ينظر: مفتاح المفتاح ل ٦٢- ٦٣.

(٥) م، وظ، وط: زيادة: "زيد".

- لأنا نقول: المنتقض بـ"إِلاّ" هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله؛ فيكون هو ثابتًا لزيد ومنفيًا عنه. هذا محال.

وعندي أن/ قولهم: "نقض النفي بـ"إِلاّ" يقتضي أن تكون ضربت زيدًا" أجدرُ بأن يُعترض عليه؛ فيقال: إِن النفي لم يتوجه إِلىٰ الفعل أصلًا، بل إِلىٰ أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم. والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد، فالاستثناء إِنما هو الإِثبات دون النفي؛ فلا يكون من انتقاض النفي في شيء. كما إِذا قلت: "لستُ الذي ضرب إِلاّ زيدًا"، فكأنه اعتقد أن إِنسانًا ضرب كل أحد إِلاّ زيدًا، وأنت ذلك الإِنسان؛ فنفيت أن تكون ذلك الإِنسان. /٧٣ب/

واعلم أن ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل، بل يظهر أثرها في قولنا: "ما أنا قرأت القرآن إِلاّ سورة الفاتحة"، فإِنه لا امتناع فيه عند المصنف؛ لجواز أن يكون أحد قد قرأ كل القرآن سوىٰ سورة الفاتحة. وعندهم يمتنع هذا؛ لاقتضائه أن تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له؛ لما مر. وهذا محال.

(وإِلاّ) عطف علىٰ "إِنْ ولي حرف النفي". والمعنىٰ: إِنْ ولي المسندُ إِليه المقدم[1] حرفَ النفي، فهو يفيد التخصيص قطعًا، سواء كان منكّرًا أو معرّفًا، مظهرًا أو مضمرًا. وإِن لم يلِ حرفَ النفي بأن لا يكون في الكلام نفي أصلًا، نحو أ"نا قمت"، أو يكون لكن قدم المسند إِليه علىٰ النفي والفعل جميعًا، نحو "أنا ما قمت"؛ فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوىٰ. وإِليه أشار

---

(١) ليست في ظ.

بقوله: **(فقد يأتي)** أي التقديم **(للتخصيص، ردًا على من زعم انفراد غيره)** أي غير المسند إليه المذكور **(به)** أي بالخبر الفعلي، **(أو)** زعم **(مشاركته)** أي الغير **(فيه)** أي في الخبر الفعلي، **(نحو أنا سعيت في حاجتك")** لمن زعم أن غيرك انفرد بالسعي في حاجته، أو كان مشاركًا لك فيه؛ فيكون على الأول قصر قلب، وعلى الثاني قصر إفراد.



(ويؤكد على الأول بنحو "لا غيري")، مثل: "لا زيد"، و"لا عمرو"، و"لا مَن سِواي"، وما أشبه ذلك، **(وعلى الثاني بنحو "وحدي")**، مثل "منفردًا"، أو "متوحدًا"، أو "غير مَشَارك"، ونحو ذلك؛ لأن الغرض من
١٧٤أ/ التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع. والشبهة في الأول أن/ الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك بمشاركة الغير. والدالّ صريحًا ومطابقة على دفع[١] الأول نحو "لا غيري"، وعلى دفع[٢] الثاني نحو "وحدي" دون العكس.

(وقد يأتي لتقوية الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص، **(نحو "هو يعطي الجزيل")** قصدًا إلى أن تُقَرِّرَ في ذهن السامع وتحقّق أنه

(١) ط: "رفع".

(٢) ط: "رفع".

يفعل إعطاء الجزيل، لا إلىٰ أن غيره لا يفعل ذلك. وسبب تقويّه[1] تكرر الإسناد، كما يذكر في باب كون المسند جملة[2].

(**وكذا إذا كان الفعل منفيًا**) فقد يأتي للتخصيص، نحو أنت ما سعيت في حاجتي" قصدًا إلىٰ تخصيصه بعدم السعي، وقد يأتي للتقوي.

ولم يمثل المصنف إلاّ به؛ ليفرّعَ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه؛ فإنه محل الاشتباه، بخلاف التخصيص، (**نحو "أنت لا تكذب"؛ فإنه أشد لنفي الكذب من "لا تكذب"؛ وكذا من "لا تكذب أنت"**) مع أن فيه تأكيدًا؛ ولذا ذكره بلفظ "كذا"[3]؛ (**لأنه**[4] **لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم**)؛ لعدم تكرره.

فقولنا: "لا تكذب" نفىٰ الكذب عن الضمير المستتر، و"أنت" مؤكد له، علىٰ معنىٰ أن المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير، لا غيرُه. ومعنىٰ "لا غيره" أنك لا تظن أن عدم الكذب في هذه الحالة التي أتكلم فيها مسندٌ إلىٰ غير الضمير، وإنما أسندته إلىٰ الضمير علىٰ سبيل التجوز أو السهو أو النسيان. وليس معناه أن نفي الكذب منحصر فيه، فليتأمل.

وكذا قولنا: "سعيت أنا في حاجتك" لا يفيد التخصيص ولا التقوي، بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز أو سهو أو نسيان.

---

(١) م، وط: "تقويته".

(٢) ينظر: ٢/ ١٠٠.

(٣) قوله: "ولذا ذكره بلفظ "كذا"" ليست في م.

(٤) ط: زيادة: "أي لأن لفظ "لا تكذب أنت"".

وهذا الذي قصده صاحب "المفتاح" حيث قال: «وليس إِذا قلت: "سعيت في حاجتك"، أو "سعيت أنا في حاجتك"، يجب أن يكون أن عند السامع وجودَ سعي في حاجته، قد وقع خطأ منه في فاعله؛ فتقصد[1] إزالة الخطأ، بل إِذا قلته- أي المثال الأخير- ابتداءً، مفيدًا للسامع صدور السعي في حاجته منك، غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان- أي في الفاعل- صحّ»[2].

وإِنما لم يتعرض لنفي التقوي؛ لأنه إِنما أورد هذا الكلام في بحث ٧٤ب/ التخصيص./ وإِنما خص البيان بالمثال الأخير؛ لأنه هو محل الاشتباه.



والشارح العلامة قد أورد في هذا المقام- علىٰ سبيل التجوز أو السهو أو النسيان- ما لا يزيدك النظر فيه علىٰ التعجب والتحيّر، وذلك أنه قال: "إِنك إِذا قلت ابتداء، أي[3] من غير علم المخاطب بوجود سعي منك: "سعيت في حاجتك"، أو "سعيت أنا في حاجتك" لتفيده وجود السعي منك، صحّ من غير ارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان. بخلاف ما لو قلت في الابتداء لإِفادة وجود السعي، أو لا في الابتداء: "أنا سعيت في حاجتك"؛ فإِنه لا يصح إِلاّ بارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان.

أما الأول فلأن قولك: "أنا سعيت" إِنما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل، لا لإِفادة وجود السعي. فإِذا استعملته لإِفادة وجود السعي: فإِما

---

(١) م: "فقصد".

(٢) مفتاح العلوم ص٢٣٢ باختلاف يسير.

(٣) ليست في م.

أن يكون باعتبار أنه لازم معناه؛ فيكون مجازًا، أو باعتبار أنه معناه؛ فيكون سهوًا إِنْ لم يَعْرِف أنه ليس معناه، أو نسيانًا إِنْ عرف[1] ذلك.

وأما الثاني فلأنك إذا قلت: "أنا سعيت في حاجتك" لا في الابتداء، بل عند خطأ المخاطب في الفاعل، بأن اعتقد نسبة الفعل إِلىٰ الغير علىٰ الانفراد أو الشركة: فإن كان قد نسبه إِلىٰ الغير لمساهلة[2] كان تجوزًا، وإِلّا كان سهوًا أو نسيانًا. فالتجوز أو السهو أو النسيان علىٰ الأول من المتكلم، وعلىٰ الثاني من المخاطب"[3]. ثم بنىٰ علىٰ كلامه ما بنىٰ، والشجرة تنبئ عن الثمرة.



هذا الذي ذكر من[4] التفصيل إذا بني الفعل علىٰ معرّف.

(**وإِنْ بني الفعل على منكر، أفاد**) التقديم أو البناء علىٰ المنكّر (**تخصيص الجنس أو الواحد به**) أي بالفعل، (**نحو "رجل جاءني"، أي لا امرأة**)؛ فيكون تخصيص جنس، (**أو لا رجلان**)؛ فيكون تخصيص واحد.

قال الشيخ: «إِنه قد يكون في اللفظ دليل علىٰ أمرين، ثم يقع القصد إِلىٰ أحدهما دون الآخر، فيصير ذلك الآخر - بأن لم يدخل في القصد - كأن لم يدخل في دلالة اللفظ»[5].

---

(١) ظ: "عرفت".

(٢) م: "مساهلة".

(٣) مفتاح المفتاح ل ٦١ بتصرف.

(٤) م: "في".

(٥) دلائل الإعجاز ص١٤٤ - ١٤٥.

وأصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إِلىٰ الجنس فقط، كما إِذا اعتقد المخاطب بهذا/ الكلام أن قد أتاك آت ولم يدر جنسَه: أرجل هو أم امرأة، أو اعتقد أنه امرأة. وتارة إِلىٰ الواحد فقط، كما إِذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال[1]، ولم يدر: أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان. /١٧٥أ

ولفظ "دلائل الإعجاز" مفصح عن أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيصُ النوع، "رجل طويل جاءني" علىٰ معنىٰ أن الجائي من جنس طِوَال الرجال، لا من جنس قصارهم[2].

ثم ظاهر كلام المصنف أنه إِذا بني الفعل علىٰ منكر، فهو للتخصيص قطعًا. وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء علىٰ المنكّر والبناء علىٰ المعرّف.. بل أشار في موضع من "دلائل الإعجاز" إِلىٰ أن البناء علىٰ المنكّر أيضًا قد يكون للتقوي، لكن بشرط أن يقصد به الجنس أو الواحد، كما في التخصيص[3]. ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنىٰ التقوي[4].

(ووافقه) أي عبدالقاهر **(السكاكيُّ على ذلك)** أي علىٰ أن تقديم المسند إِليه يفيد التخصيص. لكن خالفه في شرائط وتفاصيل؛ لأن مذهب الشيخ- علىٰ ما ذكرنا- أنه إِنْ وقع بعد[5] النفي، فهو للتخصيص قطعًا، وإِلّا قد يكون

(١) ط: "الرجل".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٤٢.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٤٢- ١٤٥.

(٤) لم يورد المؤلف كلام عبدالقاهر في هذا الشأن في بحث التقوّي.

(٥) ط: زيادة: "حرف".

للتخصيص وقد يكون للتقوي، مضمرًا كان[1] الاسم أو مظهرًا، معرّفًا أو منكّرًا، مثبتًا كان الفعل أو منفيًا. وعلىٰ ما ذكره المصنف أنه إنْ كان الاسم نكرة، فهو أيضًا للتخصيص قطعًا. وظاهر كلام صاحب "الكشاف" أنه موافق لعبد القاهر؛ لأنه قائل بالحصر في نحو: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾[2]، و﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[3]، وأمثاله[4] مما المسند إليه مظهر معرّف.

ومذهب السكاكي أنه إِن كان نكرة، فهو للتخصيص، إِنْ لم يمنع منه مانع[5]، كما سيجيء. وإِن كان معرفة: فإِن كان مظهرًا، فلا يكون للتخصيص ألبتة، وإِن كان مضمرًا: فإِنْ قدّر كونه في الأَصل مؤخرًا، فهو للتخصيص، وإِلاّ فللتقوي[6].

ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه. وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث، وأن قولنا: "زيد عرف" محمود علىٰ الابتداء، لكن علىٰ سبيل القطع/ لا يحتمل التقديم، وكرّر ذلك[7]. /٧٥ب
فمن أراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ، فقد تعسّف. وإِلىٰ هذا أشار بقوله: (**إِلاّ أنه قال: "التقديم يفيد الاختصاص**) بشرطين:

---

(١) ط: زيادة: "ذلك".

(٢) الرعد ٢٦. وينظر: الكشاف ٢/ ٣٥٩.

(٣) البقرة ١٥. وينظر: الكشاف ١/ ١٨٧.

(٤) ط: "وأمثالهما".

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢٤.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢١- ٢٢٣.

(٧) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢٣.

أشار إِلىٰ الأول بقوله: (**إنْ جاز تقدير كونه**) أي المسند إِليه (**في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط**) لا لفظًا، (**نحو "أنا قمت"**)؛ فإنه يجوز أن يقَدَّر أنّ أصله "قمت أنا"، فيكون "أنا" فاعلًا في المعنىٰ، وإِنْ كان في اللفظ تأكيدًا للفاعل.

وإِلىٰ الثاني بقوله: (**وقُدّر**) عطفًا علىٰ "جاز"، أي "وقدر كونه في الأصل مؤخرًا علىٰ أنه فاعل معنىٰ"، (**وإِلاّ**) أي وإِنْ لم يوجد الشرطان، (**فلا يفيد إِلاّ تقويَ الحكم**)، سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير، أو بانتفاء جواز التقدير، كما أشار إِليهما بقوله: (**جاز**) تقدير التأخير، (**كما مرّ**) في[1] نحو "أنا قمت" (**ولم يُقدَّر، أو لم يجز**) أصلاً، (**نحو "زيد قام"**)[2]؛ فإِنه لا يجوز أن يقدر أن أصله "قام زيد" فقُدِّمَ؛ لما سنذكره.

ولمّا كان مقتضىٰ هذا التحقيق أن لا يكون نحو "رجل جاءني" مفيدًا للاختصاص؛ لأنه لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا علىٰ أنه فاعل معنىٰ فقط؛ لأنك إِذا قلت: "جاءني رجلٌ"، فهو فاعل لفظًا مثل "قام زيد"، بخلاف "قمت أنا"، فيجب أن لا يفيد إِلاّ التقوي مثل "زيد قام"- استثناه السكاكي، وأخرجه من هذا الحكم بأنه جعل في الأصل بدلًا من الفاعل اللفظي؛ ليكون فاعلًا معنويًا فقط، كالتأكيد. وهذا معنىٰ قوله: (**واستثنى المنكّر، بجعله في باب** ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، أي على القول[4]

(١) ليست في م.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢١ بتصرف.

(٣) الأنبياء ٣.

(٤) ليست في م.

بالإبدال من الضمير) يعني قدّر أن[1] أصله "جاءني رجل" علىٰ أن "رجل" بدل من الضمير في "جاءني"، فلا فاعل له. وإنما جعله من هذا الباب **(لئلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له)** أي للتخصيص **(سواه)** أي سوىٰ تقدير كونه مؤخرًا في الأصل علىٰ أنه فاعل معنىٰ فقط، ثم قُدِّم. وإذا انتفىٰ التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ، **(بخلاف المعرف)**؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد، فلا يرتكب/ إلاّ عند الضرورة، وهي في المنكّر دون المعرّف. /١٧٦أ

(ثم قال: "وشرطه) أي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير[2] **(أن لا يمنع من التخصيص مانع، كقولنا: "رجل جاءني"، على ما مرّ)** أن معناه "رجل جاءني لا امرأة و[3] لا رجلان". **(دون قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ")**؛ فإن فيه مانعًا من التخصيص:

(أما على التقدير الأول) أعني تخصيص الجنس، **(فلامتناع أن يراد "المهرُّ شر لا خير")**؛ لأن المهر لا يكون إلاّ شرًا؛ إذ ظهور الخير للكلب لا يُهِرّه ولا يفزعه.

(وأما على) التقدير **(الثاني)** أعني تخصيص الواحد من[4] الأفراد، **(فلنبوّه)** أي هذا التقدير **(عن مظانّ استعماله)** أي موارد استعمال قولهم:

---

(١) قوله: "قدّر أن" لي في م.

(٢) ط: زيادة: "فيه".

(٣) م: "أو".

(٤) قوله: "الواحد من" ليس في ظ.

"شر أهر ذا ناب"؛ لأنه لا يستعمل عند القصد إِلىٰ أن المهر شر واحد لا شران، وهذا ظاهر.

(**وإِذ قد صرح الأئمة بتخصيصه، حيث تأولوه بـ"ما أهر ذا ناب إلاّ شر"، فالوجه**) أي وجه الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص (**تفظيع شأن الشر بتنكيره**")[1] أي يجعل التنكير للتعظيم والتهويل، كما مرَّ في تنكير المسند إِليه؛ ليكون المعنىٰ "شر فظيع عظيم أهر ذا ناب لا شر حقير"؛ فيصح قولهم: معناه "ما أهر ذا ناب إِلاّ شر"، أي "إِلاّ شر فظيع"، ويكون تخصيصًا نوعيًا. والمانع إِنما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي؛ فيتأتىٰ التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه، لا بمجرد جعله نكرة مخصَّصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير؛ لأن الأئمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنىٰ الحصر، حيث تأولوه بـ "ما أهر ذا ناب إِلاّ شر".

ولقائل أن يقول: بعد ما جُعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية، لا بدّ من اعتبار كونه في الأصل مؤخرًا علىٰ أنه فاعل معنىٰ فقط كما هو مذهبه؛ ليفيد الحصر، فيتأتىٰ التوفيق. والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرّف؛ فلا يصح فيها ارتكاب ذلك/ الوجه البعيد، كما لا يصح /٧٦ب
في المعرّف؛ لصحة وقوعها مبتدأ. ولا مدفع لهذا إِلاّ بأن يقال: إِنه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في إِفادة التقديم الحصرَ. والحصرُ هنا ليس بمستفاد من التقديم، بل من الوصف بناء علىٰ أن التقييد بالوصف عنده يدل علىٰ

---

(١) مفتاح العلوم ص٢٢٣- ٢٢٤ بتصرف.

نفي الحكم عما عداه، فقولنا: "رجل طويل جاءني" معناه: "لا قصير"، من غير تقدير كونه مؤخرًا. يدل علىٰ هذا أنه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا: "ما ضربت أكبرَ أخويك" وهو في معنىٰ "ما ضربت أخاك الأكبر".



(وفيه) أي في ما ذهب إليه السكاكي واحتج به لمذهبه **(نظر؛ إذ الفاعل اللفظي والمعنوي)** كالتأكيد والبدل **(سواء في امتناع التقديم، ما بقيا على حالهما)**(١) أي ما دام الفاعل فاعلاً والتابع تابعًا، بل امتناع تقديم التابع أولىٰ. وإذا لم يبقيا علىٰ حالهما، فلا امتناع في تقديمهما. وأيًا ما كان **(فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكّم)**.

* لا يقال: الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه، والتابع يحتمله علىٰ سبيل الفسخ عن التابعية، وهو جائز، كما في "جَرْدُ قطيفة"، و"أَخلاقُ ثياب"، وقوله:

وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ..... (٢)

- لأنا نقول: لا نسلّم ذلك، بل إنما يمتنع تقديمه ما دام فاعلًا. وأما إذا جُعل مبتدأ وأقيم مقامه ضمير، فلا. وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم. والاستدلال بالوقوع فاسد؛ لأن هذا اعتبار محض منا، فكما نعتبر في "جَرْدُ قطيفة" فلنعتبر في "زيد قام".

(١) ط: "حاليهما".

(٢) سبق تخريجه ص٣٠٤.

* فإن قلت: تقديم الفاعل حال كونه فاعلًا ممتنع بالاتفاق، وأما التابع فلا نسلّم امتناع تقديم حال كونه تابعًا، بل هو واقع، كالتأكيد في قوله:

بَنَيْتُ بِهَا قَبْلَ المُحَاقِ بِلَيْلَةٍ فَكَانَ مُحَاقًا كُلُّهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ[1]

فإن "كله" تأكيد لـ"ذلك الشهر"، والمعطوف في قوله:

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[2]

علىٰ وجهٍ، وبيت "الحماسة":

/١٧٧أ لَوْ كَانَ يُشْكَىٰ إِلَىٰ الأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الـ أَحْيَاءُ بَعْدَهُمُ مِنْ شِدَّةِ الكَمَدِ/

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأَشْكَانِيْ وَسَاكِنُهُ قَبْرٌ بِسِنْجَارَ أَوْ قَبْرٌ عَلَىٰ قَهَدِ[3]

فإن قوله: "وساكنه" عطف علىٰ "قبر".

(١) لشيخ من الأعراب في الكامل ١/ ٣١٢.وفيه:
وَجَاءُوْا بِهَا قَبْلَ..........

(٢) نُسب للأحوص، وليس في شعره، بل ورد في هامش التحقيق مع بيتين آخرين في قصيدة للأحوص علىٰ نفس الوزن والرويّ، قال محقق الديوان: «.... فلم أثبتها في صلب القصيدة، وآثرتُ التنبيه عليها في الهامش؛ لأني وجدت ترددًا في نسبتها إليه، وهو قد صرَّح في القصيدة باسم أخت زوجه، وهي سلمىٰ، بينما في هذه الأبيات كنىٰ قائلُها عن المرأة بالنخلة، وكذا تفعل العرب» [شعر الأحوص الأنصاري ص٢٣٩]. والبيت بلا نسبة في الجمل ص١٤٨، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وصدره:

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

والشطر الأخير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٥.

(٣) غير منسوب في حماسة أبي تمام ١/ ٢٧٠.

فنحو "أنا"، و"أنت"، و"هو" في قولنا: "أنا قمت"، و"أنت قمت"، و"هو قام"- عند قصد التخصيص- ليس بمبتدأ عند السكاكي، بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم، والجملة فعلية. وكذا "رجل جاءني" بدل اصطلاحي،

- قلت: امتناع تقديم التابع حال كونه[1] تابعًا شائعٌ عند النحاة؛ ولذا جعلوا "الطير" في قوله:

وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ.......

عطف بيان لـ"العائذات"، لا موصوفًا[2]. واتفقوا علىٰ امتناع "ما جاءني إِلاّ أخوك أحدٌ" بالرفع علىٰ الإبدال؛ لامتناع تقدمُّ البدل. ومَنْعُ هذا محض مكابرة. ودليل امتناع تقديم الفاعل- وهو التباسه بالمبتدأ- قائم هنا[3] بعينه. وأما قوله:

فَكَانَ مُحَاقًا كُلُّهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ

فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به، يحتمل أن يكون "كلُّه" تأكيدًا للضمير المستتر في "كان"؛ لدلالة قوله: "قبل المحاق" علىٰ "الشهر"، وكان قوله: "ذلك الشهر" بدلًا منه وتفسيرًا له. ولو سلّم، فيكون شاذًا أو محمولًا علىٰ الضرورة؛ فلا يدل علىٰ جوازه في السَّعة. ولو سلّم ففيه تقديم علىٰ المتبوع فقط، والمطلوب جواز تقديمه علىٰ العامل أيضًا. نعم قد ذكر النحاة أنه يجوز تقديم المعطوف بـ"الواو" و"الفاء" و"ثم" و"أو"

---

(١) ط: "كونها".

(٢) م: "موصوف".

(٣) ظ، وط: "ههنا".

و"لا" علىٰ المعطوف عليه في ضرورة الشعر، بشرط أن لا يتقدم المعطوف عليه علىٰ العامل. وأما تقديم التأكيد والبدل في السَّعة علىٰ المتبوع والعامل جميعًا، فمما لم يقل به أحد.

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في صورة المنكّر، أعني في نحو "رجل جاءني"، (لولا تقدير التقديم؛ لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقديم التقديم، (كما ذكر[1]) أي[2] السكاكي في "شر أهر ذا ناب" من التهويل وغيره، كالتحقير، والتكثير، والتقليل، وغير ذلك مما يستفاد من التنكير. فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه، لكن استلزم كلامُه ذلك حيث قال:
/٧٧ب «إنما يُرتكب ذلك الوجه البعيد/ عند المنكّر؛ لفوات شرط المبتدأ»[3].

* لا يقال: التنكير إنما يدل علىٰ النوعية بالتهويل أو غيره. والحصر إنما يستفاد من تقدير التقديم؛ فلا بدّ منه بحال،

- لأنا نقول: قد ذكرنا أن ما يخصَّص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه؛ لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرّف، وأنه يجب أن يكون الحصر مستفادًا من الوصف، وإلاّ فلا توجيه لكلامه. بل الجواب أنه إنما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكّر، إذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير، كما في قولنا: "رجل جاءني" بمعنىٰ "لا امرأة" أو "لا رجلان".

(١) ط: "ذكره".

(٢) ليست في ظ، وط.

(٣) مفتاح العلوم ص٢٢٤ باختلاف يسير.

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد "المهر شر لا خير")؛ إذ لا دليل عليه لا نقلًا ولا عقلًا. قال الشيخ عبدالقاهر: «قُدِّم "شر"؛ لأن المعنىٰ "الذي أهره[1] من جنس الشر لا من جنس الخير»[2].

(ثم قال) السكاكي: **(ويقرب من)** قبيل **("هو قام": "زيد قائم" في التقوي؛ لتضمنه)** أي "قائم" **("الضمير")، مثل** "قام"؛ فيتكرر الإسناد ويتقوىٰ الحكم. وقال: «إنما قلت: "يقرب" دون أن أقول: "نظيره"[3]؛ لأن "قائم" لمّا لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في "أنا قائم"، و"هو قائم"- أشبه الخالي عن الضمير»[4]. وهذا معنىٰ قوله: **(وشبَّهَه)** أي شبّه السكاكي "قائم" مع أنه متضمن للضمير **(بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة)**، كما لا يتغير الخالي عنه، نحو "أنا غلام"، و"أنت غلام"، و"هو غلام".

وقد يصحَّف قوله: "وشبَّهه" مخفَّفًا، ويُظن أنه اسم منصوب علىٰ أنه مفعول معه، أي "لتضمنه الضمير مع شَبَهِه، أي مشابهته للخالي عن الضمير"، يعني أن قوله: "ويقرب" يشتمل[5] علىٰ أمرين:

أحدهما: المقاربة في التقوي.

---

(١) م: "أهرّ".

(٢) دلائل الإعجاز ص١٤٣ باختلاف يسير.

(٣) ط: "ونظيره".

(٤) مفتاح العلوم ص٢٢٢ باختلاف يسير.

(٥) ط: "يشمل".

والثاني: عدم كمال التقوي.

فقوله: "لتضمنه الضمير" علة الأول، وقوله: "وشبَّهه" علة الثاني. ولا يخفىٰ ما فيه من التعسف. ومن أراد هذا المعنىٰ، فليقرأ "وشِبْهِه" بالجر عطفًا علىٰ "تضمنه"[1] ليكون أوضح[2].

(ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) مع الضمير (جملة). وأما في صلة الموصول فإنما حكم بذلك لكونه/ فيها فعلًا عُدل به إلىٰ صورة الاسم؛ كراهةَ دخول ما هو في صورة لام التعريف علىٰ صريح الفعل. ١٧٨/أ

(ولا عومل) "قائم" مع الضمير (معاملتها) أي الجملة (في البناء)[3]؛ حيث أُعرب في نحو "رجل قائم"، و"رجلًا قائمًا"، و"رجلٍ قائمٍ".

والحاصل أنه لمّا كان متضمنًا للضمير ومشابهًا للخالي عنه، روعيت فيه الجهتان:

أما الأولىٰ: فبأن جُعل قريبًا من "هو قام" في التقوي.

وأما الثانية: فبأن لم يُجعل جملةً، ولا عومل معاملتها في البناء.

---

(١) ط: "لتضمنه".

(٢) كتب المؤلف هنا تعليقًا نصّه: "لا كلام في أنه يمكن تصحيح ذلك بأن تجعل الواو بمعنىٰ "مع" وينصب ما بعدها علىٰ أنه مفعول معه، أو عطف علىٰ الضمير، أو يجر علىٰ "تضمنه" إلاّ أنه لا يطابق كلام "المفتاح" علىٰ ما يظهر بالتأمل؛ فلا يحسن النقل". وكتب تحته: "هذا الخط اللطيف لمؤلف هذا الكتاب".

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٢٢.

* فإن قيل: لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في "قائمٌ" من "زيد قائم" بناء علىٰ شبهه بالخالي، لوجب[1] أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند إلىٰ الظاهر، نحو "زيد قائم أبوه"؛ لأنه كالفعل بعينه؛ إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلىٰ الظاهر،

- قلنا: جعل تابعًا للمسند إلىٰ الضمير، وحمل عليه في حكم الإفراد. وهذا معنىٰ قوله في "المفتاح": «وأُتْبِعَه في حكم الإفراد، نحو "زيد عارف أبوه»[2]. أي جُعل تابعًا لـ"عارف" المسندِ إلىٰ الضمير "عارفٌ" المسند إلىٰ الظاهر؛ فحُكم بأنه مفرد مثلُه.

وقال المصنف: «أُتْبِعَ "عارفٌ" "عَرَفَ" في الإفراد، إذا أسند إلىٰ الظاهر، مفردًا كان الظاهر أو مثنىٰ أو مجموعًا»[3]. ولعله سهوٌ؛ إذ لا حاصل حينئذ[4] لهذا الكلام.



تقديم "مثل" و"غير" علىٰ الخبر الفعلي

(ومما يرى تقديمه) علىٰ المسند (كاللازم لفظ "مثل" و"غير")، إذا استعملا علىٰ سبيل الكناية (في نحو "مثلك لا يبخل"، و"غيرك لا يجود"

---

(١) ط: "عنه لوجب".

(٢) المفتاح ص٢٢٢.

(٣) الإيضاح ١/ ١٤٦ باختلاف يسير.

(٤) ليست في م.

بمعنى "أنت لا تبخل"، و"أنت تجود"). وفي الإيجاب، نحو "مثل الأمير حَمَلَ علىٰ الأدهم والأشهب"، و

غَيْرِيْ بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ ....[1]

أي "الأمير حمل"، و"أنا لا أنخدع".

فالأول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب، بل عمن أضيف إليه لفظ "مثل"؛ لأنه إذا أُثبت الفعل لمن يسدّ مسدَّه ومَن هو علىٰ أخص أوصافه، أو نُفي عنه، وأريد أن من كان علىٰ الصفة التي هو عليها كان من

/٧٨ب مقتضىٰ القياس وموجَب العرف أن يفعل كذا أو أن/ لا يفعل كذا- لزم الثبوت لذاته أو النفي عنها بالطريق الأَولىٰ.

والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ "غير" في النفي، وعن سلبه عنه في الإيجاب؛ لأنه إذا نفي الجود عن غير المخاطب- مثلًا- يثبت للمخاطب؛ ضرورةَ أن الجود موجود ولابدَّ[2] له من محل يقوم به. ولأنه إذا أثبت الانخداع للغير من غير القصد إلىٰ أن إنسانًا سوىٰ المتكلم يتصف بالانخداع- ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة- لزم سلب الانخداع عن المتكلم.

فهما قد استعملا علىٰ سبيل الكناية. ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا إليه، كما في قولنا: "مثلك لا يوجد"، وقوله:

---

(١) للمتنبي في ديوانه ٢/ ٢٢١. وتمامه:

إِنْ قَاتَلُوْا جَبُنُوْا أَوْ حَدَّثُوْا شَجُعُوْا

(٢) م: "فلا بدَّ".

غَيْرِيْ جَنَىٰ وَأَنَا المُعَاقَبُ فِيْكُمُ فَكَأَنَّنِيْ سَبَّابَةُ المُتَنَدِّمِ[1]

فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنىٰ. وإلىٰ هذا أشار بقوله: (**من غير إرادة تعريض بغير المخاطب**) بأن يراد بـ "مثلك" و"غيرك"[2] غيرُ المخاطب، مماثلٌ له أو غيرُ مماثل.

وقوله: "من غير" معناه "حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئًا من غير إرادة التعريض"، أي لم ينشأ من إرادة التعريض، كما تقول[3]: "ضربني من غير ذنب" أي "ضربًا لم ينشأ من ذنب"، كما أن قولك: "غيري فعل كذا" معناه: "أنا لم أفعله" فهذا مقام آخر يستعمل فيه "غير" علىٰ سبيل الكناية، ويُلتزم فيه "مِنْ" فليتنبه له.

(**لكونه**) أي يرىٰ تقديمه كاللازم لكون التقديم (**أعون على المراد بهما**) أي بهذين التركيبين؛ لأنهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم. وإثبات الحكم بطريق الكناية أبلغ لما سيجيء[4]. والتقديم لكونه مفيدًا للتقوي أعون علىٰ إثبات الحكم بطريق المبالغة.

وقوله: «يرىٰ تقديمه كاللازم» عبارة الشيخ في "دلائل الإعجاز"[5]. ومعناه أن مقتضىٰ القياس/ وموجَب العرف أن يجوز التأخير أيضًا؛ /٧٩أ لحصول المبالغة بالكناية، لكن التقديم يُرىٰ كالأمر اللازم؛ لأنه لم يقع

(١) لابن شرف القيرواني في تحرير التحبير ص٥٠٩.

(٢) م، وظ: زيادة: "إنسان".

(٣) م: "يقال".

(٤) ينظر: ٣/ ٣١٣.

(٥) دلائل الإعجاز ص١٣٨.

الاستعمال علىٰ خلافه قطعًا. قال الشيخ: «وأنت إِذا تصفحت الكلام، وجدت هذين الاسمين يُقدّمان أبدًا علىٰ الفعل، إِذا قصد بهما هذا المعنىٰ. وترىٰ هذا المعنىٰ لا يستقيم فيهما، إِذا لم يقدما. لو قلتَ: "يفعل كذا مثلك أو غيرك"، رأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته، ومغيرًا عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطبع يأبىٰ أن يرضاه»[1].



عموم السلب وسلب العموم

(قيل: **وقد يقدم**) المسند إليه المسور بـ "كلٍّ" علىٰ المسند المقرون بحرف النفي؛ (**لأنه**) أي التقديم (**دالٌّ على العموم**) أي علىٰ نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ "كل"، (**نحو"كل إنسان لم يقم"**)؛ فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان. (**بخلاف ما لو أُخِّر، نحو "لم يقم كل إنسان"؛ فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد**).

فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول. (**وذلك**) أي إفادة التقديم النفيَ عن كل مفرد، والتأخيرِ النفيَ عن جملة الأفراد (**لئلا يلزم ترجيح التأكد**) وهو أن يكون لفظ "كل" لتقرير المعنىٰ الحاصل قبله وتقويته (**على التأسيس**)، وهو أن يكون لإفادة معنىٰ آخر لم يكن حاصلًا قبله. يعني لو لم يكن التقديم مفيدًا لعموم النفي والتأخير مفيدًا لنفي العموم، يلزم ترجيح التأكيد علىٰ

(١) دلائل الإعجاز ص١٤٠ بتصرف.

التأسيس، واللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام علىٰ الإفادة خير من حمله علىٰ الإعادة، فالملزوم مثله.

* فإن عورض بأن استعمال "كل" في التأكيد أكثر، فالحمل عليه راجح.

* قلنا: ممنوع. ولو سلّم، فلم يعارض ما ذكرنا؛ لأنه أقوىٰ؛ لأن وضع الكلام علىٰ الإفادة. وكأنّ هذا القائل يتمسك في أصل الدعوىٰ بالاستعمال، ويكون/ هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة، وإلاّ فلا تثبت[1] /٧٩ب اللغة بالاستدلال.

وبيانُ الملازمة: أما في صورة التقديم؛ فلأن قولنا: "إنسان لم يقم" موجبة مهملة، أهمِل فيها بيان كمية أفراد المحكوم عليه، معدولةُ المحمول؛ لأن حرف السلب قد جعل جزءًا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده. ثم أثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الإيجاب والسلب؛ ولهذا جعلت موجبة معدولة، لا سالبة محصلة. ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة؛ ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية. وإلّا فالسالبة الجزئية أعم منها؛ لصدقها عند انتفاء الموضوع.

فإذا كان[2] قولنا: "إنسان لم يقم" موجبة مهملة معدولة المحمول، يكون معنا نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد؛ (لأن الموجبة المهملة

(١) ط: "يثبت".

(٢) م: "فإن".

المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع، نحو "لم يقم بعض الإنسان" بمعنىٰ أنهما متلازمتان في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه "الإنسان" أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها. أيًا ما كان، يصدق نفي القيام عن بعض. وكلما[1] صدق نفي القيام عن البعض، صدق نفيه عما صدق عليه "الإنسان" في الجملة. وكلما[2] صدق "إنسان لم يقم" صدق "لم يقم بعض الإنسان"، وبالعكس؛ إذ التقدير وجود الموضوع، فهي في قوة السالبة الجزئية **(المستلزمة نفي الحكم عن الجملة)**؛ لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع: إما بأن يكون الحكم منفيًا عن كل فرد من الأفراد، أو بأن يكون منفيًا عن بعض من الأفراد ثابتًا لبعض آخر. وعلىٰ كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد **(دون كل فرد)**، لجواز أن يكون منفيًا عن البعض، ثابتًا للبعض الآخر.

وإذا ثبت أن "إنسانٌ لم يقم" بدون "كل"، معناه نفي القيام عن
١٨٠/أ جملة/ الأفراد، لا عن كل فرد. فلو كان بعد دخول "كل" معناه أيضا كذلك، كان "كل" تأكيدًا لا تأسيسًا؛ فيلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس. فحينئذ يجب أن يكون معنىٰ "كل إنسان لم يقم" نفيَ الحكم عن كل فرد؛ ليكون "كل" لتأسيس معنىٰ آخر، لا لتأكيد المعنىٰ الأول.

---

(١) ظ: "فكلما".

(٢) ط: "فكلما".

وأما في صورة التأخير، فلأن قولنا: "لم يقم إنسان" سالبة مهملة لا سور فيها. (**والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي**[١] **عن كل فرد**)، نحو "لاشيء من الإنسان بقائم".

وإنما قال في الأول: "المستلزمة"، وههنا: "المقتضية"؛ لأن السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد، وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض. وعلىٰ كل تقدير، تستلزم نفيَ الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ "الاستلزام" إلىٰ هذا، بخلاف السالبة الكلية فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد.

ولما كان المقررعندهم أن المهملة في قوة الجزئية - وقد حكم هنا[٢] بأنها في قوة الكلية - احتاج إلىٰ بيانه؛ فأشار إليه بقوله: (**لورود موضوعها**) أي موضوع المهملة نكرة غيرَ مصدرة بلفظة[٣] "كل" (**في سياق النفي**). وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي. وإنما قلنا: "غير مصدرة بلفظة[٤] "كل"؛ لأن ما يفيد العموم في النفي إنما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الإثبات. وأما التي تفيد العموم في الإثبات - كالمصدرة بلفظة[٥] "كل" - فعند ورودها في سياق النفي إنما تفيد[٦] نفي العموم، لا عموم النفي؛ لأن رفع الإيجاب

---

(١) م، وط: "النفي".

(٢) م، وط: "ههنا"

(٣) ظ: "بلفظ".

(٤) ظ: "بلفظ".

(٥) ظ: "بلفظ".

(٦) ط: "تقيد".

الكلي سلب جزئي. وإذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية، يكون معنىٰ "لم يقم إنسان" نفيَ الحكم عن كل فردٍ. فإذا أدخلنا عليه لفظة[1] "كل" وقلنا: "لم يقم كل إنسان" فلو كان معناه - أيضا - نفيَ الحكم[2] عن كل فرد، يلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس. فحينئذ يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون "كل" تأسيسًا.

فالحاصل أن التقديم قبل "كل" لسلب العموم؛ فيجب/ أن يكون بعده لعموم السلب؛ ليكون "كل" للتأسيس لا للتأكيد. والتأخيرُ بالعكس؛ وذلك لأن لفظ[3] "كل" لا يخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين، فعند انتفاء أحدهما، يثبت الآخر ضرورة. ‎٨٠ب/



(**وفيه نظر**)؛ لأنه علىٰ تقدير أن يكون "كل إنسان لم يقم" لإفادة النفي عن الجملة، و"لم يقم كل إنسان" لإفادة النفي عن كل فرد - لا نسلم أنه يجب أن يكون "كل" تأكيدًا؛ حتىٰ يلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس؛ (**لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى**) أعني الموجبة المهملة المعدولة، نحو "إنسان لم يقم"، (**وعن كل فرد في**) الصورة (**الثانية**) أعني السالبة المهملة، "نحو لم يقم إنسان" - (**إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيفت إليه "كل"**) وهو لفظ "إنسان"، (**وقد زال ذلك**) الإسناد المفيد لهذا المعنىٰ (**بالإسناد إليها**) أي إلىٰ "كل"؛ لأن "إنسانًا" صار مضافًا إليه، فلم يبق مسندًا إليه. (**فيكون**)

(١) م: "لفظ".

(٢) م: "القيام".

(٣) ط: "لفظة".

أي علىٰ تقدير أن يكون الإسناد إلىٰ "كل" أيضًا مفيدًا للمعنىٰ الحاصل من الإسناد إلىٰ "إنسان" يكون "كل" **(تأسيسًا لا تأكيدًا)**؛ لأن التأكيد "لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر". وهذا ليس كذلك؛ لأن النفي عن الجملة في "كل إنسان لم يقم"، وعن كل فرد في "لم يقم كل إنسان" إنما أفاده حينئذ نفس الإسناد إلىٰ "كل" لا شيء آخر، ليكون "كل" لتقويته.

ولمّا كان لقائل أن يدفع هذا المنع بأن ما ذكرتَ من معنىٰ التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي، ونحن نعني بالتأكيد ههنا أن يكون "كل" لإفادة معنىٰ كان حاصلًا بدونه. وحينئذ لا يتوجه هذا المنع - أشار إلىٰ منع آخر، علىٰ تقدير أن يكون معنىٰ التأكيد هذا، فقال:

(ولأن) الصورة **(الثانية)** أعني السالبة المهملة، نحو "لم يقم إنسان" **(إذا أفادت النفي عن كل فرد، فقد أفادت النفي عن الجملة. فإذا حُملتْ)** "كل" **(على الثاني)** أي علىٰ إفادة النفي عن جملة الأفراد، حتىٰ يكون معنىٰ "لم يقم كل إنسان" نفيَ القيام عن الجملة لا عن كل فرد **(لا يكون)** "كل" **(تأسيسًا)** بل تأكيدًا،/ علىٰ ما مر من التفسير؛ لأن هذا المعنىٰ كان حاصلًا ١٨١/أ
بدونه. وإذا لم يكن تأسيسًا، فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا: "لم يقم كل إنسان" لعموم السلب مثل "لم يقم إنسان" - لا يلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس؛ إذ لا تأسيس ههنا أصلا، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين علىٰ الآخر.

والحاصل أن "لم يقم إنسان" لما كان مفيدًا للنفي عن كل فرد، ويلزمه النفي عن الجملة أيضًا، فكلا المعنيين حاصل قبل "كل"، فعلىٰ

أيهما حملت يكون تأكيدًا لا تأسيسًا. فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل علىٰ النفي عن الجملة؛ لئلا يلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس.

* لا يقال: دلالة قولنا: "لم يقم إنسان" علىٰ النفي عن جملة الأفراد بطريق الالتزام، ودلالة "لم يقم كل إنسان" عليه بطريق المطابقة؛ فلا يكون تأكيدا،

- لأنا نقول: إما أن يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين أو لا يشترط: فإن لم يشترط، لزم أن يكون "كل" في قولنا: "لم يقم كل إنسان" تأكيدًا، سواء جعل للنفي عن الجملة أو عن كل فرد. وإن اشترط، لزم أن لا يكون "كل" في قولنا: "كل إنسان لم يقم" - عند جعله للنفي عن جملة الأفراد - تأكيدًا؛ لأن دلالة قولنا: "إنسان لم يقم" علىٰ النفي عن الجملة بطريق الالتزام، وهو ظاهر؛ وحينئذ يبطل ما ذكرتم.

بل الجواب: أن نفي الحكم عن الجملة: إما بأن يكون منفيًا عن كل فرد، أو بأن يكون منفيًا[1] عن بعض الأفراد ثابتًا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملا للمعنيين. والمستفاد من "لم يقم إنسان" هو القسم الأول فقط؛ فالحمل عليه تأكيد وعلىٰ غيره تأسيس. فلو جعلنا "لم يقم كل إنسان" للنفي عن كل فرد، يلزم ترجيح التأكيد علىٰ التأسيس. وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد - علىٰ الوجه المحتمل - فيكون تأسيسًا قطعًا؛ لأن هذا المعنىٰ لم يكن حاصلًا قبله[2]، فليتأمل.

---

(١) ليست في م.

(٢) كتب المؤلف هنا تعليقا لم أتمكن من قراءته؛ لأن طرف الورقة قد تآكل؛ فذهب معه جزء من النص.

(ولأن النكرة المنفية إذا عمّت، كان قولنا: "لم يقم إنسان" سالبة كلية لا مهملة)، كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها أنّ الحكم مسلوب عن كل واحد/ من أفراد الموضوع. ٨١ب/

* لا يقال: سماها مهملة باعتبار إهمال السور، أعني اللفظ الدالّ علىٰ كمية أفراد الموضوع،

- لأنا نقول: المسطور في كتب القوم: أن المهملة هي التي يكون موضوعها كليا، وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع، أي لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب في كل أفراد الموضوع أو بعضها. والكلية هي التي بُيِّنَ[1] فيها أن الحكم علىٰ كل أفراد الموضوع. وظاهر أن الصادق علىٰ نحو قولنا: "لم يقم إنسان" إنما هو تعريف الكلية دون المهملة.

وأما أنه لا سور فيها فممنوع؛ إذ التقدير أنه بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد؛ فلابد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة؛ ولا نعني بـ"السور" إلا هذا. والقوم - وإن جعلوا سور السلب الكلي "لا شيء"، و"لا واحد" - فلم يقصدوا الانحصار فيهما، بل كل ما يدل علىٰ العموم فهو سور الكلية، كقولنا "طُرًّا" و"أجمعين"، ونحو ذلك؛ نص عليه الشيخ في "الإشارات"[2].

وههنا يجوز أن تكون[3] هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية أو إدخال التنوين عليه - سور الكلية، كما أنه في الموجبة سور الجزئية،

(١) ط: "يبين".

(٢) ينظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/ ٢٣٢.

(٣) ط: "يكون".

علىٰ ما قال في "الإشارات": إن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميما، وإدخال التنوين يوجب تخصيصا - فلا مهملة في لغة العرب[1].

(وقال عبدالقاهر) - في تقرير أن كلمة "كل" تارة تكون لشمول النفي وأخرىٰ لنفي الشمول -:(**إن كانت كلمة "كل" داخلة في حيز النفي بأن أُخرت عن أداته**)، سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا، وسواء كان الخبر فعلا، (**نحو**) قول أبي الطيب:

(مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ) تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ[2]

أو غير فعل، نحو قولك: "ما كل متمنىٰ المرء حاصلا" أو "حاصل" علىٰ اللغة الحجازية أو التميمية، (**أو معمولة للفعل المنفي**) إما أن يكون عطفا علىٰ "داخلة في حيز النفي"، وإما أن يكون بتقدير فعل عطفا علىٰ "أُخرت". والمعنىٰ "أوجُعلت معمولة"، وكلاهما/ ليس بسديد؛ لأن كلا ١٨٢أ/
من الدخول في حيز النفي والتأخير عن أداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي؛ فلا يحسن عطفه عليه بـ "أو". أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل، نحو "ما زيد كل القوم"، و"ما جاءني كل القوم"، وغير ذلك من الأمثلة المذكورة - أو لا يقع، نحو "ما كل متمنىٰ المرء حاصلا". فإن خصصت التأخير باللفظي، فلم يخرج منه إلا المعمول المقدم علىٰ الفعل المنفي. وإن جعلته أعم من اللفظي والتقديري، دخل فيه القسمان.

---

(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/ ٢٢٩.

(٢) ديوانه ٤/ ٢٣٦.

وأيا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف. وإنما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ، وهو قوله: إذا أدخلت "كلا" في حيز النفي، بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا[1]. يعني كما إذا قدمتها علىٰ الفعل المنفي العامل فيه فإنه مؤخرٌ تقديرًا؛ لأن مرتبة المعمول التأخر[2] عن العامل.

فالأقرب أن يجعل عطفا علىٰ "أُخرت" بتقدير الفعل، ويكون المراد بقوله: "أُخرت عن أداة النفي" ما إذ لم تدخل[3] أداة النفي علىٰ فعل عامل في "كل"، علىٰ ما يشعر به المثال المذكور. والمعنىٰ بأن أُخرت عن أداة النفي الغير الداخل[4] علىٰ الفعل العامل فيها، أو جُعلت معمولة للفعل المنفي: إما فاعلا لفظيًا أو تأكيدًا له، (**نحو "ما جاءني القوم كلهم"، أو"ما**[5] **جاءني كل القوم"**). وقدم التأكيد؛ لأن "كلا" أصل فيه، (أو) مفعولا كذلك متأخرا، نحو (**لم آخذ كل الدراهم**) أو الدراهم كلها"، (أو) مقدما، نحو (**"كل الدراهم لم آخذ"**)، أو "الدراهم كلها لم آخذ".

وترك مثال التأكيد اعتمادا علىٰ ما سبق، وجعل الفعل منفيا بـ"لم"؛ لأن المنفي بـ"ما" لا يتقدم معموله عليه بخلاف "لم"، و"لا"، و"لن"، علىٰ ما بين في النحو.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٨٤.

(٢) ط: "التأخير".

(٣) " ط: "يدخل".

(٤) كذا.

(٥) م: "وما".

وكذا إذا وقعت مجرورًا أو ظرفًا، نحو "ما مررت بكل القوم"، و"ما سرت كل الأيام"، ونحو ذلك، ففي جميع هذه الصور (**توجه النفي**
٨٢ب/ **إلى الشمول خاصة**)، لا إلىٰ/ أصل الفعل، (**وأفاد**) الكلام (**ثبوت الفعل أو الوصف لبعض**) مما أضيف إليه "كل"، إن كانت "كل" في المعنىٰ فاعلًا للفعل أو الوصف الذي حُمل عليها أو أعمل فيها، كقولنا في الفعل: "ما كل القوم يكتب"، و"ما يكتب كل القوم"؛ وفي الوصف: "ما كل القوم كاتبًا"، و"ما كاتب كل القوم"؛ فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم. ولو قال "ثبوت الحكم"؛ ليشمل ما إذا كان الخبر جامدًا، نحو "ما كل سوداء تمرةٌ"[1] -لكان أحسن.

(**أو تعلقه**) أي تعلق الفعل أو الوصف (**به**) أي ببعض، إن كانت "كل" في المعنىٰ مفعولًا للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها، نحو:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّىٰ الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ

و"لم آخذ كل الدراهم"، ونحو "ما كلُّ الدراهم آخذها أنا"، و"ما آخذ أنا كلَّ الدراهم"؛ فيفيد تعلق إدراك المرء ببعض متمنياته وتعلُّقَ الأخذ ببعض الدراهم، بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال، قال[2] الشيخ: إذا تأملنا وجدنا إدخال "كل"، في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضًا كان وبعضًا لم يكن[3].

(١) ينظر: مجمع الامثال ٢/ ٢٨١

(٢) ط: "وقال"

(٣) دلائل الإعجاز ص٢٧٨ باختلاف يسير

وفيه نظر؛ لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾(١)، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾(٢)، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾(٣). فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي.

(**وإلا**) أي وإن لم تكن داخلةً في حيز النفي -بأن قدمت علىٰ النفي لفظًا ولم تقع معمولة للفعل المنفي- (**عمّ**) النفي كل فرد مما أضيف إليه "كل"، وأفاد(٤) نفي أصل الفعل عن كل فرد، (**كقول النبي** ﷺ -لما قال له «**أقصُرَتْ الصلاة**» بالرفع؛ لأنها فاعل "قَصرت"، (**أم نسيت**) يارسول الله؟- (**كُلُّ ذلك لم يكن**)(٥) أي لم يقع واحد منهما: لا القصر، ولا النسيان.

(**وعليه**) أي علىٰ عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول أبي النجم:

(قَدْ أَصْبحَتْ أُمُّ الخيّار تَدَّعِيْ)
(عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّـهُ لَمْ أَصْنَعِ)(٦)

برفع "كلُّه" علىٰ معنىٰ "لم أصنع شيئًا مما تدعيه/ علي من الذنوب". /٨٣أ

---

(١) لقمان ١٨. وفي جميع النسخ وردت هكذا ﴿و ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾

(٢) البقرة ٢٧٦

(٣) القلم ١٠.

(٤) ط: "فأفاد"

(٥) رواه مسلم في كتاب الصلاة [صحيح مسلم ٥/ ٦٩].

(٦) سبق تخريجه في ص ٢٢٠.

قال المصنف: «المعتمد في إثبات المطلوب: الحديث، وشعر أبي النجم.

أما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين:

أحدهما: أن السؤال بـ" أم" عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما علىٰ الإبهام في اعتقاد المستفهم، فجوابه: إما بالتعيين، أو بنفي كل منهما ردًا علىٰ المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما، لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعًا، فيجب أن يكون قوله (كلُّ ذلك لم يكن) نفيًا لكل منهما.

والثاني: ما روي أنه لما قال النبي ﷺ: «كلُّ ذلك لم يكن»، قال له ذو اليدين: "بعض ذلك قد كان". فلو لم يكن قوله: «كلُّ ذلك لم يكن» سلبًا كليًا، لما صح "بعض ذلك قد كان" ردًا له؛ لأنه إنما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعًا؛ إذ الإيجاب الجزئي رفع للسلب الكلي، لا للسلب الجزئي.

وأما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلأنه فصيح. والشائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلًا بالضمير أن يُنصب الاسم علىٰ المفعولية، نحو "زيدًا ضربتُ". وليس في نصب "كل" ههنا ما يكسر له وزنًا. وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعته[1] عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيدًا لذلك العموم والرفع غيرَ مفيد، لم يَعْدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع إلىٰ الرفع المحتاج إلىٰ تقدير الضمير من غير ضرورة[2].

(١) ط: "أدعت".

(٢) الإيضاح ١/ ١٥٢-١٥٣ بتصرف.

ولقائل أن يقول: إنه مضطر إلىٰ الرفع؛ إذ لو نصبها لجعلها مفعولًا وهو ممتنع لأن لفظة "كل"، إذا أضيفت إلىٰ المضمر، لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيدًا أو مبتدأ .. لا تقول: "جاءني كلكم"، ولا "ضربت كلكم"، و[1] "مررت بكلكم".

ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله:

ثَــلَاثٌ كُـلُّـهُـنَّ قَـتَـلْـتُ عَـمْـدًا ....[2]

أن الرفع في "كلهن" علىٰ الابتداء، وحذف الضمير من الخبر جائز علىٰ السعة؛ إذ لا ضرورة تلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول: "كلهن قتلت" بالنصب[3].

واعترض عليه ابن الحاجب بأنه مضطر إلىٰ الرفع؛ إذ لو نصبها لاستعملها مفعولًا،/ وهو غير جائز؛ لأن "كُلا"، إذا أضيفت إلىٰ المضمر، ٨٣ب/
لم تستعمل إلا تأكيدًا أو مبتدأ؛ لأن قياسها أن تستعمل تأكيدًا لما تقدمها لمَّا اشتملت علىٰ ضميره؛ لأن معناها إِفادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه. ولمّا أضيفت إلىٰ المضمر، كان[4] الجملة متقدمًا ذكرُها أو في حكم المتقدم، إلّا أنهم استعملوها مبتدأ؛ لأن العامل فيه معنويٌّ لا

---

(١) م، وظ: "ولا".

(٢) غير منسوب في الكتاب ١/ ٨٦، وخزانة الأدب ١/ ١٧٧. وتمامه:
فَأَخْزَىٰ اللهُ رَابِعَةً تَعُوْدُ

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٨٥-٨٦.

(٤) ط: "كانت".

يخرجها في الصورة عما هي عليه[1]. فلذلك يقال: "إنَّ الأمر كلُّه لله" بالرفع والنصب، ولا يقال: "الأمر إنَّ[2] كله لله"[3]. هذا كلامه.



(١) الأصل: "لها".

(٢) ط: "أنّ".

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٢٣-٤٢٤.

تأخير المسند إليه

(وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه[1].



---

(١) ينظر: ٢/ ١٠٥.

خروج الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر

(هذا) الذي ذكر من الحذف والذكر والإضمار، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير (كله مقتضى الظاهر) من الحال.(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي[1] خلاف مقتضىٰ الظاهر؛ لاقتضاء الحال إِياه.



وضع المضمر موضع المظهر

(فيوضع المضمر موضع المظهر):

١ - (كقولهم: "نِعْم رجلا" مكان "نِعْم الرجل")، فإن مقتضىٰ الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدم ذكر المسند إليه، وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلىٰ متعقَّل معهود في الذهن، مبهمٌ باعتبار الوجود، كالمظهر في "نعم الرجل"؛ ليحصل به الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام أو الذم العام، أعني من غير تعيين خصلة، والتُزِمَ تفسيره بنكرة؛ ليُعلَمَ جنسُ التعقل في الذهن،

---

(١) ط: زيادة: "علىٰ"

ويكونَ في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يلتبس المخصوصُ بالفاعل في مثل "نعم رجلًا السلطان".

ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة، صار قولنا: "نعم رجلا" مثل "نعم الرجل"، في الإبهام والاجمال. ولا بدّ من تفسير المقصود وتفصيله بما يُسمّىٰ مخصوصًا بالمدح، مثل "نعم رجلًا زيد".

وإنما هو من هذا الباب **(في أحد القولين)** أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف. وأما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و"نعم رجلا" خبره، والتقدير "زيد نعم رجلا"- فليس من هذا الباب / علىٰ القطع؛ لاحتمال أن يكون الضمير عائدًا إلىٰ المخصوص، وهو ٨٤أ/
مقدم تقديرا.

* فإن قلت: لو كان الأمر كذلك، لوجب أن يقال: "نعما رجلين الزيدان"، و"نعموا رجالًا الزيدون"؛ ولفات الإبهام المقصود في وضع الباب؛ ولما صحَّ تفسيره بالنكرة؛ إذ لا معنىٰ له حينئذ،

- قلت: قد انفرد هذا الباب بخواص، فيجوز أن يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترًا من غير إبراز، سواء كان لمفرد أو لمثنىٰ أو لمجموع؛ لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف، حتىٰ ذهب بعضهم إلىٰ أنه اسم. وأما الإبهام ثم التفسير فيكون حاصلًا من التزام تأخير المخصوص في[1] اللفظ إلا نادرًا، وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة.

(١) ط: "لا".

وأيضا يجوز أن يكون التمييز للتأكيد مثله في "نعم الرجل رجلا"، قال الله تعالىٰ: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾[1]، أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل، كما مر.

٢- (**وقولهم: "هو" أو "هي زيد عالم" مكان "الشأن" أو "القصة"**)، فالإضمار فيه أيضًا[2] خلاف مقتضىٰ الظاهر، ويُختار تأنيث هذا الضمير، إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، نحو "هي هند مليحة" و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[3] قصدًا إلىٰ المطابقة، لا إلىٰ أنه راجع إلىٰ ذلك المؤنث، ولم يسمع نحو "هي الأمير بنىٰ غرفة"، و"هي زيد عالم"، وإن كان القياس يقتضي جوازه.

وإنما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم: "ياله رجلا"، و"يالها قصةً"، و"رُبَّهُ رجلا"، وقوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[4] لأنه ليس من باب المسند إليه.

(**ليتمكن**) تعليل وضع المضمر موضع المظهر (**ما يعقُبه**) أي يعقب ذلك الضمير، أي يجيء علىٰ عقبه (**في ذهن السامع؛ لأنه**) أي السامع (**إذا لم يفهم منه**) أي من الضمير (**معنى، انتظره**) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير، ليفهم منه معنىٰ؛ لما جَبَل الله النفوس عليه[5] من التشوق إلىٰ

---

(١) الحاقة ٣٢.

(٢) م: "أيضًا فيه".

(٣) الحج ٤٦.

(٤) فصلت ١٢.

(٥) م، وظ: "عليه النفوس".

معرفة ما قُصد إبهامه، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن؛ لأن ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب/ له في القلب محل ومكانة، لا ٨٤ب/ تكون[1] لما يحصل بسهولة.

ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئًا عظيمًا يُعتنىٰ به، فلا يقال: "هو الذباب يطير". وهذا -أعني قصد الإبهام ثم التفسير ليدل علىٰ التفخيم والتعظيم- هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن، وهو مقتضىٰ التزام تأخير المخصوص في باب نعم. لكنه قد جاء تقديمه، كقول الأخطل[2]:

أَبُـوْ مُوْسَىٰ فَـجَدُّكُ نِعْمَ جَدًّا وَشَيْخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعْمَ خَالا[3]

وهو قليل.

ولا يخفىٰ أن ما ذكره - من أن السامع إذا لم يفهم منه معنىٰ انتظره- إنما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب "نِعْم"؛ إذ[4] السامع ما لم يسمع المفسِّر، لم يعلم أن فيه ضميرًا. فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب "نِعْم" بما ذكره ليس بسديد.

---

(١) ط: "يكون".

(٢) هو أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني، شاعر أموي من فحول الشعراء، اشتهر بالهجاء، ومدح خلفاء بني أميّة، وكانت بينه وبين جرير مهاجاة ونقائض مشهورة [ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٥١-٥٠٢]

(٣) بل هو لذي الرمة في ديوانه ٣/ ١٥٣٨. وفيه:

أَبُوْ مُوْسَىٰ فَحَسْبُكَ.......... وَشَيْخُ الرَّكْبِ..........

(٤) الأصل: "إذا"

٣- وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[1]، أي القرآن.

٤- أو لأنه بلغ من عظم شأنه إلىٰ أن صار متعقَّل الأذهان، نحو "هو الحي الباقي".

٥- أو لا دعاء أن الذهن لا يلتفت إلىٰ غيره، كقوله في المطلع:

زَارَتْ عَلَيْهَا لِلظَّلَامِ رُوَاقُ ....[2]



وضع المظهر موضع المضمر

(وقد يعكس) أي يوضع المظهر موضع المضمر:

(فإن كان) المظهر الموضوع موضع المضمر (اسم إشارة):

١- (فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع، كقوله) أي قول ابن الراوَنْدي[3]:

---

(١) القدر ١.

(٢) للمعري في سقط الزند ص٢١٠. وتمامه:

وَمِـنَ النُّجُوْمِ قَلَائِدٌ وَنِطَـاقُ

(٣) هو أبوالحسين أحمد بن يحيىٰ بن إسحاق الراوندي. فيلسوف وعالم مشهور من أهل الكلام، له معهم مجالس ومناظرات، وله ضلالات ومقالات ذمّه بسببها العلماء وردوا عليه. من كتبه "فضيحة المعتزلة، و"التاج". توفي سنة٢٤٥هـ [وفيات الأعيان١/ ٩٤].

(كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ) هو وصف لـ"عاقل" الأول بمعنىٰ كامل العقل متناهٍ فيه، كما يقال: "مررت برجل رجلٍ": أي كامل في الرجولية (أعْيَتْ) أي أعيته بمعنىٰ أعجزته، أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أي طرق معاشه

(وَجَاهِــلٍ جَاهِــلٍ تَلْقَــاهُ مَرْزُوقًــا)

(هذا الذيْ تَرَكَ الأَوهَامَ حائِرَةً)

(وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيْرَ) المتقن من "نَحَر العلمَ": إذا أتقنه[1] (زِنْدِيْقًا)[2] كافرا[3] نافيًا للصانع قائلا: لو كان له وجود، لما كان الأمر كذلك".

فقوله: "هذا" إشارة إلىٰ حكم سابق غير محسوس،/ وهو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا. فكأنَّ المقامَ مقام المضمر، لكنه لمَّا اختص بحكم بديع عجيب الشأن، وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم المتقن زنديقًا -كملت عناية المتكلم بتمييزه؛ فأبرزه في حكم معرض المحسوس، كأنه يري السامعين أن هذا الشيء المتعيّن المتميّز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع. /١٨٥أ

وقد يقال: إن الحكم البديع هو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا فمعنىٰ اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارة عنه، ومعنىٰ كون هذا الحكم بديعًا أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفىٰ ما فيه من التعسف.

---

(١) ظ: "نحر العلوم: أتقنها".

(٢) معاهد التنصيص ١/ ١٤٧، وبلا نسبة في المفتاح ص١٩٧، والمصباح ص٢٩، والإيضاح ١/ ١٥٥.

(٣) ط: "أي كافرًا"

٢- (**أو التهكم**) عطف علىٰ "كمال العناية"، أي أو للتهكم (**بالسامع**) والسخرية، (**كما إذا كان فاقد البصر**)، أو لا يكون ثَمَّ[١] مُشارٌ إليه أصلا.

٣- (**أو النداء على كمال بلادته**) بأنه لا يدرك غير المحسوس.

٤- (**أو فطانته**) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

٥- (**أو ادعاء كمال ظهوره**) أي ظهور المسند إليه، (**وعليه**) أي علىٰ وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره (**من غير هذا الباب**) أي باب المسند إليه - قول ابن دمينة:

(**وتَعَالَلْتِ**) أي أظهرت العلة والمرض (**كَي أشْجى**)[٢] كي أحزن، من "شَجِي يَشْجَىٰ" علىٰ حدّ "عَلِمَ يَعلَم". وأما "شجا يشجو" فهو متعد، يقال "شجاني هذا الأمر" أي أحزنني (**وَمَا بِكِ عِلَّةٌ**)

(**تُرِيْدِيْنَ قَتْلِيْ قَدْ ظَفِرْتِ بِذلِكَ**)[٣].

أي بقتلي. ولم يقل: "به" لا دعاء أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار إليه باسم الإشارة.



(**وإن كان**) أي كـان[٤] المظهر الموضوع موضع المضمر (**غيره**) أي غير اسم الإشارة:

---

(١) ظ، وط "ثمة"

(٢) ط: زيادة "أي".

(٣) المختار من شعر ابن الدمينة ص٢.

(٤) قوله: "أي كان" ليس في م. وقوله: "كان" ليس في ظ، وط.

١ - (**فلزيادة التمكن**) أي تمكن[1] المسند إليه عند السامع، (**نحو** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾[2]) من "صمد إليه": إذا قصده؛ لأنه يصمد إليه في الحوائج.

(**ونظيره من غيره**) أي نظير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن[3] من/ غير باب المسند ٨٥ب/
إليه قوله تعالىٰ: (﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾)[4] أي ما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا بالحكمة؛ لاشتماله علىٰ الهداية إلىٰ كل خير.

٢- (**أو إدخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور**) أي ما يكون داعيًا لمن أمرته بشيء إلىٰ الامتثال والإتيان به. (**مثالهما**) أي مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية (**قول الخلفاء: "أمير المؤمنين يأمرك بكذا"**) مكان "أنا آمرك".

(**وعليه**) أي وعلىٰ وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (**من غيره**) أي من غير باب المسند إليه (﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾) بعد المشاورة ووضوح الرأي (﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾)[5]. حيث لم يقل: "عليّ"؛

(١) ط: "تمكين".

(٢) الإخلاص ١ - ٢.

(٣) ظ: "التمكين".

(٤) الإسراء ١٠٥.

(٥) آل عمران ١٥٩.

لما في لفظ "الله" من تقوية داعي النبي ﷺ إلىٰ التوكل عليه؛ لدلالته علىٰ ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر أوصاف الكمال.

٣- **(أو للاستعطاف)** أي طلب العطف والرحمة، **(كقوله)**:

(إِلَـهِي عَبْدُكَ العَاصِي أَتَـاكَا) مُـقِـرًّا بِـالـذُّنُـوبِ وَقَـدْ دَعَـاكَـا

فَـإِنْ تَغْفِرْ، فَـأَنْـتَ لِـذَاكَ أَهْـلٌ وَإِنْ تَطْرُدْ، فَمَنْ يَرْحَمْ سِوَاكَا[(١)]

حيث لم يقل: "أنا العاصي أتيتك"، علىٰ أن يكون "العاصي" بدلًا؛ لأن في ذكر "عبدك" من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ "أنا"، وفيه - أيضًا - تمكُّن من وصفه بـ "العاصي"[(٢)]، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾[(٣)]. حيث لم يقل: "فآمنوا بالله وبي"؛ ليتمكن من إجراء الصفات المذكورة عليه، ويشعر بأن الذي وجب الإيمان به بعد الإيمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنًا من كان أنا أو غيري؛ إظهارًا للنصفة وبعدًا عن التعصب لنفسه.



---

(١) بلا نسبة في الإشارات والتنبيهات ص٤٩، والمفتاح ص١٨٩، والمصباح ص٣٠، والإيضاح ١/ ١٥٦. ونص صاحب معاهد التنصيص ١/ ١٧٠ علىٰ أنه لا يعلم قائلهما.

(٢) ط: "للعاصي".

(٣) الأعراف ١٥٨.

الالتفات

قال (**السكاكي**: «**هذا**) أعني نقل الكلام عن الحكاية إلىٰ الغيبة (**غير مختص بالمسند إليه**،/ **ولا بهذا القدر**) أي النقل غير مختص بأن يكون عن /١٨٦أ
الحكاية إلىٰ الغيبة؛ ففي العبارة أدنىٰ تسامح. ويحتمل أن يكون المعنىٰ: "والنقل عن الحكاية إلىٰ الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو أن يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب". والأول أوفق بقوله[1]: (**بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقًا ينقل إلى آخر**»[2])، فتصير[3] الأقسام ستة، حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين؛ لأن كلًا من الثلاثة ينقل إلىٰ الآخرين.

وقوله: "مطلقًا" زيادة من المصنف، ليس بمصرح في كلام السكاكي. ويحتمل أن يتعلق بـ "الغيبة" علىٰ معنىٰ "سواء كان الغيبة باسم مظهر أو مضمر غائب أو بالجميع علىٰ معنىٰ، سواء كان في المسند إليه أو في غيره، وسواء كان كل منها قد أورد في الكلام ثم عدل عنه إلىٰ الآخر أو لم يورد، لكن كان مقتضىٰ الظاهر إيراده، فعدل إلىٰ الآخر". وهذا أنسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي.

(**ويسمى هذا النقل - عند علماء المعاني- التفاتًا**)، مأخوذًا من التفات الإنسان من يمينه إلىٰ شماله، ومن شماله إلىٰ يمينه. وقول صاحب

---

(١) ظ: "لقوله".

(٢)مفتاح العلوم ص١٩٩ بتصرف.

(٣) ط: "فيصير".

"الكشاف": إنه يسمىٰ التفاتًا في علم البيان[1] - مبني علىٰ أنه كثيرًا ما يطلق البيان علىٰ العلوم الثلاثة، (كقوله)[2] امرئ القيس:

(تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ[3])

بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع، ويروىٰ بكسرهما.

خصص هذا المثال من بين أمثلة السكاكي؛ لما فيه من الدلالة علىٰ أن مذهبه أن كلًّا من التكلم والخطاب والغيبة إذا كان مقتضىٰ الظاهر إيراده، فعدل عنه إلىٰ الآخر - فهو التفات؛ لأنه قد صرح بأن في قوله: "ليلك" التفاتًا؛ لأنه خطاب لنفسه، ومقتضىٰ الظاهر "ليلي بالتكلم".

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة): التكلم والخطاب والغيبة، (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنىٰ (بآخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة، بشرط أن
٨٦ب/ يكون التعبير الثاني علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، ويكون مقتضىٰ/ ظاهر[4] سوق الكلام أن يعبر عنه بغير هذا الطريق. وبهذا يشعر كلام المصنف في "الإيضاح"[5].

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٦٢.

(٢) الأصل: "كقول"، وط: زيادة "أي قول".

(٣) ديوانه ص٣٤٤. وتمامه:

وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

(٤) ط: "الظاهر".

(٥) ينظر: الإيضاح ١/ ١٥٧.

وإنما قلنا ذلك؛ لأنا نعلم قطعًا من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة إلىٰ أسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب؛ ليفيد تطرئة لنشاطه، وإيقاظًا في إصغائه. فلو لم يعتبر هذا القيد، لدخل في هذا التفسير أشياء ليست من الالتفات، منها نحو "أنا زيد"، و"أنت عمرو"، و"نحن رجال"، و"أنتم رجال"، و"أنت الذي فعل كذا"، و:

نَحْنُ اللذُوْنَ صَبَّحُوْا الصَّبَاحَا[1]

ونحو ذلك مما عبر عن معنىٰ واحد تارة بضمير المتكلم أو المخاطب وتارة بالاسم المظهر أو ضمير الغائب.

ومنها نحو "يا زيد قم"، و"يا رجلا له بصر خذ بيدي". وفي التنزيل: ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[2]؛ لأن الاسم المظهر طريق غيبة.

ومنها تكرير الطريق الملتفت إليه، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[3]، ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، و﴿أَنْعَمْتَ ﴾[4]؛ فإن الالتفات إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، والباقي جار علىٰ أسلوبه، وإن كان يصدق علىٰ كل منها أنه تعبير عن معنىٰ بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر.

---

(١) لرؤبة في ديوانه ص١٧٢.

(٢) الأنبياء ٦٢.

(٣) م: ﴿نَسْتَعِينُ ﴾، وط: زيادة: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾.

(٤) الفاتحة ٥ – ٧.

ومنها نحو "يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة فإنك الذي لا نظير له في هذا الفن"، ونحو قوله:

يَا مَن يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وِجْدَانُنا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ[1]

فإنه لا التفات في ذلك؛ لأن حق العائد إلىٰ الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحق الكلام بعد تمام المنادىٰ أن يكون بطريق الخطاب؛ فكل من "نفارقهم" و"بعدكم" جار علىٰ مقتضىٰ الظاهر.

وما سبق إلىٰ بعض الأوهام من أن نحو: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[2] من باب الالتفات، والقياس "آمنتم" - فليس بشيء، قال المرزوقي في قوله:

أَنَا الَّذِيْ سَمَّتْنِي أُمِّيْ حَيْدَرَةْ[3]

:«كان القياس أن يقول: "سمته"؛ حتىٰ يكون في الصلة ما يعود إلىٰ

/٨٧أ الموصول، لكنه لما كان القصد في الإخبار/ عن نفسه؛ وكان الآخر هو الأول، لم يبال برد الضمير علىٰ الأول وحمل الكلام علىٰ المعنىٰ؛ لأمنه من الإلباس. وهو مع ذلك قبيح عند النحويين، حتىٰ إن المازني قال: "لولا اشتهار مورده وكثرته، لرددته"»[4].

---

(١) للمتنبي في ديوانه ٣/ ٣٧٠.

(٢) تكررت كثيرًا في القرآن الكريم. وأول موضع وردت فيه سورة البقرة ١٠٤.

(٣) لعلي بن أبي طالب ﷺ في أدب الكاتب ص٥٧، واللسان: "حدر" ٤/ ١٧٤، و"سندر" ٤/ ٣٨٢.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٥ بتصرف.

ومن الناس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيدًا، وهو أن يكون التعبيران في كلامين. وهو غلط لأن قوله تعالىٰ: ﴿بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ﴾[1] - فيمن قرأ بياء الغيبة -[2] فيه التفات من التكلم إلىٰ الغيبة، ثم من الغيبة إلىٰ التكلم، مع أن قوله: "من آياتنا" ليس بكلام آخر، بل هو من متعلقات "ليريه" ومتمماته.



(وهذا أخص) أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عُبِّر عن معنىٰ بطريق من[3] الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر أو يكون مقتضىٰ الظاهر التعبير عنه بطريق منها، فعدل إلىٰ الآخر؛ وعند الجمهور مختص بالأول. فكل التفات عندهم التفات عنده، من غير عكس، كما في قوله[4]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِيْ العَائِرِ الأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِيْ ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِيْ الأَسْوَدِ[5]

---

(١) الإسراء ١.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٣٧.

(٣) ط: زيادة: "الطرق".

(٤) ليست في ظ.

(٥) لامرئ القيس في ديوانه ص٣٤٤- ٣٤٥.

في "الصحاح": «العائر: قذىٰ العين»[1]. وفي "الأساس": «في عينه عوار وعائر، أي غمصة تَمَضّ منها»[2].

و"باتت له ليلة" من الإسناد المجازي، كـ "صام نهاره"؛ فإنه لا التفات في البيت الأول عند الجمهور. وقد صرح السكاكي بأن في كل بيت من الأبيات الثلاثة التفاتًا، وقول صاحب "الكشاف": «قد[3] التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات»[4] ظاهر في أن مذهب السكاكي موافق لمذهبه.

* فإن قيل: يجوز أن يكون أحدها في "بات"، والآخران في "جاءني": أحدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في "ليلك"، والآخر باعتبار الانتقال

٨٧ب/ من الغيبة في "بات"؛ أو يكون الثاني في "ذلك" باعتبار/ الانتقال من الغيبة إلىٰ الخطاب؛ لأن "الكاف"، للخطاب، والثالث في "جاءني" باعتبار الانتقال من الخطاب إلىٰ التكلم؛ فيصح أن فيه ثلاثة التفاتات علىٰ مذهب الجمهور أيضًا،

- فالجواب عن الأول: أن الانتقال إنما يكون من[5] شيء حاصل واقع عليه أسلوب الكلام. وبعد الانتقال من الخطاب في "ليلك" إلىٰ الغيبة

(١) الصحاح: "عور" ٢/ ٧٦١.

(٢) أساس البلاغة: "عور" ص٣١٦.

(٣) م، وط: "وقد".

(٤) الكشاف ١/ ٦٣.

(٥) الأصل، وط: "في".

في "بات" قد اضمحل الخطاب وصار الأسلوب أسلوب الغيبة، فلا يكون الانتقال إلىٰ التكلم في "جاءني" إلا من الغيبة وحدها.

وعن الثاني: أنا لا نسلّم أن "الكاف" في ذلك خطاب لنفسه حتىٰ لا يكون المعبر عنه واحدًا، بل هو خطاب لمن يَتَلَقّىٰ منه الكلام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنْ بَعْدِ﴾[1]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[2]؛ حيث لم يقل: "ذلكم"[3].



(مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[4] مكان "أُرْجَع").

* فإن قلت: "ترجعون" ليس خطابًا لنفسه حتىٰ يكون المعبر عنه واحدًا،

---

(١) البقرة ٥٢.

(٢) البقرة ٦٤.

(٣) ط: زيادة: "وقوله:

هَلْ تَزْجُرَنَّكُمُ رِسَالَةُ مُرْسِلٍ	أَمْ لَيْسَ يَنْفَعُ فِيْ أُوْلاكَ أَلُوْكُ

حيث لم يقل: "أولاكم"، وقوله:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الْهَجِيْرِ	إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِيْ التَّبْكِيْرِ

حيث لم يقل: "ذاكما"".

(٤) يس ٢٢.

- قلت: نعم، ولكن المراد بقوله: "وما لي لا أعبد" المخاطبون، والمعنىٰ "وما لكم لا تعبدون الذي فطركم" - كما سيجيء - فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون.

* فإن قلت: حينئذ يكون قوله: "ترجعون" واردًا علىٰ مقتضىٰ الظاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضىٰ الظاهر،

- قلت: لا نسلم أن قوله: "ترجعون"[1] علىٰ مقتضىٰ الظاهر؛ لأن الظاهر يقتضي أن لا يُغَيَّر أسلوب الكلام، بل يُجْرَىٰ اللاحق علىٰ سنن السابق. وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله: "من نبأ جاءني"، وقد قطع المصنف بأنه وارد علىٰ مقتضىٰ الظاهر، وزعم أن الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضىٰ الظاهر، وهذا مشعرٌ بانحصاره فيه عند غير السكاكي.

وفيه نظر؛ لأن مثل "ترجعون"، و"جاءني" - في الآية والبيت - التفاتٌ عند السكاكي وغيره. فلو كان واردًا علىٰ مقتضىٰ الظاهر، لما

١٨٨أ/ انحصر/ الالتفات في خلاف مقتضىٰ الظاهر عند غير السكاكي أيضًا؛ فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره. ثم الحق: أنه ينحصر في خلاف مقتضىٰ الظاهر، وأن مثل "ترجعون" و"جاءني" من خلاف المقتضىٰ، علىٰ ما حققناه.

(وإلى الغيبة ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[2]) مكان "لنا".

---

(١) ط: زيادة: "وارد".

(٢) الكوثر ١ - ٢.

وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيمًا له[1]؛ لعدّهم المعظَّم كالجماعة. ولم يجيء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم، وإنما هو استعمال المولدين[2].

(ومن الخطاب إلى التكلم) قول علقمة بن عبدة[3]:

(طَحَا بِكَ) أي ذهب بك (قَلْبٌ فِيْ الحِسَانِ) متعلق بقوله: (طَرُوْبُ) قال المرزوقي: «معنىٰ "طروب في الحسان": له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها»[4]. (بُعَيْدَ الشَّبَابِ) أي حين ولّىٰ الشباب وكاد ينصرم (عَصْرَ حَانَ مَشِيْبُ) أي زمانَ قربِ المشيب وإقباله علىٰ الهجوم.

(يُكَلِّفُنِيْ لَيْلَىٰ) فيه التفات من الخطاب في "طحا بك" إلىٰ التكلم، حيث لم يقل: "يكلفك"، وفاعل "يكلفني" ضمير "القلب"، و"ليلىٰ" مفعوله الثاني، أي يكلفني ذلك القلب ليلىٰ ويطالبني بوصلها. ورُوي بالتاء الفوقانية علىٰ أنه مسند إلىٰ "ليلىٰ" والمفعول محذوف، أي "شدائدَ فراقها"، أو علىٰ أنه خطاب للقلب؛ ففيه التفات آخر من الغيبة إلىٰ الخطاب.

---

(١) ليست في م.

(٢) ط: زيادة: "كقوله:

بَأَيِّ نَوَاحِي الأَرْضِ أَبْغِيْ وِصَالَكُمْ وَأَنْتُمْ مُلُوْكٌ مَا لِمَقْصِدِكُمْ نَحْوُ

تعظيمًا للمخاطب وتواضعًا من المتكلّم".

(٣) هو علقمة بن عبدة من بني تميم. شاعر جاهلي مشهور، عُرف بـ "علقمة الفحل"، وكان ينافس امرأ القيس في الشعر، وقد وقعت بينهما القصة المشهورة التي حكمت فيها أم جندب زوجة امرئ القيس لعلقمة بتفوقه علىٰ زوجها، فطلّقها، فتزوجها علقمة؛ ولذلك سمّي بـ"الفحل" [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢١٨ - ٢٢١].

(٤) لم أعثر علىٰ كلام المرزوقي هذا.

وقوله: "طحا بك" فيه التفات آخر عند السكاكي، لا عند الجمهور. (**وَقَدْ شَطَّ**) أي بعد (**وَلْيُهَا**) أي قربها

(**وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ**)[1]

قال المرزوقي: «"عادت" يجوز أن يكون فاعَلَتْ من المعاداة، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه. ويجوز أن يجعل[2] من "عاد يعود" أي عادت عوادٍ وعوائقُ كانت تحول بيننا إلىٰ ما كانت عليه قبل»[3].

(**وإلى الغيبة** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[4]) مكان "بكم".

(**ومن الغيبة إلى التكلم** ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾[5]) مكان "ساقه".

(**وإلى الخطاب** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[6]) مكان "إياه نعبد".



٨٨ب/ وذكر صدر الأفاضل[7] في "ضرام/ السقط"[8] أن من شرط

---

(١) ديوانه ص٢١.

(٢) ط: "يكون".

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) يونس ٢٢.

(٥) فاطر ٩.

(٦) الفاتحة ٤ – ٥.

(٧) هو صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن محمد الخوارزمي، شاعر كاتب، من علماء اللغة والأدب. من تصانيفه "شرح سقط الزند" "ضرام السقط"، و"المَجْمَرَة في شرح المفصّل". توفي حولي سنة ٦١٧هـ [ينظر: إرشاد الأريب ١٦/ ٢٣٨ – ٢٥٣].

(٨) لم أعثر عليه.

الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدًا، كقوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ فإن ما قبل هذا الكلام، وإن لم يخاطب به الله من حيث الظاهر، فهو بمنزلة المخاطب به؛ لأن ذلك يجري من العبد مع الله، لا مع غيره. بخلاف قول جرير[1]:

ثِقِـيْ بِـاللهِ لَيْـسَ لَـهُ شَـرِيْكٌ ... وَمِـنْ عِنْـدَ الخَلِيْفَـةِ بِالنَّجَـاحِ
أَغِثْنِـيْ يَـا فِـدَاكَ أَبِـيْ وَأُمِّـيْ ... بَسَـيْبٍ مِنْكَ إِنَّكَ ذُوْ ارْتِيَـاحِ[2]

فإنه ليس من الالتفات في شيء؛ لأن المخاطب بالبيت الأول امرأته، والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة. فهذا أخص من تفسير الجمهور. فقول أبي العلاء:

هَلْ تَزْجُرَنَّكُمُ رِسَالَةُ مُرْسِلٍ ... أَمْ لَيْسَ يَنْفَعُ فِيْ أُوْلاكَ أَلُوْكُ[3]

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في "يزجرنكم" إلىٰ الغيبة في "أولاك" بمعنىٰ "أولئك". وهو قال: إنه إضراب عن خطاب بني كنانة إلىٰ الإخبار عنهم، وإن كان يرىٰ من قبيل الالتفات فليس منه؛ لأن المخاطب بـ"هل يزجرنكم" بنو كنانة، وبقوله: "أولاك" أنت.



---

(١) هو أبو حَزْرَة جرير بن عطية بن الخَطَفَي التميمي، شاعر أموي مشهور، من فحول الشعراء. كان بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض. توفي سنة ١١٠ أو ١١١هـ [ينظر: الوافي بالوفيات ١١/ ٧٩ - ٨١].

(٢) ديوانه ١/ ٨٩.

(٣) سقط الزند ص٣٠٣. وفيه:
هَلْ تَزْجُرَنَّكُمُ..................

وقد يطلق الالتفات علىٰ معنيين آخرين:

أحدهما: تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنىٰ علىٰ طريق المثل أو الدعاء أو نحوهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾(١)، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾(٢)، وفي كلامهم: "قَصَم الفقرُ ظهري، والفقرُ من قاصمات الظهر"، وفي قول جرير:

مَتَىٰ كَانَ الخِيَامُ بِذِيْ طُلُوْحٍ ... سُقِيْتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ
أَتَنْسَىٰ يَوْمَ تَصْقِلُ عَارِضَيْهَا ... بِفَرْعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ(٣)

والثاني: أن تذكر معنىٰ فتتوهم(٤) أن السامع اختلجه شيء، فتلتفت إلىٰ كلام يزيل اختلاجه، ثم ترجع إلىٰ مقصودك، كقول ابن ميّادة(٥):

فَلَا صَرْمُهُ يَبْدُوْ وَفِيْ اليَأْسِ رَاحَةٌ ... وَلَا وَصْلُهُ يَصْفُوْ لَنَا فَنُكَارِمُهْ(٦)

---

(١) الإسراء ٨١.

(٢) التوبة ١٢٧.

(٣) ديوانه ١/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٤) ظ: "فيتوهم".

(٥) هو الرمّاح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة. شاعر عباسي مشهور، وهو شاعر غطفان. له مع الحكَم الخُضْريّ مهاجاة ونقائض. مات في صدر خلافة المنصور [ينظر: الأغاني ٢/ ٢٦١ -٣٤٠].

(٦) نقد الشعر ص١٤٧، وإعجاز القرآن للباقلاني ص١٠٠، وشعره ص٢٢٥. وفي الصناعتين ص٤٠٩:

وَلَا وُدُّهُ......................

كأنه لما قال: "فلا صرمه يبدو" قيل له: وما تصنع به؟، فأجاب بقوله:/ "وفي اليأس راحة". /١٨٩أ



(ووجهه) أي وجه حسن الالتفات علىٰ الإطلاق (أنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرئة) أي تجديدًا وإحداثًا، من "طرّيت الثوب"[1] (لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه) أي إلىٰ ذلك الكلام.

(وقد يختصّ مواقعه بلطائف) أي قد[2] يكون لكل التفات سوىٰ هذا الوجه العام لطيفةٌ ووجهٌ مختص به بحسب مناسبة المقام، (كما في) سورة (الفاتحة. فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، يجد) ذلك العبد (من نفسه محركًا للإقبال عليه) أي علىٰ ذلك الحقيق بالحمد. (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام، قوي ذلك المحرك، إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات وهي قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[3] (والمفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالكُ الأمر كلّه في يوم الجزاء)؛ لأنه أضيف "مالك" إلىٰ "يوم الدين" علىٰ طريق الاتساع، والمعنىٰ علىٰ الظرفية أي "مالكٍ في يوم الدين"، والمفعول محذوف دلالة علىٰ التعميم. (فحينئذ يوجب) ذلك المحركُ لتناهيه في القوة (الإقبالَ عليه) أي علىٰ ذلك الحقيق بالحمد، (والخطابَ بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات).

---

(١) ظ: زيادة: "لأن في كل جديد لذة".

(٢) ظ: "وقد".

(٣) الفاتحة ٤.

و"الباء" في "بتخصيصه" متعلق بـ"الخطاب"، يقال[١]: "خاطبته بالدعاء" إذا دعوت له مواجهة. والمعنىٰ: يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبدُ ذلك الحقيق بالحمد بما يدل علىٰ تخصيصه بأن العبادة - وهي غاية الخضوع والتذلل - له، لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه، لا من غيره.

وتعميم "المهمات" مستفاد من إطلاق الاستعانة. والأحسن أن يراد الاستعانة علىٰ أداء العبادة، ويكون "اهدنا" بيانًا للمعونة؛ ليتلاءم الكلام، وتكونَ العبادة له لذاته، لا وسيلة إلىٰ طلب الحوائج والاستعانة في المهمات.

٨٩ب/ فاللطيفة[٢] المختصّ[٣] / بها موقع هذا الالتفات هو أنّ فيها تنبيهًا علىٰ أن العبد إذا أخذ في القراءة، يجب أن تكون[٤] قراءته علىٰ وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور. هذا الذي ذكره المصنف جار علىٰ طريقة "المفتاح"[٥].

وطريقة "الكشاف" هو أنه لما ذُكر الحقيق بالحمد وأُجري عليه تلك الصفات، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بالثناء والعبادة، فالتُفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز، فقيل: "إياك يا مَن هذه صفاته نعبد"؛ ليكون الخطاب أدل علىٰ أن العبادة له، لأجل ذلك التميّز الذي لا

---

(١) م: "تقول".

(٢) م: "واللطيفة".

(٣) ط: "المختصة".

(٤) ط: "يكون".

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٠٢- ٢٠٣.

تحق[1] العبادة إِلاَ به؛ لأن المخاطب أدخل في التميّز، وأعرق فيه. فكأنّ تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز؛ ليشعر بالعلية[2].

ويمكن[3] أن يقال: إِن ازدياد ذكر لوازم لشيء وخواصه، يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به. فلمّا ذكر اللّه تعالىٰ، توجه النفس إلىٰ الذات الحقيق بالعبادة. فكلما أجري عليه صفة من تلك الصفات العظام، ازداد ذلك. وقد وصف أولًا بأنه المدبر للعالم وأهله، وثانيًا بأنه المنعم بأنواع النعم الدنيوية والأخروية؛ لينتظم لهم أمر المعاش ويستعدوا لأمر المعاد، وثالثًا بأنه المالك لعالم الغيب، وإليه معاد العباد؛ فانصرفت النفس بالكلية إِليه؛ لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات؛ فخوطب تنبيهًا علىٰ أن مَنْ هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد، متميزًا عن سائر الذوات، وحاضرًا[4] في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة. وفيه تعظيمٌ لأمر العبادة، وأنها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر، كأنه يشاهد ربه ويراه، ولا يلتفت إِلىٰ ما سواه.



الأسلوب الحكيم

ولمّا انجرّ كلامُه إِلىٰ ذكر خلاف مقتضىٰ الظاهر، أورد عدة أقسام منه، وإِن لم يكن من مباحث المسند إِليه، فقال:

---

(١) ط: "يحق".

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٦٤- ٦٥.

(٣) ظ: "فيمكن".

(٤) ظ: "حاضرًا".

(ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده) "الباء" في "بغير" للتعدية، وفي "بحمل" للسببية. والمعنىٰ "ومن خلاف مقتضىٰ الظاهر أن يتلقىٰ المتكلمُ المخاطبَ الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو، بسبب حمل كلام المخاطب علىٰ خلاف ما أراده"،

١٩٠أ/ **(تنبيهًا له على أنه)** أي ذلك الغير **(هو الأولى بالقصد)**/ والإرادة **(كقول القبعثري للحجاج -وقد قال)** الحجاج **(له)** حال كون الحجاج **(متوعدًا)** إياه: **("لأحملنك على الأدهم")** يعني القيد[١]-: **("مثلُ الأمير حَمَلَ على الأدهم والأشهب")**. هذا مقول قول[٢] القبعثري. فأبرزَ وعيدَ الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما يترقب، بأن حمل "الأدهم" في كلامه علىٰ "الفرس الأدهم"، أي الذي غلب سوادُه حتىٰ ذهب البياض الذي فيه، وضم إليه "الأشهب"، أي الذي غلب بياضه حتىٰ ذهب ما فيه من السواد. ومراد الحجاج إنما هو القيد، فنبه علىٰ أن الحمل علىٰ الفرس الأدهم هو الأولىٰ بأن يقصده الأمير، **(أي مَنْ كان مثل الأمير في السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصفِد)** أي بأن يعطي المال ويهب من "الإصفاد"، **(لا أن يَصْفِدَ)** أي يقيّد ويوثق من "صفده".

وقال الحجاج له ثانيًا: "إنه -أي الأدهم- حديدٌ"، فقال: "لأن يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا"، فحمل "الحديد" أيضًا علىٰ خلاف مراده.

---

(١) ط: زيادة: "هذا مقول قول الحجاج".

(٢) ليست في ظ.

(أو السائل) عطف علىٰ "المخاطب"، أي تلقي السائل (بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أي غير ذلك السؤال، (تنبيهًا على أنه) أي ذلك الغير (الأولى بحاله) أي حال ذلك السائل، (أو المهم له، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾[1]). سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، حيث قالوا: "ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلًا قليلًا حتىٰ يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتىٰ يعود كما بدأ، لا يكون علىٰ حالة واحدة؟"، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالمُ يوقّت بها الناس أمورهم من المزارع، والمتاجر، ومحالّ الديون، والصوم، وغير ذلك، ومعالمُ للحج، يعرف بها وقته. وذلك للتنبيه علىٰ أن الأولىٰ والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض، لا عن السبب؛ لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة/ علىٰ ما هو من دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض[2]. /٩٠ب

(وكقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ ﴾[3]). سألوا عن بيان ما

(١) البقرة ١٨٩.

(٢) في هذا سوء أدب مع صحابة رسول الله ﷺ، وكيف يُظنّ بهم أنه يصعب عليهم إدراك مثل ذلك؟! خاصة والسائل معاذ بن جبل رضي الله عنه، أعلم الأمّة بالحلال والحرام بشهادة النبي ﷺ. ثم إن سبب النزول المذكور ضعّفه بعض العلماء، كما أنه قد ورد في بعض الروايات أن السؤال كان الحكمة، فأجيبوا ببيانها؛ فلا يصح الاستدلال حينئذٍ بأن الآية وردت علىٰ الأسلوب الحكيم [ينظر: شرح عقود الجمان للسيوطي ص٢٩، ومجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٥، شعبان ١٤١٦هـ ص٤١ - ٤٣].

(٣) البقرة ٢١٥.

ينفقـون، فأجيبوا ببيان المصـارف، تنبيهًا علىٰ أن المهم هو السـؤال عنها؛ لأن النفقـة لا يعتـد بهـا إلّا أن تقع موقعهـا، وكلّ[1] ما فيه خيـر فهو صالح للإنفاق، فذكر هذا علىٰ سبيل التضمين دون القصد.



التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

(ومنه) أي ومن خلاف مقتضىٰ الظاهر (**التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، تنبيهًا على تحقُّق وقوعه، نحو** ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾[2][3]). وهذا في الكلام - لاسيما في كلام الله تعالىٰ - أكثر من أن يحصىٰ. (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالىٰ: (﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[4]).

(ونحوه) التعبير عنه باسم المفعول، كقوله تعالىٰ: (﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾[5]) أي يجمع[6] الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب. وجميع ذلك وارد علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر.

---

(١) ظ: "فكل"

(٢) النمل ٨٧. وورد في جميع النسخ: "فصعق". وفي هامش النسخة ظ كتب هذا التعليق: «هكذا في النسخ، والصواب "ففزع" بمعنىٰ "يفزع"».

(٣) ط: زيادة: بمعنىٰ "يصعق". هكذا في النسخ، والصواب "ففزع" بمعنىٰ "يفزع".

(٤) الذاريات: ٦.

(٥) هود: ١٠٣.

(٦) ظ، وط: زيادة: "له".

* فإن قلت: كل من اسم[1] الفاعل والمفعول يكون بمعنىٰ الاستقبال كما يكون بمعنىٰ الماضي والحال، وحينئذ يكون معنىٰ "لواقع": "ليقع"، ومعنىٰ "مجموع": "يُجمع"[2] من غير تفرقة، إلا أن دلالة الفعل علىٰ الاستقبال بحسب الوضع، ودلالتهما عليه بحسب العارض. فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال، يكون واردًا علىٰ مقتضىٰ الظاهر[3].

- قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز، وفيما هو واقع كالحال حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين. فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر.



القلب

(ومنه)/ أي ومن خلاف مقتضىٰ الظاهر (القلب)، وهو أن يُجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخرُ مكانه. /١٩١أ

(١) ط: "اسمي".

(٢) الأصل، وظ: "ليجمع".

(٣) في الأصل نص مضروب عليه، وهو: «قلت: نعم، ولكن فيهما من الدلالة علىٰ تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل. وإن شئت فوازن بين قوله ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾، و﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّجۡمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ وقولك: "إن الدين ليقع"، و"ذلك يوم يجمع له الناس" لتعثر علىٰ الفرق بينهما. وعلىٰ أن مقتضىٰ الظاهر فيما لم يقع هو الفعل، والعدول إلىٰ الوصف للتنبيه علىٰ أنه متحقق الوقوع. هذا والكلام بعد محل نظر».
كتب تحته: "حرر عليه الخط بيده سلمه الله". ومن قوله: "لا خلاف" إلىٰ "خلاف مقتضىٰ الظاهر" كتبه المؤلف تصحيحًا في الهامش. وهذا النص المضروب عليه موجود في النسخة م، وط.

وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون الداعي إلىٰ اعتباره من جهة اللفظ، بأن تتوقف[1] صحة اللفظ عليه، ويكون المعنىٰ تابعًا، كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة، وما هو في موقع الخبر معرفة، كقوله:

قِفِيْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[2]

أي "لا يك موقفُ الوداعِ موقفًا منك".

والثاني: أن يكون الداعي إليه من جهة المعنىٰ؛ لتوقف صحته عليه، ويكون اللفظ تابعًا، (**نحو "عرضت الناقةَ على الحوض"**)، والمعنىٰ "عرضت الحوضَ علىٰ الناقة"؛ لأن المعروض عليه ههنا ما يجب[3] أن[4] يكون له إدراك يميل به إلىٰ المعروض أو يرغب عنه.

ومنه قولهم: "أدخلتُ القلنسوةَ في الرأس، والخاتمَ في الإصبع"، ونحو ذلك؛ لأن "القلنسوة" و"الخاتم" ظرف، و"الرأس" و"الإصبع" مظروف. لكنه لمّا كان المناسب هو أن يؤتىٰ بالمعروض عند المعروض عليه، ويُتَحرك بالمظروف نحو الظرف - وههنا الأمر بالعكس - قلبوا الكلام، رعاية لهذا الاعتبار.

---

(١) ط: "يتوقف".

(٢) للقطامي في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٧، والمصراع الأول في الكتاب ٢/ ٢٤٣.

(٣) ليست في ط.

(٤) قوله: "يجب أن" ليس في ظ.

وأما قوله:

فَـإِنَّـكَ لَا تُـبَـالِـي بَـعْـدَ حَـوْلٍ أَظَـبْـيٌ كَـانَ أُمُّـكَ أَمْ حِـمَـارُ[1]

أي "ذهب السؤدد من الناس، واتصفوا بصفات اللئام، حتىٰ لو بقوا علىٰ هذا الوصف سنةً، لا يبالي إنسان منهم: أهجينا كان أم غير هجين" - فقيل: إنه قلب من جهة اللفظ بناء علىٰ أن "ظبي"[2] مرفوع بـ"كان" المقدر، لا بالابتداء؛ لأن الاستفهام بالفعل أولىٰ، فصار الاسم نكرة، والخبر معرفة، كما في قوله:

وَلَا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِـنْـكِ الـوَدَاعَـا

وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد "أم" وما وقع بعد "الهمزة" بالتزام حذف الفعل لوجود المفسّر، وبأنه غير مقصود؛ فوجوده كعدمه. فالمقصود المذكور بعد "الهمزة" هو "ظبي"، لا الفعل العامل فيه، وهو[3] معادل لما وقع بعد "أم".

والحق أن "ظبي"[4] مبتدأ، و"كان أمك" خبره. وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة، نحو "أرجل في الدار أم امرأة؟". و"حمار"/ عطف ٩١ب/ علىٰ "ظبي"؛ لأن دخول "الهمزة" في الاسم أكثر من أن يحصىٰ. وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا: "أزيد قام؟" علىٰ أن يكون "زيد" مبتدأ، بخلاف

(١) لخداش بن زهير في الكتاب ١/ ٤٨، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٩.

(٢) م، وظ: "الظبي".

(٣) م: "فهو".

(٤) ظ: "الظبي".

"هل زيد قام؟"[1]. فحينئذ لا قلبَ فيه من جهة اللفظ؛ لأن اسم "كان" ضمير، والضمير معرفة، كما يقال: "رجل شريف كان أباك". نعم، فيه قلب من جهة المعنىٰ؛ لأن المخبر عنه في الأصل هو "الأم"، والمعنىٰ "أظبيًا كان أمك أم حمارًا"؛ لأن المقصود التسوية بين أنْ تكون[2] أمه ظبيًا وأن تكون[3] حمارًا، فافهم.



(**وقَبِله**) أي القلب (**السكاكي مطلقًا**) أينما وقع، وقال: «إنه مما يورث الكلام ملاحةً، ويشجع عليه كمالُ البلاغة وأمنُ الإلباس[4]، ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التنزيل»[5].

(**وردّه غيره**) أي غير السكاكي (**مطلقًا. والحق أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا**) غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف (**قُبِلَ، كقوله**) أي قول رؤبة:

(**وَمَهْمَهٍ**) أي مفازة (**مُغْبَرَّةٌ**) متلونة بالغبرة (**أَرْجَاؤُهُ**) أي أطرافه ونواحيه، جمع "الرجا" مقصورًا.

(**كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ**)[6]

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٢٣.

(٢) ط: "يكون".

(٣) ط: "يكون".

(٤) ط: "التباس".

(٥) مفتاح العلوم ص٢١١ بتصرف.

(٦) ديوانه ص٣. وفيه:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

وههنا مضاف محذوف، أي "لونُ سمائه"، وهذا معنىٰ قوله: **(أي "لونها")**، فالمصراع الأخير من باب القلب. والمعنىٰ "كأنّ لونَ سمائه لغُبْرتها لونُ أرضه". في القلب من المبالغة ما ليس في تركه؛ لإشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغُبْرة إلىٰ حيث يُشبّه به لون الأرض في الغبرة.

(وإلا) أي وإن لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا **(رُدّ)**؛ لأن العدول عن مقتضىٰ الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضىٰ[1] الحال.

وهو علىٰ قسمين:

أحدهما: أن لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود، **(كقوله)** أي قول القطامي[2] يصف ناقته بالسمن:

فَلَمَّا أَنْ جَـرَىٰ سِـمَنٌ عَلَيْهَا **(كَمَا طَيَّنْتَ)** من "طيّنت السطح" **(بِالفَدَنِ)** أي القصر **(السِّيَاعا)**[3]

أي الطين[4] بالتبن[5].

(١) الأصل: "بمقتضىٰ".

(٢) هو عمير أو عمرو بن شييم بن عمرو، من بني تغلب. شاعر إسلامي فحل، رقيق الحواشي، حلو الشعر. وله أبيات سائرة يتمثل الناس بها [ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤ - ٥٤٠، والشعر والشعراء ٢/ ٧٢٣ - ٧٢٦].

(٣) ط: "السباعا".

(٤) ط: زيادة: "المخلوط".

(٥) كتب المؤلف هنا تعليقًا، نصه: «ذكر في "الصحاح" أن السياع هو الطين بالتبن. وإذا صحت هذه اللغة، لم يصح الرد علىٰ الشاعر بأنه لا نكتة في قلبه، وإن صح أن السياع هو الآلة مطلقًا»، وكتب تحته: «حرره مؤلف هذا الكتاب».

والمعنىٰ "كما طينت الفدن بالسياع"[1]. وجواب "لمّا" قوله بعده:

أَمَـرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لَيَأْخُذُوْهَا　　　وَنَـحْـنُ نَظُنُّ أَنْ لَـنْ تُسْتَطَاعَا[2]

/١٩٢أ ولقائل أن يقول: إنه يتضمن من / المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا: "كما طينت الفدن بالسياع"[3]؛ لإيهامه أن السياع[4] قد بلغ من العِظَم والكثرة إلىٰ أن صار بمنزلة الأصل، والفدنُ بالنسبة إليه كالسياع[5] بالنسبة إلىٰ الفدن.

والثاني: أن يتضمن ما يوهم عكس المقصود، فيكون أدخل في الرد، كقوله:

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصَبْ　　　جَـذَعَ البَصِيْرَةِ قَـارِحَ الإِقْـدَامِ[6]

والمعنىٰ "قارح البصيرة جَذَعَ الإقدام"، علىٰ أنه حال من الضمير في "انصرفت ولم أصب"، بمعنىٰ "لم أُجرح". وذلك لأن الجذوعة حداثة السن، والقروح قِدَمُه وتناهيه. فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح، ووصف الإقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة، كما يقال: "إقدام غِرٍّ"،

(١) ط: "بالسباع".

(٢) ديوانه ص٤٠، وفيه:

.....بَطَّنْتَ.......................

(٣) ط: "بالسباع".

(٤) ط: "انسباع".

(٥) ط: "كالسباع".

(٦) لقطري بن الفجاءة في زهر الآداب ٤/ ١٠٩٩، وبهجة المجالس ٢/ ٤٧٥، وسمط اللآلي ٢/ ٨٠٦، وديوان الخوارج ص٢٢٦، وشعر الخوارج ص١١٢.

و"رأي مجرّب". فليس في هذا القلب اعتبارٌ لطيف، بل فيه إيهام لعكس المقصود.

وأجيب بأنه ليس من باب القلب؛ لأن قوله: "جذع البصيرة" حال من الضمير في "لم أُصب"؛ لأنه أقرب. ومعناه "لم أُلْفَ"، من أصبت الشيء: ألفيته ووجدته، أي "لم ألف بهذه الصفة بل وُجِدْتُ بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة". وليس معناه "لم أُجرح"؛ لأن ما قبله من الأبيات يدل علىٰ أنه جرح وتحدّر منه الدم؛ ولأن فحوىٰ الكلام الدلالة علىٰ أنه جرح ولم يمت، إعلامًا بأن الإقدام ليس بعلة للحِمام، وحثًا علىٰ ترك الفكر في العواقب، ورفض التحرز خوفًا من المعاطب، كذا في "الإيضاح"[1].

وفيه بحث؛ لأن قوله: "وقد أصبت"، أي جرحت، يصلح قرينة علىٰ أن "لم أصب" بمعنىٰ "لم أجرح". وأما جعله بمعنىٰ "لم ألف" فلا قرينة عليه؛ لما فيه من تبتير[2] النظم. ودلالة الكلام علىٰ إثبات الجرح له لا تنافي ذلك؛ لأنه إذا جعل "جذع البصيرة" حالًا من "لم أصب"، صار المعنىٰ "لم أجرح في هذه الحال[3]"، بل جُرحت جذع الإقدام قارح البصيرة". علىٰ أنه لما جعله بمعنىٰ "لم ألف" فالأنسب أن يُجعل "جذع البصيرة" مفعولًا ثانيًا، لا حالًا؛ لأنه أحسن تأدية للمقصود.

والجواب المرضي ما أشار إليه الإمام المرزوقي،/ وهو أن "جذع البصيرة" حال من الضمير في "انصرفت". وجذوع البصيرة عبارة عن أنه ٩٢ب/

(١) ينظر: الإيضاح ١/ ١٦٨.

(٢) الأصل: "تبشير"، وط: "بتر".

(٣) م، وط: "الحالة".

علىٰ بصيرته التي كان عليها أوَّلًا، لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام، ولم يتطرق إليه تقاعد عن الإقدام. وقروح[1] الإقدام عبارة عن أنه قد طالت ممارسته للحروب؛ وذلك لأنه قال: «المعنىٰ: ثم انصرفت وقد نلت ما أردت من الأعداء ولم ينالوا ما أرادوا مني، وأنا علىٰ بصيرتي الأولىٰ، لم يبدُ لي ندم في الاقتحام، ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف، بل[2] قد صار إقدامي في الحروب قارحًا لطول ممارستي وتكرّر مبارزتي»[3].



(١) ط: "وقروع".

(٢) م: "بلىٰ".

(٣) شرح الحماسة ١/ ١٣٨ بتصرف.



فهرس الموضوعات



